الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــــــة باتنـــــة -1-

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية رقم التسجيل: .....

قسم علم الإجتماع والديمغرافيا الرقم التسلسلي: .....

المـــوضـــــوع

الهوية السوسيولوجية للباحث في علم الاجتماع

دراسة ميدانية لأطروحات الدكتوراه بالجامعات الجزائرية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم –فرع علم الاجتماع–تخصص تنظيم وعمل

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ الدكتور :

بوسحلة إيناس بن عيسى محمد المهدي

لجنة المناقشة

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة
1	لوشن حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
2	بن عيسى محمد المهدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
3	بن بعطوش احمد عبد الحكيم	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
4	قودة عزيز	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا
5	بودبزة ناصر	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا
6	يحياوي مريم	أستاذة محاضرة أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

الفهرس العام للدراسة

الفهرس العام للدراسة	الصفحة
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
شكر والتقدير	
الا هداء	
مقدمة عامة للدراسة	أ- ج
الفصل الأول: المدخل المفاهيمي للدراسة	
تمهيـــــــد	02
أولا: صياغة إشكـــالية الدراســـــة	03
ثانيا: فرضيـــــات الدراســـة	07
ثالثا: مبررات إختيـار موضوع الدراســـــة	08
رابعا: أهميـــــة الدراســـــة	09
خامسا: أهـــداف الدراســـــة	10
سادسا: تحديد مفاهيم الدراســـة	11
سابعا: الدراســـات السابقـــــة	16
ثامنا :المدخل النظري للدراسة	22

خلاصة	27
الفصل الثاني:الإرهاصات الأولى لظهور إنتاج معرفي حول المجتمع	
تمهيد	29
اولا: الفكر الإنساني من التفكير الاجتماعي إلى الفلسفة الاجتماعية	30
1-طبيعة التفكير الإنساني في الفلسفة الشرقية القديمة	30
2-طبيعة التفكير الإنساني في الفلسفة اليونانية	33
3-طبيعة التفكير الإنساني في فلسفة العصور الوسطى	35
4-طبيعة التفكير الإنساني في الفلسفة الحديثة	40
ثانيا: المنتوج المعرفي عن المجتمع هل هو معرفة عامة أم معرفة علمية؟	43
1-اطر إنتاج المعرفة والمعرفة العلمية	43
2-خصائص المعرفة العلمية	49
3-مصادر المعرفة العلمية	52
4-أبعاد ومستويات التحليل الابستيمولوجي للمعرفة العلمية	54
5-علاقة الابستيمولوجيا بالسوسيولوجيا	57
خلاصة	60
الفصل الثالث: الخصوصية التاريخية لنشأة علم الإجتماع وإتجاهاته المعاصرة	
تمهيد	63
أولا: الثورات التحتية وتغير معالم النسق الاجتماعي الأوروبي	64

1_التقلبات السياسية	64
2_الثورة الصناعية	65
3_الثورة الصامتة	66
ثانيا: تطور علم الاجتماع واتجاهاته المعاصرة	68
1 –المرحلة الأولى: مرحلة تأسيس علم الاجتماع	69
2–المرحلة الثانية: مرحلة الحداثة	75
2–$_1$ –المشروع الدوركايمي (النظرية العضوية التقليدية)	75
أ/اسهامات إيميل دوركهايم	76
ب/ تالكوت بارسونز –المتطلبات الوظيفية–	78
ج/ روبرت ميرتون –التوازن الوظيفي –	82
2–$_2$ –المشروع الماركسي(النظرية الاجتماعية الماركسية)	87
أ/رالف داهرندوف–الصراع الجدلي –	90
ب/ مدرسة فرانكفورت	91
2 –$_3$ – المشروع الفيبري	96
أ/ – ماكس فيبر –نظرية الفعل الاجتماعي –	96
3–المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الحداثة	101
3–1–التفاعلية الرمزية جورجهربرت ميد وتشكل الذات	101
3 –2– الفريد شوتز والاتجاه الفينومينولوجي	105

3-3- الاثنوميتودولوجية	107
3-4- بيير بورديوا -البنيوية التوليدية -	110
3-5- أنتوني غيدنز -نظرية التشكيل البنائي -	115
ثالثا: النشأة الأكاديمية لعلم الاجتماع الأوروبي	119
خلاصة	127
الفصل الرابع: نشأة وممارسة السوسيولوجية في الوطن العربي	
تمهيد	129
الأول: نشأة وممارسة علم الإجتماع في الوطن العربي	130
1-الممارسة السوسيولوجية في مصر بين التبعية والتنمية	131
2-الممارسة السوسيولوجية في السودان بين الانثربولوجيا والتنمية الاقتصادية	133
3-الممارسة السوسيولوجية في المغرب بين الأيديولوجيا والمورفولوجية الاجتماعية	135
4-الممارسة السوسيولوجية في تونس بين التغير والتنمية	138
ثانيا: نشأة وممارسة علم الاجتماع في الجزائر	141
1-التطور السوسيو تاريخي لعلم الاجتماع في الجزائر	141
أ/ علم الاجتماع في الفترة الكولونيا ليه (1958-1962)	142
ب/ الاستقلال او مشروع تخليص السوسيولوجيا من النزعة الاستعمارية	145
2-إعادة الاعتبار لعلم الاجتماع ودور الخبرة السوسيولوجية	151
أ/التكوين العلمي والبحث السوسيولوجي	151

ب/علاقة البحوث الاجتماعية في الجزائر بالسلطة	153
3-الممارسة السوسيولوجية في الجزائر (معضلة أم أزمة أكاديمية)	155
خلاصة	160
الفصل الخامس: العرض الإبستيمولوجي لمراحل البحث العلمي	
تمهيد	163
أولا: لماذا براديغم "**غاستون باشلار**"	164
ثانيا: مراحل البحث العلمي عند"**غاستون باشلار**"و"**ريمون كيفي**"	168
1-مرحلـــــة القطـــــــــــع	168
1-1-المشكلة وسؤال الانطلاق	168
1-2-مرحلة الاستكشاف	170
1-3-بناء الإشكالية	173
2-مرحلـــــة البنـــــــــاء	175
2-1-بناءالفرضيات	175
2-2-بناء المفاهيم	178
3-مرحلـة التحقـــق أو الاثبـــــات	181
3 -1-أساليب جمع البيانات	181
3-2 -مجتمع البحث والمعاينة	182
3-3-تقنيات جمع البيانات	183

3-3-1- تقنية الملاحظة	183
3-3-2-تقنية الاستمارة	191
3-3-3- تقنية المقابلة	194
3-4-الخلاصة وكتابة التقرير	199
خلاصة	203
الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد	205
أولا: شرح فرضيات الدراسة	206
ثانيا: مجـــــــــالات الدراســـــة	207
1-المجـال المكـاني	207
2-المجـال البشـري	210
3-المجـال الزمـاني	211
ثالثا: المنهـج المعتمــد في الدراســـة	212
رابعا: عينـــة الدراســـة	214
خامسا: أدوات جمع البيانات (طريقة المعالجة الميدانية)	116
1-المقابلـــــة	217
2-مدونـــة الاطروحات	219
خلاصة	222

الفصل السابع: التحليل والتفسير السوسيولوجي للبيانات	
تمهيد	224
أولا: تحليل وتفسيـــر بيانات المقابلـــة المقننة	228
ثانيا: تحليل وتفسير أطروحـــات العينة	244
ثالثا: نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات	273
1-المعوقات المعرفية وإنتاج المعرفة السوسيولوجية	273
2-المعوقات المنهجية وإنتاج المعرفة السوسيولوجية	276
3-وحدة التحليل والمنهج والاداة بين النموذج المعرفي والواقع التطبيقي	277
النتائج العامة	281
خاتمة	285
قائمة المصادر والمراجع	288
الملاحق	
ملخصات الدراسة	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	يوضح تصنيف بعض النظريات (النموذج المعرفي) في علم الاجتماع	127
2	يوضح توزيع مجتمع البحث حسب الجامعات وسنوات المناقشة	212
3	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجامعة وسنوات المناقشة	216
4	يوضح وحدات تحليل المعوقات المعرفية التي تواجه الباحث	225
5	يوضح وحدات تحليل المعوقات المنهجية التي تواجه الباحث	225
6	يوضح المعالجة المعرفية للأطروحات	226
7	يوضح المعالجة المنهجية للأطروحات	227
8	يتعلق بالخصائص العامة لعينة الدراسة	228
9	يتعلق بعدم تمكن الباحث من المخزون المعرفي	230
10	يتعلق بالمناخ العلمي للباحث	232
11	يتعلق نمط البحوث المنجزة	234
12	يتعلق بالموضوعات المتناولة في الدراسة	236
13	يتعلق بصعوبة توظيف المنهج	239
14	يتعلق بضعف التحكم في ادوات جمع البيانات	241
15	يتعلق بمشكلة المراجع المستخدمة في البحث	243
16	يتعلق بتموضع الإشكالية في البحث	246

17	يتعلق بنوع الإشكالية	248
18	يتعلق بمؤشرات بناء الإشكالية	250
19	يتعلق بتوظيف المقاربة السوسيولوجية ودرجة التحكم فيها	252
20	يتعلق بالامتدادات النظرية للمفاهيم	256
21	بتعلق بموقع الدراسات السابقة وكيفية توظيفها	258
22	يتعلق بوحدة التحليل المعتمدة في الدراسات السوسيولوجية	261
23	يتعلق بنوع المنهج المستخدم	263
24	يتعلق بتوظيف المنهج	265
25	يتعلق بناء وصياغة الفرضيات	267
26	يتعلق بضبط العينة	269
27	يتعلق بأدوات جمع البيانات	271

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	يوضح سيرورة البحث داخل البراديغمين لـ : كارل بوبر وغاستون باشلار	165
2	يوضح المرحلة الأولى من مراحل البحث العلمي حسب بوبر	166
3	**يوضح أنواع العينات الإحتمالية وغير الإحتمالية**	183
4	يوضح الأنماط الثمانية للملاحظة	187
5	يوضح نموذج تحليل الفرضية الجزئية الأولى للدراسة	206
6	يوضح نموذج تحليل الفرضية الجزئية الثانية للدراسة	206
7	يوضح نموذج تحليل الفرضية الجزئية الثالثة للدراسة	207
8	مخطط يوضح كيفية تحليل مدونة الاطروحات	214

كلمة شكر

بداية، أحمدك يا رب وأشكرك، وفقتني في إنجاز هذا العمل.

يطيب لي وقد وقفني الله تعالى إلى إتمام هذا البحث، أن أتقدم بأسمى تحيات العرفان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور **بن عيسى محمد المهدي** عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –جامعة ورقلة للرعاية العلمية الصادقة والتوجيه الراشد لي، إبتداء من إختيار موضوع الدراسة وتسجيله، حتى إتمام العمل ومراجعته في صورته النهائية، للمرة الثانية له منى جزيل الشكر وخالص الدعاء لله عز وجل أن يتقبل منه هذا الجهد ويجعله في ميزان حسناته.

كما أتقدم بكامل شكري وتقديري إلى كل أعضاء لجنة المناقشة كلاً بإسمه لتفضلهم بالموافقة على الاشتراك في لجنة المناقشة، والحكم على الرسالة وذلك بالرغم من كثرة مسؤولياتهم ومشاغلهم.

الاهـــــداء

إلى رمز العطاء والحنان...

إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى ...

" ولا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

صدق الله العظيم

امي وابي اطال الله في عمرهما ...

إلى الشمعة المضيئة زوجي الكريم حفظه الله ورعاه ...

إلى إخوتي وأخواتي وأزواجهم وأولادهم كل باسمه ...

إلى كل من علمني حرفا من العلم ...

إلى جميع الذين جمعتني بهم اقدار الحياة ...

إليهم جميعا اهدي ثمرة جهدي المتواضع

مقدمة عامة للدراسة

يكاد يكون هناك إتفاق عام، بين دارسي علم الإجتماع والمتخصصين به، على إختلاف توجهاتهم الفكرية والنظرية، أن علم الإجتماع في الوطن العربي، تأسس في سياق تاريخي إجتماعي مغاير للسياق التاريخي الإجتماعي، الذي ولد فيه علم الإجتماع الغربي، فإذا كان لحركة التنوير والثورات السياسية والتطور الاقتصادي، دورا مهما في نشأة وتطور هذا الأخير.

فجاءت نظرياته إنعكاساً للواقع الاجتماعي المعاش، وتم تصميم مناهجه وطرق بحثه نتيجة التجربة والخطأ، لأنه لم يكن نقلاً أو إستنساخاً لعلم إجتماع آخر، وإنما كان ظهوره حاجة ضرورية لمحاكاة الواقع الاجتماعي المعاش، فإن نشأة علم الإجتماع في الوطن العربي جاءت مع الحركة الإستعمارية، فتحت سطوة الإنحطاط الحضاري، والعجز المعرف، يتم إستيراد هذا العلم من الحقل المعرفي الغربي، كما تستورد الأشياء المادية، دون مساءلة نقدية لطبيعته الفلسفية، أو أبعاده الإبيستيمية التي شكلته في ذلك السياق.

لذلك جاء علم الإجتماع في الوطن العربي، دون ضوابط معرفية، وقواعد منهجية صارمة، بمعنى أنه لم ينطلق من فرضية معرفية محددة ذات معنى، فقد جاء هذا الأخير عاجزا عن محاكات الواقع الاجتماعي.

في الجزائر الوضع لم يخرج عن حال الوطن العربي، حيث تؤكد الشواهد الامبريقية أن تطور علم الإجتماع في الجزائر بعد الحقبة الاستعمارية لم يشذ عن هذه القاعدة، فقد بقيت السوسيولوجيا بعيدة عن واقع البيئة الاجتماعية، ولم يكن هناك تجاوب مع المشكلات التي كانت تعيشها البلاد، لأن هذه الأخيرة كانت مرتبطة بالمشاريع التي تبنتها النخبة الحاكمة التي عرفها التطور السياسي في الجزائر

فالممارسة السوسيولوجية لم تستطع استقراء الواقع المعاش، وبقيت تقدم تفسيرات بعيدة عن الواقع وعن الحياة اليومية.

الوضع الذي دفعنا كباحثين إلى التساؤل عن واقع الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية خلال الالفنيات، هذه الواقع الذي كثيرا ما تم إستعراضه والحديث عنه في العديد من الملتقيات الدولية والمحلية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة، من حيث مرجعياتها النظرية والمنهجية، ومضمونها الفكري العام تندرج في إطار ما يسمى سوسيولوجيا السوسيولوجيا، أي مقاربة علم الاجتماع لذاته ونقده لها إضافة إلى أن التحليل من خلال هذه الدراسة سيكون على مستوين هما:

المستوى الأول خارجي (نظري) ومحاولتنا هنا سننطلق فيها من وصف الكيفية التي تمارس بها السوسيولوجيا كظاهرة معرفية داخل الحقل السوسيولوجي، أي محاولة تحديد النموذج المعرفي السوسيولوجي الذي يؤثر في إنتاج الممارسة السوسيولوجية الأكاديمية في الجزائر، من حيث وحدات التحليل والمنهج والاداة.

المستوى الثاني داخلي (ميداني) وسنحاول فيه تحليل الممارسة السوسيولوجية في الجزائر من خلال الذات الباحثة، بمعنى مدى إمتلاك الباحث للهوية السوسيولوجية، ومدى تفاعل هذه الهوية مع الواقع الاجتماعي المعاش، وذلك من خلال أطروحات الدكتوراه.

وحتى نقترب من المضامين الصغرى والكبرى لهذه الاطروحة، نورد فيما يلي أهم مكوناتها المتمثلة في سبعة فصول هي:

الفصل الأول: يتعلق بالمدخل المفاهيمي للدراسة، تناولنا فيه إشكالية الدراسة ومبررات إختيارها، إضافة إلى الأهمية والهدف العلمي والعملي منها، كما أشرنا فيه أيضا إلى المفاهيم الأساسية للدراسة والدراسات السابقة والمدخل النظري الذي تبنيناه.

الفصل الثاني: عنون بالإرهاصات الأولى لظهور إنتاج معرفي حول المجتمع، تعرضنا فيه إلى المراحل التي مر بها التفكير الإنساني من التفكير الفلسفي إلى الفلسفة الاجتماعية، مع الإشارة إلى تطور المعرفة العلمية، وتحديد العلاقة بين الابستيمولوجيا والسوسيولوجيا.

الفصل الثالث: عنون بـ: الخصوصية التاريخية لنشأة علم الاجتماع وإتجاهاته المعاصرة تناولنا في هذا الفصل العوامل الممهدة لنشأة هذا العلم، إضافة إلى مراحل تطوره النظري والأكاديمي مع التركيز على إظهار وحدة التحليل والمنهج والاداة في كل مرحلة من مراحل تطوره.

الفصل الرابع: عنون بـ: نشأة وممارسة السوسيولوجيا في الوطن العربي، وتعرضنا فيه إلى تطور الممارسة السوسيولوجية في الوطن العربي ثم في الجزائر.

الفصل الخامس: عنون بـ: العرض الابستيمولوجي لمراحل البحث العلمي، تناولنا فيه مراحل البحث العلمي من خلال براديغم غاستور باشلار.

الفصل السادس: تمثل في الإجراءات المنهجية للدراسة من خلال تحديد مجالات الدراسة والمنهج المستخدم والعينة وكيفية تحديدها بالإضافة إلى أداة جمع البيانات.

الفصل السابع: إحتوى على التحليل والتفسير السوسيولوجي للمعلومات والبيانات، من خلال تكميم المعطيات الكيفية وتفسيرها وتأويلها.

الفصل الأول: المدخل المفاهيمي للدراسة

- تمهيد

أولا: صياغة إشكـــالية الدراســـــــــة

ثانيا: فرضيـــــــات الـــــــدراســـة

ثالثا: مبـــررات إختيـــار الدراســـــــة

رابعا: أهميـــــــة الدراســـــــــــة

خامسا: أهـــــــداف الدراســـــــــة

سادسا: تحديـــد مفاهيـــم الدراســـــة

سابعا: الدراســـــات السابقـــــــة

ثامنا: المدخل النظـــري للدراســـــــة

-خلاصة

-تمهيـــــــــــــــد

يهدف هذا الفصل، إلى التعريف بموضوع الأطروحة، من حيث طبيعة المشكلة التي نبحثها بأبعادها المعرفية والمنهجية، والأهمية التي تحتلها على الصعيدين العلمي والاجتماعي الواقعي والمبررات الذاتية والموضوعية التي أدت إلى إختيارها، والأهداف النظرية والميدانية التي تسعى إلى تحقيقها، مع الإشارة إلى المفاهيم الأساسية التي تعتبر مفاهيم مفتاحيه تُرصَن في ضوئها الدراسة، إضافة إلى المدخل السوسيولوجي المتبنى في الدراسة، والدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها، والتي سيتم في ضوئها تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

أولا: صياغة إشكاليـــــــة الدراســـــــة

إن مشكلة آليات توليد المعرفة السوسيولوجية، وإضفاء الصبغة العلمية على نتائجها في الوطن العربي على العموم، والجزائر على وجه الخصوص، ما فتئت كتابات عديدة تطرحه، حيث أدرك الباحث السوسيولوجي في الوطن العربي، أن الدراسات السوسيولوجية التي ميزت الساحة الاكاديمية حذت بالسوسيولوجيا إلى مستوى الحصول على الشهادات الاكاديمية لا غير[1]

بالنظر إلى أن المعرفة السوسيولوجية وفق آليات توليدها، وإضفاء الصبغة العلمية على نتائجها وتطبيقاتها، فهي مشروطة بالواقع الذي تنتج فيه وتقارب مشكلاته، فقد إتفق الكثير من المشتغلين في الحقل السوسيولوجي العربي على أن المعرفة السوسيولوجية تعاني من ضعف على مستوى الممارسات البحثية، حيث أشارت الكثير من الملتقيات الدولية و المحلية [2]، إلى أن هذا الضعف كان مرتبط بالظروف التاريخية التي نشأت فيها هذه المعرفة، حيث إستدمجها الاستعمار في أغلب البلدان العربية من أجل فهم البنيات الثقافية والقيمية للمجتمع المستعمر، وتحليل العلاقات الاجتماعية السائدة فيه، وبعد حصولها على إستقلالها السياسي سعت هذه الدول الحديثة البنية للاهتمام بعلم الاجتماع.

فظهرت سوسيولوجيا أول ما يلاحظ عليها، أنها لم تكن سوسيولوجيا ناتجة من التفاعل المعرفي بين الذات الباحثة والواقع الاجتماعي المعاش، لأنها لا تعكس المطالب الإجتماعية، وإنما تعكس إرادة سياسية وقرارات مفروضة من فوق (السلطة)، لذلك عاشت السوسيولوجيا بعد الإستقلال في الوطن العربي في التركة الإستعمارية التي مازالت ظاهرة من خلال أشكالها الأكاديمية الجامعية، أو على المستوى الضمني من خلال المادة السوسيولوجية التي تتعاطى منها الذات

([1])احمد إبراهيم خضر : **اعترافات علماء الاجتماع (عقم النظرية وقصور المنهج في علم الاجتماع)،المنتدى الإسلامي لندن ،الطبعة الأولى،2000، ص.31**

([2])انظر مؤتمر مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي 2014.

الباحث أو المفكر السوسيولوجي، الذي لم يحدد تماما ماذا يريد من هذا العلم على المستوى النظري والتطبيقي[1].

في الجزائر الوضع لا يختلف كثيرا عن حال المجتمعات العربية الأخرى، فعلم الاجتماع أعد خارج إطاره المجتمعي وحيزه المعرفي، فقد دخل إلى الجزائر في فترة الإستعمار الفرنسي مع العديد من الباحثين السوسيولوجيين الفرنسين أمثال "**بـــاز Basset**"ودراسته حول اللهجات البربرية، ودراسة "**قوتي Gotier** " الذي اهتم بدراسة القرية واللهجات والتقاليد الشعبية، وأيضا أعمال **بيار بيورديو**الذين تتلمذ على يدهم عدد كبير من الطلبة الجزائريين الذين تابعوا فيما بعد المسيرة السوسيولوجية في الجزائر[2].

إن تطور علم الاجتماع في الجزائر، بعد الحقبة الإستعمارية في إعتقادنا لم يشذ عن القاعدة حيث بقية السوسيولوجيا بعيدة عن واقع البيئة المجتمعية، ولم يكن هناك تجاوب مع المشكلات التي كانت تعيشها البلاد، لأن علم الاجتماع في الجزائر كان متأثرا من حيث المناهج والبرامج بالمدرسة الفرنسية، وظلت السوسيولوجيا الفرنسية تدرس في الجامعات الجزائرية رغم الإستقلال [3].

وبدى ذلك واضحا في الأعمال والكتابات التي تمت في تلك المرحلة من طرف العديد من السوسيولوجيين الجزائريين من الجيل الأول أمثال فاروق بن عطية وبن عشو مراد...الخ، وحتى الجيل الثاني أمثال على الكنز ،مصطفى بوتفنوشت جمال قريد ...الخ، من حيث اللغة المستعملة (الفرنسية) ومن حيث المناهج والبرامج

)[1](Hassen Remaoun , **L'Algérie ,Histoire ,Société et culture ,Algérie**: Ed ,Casbah 2000,p.145

)[2](DjamelGherid, **L'université aujourd hui L'Université d hieraoujourd hui oran** ,ED Crasc Mai 1998,p.07

)[3](Boutefnouchet Mustapha : **Apercu Historique de Lenseignement de La Sociologie a L'Université d'Algérie**, revue sociologie,Algerie, N°4 , 1992.p.08

المدرسة في الجامعات، التي كان موجود بها تخصص علم الاجتماع(الجزائر، قسنطينة، وهران)، وبالتالي لم يستطيع الباحث السوسيولوجي الجزائري أن يحدث القطيعة مع ذلك الامتداد السوسيولوجي الفرنسي، والمشهد بقي نفسه خلال السبعينيات(1961-1970)والثمانينات(1971-1980).

أما مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، أكدت الملاحظات الإمبريقية أن تطور علم الاجتماع جاء مشبعا بمضامين إيديولوجية مختلفة، مرتبطة مباشرة بإختلاف المشاريع التنموية التي تتبناها النخب الحاكمة، والتي عرفها تطور النظام السياسي في الجزائر، فخلال هذه الفترة أي التسعينيات إنهار النموذج التنموي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي مع موجة العولمة، وظهرت إختلالات ومشكلات إجتماعية أدت إلى تغير الإهتمام السوسيولوجي.

هذا الإهتمام أحدث لنا مفارقة في الممارسات السوسيولوجية كنسق فكري بحثي أكاديمي ينتج في الجامعات الجزائرية، فقد تنامى عدد دارسي وخريجي علم الاجتماع من سنة إلى أخرى، وفي مقابل هذا النمو لاحظ ضعف هذا المنتوج السوسيولوجي في بعديه المعرفي و المنهجي، إضافة إلى هشاشة تكوين مخرجاته (الباحثين –الاطروحات)، كما لوحظ أيضا أن هذا المنتوج السوسيولوجي لم يستطع الإستجابة لإنشغالات المجتمع ومشكلاته، وذلك من خلال إنتاج مؤشرات مستمدة من خصوصية الواقع المجتمعي المعاش ومشاكله.

لقد اختلف الباحثين في تفسير هذه المفارقة فمنهم من أرجعه إلى ضعف التدريب المنهجي ومنهم من أرجعه إلى قصور مناهج التكوين، وضعف الأداء البيداغوجي للمشتغلين بهذا الحقل، ومنهم من أرجعه إلى غياب إهتمام الحكومة بالبحوث الاجتماعية في رسم

السياسات العامة [1]. وفي إعتقادنا أن سبب هذا القصور المعرفي يرجع بالدرجة الأولى إلى الآليات المعرفية والمنهجية التي إستخدمها الباحث السوسيولوجي الجزائري لإنتاج المعرفة.

هذه الآليات التي تتمثل في إسقاط النظريات السوسيولوجية الغربية على الواقع الجزائري المعاش دون مراعـاة وحـدات التحليـل، وإسـتعارة المنـاهج والأدوات البحثيـة مـن الحقـل السوسـيولوجي الغربي وإعتبارها معرفة إجرائية جاهزة، يمكن تطبيقها في المجتمع الجزائري، دون مراعاة الخصوصية التاريخية والحضارية والثقافية للواقع المجتمعي المعاش.

ولعل الامر الذي يؤكد هذا القلق الابستيمولوجي الذي نعاني منه، هو كثرة الملتقيات [2] التي عقدت في الآونة الأخيرة، والتي طرحت قلقا إبستمولوجيا ومعرفيا، فيما يخص النموذج المعرفي الغربي حيث توصلت إلى أن النموذج المعرفي الغربي، من الناحية المنهجية غير قادر على دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للعالم العربي بصفة عامة، بسبب طبيعة المناهج والأدوات والعدة المفاهمية.

الامر الذي جعلنا كباحثين في الحقل السوسيولوجي، نتساءل عن جدوى المنتوج السوسيولوجي الأكاديمي المنتج في الجزائر خلال العقدين الاولين من الالفية الثالثة، **هل هذا المنتوج السوسيولوجي الأكاديمي في دراساته للواقع الاجتماعي المعاش بكل مشكلاته وإستشكالاته إحترم النموذج المعرفي الغربي من حيث التطابق في وحدة التحليل والمنهج والأداة المستعملة، وبالتالي استطاع أن ينتج سوسيولوجيا خاصة بالواقع المجتمعي المعاش؟**

([1])مهور باشا عبد الحليم:**التأصيل الاسلامي لعلم الاجتماع، مقاربة في اسلام المعرفة**، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سطيف، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، اشراف ميلود سفاري، 2014/2013، ص.8

([2]) انظر مؤتمر مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي 2014، ملتقيات إشكالية العلوم الاجتماعية بكل من جامعات الوطن : ورقلة ، بسكرة ، البليدة ، مسيلة ، الوادي....الخ

إذا لـم يسـتطع هـذه المنتـوج إحتـرام النمـوذج المعرفـي الغربـي، فهـل اسـتطاع أن ينـتج مؤشرات عن الواقع المدروس؟ أم أنه أعاد إنتاج قوالب ومفاهيم نظرية نمطية يعتقد المستعمل لها بأنها أداة لتحليل وتفسير الواقع المجتمعي ولكنها في إعتقادنا لم ترقى إلى مستوى تشكيل نسق معرفي يعتمد كسوسيولوجيا خاصة، ونوعية عن الواقع المجتمعي المدروس؟

وإذا لـم يعتبـر هـذا المنتـوج الأكـاديمي فـي الجزائـر كسوسـيولوجيا خاصـة ونوعيـة عـن الواقـع المجتمعي المعاش، كيف يصنف هذا المنتوج المعرفي؟

ثانيا: فرضيـــــات الدراســـــة

الفرضية الرئيسية:

النموذج المعرفي السوسيولوجي المنتج حول الواقع المجتمعي المعاش في الجزائر، لم يحترم النموذج المعرفي الذي تضمنته المقاربات السوسيولوجية المعاصرة، وبالتالي فالمعرفة المنتجة لا يمكن توصيفها كسوسيولوجيا خاصة ونوعية عن الواقع المجتمعي المعاش.

الفرضيات الجزئية:

1-أفقدت العوائق المعرفية الباحث السوسيولوجي، القدرة على إنتاج معرفة سوسيولوجية حول الواقع المجتمعي المعاش في الجزائر.

2-أفقدت العوائق المنهجية الباحث السوسيولوجي، القدرة على إنتاج معرفة سوسيولوجية حول الواقع المجتمعي المعاش في الجزائر.

3-أدى عدم تطابق وحدات التحليل والمنهج والأداة التي تضمنتها المقاربات المعاصرة، مع وحدات التحليل والمنهج والأداة في البحوث الأكاديمية، التي أنتجت حول الواقع المجتمعي المعاش بالجزائر إلى إنتاج معرفة لا يمكن توصيفها بالمعرفة السوسيولوجية.

ثالثا: مبررات إختيـــار موضوع الدراســـــة

مـن الامـور التـي لا تقبـل الجـدل فـي مجـال البحـوث العلميـة، أن إختيـار الباحـث لموضـوع بحثه أو دراسته لا يخضع على وجه الاطلاق للصدفة أو التلقائية، بقدر ما يكون وثيق الصلة بالباحث ذاتـه وبـالواقع الاجتمـاعي وحاجاتـه المتعددة والمتجددة، فقد يكـون لإختيـار الموضـوع مبـررات تـرتبط مباشرة بميـول و دوافـع الباحـث ذاتـه، كمـا قـد تعـود مبـررات الاختيـار إلـى شـروط موضـوعية تتجـاوز المبـررات الشخصـية والذاتيـة، لكـن الامـر المؤكـد أن إختيـار دراسـة مشـكلة مـا يتـأثر بمـدى انشـغال الباحث بها، إلى درجة الاحساس بوجود الدافع الداخلي لتناولها بالدراسة و البحث الميداني.

ولعـل مـن أهـم المبـررات الذاتيـة التـي دفعتنـا للخـوض فـي أغـوار هـذه الدراسـة، وفهـم حيثياتهـا الحقائق المستمدة من دراستين ميدانيتين، أجريتا سابقا في إطار مخبر التحولات والتشكلات الاجتماعية للمجتمعـات فـي طريـق النمـو بجامعـة ورقلـة، تحضـيرا للملتقـى الـدولي لإشـكالية العلـوم الاجتماعيـة إحداهمـــا تناولـــت الممارســـــة السوسيولوجيـــــــة فـــي الجزائـــر مـــن سوســـيولوجيا التفسـير إلـى سوسـيولوجيا الفهـم، والثانيـة تناولـت إشـكالية المـنهج والاداة فـي العلـوم الاجتماعيـة معتمدين فـي ذلك علـى تحليل مضـمون رسـائل الماجسـتير، فبدى لنـا أن تحليل مضـمون أطروحـات الـدكتوراه أصـبح ضـرورة علميـة إضـافية، لا بـد منهـا لاسـتكمال تشـخيص واقـع الممارسـة السوسـيولوجية فـي الجزائـر مـن خـلال إستشـكال الهويـة السوسـيولوجية عنـد الباحـث فـي علـم الاجتمـاع، لأن الأطروحـات تمثـل جـزءا هامـا مـن الانتـاج الاكـاديمي لعلمـاء الاجتمـاع تتجسد فيها بوضوح ممارستهم البحثية، كما تبرز فيها أطرهم النظرية وأساليبهم المنهجية وطبيعة المشكلات التي يتناولونها بالدراسة، إضافة إلى هذه المبررات الذاتية هناك مبررات موضوعية يمكن إجمالها في النقاط التالية :

1-التحسيس بأهمية الهوية السوسيولوجية للباحث الجزائري، وذلك من خلال إدراك الباحث للنموذج المعرفي الذي يتبناه في الدراسات السوسيولوجية، وأيضا الخطر الذي يوجهه عند غياب هذا النموذج.

2-الهزل المعرفي الذي وصف به أحد الباحثين الدراسات التي تجرى في أقسام علم الاجتماع والتي رأى أنها لا تنطلق من مبدأ ولا تسعى إلى غاية معرفية واضحة، لذلك لا تجيب على قضايا المجتمع ومشكلاته، هذا النقد يعتبر كمبرر موضوعي لنا للوقوف بالنقد والتحليل للمنتوج السوسيولوجي الجزائري.

3-السعي إلى فهم الإخفاق السوسيولوجي في الجزائر، من خلال تسليط الضوء على الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية على إعتبار أن الجامعة جزء لا يتجزأ عن المجتمع.

4-التطرق إلى هذا النوع من الدراسات التحليلية التي تفتح أفاق جديدة للبحث العلمي في المجال السوسيولوجي، ومن ثم التعرف على مسار ومستقبل الإنتاج المعرفي السوسيولوجي بالجزائر.

رابعا: أهميـــــــــة الدراســـــــة

تنطلق أهمية دراسة "الهوية السوسيولوجية للباحث في علم الاجتماع" من الاعتبارات المعرفية والمنهجية التالية:

1-تعتبر دراسة الهوية السوسيولوجية للباحث في علم الاجتماع من القضايا الفكرية المعاصرة، لأنها تسمح للباحث في الحقل السوسيولوجي بالتعرف على النموذج المعرفي (المدخل السوسيولوجي، وحدات التحليل، المنهج، أدوات جمع البيانات) المستخدم في الدراسات السوسيولوجية الأكاديمية ومقارنته بالنموذج المعرفي السوسيولوجي الغربي.

2-التعرف على أسباب تدني المنتوج السوسيولوجي الأكاديمي الجزائري.

3-تكمن أهمية الدراسة أيضا في الوقوف على مهنة عالم الاجتماع في الجزائر، هل هي مهنة فهم وتأويل للأفعال الموجهة بصورة لها معنى كما يقول ماكس فيبر؟ أم هي تراكم معرفي أكاديمي لا يتجاوز رفوف المكتبات الجامعية.

4-التعرف على التراث السوسيولوجي الغربي من حيث وحدات التحليل والمنهج وأدوات جمع البيانات.

5-تعد هذه الدراسة أيضا مدخلا مناسبا، لفهم الممارسات البحثية من خلال الإحاطة بواقع الدراسات السوسيولوجية الأكاديمية في الجامعة الجزائرية، فالجامعة تشكل جزء لا يتجزأ عن المجتمع، فهي ليست مؤسسة ثقافية وتعلميه فقط، بل هي أداة هامة لتحقيق التغير الاجتماعي.

خامسا: أهـــداف الدراســـــة

مما لا شك فيه أن أية دراسة علمية تسعى في نهاية الأمر إلى تحقيق أهداف محددة، سواء كانت أهداف نظرية لمحاولة فهم أو تفسير ظاهرة اجتماعية، أو أهداف تطبيقية كمحاولة إيجاد حلول لمشكلات ميدانية، وإستنادا إلى ما سبق تتحدد أهداف الدراسة المعرفية والمنهجية فيما يلي:

1-التعرف على العوائق المعرفية التي تقف في وجه الباحث السوسيولوجي، وتجعله غير قادر على إنتاج مؤشرات من الواقع الاجتماعي الجزائري، وبالتالي عجزه على تقديم فهم وتأويل للواقع المعاش.

2-التعرف على العوائق المنهجية التي تقف في وجه الباحث السوسيولوجي، وتجعله غير قادر على إنتاج مؤشرات من الواقع الاجتماعي الجزائري، وبالتالي عجزه على تقديم فهم وتأويل للواقع المعاش.

3-استطلاع البحث السوسيولوجي الأكاديمي في الجزائر لتحديد النموذج المعرفي المستخدم (المداخل النظرية الموظفة، المنهجية المتبعة، وحدات التحليل المختارة وأدوات جمع البيانات)، ومدى مقاربته للواقع الاجتماعي المعاش.

سادسا: تحديد مفاهيم الدراسة

أود أن أشير في هذه الحلقة الأساسية في الدراسة الحالية، إلى أن المفاهيم التي سيتم تحديدها تعتبر مفاتيح للدارسة، منها مفاهيم إمتداداتها نظرية مأخوذة من مراجع علمية، ومنها مفاهيم إمتداداتها إجرائية حتى يتمكن القارئ من الولوج إلى مقاصد الدراسة بسهولة.

1-الهويةالسوسيولوجية:

في ضوء المساهمة الابستيمولوجية للكثير من المفكرين حول هوية الباحث الاجتماعي، نجد أبرز ما حدده **بيار بورديو Piere Bourdieu** في مرجعه الأساسي Le métier du sociologue والتي تمثلت في معلمين أساسيين هما:

أولا: على الباحث الاجتماعي، أن يكون مطلعا على معالم الفكر السوسيولوجي من زاوية الكشف عن ظروف إنتاجها المحددة بالمكان والزمان، وخصوصية المجتمع المنتجة ضمنه.

ثانيا: على الباحث الاجتماعي، أن يهيئ معرفة ميدانية مفصّلة ومتناسقة، حول أهم المعطيات الثقافية الاجتماعية، التي يفرزها واقعها الاجتماعي، ومن ثم تحديد أهم الإجراءات المنهجية التي تضمن تجاوز جملة العقبات الابستيمولوجية، وذلك لتحقيق النجاح الفكري [1].

الهوية السوسيولوجية، يقصد بها البراديغم الذي يميز الباحث في علم الاجتماع، من حيث المضامين المعرفية للسوسيولوجيا التي يستخدمها في أبحاثه ومناهجه وموضوعاته، التي تميزه عن أي براديغم آخر في حقل معرفي آخر، بمعنى آخر الهوية السوسيولوجية تعني إحتكام الباحث إلى نسق أو سياق منهجي نظري، أو إبستيمولوجية لا خلاف فيها بالنظر إلى من ينتمي إلى توجهات ماركسية أو توجهات وظيفية أو توجهات نقدية ...الخ.

([1])عبد القادر لقجع:**علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر**، اعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر ماي 2002 ، الجزائر ، دار القصبة للنشر ، 2002،ص.ص.203-304

كما تعني الهوية السوس.يولوجية أيضا الدور الذي يمكن أن يؤديه الباحث الاجتماعي بإسهامه العلمي السوسيولوجي من خلال الفعل أو الممارسة السوسيولوجية، وما الممارسة السوسيولوجية إلا إختزالا لأطار تصوري نظري في علاقته بواقع إجتماعي، له خصوصيته، كونه تصور إدراكي يتصف بمعاني مختلفة يتقاطع فيها المعطى المعرفي والمعطى الإجتماعي.

2-البحث السوسيولوجي:

البحث السوسيولوجي هو كل بحث أو تكوين يستعمل كأطر مرجعية، وكأداة أساسية له التراث السوسيولوجي الموروث على الصعيد العالمي، بمعنى أنه يستعمل بالأساس المفاهيم والمناهج وطرق التحليل والتفكير، والفهم والاستدلال والاليات التي يتوفر عليها هذا التراث [1].

هذا يعني أنه في مجال البحث هناك ثوابت في منطق التحليل والاشكاليات المنهجية، وعدد كبير من الآليات النظرية المتوفرة.

البحث السوسيولوجي الجزائري هو ليس اية كتابة، أو أي خطاب حول قضايا ومشكلات المجتمع الجزائري، بل هو ذلك النوع من التصور الذي يستمد أسسه ومشروعيته وأدواته بالأساس من التراث السوسيولوجي، وما يتضمنه ذلك التراث من مفاهيم ومناهج ومن إشكاليات وأدوات تنظير تفسيرية وتحليلية.

3-**الباحث السوسيولوجي:**

شخص متخصص في علم الاجتماع يقوم بممارسة البحث، سواء كان نظري أو إمبريقي في تقصيه لحقائق المعرفة، بنزع إلى إحداث إضافات وتعديلات جديدة في ميدان من ميادين علم الاجتماع، مما يجعلها تتقدم وتتطور [2]، كما انه الشخص الذي يوقع معه عقد اجراء بحث.

([1])محمدجسوس : **رهانات الفكر السوسيولوجي بالمغرب** ، الدار البيضاء ، سنة النشر ، ص. 222

([2])غازي عناية :**اعداد البحث العلمي (ليسانس –ماجستير –دكتوراه)**، بيروت ، دار الجيل ،1991،ص.21

4-وحدة التحليل Unit Of Analysis :

مـن المهـم جـدا فهـم مـاذا نعنـي بوحـدة التحليـل فـي الدراسـات العلميـة، خاصـة فـي الأبحـاث و الدراسـات الإجتماعيـة، فهـي مـن أولـى القـرارات التـي يجـب علـى الباحـث الاجتمـاعي أن يسـتوعبها و تشـير وحـدة التحليـل فـي المقاربـات السوسـيولوجية إلى شخص أو جماعة أو شيء، والذي يعتبر المستهدف في البحث، بمعنى آخر تشمل وحدة التحليل النموذجية الأفراد والجماعات والمنظمات والدول والتقنيات والاشياء [1]...الخ.

فعلى سبيل المثال إن كنا مهتمين بدراسة سلوك الأفراد المتعلق بالتسوق أو مواقفهم ضد التقنيات الحديثة، فوحدة التحليل هنا هي الفرد، وإذا أردنا دراسة خصائص العمل الجماعي للمنظمة، فوحدة التحليل هي الجماعة، وإذا كنا بصدد دراسة الاختلافات في الثقافات العالمية، فإن وحدة التحليل تكون البلد، وقد تكون وحدة التحليل أشياء جامدة، مثل الإهتمام بفهم كيفية جعل صفحات الويب أكثر جاذبية لمستخدميها، في هذه الحالة تصبح صفحة الويب هي وحدة التحليل وليس المستخدمين.

5-**النموذج المعرفي**: Model Paradigm

مفهوم النموذج في صيغته موسوم بتعدد دلالي ... وجميع هذه الدلالات والإستعمالات إرتبطت بفكرة تمثل نسق عيني أو واقعي بواسطة موضوع صوري يمكن من تصور فكري لذلك الواقع ... والصفات الأساسية الثلاثة لهذا التمثل هي: إختزالية (بعض خصائص الواقع تدرك وحدها من خلال النموذج)، إنحيازية (يكون التمثل موجها بأدوات الملاحظة والتفكير النظري، ولكن أيضا بأهداف

([1]) انول باتشيرجي: **بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات**، ترجمة خالد بن ناصر ال حيان، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة 2، 2015، ص38

النموذج)، قابليته للعكس (يكون النموذج في أللآن نفسه تجريدا للواقع، موجود مسبقا وطرازا بدئيا أو سندا لبناء مستقبلي ...)[1].

لقد استخدم علماء الاجتماع النماذج، في ترتيب وتنظيم المعطيات الإجتماعية تنظيما تصوريا وأول من إستخدم هذا الأسلوب **ماكس فيبر Max Wiber** و **دوركايم Emil Durkheim** لدراسة الواقع الاجتماعي، ويحتوي النموذج على تصورات رمزية أكثر منها مادية، ويعرف النموذج على أنه تجريد من الواقع يخدم غرض ترتيب وتنظيم المعطيات وتبسيط النظرة للواقع، فالنموذج هو تصور للواقع وهو يعكس بعض مظاهر العالم الحقيقية ذات الصلة الوثيقة بالمشكلة المدروسة [2]،كما يعمل على توضيح العلاقات بين مظاهر العالم الحقيقي، ويمكن من الصياغة التجريبية للفروض القابلة للاختبار.

النموذج المعرفي هو مفهوم إرتبط بكتاب بنية الثورات العلمية **لـــ توماس كـــوهن TomasKohun**[3]باعتباره الطريقة التي يتفق عليها المجتمع العلمي في فترة ما، لوضع أسئلة البحث وبناء مجموعة من المسلمات والقناعات الضمنية، وبلورة أسلوب في التفكير، يوجه الباحثين والمختصين في تحليل الإشكاليات، وكذلك الإتفاق على الحلول النهائية لإشكاليات البحث، ففي كل مرحلة تاريخية نجد نموذجا مسيرا، يتحكم في تطويره وتشكيله السياق التاريخي والنظام السياسي المهيمن، والمؤسسات الاكاديمية من جامعات ومراكز بحث ودوائر نشر، وتوزيع بشكل عام، ليقع الاجماع على سلسلة من المسلمات التي تمثل محكمات منهجية وإيديولوجية يجمع عليها

([1]) ميشال آرمات، وامي دهان دالمايكو: **النماذج والنمذجات 1950-2000ممارسات جديدة ورهانات جديدة**، ترجمة هدى الكافي، محمود بن جماعة، في كتاب مقالات في النمذجة وفلسفة العلوم، المركز الوطني للترجمة،تونس، ج 1، 2010، ص.47

([2]) على معمر عبد المؤمن:**مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب**،مصر، جامعة 7 أكتوبر إدارة المطبوعات والنشر ،2008، ص.107

([3])Thomas Kuhn :**La Structure Des Révolutions Scientifiques** .France.1983,p.33

مجموعة من الدارسين، وتنظم إهتماماتهم وتسمح لهم بتطوير المفاهيم و النظريات ، مع الإشارة إلى أن أي نموذج فكري أو معرفي أساس يدخل بعد مرحلة في أزمة وتتآكل قدرته على الإستمرار، باعتباره نسق فكري، يصل إلى مرحلة يصبح معها لا يقدم سوى إمكانيات قليلة ومحددة لحل المشكلات والاسئلة الجديدة التي تواجهه، بما لا يسمح بإستمراره وتواصله كنموذج ونسق.

وتطبيق هذا المفهوم على الممارسة السوسيولوجية في الجزائر سيساعد على تفسير الإختلاف أو التجانس بين المناهج والطرق البحثية، فالصراع حول المناهج، لا يمكن أن يفسر بالمناهج ذاتها، بل أن تعيين النماذج المعرفية المسيطرة هي التي يمكن أن تفسر لنا المسائل الإختلافية والغموض الذي يحيط بها.

6-المقاربةالنظرية:

المقاربة عملية بحث، للإحاطة بموضوع ما، وفق تصور معين، والتحقق (إثباتا أو نفيا) من المعرفة الناتجة وفق أهداف معينة، تستدمج النظرية والمنهج وفق المخطط التالي:

منهجي

تصور الموضوع ⟷ تحقيق الأهداف

نظري

إذا إفترضنا أن المقاربة تصوّر، والظاهرة المدروسة (الوقائع) صورة، فإن كل مقاربة تعمل بالشكل التالي: كل مقاربة وضعية (لأنها من وضع وأقع اجتماعي)، هي صغيرة بحيث لا تدرك إلا مجالا ضيقا من هذا الواقع، حيث أن الواقع المدروس هو واقع حقيقي مصاغ ووفق مقاربة، وهذه الأخيرة بحسب مميزاتها وطريقة أدائها لا تدرك إلا مجالا معينا من الواقع.

فالواقع المدروس (النماذج التصورية) هي صورة محددة لا تنطبق إلا جزئيا على الحقيقة الاجتماعية وبعبارة تحليلية: المقاربة هي مفتاح قراءة للواقع لحل الشفرات والرموز الحقيقية، عن طريق

بناء نماذج وأنماط تصورية (مفاهيم، قضايا) تقوم وفق إجراءات، تتحدد على ضوء الموضوع المتصور و الأهداف المراد تحقيقها [1].

سابعا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

حاول الباحث **يوسف حنطابلي**[2]أن يتعرض من خلال دراسته المعنونة ب"**إشكالية السؤال السوسيولوجي في الفكر العربي المعاصر الواقع العربي بين ماضي الأنا وحاضر الآخر** –دراسة تحليلية نقدية "إلى العلاقة بين أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي، والفكر العربي المعاصر، على إعتبار أن إشكالية علم الاجتماع، هي إشكالية الفكر العربي المعاصر، وقد إنطلق في الدراسة من تساؤل مركزي مفاده: لماذا لم يتحول فكر النهضة العربية إلى نظرية إجتماعية على غرار ما حدث في الغرب؟ ولماذا بقى الفكر العربي يراوح مكانه؟ يجتر نفسه ويستشكل إشكالاته من خلال العودة إلى أصل الإشكال أو حتى أصل الفكر أو العقل المنتج لذلك الإشكال؟

لقد إفترض الباحث، أن أزمة علم الاجتماع، وأزمة الفكر العربي المعاصر، عبارة عن وجهان لأزمة واحدة هي أزمة الوعي الابستيمي[*]، والتي بدورها تكون نتيجة عدم إنخراط علم الاجتماع في الوطن العربي في إشكالات الفكر العربي المعاصر، بالإضافة إلى عدم تحول الفكر العربي المعاصر إلى قاعدة معرفية لنشأة النظرية السوسيولوجية.

([1])نعمان عباسي:**مقاربة علم الاجتماع بين التكامل والتعدد دراسة تحليلية في طبيعة المعرفة السوسيولوجية بين وحدة العلم وخصوصية الواقع** ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة ، قسم علم الاجتماع ،اشراف احمد زردومي ،2011/2010، ص.13

([2])يوسف حنطابلي : **إشكالية السؤال السوسيولوجي في الفكر العربي المعاصر الواقع العربي بين ماضي الأنا وحاضر الأخر – دراسة تحليلية نقدية** ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي ،جامعة الجزائر ، إشراف الهاشمي مقراني ،2008/2007

([*]) الوعي الابستيمي :

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة، إتخاذ منحى مغاير للتقاليد المعمول بها والإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسات الأكاديمية، معتبرا أنه نادرا ما يقوم الباحث بمتابعة مزاجه النظري وميولاتــه الفكريــة، لإســتنطاقها وإخراجهــا مــن اللاوعــي الفكــري، لكــي يكشــف النظريــة التــي إعتمدها أو الزاوية التي ينظر من خلالها لمقاربة موضوعه، وأعتبر أنه من غير المجدي التصريح بالنظرية أو المنهج، وهذا ما جعل دراسته تميل إلى التحليل النظري والنقدي وتبتعد عن التناول الميداني الإمبريقي أما عن النتائج التي توصل اليها في دراسته فيمكن إجمالها في ما يلي :

1-إنإخفاق النهضة العربية، هو إخفاق معرفي لعدم إنتاجها فكرا سوسيولوجيا على غرار ما حدث في الغرب، الذي إستطاع إحداث ثورة إنتهت بالإعلان عن نشأة الفكر السوسيولوجي، الذي أصبح بمثابة الفكر العلمي الجديد، كما أصبح هذا العلم يدرس الواقع، وهو الذي يتكلم باسم الشرعية المعرفية والأخلاقية والتشريعية، وأصبح له الشرعية ليكون بديلا عن كل تفكير سواء الفلسفي أو الديني.

2-إن علم الاجتماع في الوطن العربي، كان سيكتب له نشأة وتطور لو إستطاع أن يترجم معرفيا الانشغال الفكري والمعرفي، الذي عرفه عصر النهضة، وبالتالي تحول قضايا العصر من قضايا فكرية فلسفية إلى قضايا علمية سوسيولوجية.

3-توصلت الدراسة أيضا، إلى أن الباحثين السوسيولوجيين، رسموا صورة للحاضر والمستقبل والأنا والأخر، رسموها كونهم منفعلين لا فاعلين، يقودهم عقل غير واع بذاته يبحث عن تحصين او توطين علاقته بعقل الماضي، بدل أن يعمل قطيعة معه، ويحاول أن يربط نفسه بعقل العصر.

الدراسة الثانية:

حاول الباحث **مهور باشا عبد الحليم**[1] من خلال دراسته المعنونة بـ:"**التأصيل الإسلامي لعلم الإجتماع –مقاربة في إسلامية المعرفة–**،أن يبين أن هناك إمكانية بناء فكر إجتماعي إسلامي منطلق من وحي رباني، يراعي الخصوصية الثقافية والحضارية للأمة العربية الإسلامية، كما حاول أيضا إبراز فشل الآليات المنهجية، التي إستخدمها الباحثون العرب في إنتاج خطابات علمية معرفية حول المجتمع العربي، سواء عن طريق آلية إستعارة المنهج كصيغة إجرائية في الحقل المعرفي الغربي، أو عن طريق إسقاط النظرية الاجتماعية على الواقع العربي، من خلال إنتقاء مفاهيم النظريات الاجتماعية الغربية وإسقاطها على الواقع الاجتماعي العربي، وكذلك إبراز فشل منهج المقارنات في طرح البديل المعرفي لعلم الاجتماع الغربي، حيث إنطلق الباحث من جملة تساؤلات مفادها :

1–ماهي الأبعاد الابستيمولوجية لعلم الاجتماع الغربي؟ وما هي العناصر المشكلة لبنية النموذج المعرفي الغربي، وكيف تحول إلى إطار مرجعي لعلم الاجتماع العربي؟

2–ما طبيعة المسلمات التي تنطوي عليها النماذج النظرية في علم الاجتماع الغربي؟

3–ماهي الآليات المنهجية التي إستخدمها العقل العربي لتوليد السوسيولوجيا العربية؟

4–ماهي البدائل المعرفية والمنهجية، التي طرحها العقل العربي لتأسيس علم إجتماع خاص بالمجتمعات العربية؟

5–ماهي مرتكزات التأصيل الابستيمولوجي لعلم الاجتماع العربي؟

([1])مهور باشا عبد الحليم:**مرجع سابق**

لقد إستخدم الباحث في هذه الدراسة مجموعة من المناهج تنتمي إلى عدة حقول معرفية، يأتي أولها المنهج التحليلي النقدي من خلال تحليل النموذج المعرفي الغربي، وثانيها المنهج الاركيولوجي (منهج تحليل المضمون المعرفي)والذي تم توظيفه في دراسة الآليات المنهجية، التي إستخدمها العقل العربي في توليد السوسيولوجيا، وثالثها منهج سوسيولوجيا المعرفة، في اطار الربط بين المعرفة الإجتماعية الغربية وطبيعة الأزمة الأكاديمية، التي يعاني منها علم الاجتماع العربي ، وأخيرا إستخدام النموذج (البراد يغم) بإعتباره أداة معرفية مهمة في عملية التحليل والتركيب .أما أداة جمع البيانات فقد تمثلت في المقابلة ومن نتائج هذه الدراسة نذكر :

1-يمثل النموذج المعرفي الغربي، الإطار المرجعي لعمليات تحليل وتفسير الظواهر في علم الاجتماع، وهو إمتداد لرؤية العالم التي تأسست في بداية النهضة الحضارية للمجتمع الغربي، كما أن النظريات الإجتماعية لهذا العلم تستمد إفتراضاتها ومسلماتها من النموذج المعرفي الغربي الكلي، مما يثبت العلاقة الجدلية بين النموذج والمعارف المتولدة عنه، لذلك لا يصح معرفيا تعميم نتائج هذه النظريات على بقية المجتمعات، التي لديها خصوصياتها التاريخية والحضارية والتي تختلف كليا عن خصوصيات المجتمعات الغربية.

2-إن آليات الاستعارة، التي إستخدمها العقل العربي لتوليد السوسيولوجيا سواء الآليات المنهجية أو النظرية اثبتت فشلها.

3-إن البدائل المعرفية التي طرحها الباحثون العرب، لعلم الاجتماع الغربي بدائل فاشلة، لأنها تأسست على جملة من المناهج البسيطة، فمنهج المقارنات الذي إستخدمه دعاة علم الاجتماع العربي وعلم الاجتماع الإسلامي، لم يؤصل معرفيا لهذا الحقل، بل أدى إلى إرتباك معرفي ومنهجي عند ممارسته

لعدم وضوح الرؤية الابستيمولوجية، التي انطلقوا منها في التأصيل، لذلك يقيت دعواهم حبيسة الخطاب الأيديولوجي.

4-إن تأصيل العلوم الاجتماعية من زاوية إسلامية معرفية، يعني الإستيعاب النقدي للعلوم الاجتماعية الغربية، وإعادة وصل هذه العلوم بالتراث الإسلامي، ويتم ذلك من خلال إعادة وضع سُلَم ترتيبي للمستويات المعرفية والمنهجية في عملية التأصيل.

وتأكيدا للرؤية الإسلامية للعالم التي تختلف جذريا عن رؤية العالم الغربي والتي تستنبط من الوحي الرباني، ثم العمل على توليد نموذج معرفي إسلامي، يكون التوحيد أهم مرتكز معرفي له، ويتشكل من جملة المقدمات المعرفية والمنهجية، التي يتم تحويلها إلى عناصر تمثل ميثودولوجيا المنهج الإسلامي كثنائية مصادر المعرفة (الوحي والكون) وتمثل هذه العناصر الإطار الابستيمولوجي في عملية التأصيل الإسلامي لعلم الإجتماع .

الاستفادة من الدراسات السابقة

1-على الرغم من إتفاق الدراستين على موقف واحد، وهو أن علم الإجتماع في الجزائر يعيش معضلة وإغتراب، عن الواقع الاجتماعي من حيث البحث والتدريس، وهو الإشكال الذي إنطلقنا منه، إلا أننا نختلف عن هذه الدراسة، من حيث معالجة هذه المعضلة، لأننا ركزنا على المعوقات المعرفية والمنهجية التي أدت إلى هذه المعضلة، وكيفية معالجتها من خلال محاكات المقاربات النظرية والمنهجية في علم الإجتماع.

2-اتفقت الدراستين أيضا، على أن الأخذ بالقوالب النظرية والمنهجية الغربية، يعتبر عائق أمام محاولة ربط علم الاجتماع بالواقع المجتمعي المعاش، وهو نفس الإشكال الذي إنطلقنا منه، إلا أن دراستنا تختلف عن هذه الدراسات، في أن هذا العائق ليس سبب في حد ذاته، بل أن آليات وميكانزمات

تطبيـق هـذه القوالـب، ومحاكاتهـا للواقـع المجتمعـي المعـاش هـي العـائق الأساسـي أمـام الباحـث السوسيولوجي، في مقاربته للواقع الاجتماعي المعاش.

3-الدراسة التي إنطلقت، من مرجعية إسلامية، في تشخيص وضعية علم الاجتماع، لم تستطع أن تتجاوز حالة النقد إلى إعطاء بديل معرفي، لأنها لم تستطع تثمين هذه الدراسات، من خلال بحوث نظرية أكثر عمقا وشمولية للرؤية الإسلامية لهذا العلم، ولم تستطع أيضا، إعتماد المنظور الإسلامي كإطار مرجعي، في صياغة المفاهيم وتوجيه البحث الميداني، لهذا نحن لم نتطرق في دراستنا إلى إسلامية علم الاجتماع.

4-الدراستين أهملتا البعد الابستيمولوجي في الدراسة، وهو ما حاولنا التركيز عليه في هذه الدراسة، من خلال أبعاد التحليل الابستيمولوجي لعلم الإجتماع، والبعد الابستيمولوجي لمراحل البحث العلمي.

5-حاولنا من خلال الدراسة الأولى، استدراك العجز الذي وقعت فيه عند تأكيدها على التراث النظري (المقاربات)، وتجاهلها للمنهج ووحدات التحليل والأدوات في الدراسات السوسيولوجية عموما، وهو ما ركزنا عليه نحن في هذه الدراسة.

6-بالإضافة إلى النقاط السابقة، فقد تم الاستفادة من هذه الدراسات أيضا في الإجراءات المنهجية خاصة فيما يخص المنهج وأداة جمع البيانات وتحليلها.

ثامنا: المدخل النظري للدراسة

يصـعب فهـم وتفسـير العمليـة الإنتاجيـة للمعرفـة، دون الرجـوع إلـى البنـاء الاجتمـاعي الـذي ظهـرت فيـه والـذي يفسـرها، وكـون الإشـكال فـي تبنـي مـدخل نظـري سوسـيولوجي للدراسـة

لا يتمثل في الأساس في تبني نظرية واحدة، وإنما محاولة الإستفادة من كل النظريات وتقريبها من الواقع ومحاولة كشف حدودها وتبيان أي عناصر هذه النظريات كفيل بأن يفسر لنا الواقع.

لقد تم تبني إطار نظري تمثل في الإتجاه النقدي الذي ربط أنصاره بين أزمة الممارسة البحثية وحالة البحث العلمي، ومن ثم ضعف إعداد وتكوين الباحث القادر على إنتاج معرفة سوسيولوجية، لقد رأى **هوركهايمر Horkheimer** أن جدور الأزمة في المشروع العلمي تكمن في ظروف المناخ العلمي الاكاديمي[1] كما أشار **رايت ميلز .R MILLS** إلى أهمية دراسة إضطرابات المناخ العلمي الاكاديمي، مشيرا إلى تأثر الباحث بطبيعة المناخ الإجتماعي السائد[2]،كما ناقش **جولدنر Goldnor** طبيعة المناخ العلمي للمؤسسة الجامعية، في إطار طرحه لمفهوم علم الإجتماع الإنعكاسي مشيرا إلى أن أزمة الممارسة البحثية، ترتبط بأزمة المجتمع تاريخيا[3].

وإنطلاقا من فهم الواقع الاجتماعي يقدم **بيار بورديو P.Bordieu** رؤية متميزة لمجال البحث الاكاديمي، وحالة البحث الجامعي من خلال طرحه لمفهومي الهابتوس والحقل العلمي حيث وصف الحقل العلمي كغيره من الحقول الاجتماعية الأخرى، في تفاعل وإرتباط مع السلطة ورأس المال وعلاقات القوى، وله قوانينه الخاصة التي تحدد آليات التفاعل الاجتماعي، والممارسة العلمية والأكاديمية بين أعضاء الجماعة العلمية.

)[1](Horkheimer.M:**Notes on Science and the Crisis, In, CriticalTheory**, New York ,SelectedEssay, Sudbury Press,1972,p.9

)[2](Mills c .R ,**The Professional Ideology Of Social Pathology (in larry t :Sociology of Sociology**),1970,p.85

)[3](Gouldner, A. **The Sociologist as Partisan.Socilogy and welfare state , In Douglas,Jack D ,The relevance of Sociology**,New York, Appleton– centurycroftsMevedith Corporation, 1970,p.p, 238–240

وإستنادا إلى مفهوم الأبتوس **نظام الاستعدادات والتصورات**، يرى **بورديو** أن الرغبة والإستعداد العلمي، تمثل حالة الولع لإنتاج المعرفة لدى الباحثين والعلماء داخل الحقل العلمي[1]، وفي طرحه لمفهـوم الرأسـمال الرمـزي والـذي يعنـي عنـد **بورديـــو** "القبـول أو الإعتـراف أو الإعتقـاد بقوة أو سلطة من يملك مزايا أكثر "،يصنف حسب تصوره الرأسمال العلمي إلى نوعين الأول رأسمال علمي صافي والثاني رأسمال علمي مؤسساتي، ومع تراكم الرأسمال العلمي ومن ثم الرأسمال الرمزي يكتسب الحقل العلمي مصداقيته العلمية، والتي تمكنه بعد ذلك من إعادة إستثمارها لإنتاج معارف جديدة والتي يؤدي تراكمها إلى رأسمال علمي، هو نوع خاص من الرأسمال الرمزي .

ويـرى **دومينيـــك**Dominik[2]أن مفهـوم المصـداقية عنـد **بورديـــو** يختلـق عـن مفهـوم الإعتراف، ذلك أن الإعتراف يعد شكلا من أشكال المكافأة وهو يستند إلى بعد سيكولوجي تمنحه المؤسسة الأكاديمية نتيجة توافق تصرفات الأفراد أو الباحثين مع قواعدها أو مبادئها، أما المصداقية فهي رأسمال رمزي يكتسب من أعضاء الجماعة العلمية، نتيجة إمتلاك صاحبه للسلطة والكفاءة العلمية، ويصبح عن طريقها مرجعية علمية، وتمنحه الجماعة الأكاديمية هذه الصفة وهذه السلطة بناء على الإعتراف الاجتماعي بهذه القدرة (رأسمال رمزي)، ويتم التعرف عليها من خلال مؤشرات ملموسة كاللقب العلمي والوظائف الاكاديمية والجوائز والمسؤوليات التي توكل اليه.

ويحـذر **بورديـــو** مـن خطـوة تسـييس الحقـل العلمـي والصـراعات التـي تحـدث فـي بنيتـه الداخلية، مشيرا إلى أشكال السلطة والهيمنة لمختلف أشكال العلاقات داخل الحقل الأكاديمي بإعتباره مـن أهـم حقـول رأس المـال الرمـزي، ويـرى **بورديـــو** أن بنيـة العلاقـات الموضـوعية داخـل الحقـل

---

(1) بيير بورديو : **إعادة النظر للفلسفة** ،ترجمة أنور مغيث ،القاهرة ، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلام ،2000، ص.113.

(2) فينيك دومينيك : **علم اجتماع العلوم** ، ترجمة ماجدة اباظة ،القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ،المشروع القومي للترجمة ،2000،ص.ص.80 -81

العلمي، هي التي تتحكم في توجيه التفاعلات بين أعضاء الجماعة العلمية، فهي تشكل وجهات النظر وتحدد المداخلات العلمية وأماكن النشر العلمي. كما أنها تحدد نوعية الأشخاص والباحثين واهتماماتهم بالموضوعات البحثية، وقد رفض هذا الأخير سلطة المؤسسة الثقافية ممثلة في الجامعة والمدارس العليا، حيث وصف الدراسة وحضور المحاضرات فيها بأنها وسيلة للترقية والوصول إلى المناصب الأعلى، وهي بذلك تبتعد عن الدور الأكاديمي الذي أنشأة من أجله، ويشدد على أهمية المناقشات الجماعيـــة، ويـــرى فرقـــا بـــين وضـــع الاســـتاذ (الـــذي يلقـــى محاضـــرات فـــي الجامعـــة) ووضـــع الباحث، وكذلك بين التعليم (حيث النقل المقنن والنمطي للمعرفة والبحث).

أكـد **بورديـــو** أيضـــا علـــى أهميـــة المنـــاخ الاجتمـــاعي، لا ســـيما ظـــاهرة التعـــاون والمشـــاركة العلميـــة، مشـــيرا إلـــى دور المنافســـة بـــين العلمـــاء والشـــروط المحـــددة لهـــا، مـــع تأكيـــده علـــى ضـــرورة تنظيمها وتقليل جوانبها السلبية على الأهداف العامة على الجماعة العلمية، وذلك عن طريق صقل الطموح وتقسيم العمل العلمي بين الأعضاء وترشيد أنماط السلوك العلمي، وتنشيط التفاعل بين كافة أعضاء الجماعة العلمية، كما لفت الانتباه إلى أهمية إحترام الجماعة العلمية للأعمال الناجحة.

مـن جهـة أخـرى يؤكـد **غيـــدنز**أن البـاحثين الجـدد فـي المجـال العلمـي بسـبب عمليـة إكتسـاب المعرفـة المشـوهة والمختزلـة، وفـي ظـل غيـاب نظـم لتقيـيم الأداء، سـيعملون علـى إعـادة تشـكيل بنيـة مشـوهة، الأمـر الـذي يـدفعهم إلـى العمـل فـي ظـل هـذه الظلمـة العلميـة علـى إسـتحداث ممارسـات غيـر علميـة متكـررة داخـل المجـال، تقتضـي فـي النهايـة إلـى تشـكيل بنيـة اللاعلـم الاجتمـاعي داخـل الجامعـــة، وفـــي هـــذا الســـياق يفقـــد البحـــث السوســـيولوجي دائـــرة تـــأثيره الخاصـــة ويصـــبح أقرب إلى المعرفة العفوية التلقائية منه إلى السوسيولوجيا.

كما أكد **غيدنز** أيضا من خلال نظرية البنية على العلاقة المعقدة بين لغة الواقع الاجتماعي المعـــاش، ولغـــة العلـــم، فالحيـــاة الاجتماعيـــة المليئـــة بصـــور التفـــاعلات الاجتماعيـــة تتشكل فـي ضـوء تـأويلات متبادلـة للسـلوك ذي المعـاني الثريـة والمتباينـة، التـي تتجلـى فـي صـيغ رمزيـة لغويـة، وعندما ينخرط الباحث السوسيولوجي فـي المجتمـع قصـد البحـث فيـه، بـد لـه أن يتمثل نسق المعاني الخاصة بالمجتمع، بل وينخرط أيضاً في صور الحياة التي تشكله، وتلك مهمة تأويلية أولى، ففهم المجتمعات البشرية لا يتطلب تأويلات للأفعال الاجتماعية فحسب، بل يتطلب فهماً للكيفية التي يتم بها تشكيل تأويلات الناس وبناؤهم لمعانيهم و أفعالهم.

وهـذا مـا كـان يريـد **غيـــدنز** إيصـــال معنـــاه، مـــن أن التأويـــل المـــزدوج يقـــوم علـــى توليـــف علاقة بين عناصر ثلاثة هي: فهم عالم الاجتماع، وفهم التأويلات الخفية في اللغة اليومية، وبناء لغة علم الاجتمـاع، لترتسم الصـورة فـي النهايـة «رابطـة منطقيـة تمكّن الباحـث مـن أن يفهـم لغـة الحـديث العاديـة، وأن يؤسـس عليهـا مفهوماتـه العلميـة» [1] ويصـبح علـم الاجتمـاع ذاتـه بمـا فيـه مـن مفهومـات صورة لحياة حقيقية، تعكس بصدق الواقع المدروس.

بمعنـــى آخـــر إن دراســـة الباحـــث السوســـيولوجي للواقـــع المعـــاش، يجـــب أن تضـــع فـــي الحسـبان أن هـذا الأخيـر محمّلـة بالأسـاس بمعنـى خـاص، علـى الباحـث الغـوص فـي ذاتيـة الفاعلين كي يتمكن من معرفة ما يعرفونه في الماضي، وما ينبغي أن يعرفوه حتى يواصلوا أنشطتهم اليوميـــة، فالمؤشـــرات التـــي يســـتنبطها الباحـــث السوســـيولوجي عـــن الواقـــع الاجتمـــاعي المعـاش هـي مـن صـنف ثـانٍ، يجـب أن تنقـل أطـر المعنـى التـي يسـتعملها الفـاعلون لأجـل توجيـه تصرفاتهم، كما أنها عبارة عن فئات تأويلية تفترض بدورها جهد ترجمة وإعادة ترجمة.

([1])زايدأحمد وآخرون:**آفاق جديدة في نظرية علم الاجتماع. نظرية تشكيل البنية (نظرية البنية)**،القاهرة، «المجلة الاجتماعية القومية». المجلد33. العدد الأول والثاني. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. يناير/ مايو. 1996. ص.65

بنـاء علـى مـا سـبق، يمكـن الاسـتعانة بهـذا المـدخل النظـري فـي الدراسـة الحاليـة ،بهـدف الكشـف عـن ملامـح الإنجـاز السوسـيولوجي الاكـاديمي، ومـن ثـم التعـرف علـى هويـة الباحـث المسؤول عن انتاجه(إنجازاته–اعماله البحثية والدراسية)، وربما يساعدنا هذا المدخل أيضا على تحليل اطروحات الدكتوراه التي ستسمح لنا بالوقوف على المعوقات المعرفية والمنهجية، التي تواجه الباحث السوسيولوجي، وتجعله غير قادر على انتاج مؤشرات تحلل الواقع المجتمعي المعاش ،وتحدد كذلك خصائص الإنتاج المعرفي، بمعنى الوقوف على الهوية السوسيولوجية للباحث، فدراسة الاطروحات ستسمح بالتعرف على كل من خصائص الباحث وتحديد هويته، وخصائص الإنتاج المعرفي يعني هوية العلم ان صح التعبير .

-خلاصة

لقد حاولنا في هذا الفصل، التطرق الي مجموعة من المسائل لها أهمية كبيرة في البحث السوسيولوجي، هذه النقاط تمثل أهم المراحل التي تتطلبها أية دراسة علمية، بدايتها بناء إشكالية الدراسة وتحديد أبعادها ومبررات إختيارها، مرورا بأهميتها والأهداف العلمية والإجرائية المرجوة منها، وصولا إلى تحديد المفاهيم الأساسية.

كما قمنا أيضا بتوضيح فرضيات الدراسة، والمتمثلة في ثلاث فرضيات لكل منها مؤشراتها، تلتها إدراج الدراسات السابقة كعنصر أساسي في هذا الفصل، حتى يكون هناك تكامل بين خطوات دراستنا النظرية والمنهجية، وما جاء في الدراسات السابقة من مراحل بحثية مختلفة، وأخيرا أهم نقطة تمثلت في المدخل النظري للدراسة بإعتباره الإطار الفكري والمرجعية النظرية لموضوع دراستنا.

الفصل الثاني: الإرهاصات الأولى لظهور إنتاج معرفي حول المجتمع

- **تمهيد**

أولا: الفكر الإنساني من التفكير الإجتماعي إلى الفلسفة الاجتماعية

1: طبيعة التفكير الإنساني في الفلسفة الشرقية القديمة

2: طبيعة التفكير الإنساني في الفلسفة اليونانية

3: طبيعة التفكير الإنساني في فلسفة العصور الوسطى

4: طبيعة التفكير الإنساني في الفلسفة الحديثة

ثانيا: المنتوج المعرفي عن المجتمع هل هو معرفة عامة أم معرفة علمية

1: أطر إنتاج المعرفة والمعرفة العلمية

2: خصائص المعرفة العلمية

3: مصادر المعرفة العلمية

4: أبعاد ومستويات التحليل الابستيمولوجي للمعرفة العلمية

5: علاقة الابستيمولوجيا بالسوسيولوجيا

-خلاصة

-تمهيد

يهدف هذا الفصل، إلى إعطاء خلفية تاريخية لكيفية تطور الفكر الإنساني، من التفكر الاجتماعي إلى الفلسفة الاجتماعية، وما هي نوعية هذا الفكر الذي إرتبط بتطور كل من العقل البشري، والمجتمعات الإنسانية في نفس الوقت.

لأن دراسة المشاكل والظواهر والنظم الاجتماعية التي توجد في مجتمعنا الحديثة، لا يمكن فهمها بعيدا عن دراسة طبيعة التغير، الذي إرتبط بأنماط التفكير الإنساني، ومن ثم سوف نركز بصورة موجزة، على عرض أهم ملامح الفكر الإنساني خلال كل مرحلة من مراحل تطوره، والتي تعكس بدورها طابعا فكريا، يتفق وتفكير العصر وأسلوب الحياة فيه، وطبيعة البناء الاجتماعي، ونوعية المعتقدات الدينية، ودرجة التقدم العلمي والاجتماعي والثقافي.

كما سنحاول من خلال هذا الفصل أيضا، تتبع المنتوج المعرفي عن المجتمع تاريخيا، ومحاولة فهم إنتقال هذا المنتوج المعرفي من معرفة عامة إلى معرفة علمية، فلا يوجد مجال للشك أن الفهم الذاتي لتطور المنتوج المعرفي عن المجتمع، جعل المقاربة الابستيمولوجية تصطدم بفهم مختلف لهذا التطور فالهدف الأساسي للنقد الابستيمولوجي للمنتوج المعرفي عن المجتمع، هو محاولة الكشف عن مدى تأثير التطورات العلمية على النسق الفكري والفلسفي للإنسان، وتغير نظرته لذاته وللعالم المحيط به، وهو الأمر الذي سنطرق إليه من خلال هذا العرض.

أولا: الفكر الإنساني من التفكير الاجتماعي إلى الفلسفة الاجتماعية

1: طبيعة التفكير الإنساني في الفلسفة الشرقية القديمة

إنتقل الإنسان إلى التفكير حول المجتمع، بعد أن أصبحت الحياة الاجتماعية، بقصد مقاربتها وفهم سر إشتغالها والكشف عن الآليات التي تخضع لها، في سبيل تنميطها أو تغييرها محور إهتمامه لا سيما وأنه إقتنع بأن الغريزة كعنصر طبيعي، دفعته إلى العيش في تجمعات إنسانية، أكثر قدرة على مجابهة تعقد الطبيعة، كما أدرك أن السيطرة على هذه الأخيرة، لا بد أن تكون جماعية في الوقت الذي يحتاج فيه هذا التجمع ذاته إلى فهم وسيطرة.

كانت البدايات الأولى للتفكير الإنساني في بلاد الشرق، إذ يمكننا بسهولة الوقوف على تلك المحاولات الجادة، التي بذلت لتنظيم الحياة الاجتماعية، من خلال نصائح الحكماء الدينية وتحذيراتهم الرامية لمواجهة الفساد الاجتماعي والأخلاقي، ودعوتهم لإتباع نماذج سلوكية محددة، تقوم في أغلبها على الفضائل السامية، وإنكار الذات، وتجنب الانغماس في الشهوات.

هذه النماذج التي تستمد معاييرها وقيمها من أصول دينيه، والداعية إلى المحافظة على الأوضاع القائمة تارة، وإلى تجاوزها أو على الأقل إصلاحها تارة أخرى، نجدها حاضرة بقوة في طبيعة الفكر الفرعوني والفارسي والهند والصين، فالمصريون القدماء تركوا العديد من مظاهر الثقافة، التي تشير إلى أفكارهم الاجتماعية، ممثلا في قصائد وجدت في قبور ملوكهم، وكذلك أوراق البردي التي إحتوت على العديد من النصائح، التي كتبها الحكماء للأجيال اللاحقة لهم، وكلها تدور حول الحفاظ على الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية القائمة [1].

لقد إرتبط هذا الفكر بنوعية النظام الديني على وجه الخصوص، هذا الاخير الذي إرتبط بنوعية النظام السياسي الذي كان موجود، لقد أسهم الفكر الفلسفي الفرعوني، وأنماط وأساليب الحياة

[1] محمد احمد بيومي:**تاريخ الفكر الاجتماعي**،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص.25

الإجتماعية فيه، في تطور العديد من الحضارات التي ظهرت في الشرق القديم، أو الدول الغربية القديمة، والحضارات التي ظهرت خلال العصور الوسطى، ومهدت بصورة عامة لظهور حضارات العصر الحديث، والتي لا تزال مبهورة بنوعية التقدم الطبي والمعماري الذي كان موجود في مصر الفرعونية ولا يزال يشكل لغزا لا يعرفه إلا المصريين القدماء [1].

في بلاد الرافدين، ظهر **زرادشت** المصلح الديني الاجتماعي، الذي وحد الآلهة المتعددة في إله واحد، داعيا إلى إصلاح الأوضاع الاجتماعية، من خلال جملة من التعاليم الدينية والفضائل الإنسانية السامية.

كما ظهرت أيضا دعوات لتحرير الإنسان مثل دعوة **ماني** التشاؤمية التي كانت إنعكاسا، لما كان عليه المجتمع الفارسي من ظلم وجمود، فجاءت متخذة طابعا راديكاليا واضحا، ثم دعوة **مزدك** الناسك الزرادشتي، إلى الشيوعية في المال والنساء، والتي تجسد طموحه في إستبدال الأوضاع الإجتماعية القائمة بأخرى تتحقق فيها العدالة الاجتماعية [2].

في الهند إرتبط الفكر الفلسفي الهندي القديم، بمجموعة من القيم الروحية الدينية، التي تبلورت في ديانات أرضية، مثل ديانة **مانو** وقوانينها المقدسة، ثم تعاليم **بوذا**، التي لا تزال تشكل طبيعة الحياة والعلاقات الاجتماعية في الهند حتى الوقت الحاضر.

لقد جاءت هذه الديانات والتعاليم، بمجموعة من النظريات التي نبذت القيم المادية والفردية، وتؤكد على أهمية القيم الروحية والجماعية، ولذا جاءت نوعية الحياة الاجتماعية، والعلاقات والمعاملات التي إرتبطت بها لتؤكد على أهمية وضرورة، إتباع الطبقة الدينية العليا في المجتمع وهي طبقة لبراهما [3]

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان: **علم اجتماع التربية**،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص.14

[2] غريب محمد سيد احمد:**علم الاجتماع ودراسة المجتمع**،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،2003، ص.ص21-22

[3]عبد الله محمد عبد الرحمان:**علم الاجتماع النشأة والتطور**،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص17

أما في الصين، فقد برز حكماء عديدين، ناقشوا جميعا أزمة الإنسان والمجتمع، وطرح كل منهم رؤيته للخلاص، أبرز مذهبين ترسخا في الوجدان والسلوك، هما **الكونفوشية** والصوفية.

الكونفوشية مثلها **كونفشيوس**، والذي عبر عن تصوراته على أساس أخلاقي، وتتضح معالم هذه الفلسفة في تحديدها مجموعة النظم الاجتماعية، ونوعية العلاقات والمعاملات التي يجب أن يتبعها الناس، على أساس مجموعة من القيم الأخلاقية المثالية [1].

ومن ثم جاءت هذه التعاليم، لتشكل العلاقات الاجتماعية، على أساس وضعي، ولكنها تصطبغ بطابع إلهي، كما جاءت أنماط الفكر الفلسفي، لتحدد معالم العلاقات الاجتماعية، والروابط الأخلاقية بدأ من الأسرة، وحتى المؤسسات العامة للدولة، وقد أثرت هذه التعاليم والمثل الأخلاقية، في الربط بين الأفراد والجماعات والنظم والبناءات الاجتماعية التي يعيشون فيها.

لقد شكلت شريعة **كونفشيوس** نظاما سياسيا وأخلاقيا ووعاء دينيا، وإطارا من القيم، تميزت بإجابيتها في دعوتها إلى التغيير الأخلاقي، والإلتزام بقواعد السلوك لإصلاح المجتمع، واستقرار نظامه متخذة بذلك طابعا إصلاحيا.

أما الصوفية فقد مثلها المفكر"**لاوتز**"، والذي يمثل المذهب الصوفي، فقد كان لأفكاره الإجتماعية والسياسية أثرا كبيرا على المفكرين والمصلحين فيما بعد، وقد عارض" **لاوتز** "من خلال أفكاره التي نشرها في مؤلفة" الأخلاق"، إفراط الطبقة الحاكمة في جباية الضرائب، وفي تجنيد أفراد الشعب، حيث عارض الحروب والعنف، ودعا إلى العيش في سلام وهدوء ومجتمع مستقر آمن [2]، وهذا ما ميز الطاوية بالسلبية حيث تدعو الإنسان إلى الإنسحاب داخله، مما يعني تكريس الأوضاع القائمة والحفاظ عليها.

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان:**علم الاجتماع النشأة والتطور** ،مرجع سابق ، ص.16

[2] نجلاء عبد الحميد راتب:**مدخل الي علم الاجتماع**،الإسكندرية، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1998، ص.14

يتضح مما سبق، أن الفكر الفلسفي في بلاد الشرق القديم، كان فكرا مفككا، لم تربطه وحدات بحث، بل كان أقرب إلى التأملات الفلسفية، فقد ركز على الدين كوحدة تحليل، مغيبا كل الأشياء المرتبطة بالوضعية، بمعني أن كل الدراسات كانت متجاهلة للدولة والمجتمع والفرد، ففلاسفة هذه الحقبة، كانوا يرون أن الدين كوحدة تحليل، تمكنهم من إنتاج قيم إيجابية، تسمح لهم بطرد كل ما هو سلبي، وبالتالي يمكنهم المحافظة على الأوضاع القائمة، أي أنهم لم يكونوا ينادوا بالتغيير الاجتماعي. إضافة إلى ذلك غياب مناهج بحث محددة، وعند هذه النقطة، سوف ندرك تفوق اليونان على علماء الفلسفة الشرقية القديمة، من حيث تنظيم أوجه بحثهم، واستخدام القانون العلمي، والبرهان المنطقي، وهو الأمر الذي دفع بالبعض إلى التأكيد على أن بوادر الفلسفة الإجتماعية بدأت من اليونان.

2: طبيعة التفكير الإنساني في الفلسفة اليونانية

يعتبر التفكير اليوناني، أول تفكير منظم عن المجتمع، لأنه كان جزءا من إطار المذاهب الفلسفية الكبرى، التي أرست قواعد المعرفة الإنسانية في كل نواحيها [1]، لقد سمحت هذه الفلسفة بدراسة وتحليل مجموعة النظم السياسية والاقتصادية والدينية والأخلاقية، التي كانت موجودة بالفعل وحاولت التعرف على أهميتها سواء للفرد أو المجتمع، فضلا على ضرورة إستخدام كل من العقل والمنطق والحكمة والشجاعة والأخلاق، لتغييرها حتى تكون مجموعة هذه النظم ذات فائدة في الحياة الاجتماعية والعلاقات العامة، لقد إتخذت إسهامات فلاسفة اليونان، هي الأخرى طابعا إصلاحيا، نابعا عن الرغبة في إصلاح النظام الإجتماعي والسياسي السائد آنذاك، ولو أنها إتبعت منطقا في التفكير قائم أساسا على ملاحظة الواقع المعاش.

لقد كشف **أفلاطون** في جمهوريته، عن طبيعة المجتمع الإنساني ونشأته الأولى، وناقش الدعائم التي تقوم عليها المجتمعات المعاصرة، وحللها وأوضح نواحي الفساد فيها، ليتسنى تجنبها، وبالتالي

[1] محمد عاطف غيث: **علم الاجتماع**،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص.6

إنشاء الجمهورية الفاضلة [1]، فجاءت جمهوريته لتعبر عن نموذج تنتهي فيه الشرور والآثام التي تزخر بها المجتمعات المعروفة في عصره.

أما **ارسطو**، فقد جاءت تصوراته، لتعالج الإنسان بإعتباره عضو في المجتمع، له حقوق وواجبات يأخذها ويؤديها إلى الأفراد الذين يعيشون معه، أي دراسة الإنسان بإعتباره مخلوق يفكر ويتعقل الأشياء التي حوله، فهو يستطيع أن يحكم على ذاته، ويقيم نفسه والأفراد المحيطين به في نفس الوقت، وعلى الرغم من أن **أرسطو** كان أكثر واقعية من أستاذه أفلاطون، ويشهد على ذلك طريقته الإستقرائية، التي إعتمدها في دراسة 158 مدينة يونانية وأجنبية، محللا نظم الحكم والسياسة والإجتماع فيها، إلا أنه بقى وفيا للمنحى الإصلاحي، الذي يميزه البحث عما ينبغي أن تكون عليه الحكومة الفاضلة التي تحقق السعادة للمجتمع.

لذلك نجد أن الفكر الفلسفي اليوناني، مثل تطور كبير في تاريخ الفكر الإنساني، من حيث وحدته وتنظيمه وإتساع مجالاته، هذا فضلا على أنه تضمن الإنتقال بالفكر الإنساني إلى مرحلة متقدمة من التجريد، تختلف في طابعها عن الطابع المحسوس، الذي تميز به الفكر البدائي، فالفكر الفلسفي اليوناني ركز على الدولة كوحدة تحليل، متجاهلا المجتمع والفرد، لأنه في هذه الحقبة ظهرت السلطة والحكم، أي السلطة المركزية التي تسير أمور الدولة و الأفراد، الأمر الذي جعلها تكون موضوع للدراسة من أجل نشر الخير والإيجابية، أما المنهج العلمي فقد غاب خلال هذه الفترة الأمر الذي يجعلنا نقول أن الفكر المنتج هو بوادر للفلسفة الاجتماعية لا غير .

[1] حسن عي خفاجي: **دراسات في علم الاجتماع**، شركة المدينة المنورة، الطبعة 4، 1887، ص.18.

3:طبيعة التفكير الإنساني في فلسفة العصور الوسطى

إتخذ التفكير الإنساني في العصور الوسطى، صبغة دينية فلسفية، سواء في أوربا أو في العالم الإسلامي، **ففي فلسفة الرومان** تغير الفكر الإنساني، لا سيما في المجتمعات الأوربية التي كونت لها إمبراطوريات تركت بصماتها على الحياة الاجتماعية، خلال عصر النهضة والإصلاح.

هذا بالفعل ما يجسده الفكر الروماني، الذي لعب دورا مهما في إثراء الفكر الإجتماعي، لقد أتاحت للرومان غزواتهم البعيدة المدى، فرصة دراسة الشعوب الأخرى في مختلف طبائعها ومؤسساتها، وبذلك إتخذ الفكر الروماني طابعا علميا أكثر منه نظريا، وإستطاع مفكرون مثل **شيشرونو سينيك** ترك بصماتهم على مسار تطور الفكر القانوني، والتنظيم السياسي والتشريعي والثقافي بصفة عامة [1].

يمكن أن نميز الفلسفة الرومانية، في إرتباطها مباشرة بمصالح وأولويات الإمبراطورية، فبالنظر إلى إتساع رقعة الدولة، وتعدد شعوبها، وإختلاف جنسيات رعاياها، كان من الطبيعي أن يتجه الفكر إلى فلسفة القانون بالدرجة الأولى، وهو ما يفسر نجاح الرومان، في توحيد القوانين المختلفة للدول الخاضعة لحكمه، وقد جاء ت الفلسفة الرومانية، متخذة طابعا محافظا، واضحا في حرصه على ربط الفكر بالممارسة، والنظرية بالواقع، حفاظا على مصالح الامبراطورية الرومانية في الداخل والخارج.

أما عند المسيحية، فقد إستمرت طبيعة العقل والفكر البشري على ما هو عليه، في إطار الهيمنة الكنسية، فقد إعتمدت الفلسفة المسيحية على التوفيق بين العقيدة والعقل، لتبرر المسيحية، وتدافع عنها ضد الوثنية، التي إتهمت الدين المسيحي بأنه كان وراء إنهيار الإمبراطورية الرومانية، وهذا ما يفسر أن غالبية رواد هذه الفلسفة، كانوا من رجال الدين المسيحي، ومن هنا يظهر إرتباط هذه الفلسفة

[1] غاستون بوتول :**تاريخ السوسيولوجيا** ، ترجمة ممدوح حقي ، باريس ، منشورات عويدات ، الطبعة 2، 1984، ص.15

بمصالح هذه الطبقة الدينية، وأهدافها الرامية نحو نشر المسيحية، وتثبيت أركانها في أوربا، ولعل هذا ما دفع بالكثير من محللي هذه الفترة، إلى تسميتها بفترة الظلام التي سادت المجتمعات الأوربية [1].

في العصور الإسلامية، يمكن القول أن الفلسفة الإسلامية جاءت كفكر إجتماعي وإقتصادي وسياسي ثقافي مميز، فلقد ركز الإسلام كدين سماوي على ضرورة تغيير العادات والتقاليد والنظم الجاهلية البالية، وطرح للعقل البشري البدائل الممهدة لطريق تخلص هذا العقل من الشرور والآثام، وهذا بالفعل ما ظهر بوضوح في طبيعة الدين الإسلامي، وتركيزه على وضع أسس جديدة للنظم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، التي تقوم على المساواة والتكافل والعدالة، وتوضح دراسات الرحالة العرب ذات الطابع الاثنوغرافي والأنثروبولوجي، أن المفكرون المسلمون بصدد البحث السياسي والاجتماعي إنقسموا الي قسمين :

قسم متأثر بالدين، وخلط جوهر الموضوعات بالتأملات الدينية، وكان ضعيفا في تحليل الحقائق تحليلا علميا، فجاءت آراؤه أقرب إلى التأملات والوصايا والحكم، منها إلى النظريات العلمية، وقد ذهب مفكري هذا القسم إلى آراء يوتوبية، على نحو ما فعل الفارابي في آراء أهل المدينة الفاضلة، وأبن أبي الربيع في كتابه سلوك المالك في الممالك، وأبن تيمية في كتابه السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية[2]، فبلغ إفتتان هؤلاء بإعجاز القران، أن استمدوا منه المعلومات في كل علم، وإجابته على كل تساؤل يعترض حياة الناس، في شؤونهم الإجتماعية أو غير الاجتماعية، فجاءت إسهاماتهم متخذة طابعا إصلاحيا.

أما القسم الثاني فكان أدق تحليلا، وعالج الموضوعات علاجا تاريخيا في ضوء المناهج العلمية، ولو أنه لم يتجرد بحكم طبيعة العصر والظروف من أثر الدين، ويمثل هذا القسم أصدق تمثيل **ابن خلدون**، هذا الأخير إتسمت كتاباته بالطابع الإجتماعي والتاريخي والأنثروبولوجي المميز،

[1] إبراهيم عبد الله: علم **الاجتماع (السوسيولوجيا)**، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ط1، 2001، ص.65

[2] غريب محمد سيد احمد:**مرجع سابق** ، ص.28

وتكمن أهميته في ميزتين لم يماثله فيهما أحد من الباحثين الإجتماعيين، أولهما أنه كان أول من درس المجتمع دراسة واقعية غير وعضيه، وثانيهما أنه لا يزال أعظم من درس المجتمع العربي على أساس طبيعة تكوينه الخاص، وما كان يسوده من صراع بين البداوة والحضارة [1].

فيرى **ابن خلدون** أن الإنسان إجتماعي بطبعه، لأن حاجاته متعددة ومتنوعة، ومن ثم لا يمكن أن تتوفر له هذه الحاجات، إلا بتعاونه مع الآخرين، وبالجهود المشتركة التي يبذلها معهم، غير أن صراع الرغبات يؤدي إلى المنازعات، الأمر الذي تصبح معه الحكومة ضرورة ملحة، بغرض فرض الإستقرار والنظام [2]، لقد فطن **ابن خلدون** إلى أن طائفة من الظواهر لا تنتمي إلى العلوم المادية ولكنها تنتمي إلى الإجتماع الإنساني وحده، وأنها تنشأ من هذا الإجتماع بحكم طبيعته لا بأي مصدر خارجي عنه، وقد أطلق عليه اسم " واقعات العمران البشري "، كما أدرك أهم خصائصها، وهي أنها حتمية، وخارجية عن شعور الفرد، وذات قوة قاهرة، وتنشأ عن طبيعة الإجتماع الإنساني وأنها قوالب للتفكير والسلوك والعمل، وهكذا يتضح أن **ابن خلدون**، قد أقام منهجه العلمي على الملاحظة المقارنة التأصيل التاريخي، ثم عمليات عقلية يجريها على المادة العلمية المتوصل إليها فيحللها ويفسرها ويصل بصددها إلى القوانين التي تحكم الظواهر الإجتماعية [3].

من القضايا المميزة التي إهتم **إبن خلدون** بمعالجتها أيضا، المراحل التطورية للدول والحضارات الإنسانية، فيما يعرف **بنظرية الدورة التاريخية لابن خلدون**، وتحليله لنشأة السلطة وتطورها، وأثر ذلك على طبيعة نظام الحكم، فيما يعرف **بنظرية العصبية**.

---

[1] محمد احمد بيومي :مرجع سابق،ص.80

[2] حسن الساعاتي: **علم الاجتماع الخلدونيقواعد المنهج**،بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،1972 ، ص.18

[3] محمود الذوادي: **الفكر الاجتماعي الخلدوني المنهج والمفاهيم والأزمة المعرفية**، بيروت، لبنان، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة، ط1، 2004،ص.99

لقد حاول"**ابن خلدون**" أن يوجز مسار الحضارات، فذهب في مقدمته، إلى أن نشوء وزوال الدول يمكن تفسيرها وفقًا لحتمية تاريخية، حيث يعتقد أن الدول تقوم أساسا معتمدة على قوة الجيل الأول المؤسس، الذي لديه التصميم والقوة على إقامة الدولة، ثم يلي ذلك الجيل الثاني الذي يتمتع بالإستقرار والرفاهية، التي تركها له الجيل الأول، ثم يأتي الجيل الثالث، فينحو نحو الترهل والإفتنان بالماديات فيبدأ البنيان المعنوي في الضعف تدريجيا، وتسقط الدولة، إما نتيجة الضعف الداخلي، أو في مواجهة أعداء أقوياء من الخارج يتربصون بها ويراقبون ضعفها [1].

في شرحه لأسباب الكساد الاقتصادي، يرى أن الكساد ناتج عن عدم قيام الحكومة بالإنفاق، لأن الدولة هي السوق الأعظم، فإن كسدت وقلت مصاريفها، فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك الكساد وأشد منه، فالمال إذا حبسه السلطان لديه فقدته الرعية [2].

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن **إبن خلدون** سبق المفكرون المعاصرون في أفكارهم ووجهات نظرهم الاقتصادية والاجتماعية، فقد تحدث عن المشاكل الاقتصادية حديث الدارس الباحث، من ذلك على سبيل المثال، حديثه عن السلع التي قسمها إلى سلع ضرورية وسلع كمالية، وقال أن المجتمع كلما أصبح أكثر تقدما، تصبح فيه الكماليات ضروريات، كذلك رأى أن إرتفاع الأجور يعود إلى الازدهار الاقتصادي، وأنها تنخفض بانخفاضه، كما أكد على أن تدخل الدولة في التجارة والسيطرة عليها أمر مضر بالرعية، كذلك سبق"**ابن خلدون**"العالم البريطاني **آدم سميث** في وضع أسس نظرية القيمة والأثمان، وهي من أدق الأمور في علم الاقتصاد وفي هذا الصدد يقرر " أن القيمة تقاس بالتكلفة والمنفعة، وأن للنقود وظيفتان :وظيفة المبادلة، ووظيفة الادخار.

---

[1] خليل علي حيدر" :آراء **متباينة حول ابن خلدون**"،جريدةا لاتحاد،2009/03/29، ص.5

[2] عبد الرحمن بدوي: **مؤلفات ابن خلدون**، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة 1، 2006،ص.64

كما رأى أيضا أن للتربية أهدافًا كثيرة منها، إعطاء الفرصة للفكر لكي ينشط، وإعطاء الإنسان فرصة لكي يحيا حياة طيبة في مجتمع راقي متحضر، وإعطاءه الفرصة لكسب الرزق وتنمية الخصال الحميدة فيه، وقد شدد على أهمية إستمرار التعليم من المهد إلى اللحد، وأنه ليس هناك حد ينتهي عنده التعليم، كما أكد على ضرورة مراعاة قدرات الطلاب والفروق الفردية بينهم، وأن يتم التعليم بيسر وبطرق سهلة، حتى يقبل الطلاب على العلم وتزيد الدافعية لديهم، ولا يكون التعليم منفردا لهم، مع مراعاة مبدأ التدرج في التعليم والانتقال من السهل إلى الصعب، ومن المحسوس إلى المجرد [1].

أما فيما يتعلق بطرق التدريس، فانه يرى استخدام الطريقة التي تناسب قدرات وميول الطالب وتناسب العلم الذي يتم تدريسه، وقد أكد على أهمية استخدام أسلوب المناقشة في التدريس، لأن التعليم عنده يجب أن يهدف إلى حصول المتلقي للعلم على ملكة العلم، بحيث يصبح على درجة عالية من الفهم وليس فقط الحفظ دون الفهم والتعمق [2].

بناء على ما سبق، يمكن القول أن الإطار المرجعي لنظرية **ابن خلدون** الاجتماعية، هو الدين فكل إسهاماته السوسيولوجية تكشف عن تأثره العميق بالدين الإسلامي، لكن هذا لا ينفي أنه ميز بين نطاق العقل ونطاق الدين، ووضع بينهما حدود فاصلة، فهو باستمرار يصف ويشخص ويفسر ويعلل ويقدم الأدلة والبراهين العقلية والمنطقية، ثم يدعمها بالآيات القرآنية، لقد كان فكره موضوعيا إلى حد كبير، إتصف بالدقة والحياد والاحتكام إلى الواقع، وتقديم الأدلة والبراهين العقلية، باعتماده على المنهج المقارن والتاريخي، كمنهج أساسي في دراساته الاجتماعية، والملاحظات كأداة لجمع البيانات، أما وحدة التحليل عنده فقد كانت الدولة أو المجتمع (البنية الاجتماعية)، ورغم الدور الريادي الذي لعبه

[1] جميل حمداوي: **أسس علم الاجتماع**، المغرب، دار الانوار للنشر والتوزيع، ط1 ،2015، ص.22

[2] على الوردي: **منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته**،تونس، الدار التونسية للنشر، ط1،1977، ص.273

ابن خلدون في إقامة صرح علم جديد على أساس منهجية سليمة، إلا أن محاولاته لم تخرج إلى حيز الوجود، وكان لا بد أن تأتي محاولات أخرى تمهد لنشأة الفلسفة الاجتماعية وكان عصر النهضة.

4: طبيعة التفكير الإنساني في الفلسفة الحديثة

تغيرت أساليب وأنماط التفكير البشري خلال ما يعرف بعصر الإصلاح والتنوير، فقد ظهرت رغبة قوية إلى المعرفة والتعليم والفهم والإدراك والتفسير العلمي لحقائق الأشياء، إضافة إلى تعدد أنماط الحياة السياسية والاقتصادية، نتيجة لتغير أساليب التفكير الغيبي، أو الديني اللاهوتي وظهور ما يعرف بالقوميات، والدول الجديدة، وتغير البيئة الجغرافية في كثير من مناطق أوربا، وعموما وفي إطار إشارتنا الموجزة لطبيعة التفكير الاجتماعي الذي مهد إلى الإنتقال من التفكير الإجتماعي إلى الفلسفة الاجتماعية، سوف نشير إلى بعض آراء مفكري هذه القترة، والتي تعكس مرحلة فلسفة التاريخ أو ما يمكن أن نسميه الفلسفة الإجتماعية وأثرها على ظهور علم الإجتماع [1].

_ توماس هوبز T.Hobbes: (1588_1679)

تكمن أهمية تحليلاته في نظريته عن **العقد الاجتماعي Socialcontract**،التي فسحت المجال أمام كثيرا من القضايا الهامة، مثل المساواة والحرية، والحقوق والواجبات، والعلاقة بين الأفراد المحكومين والحكام، والدولة والديمقراطية، والقوة والسلطة المطلقة، وغير ذلك من القضايا التي تكون على ضوئها كثير من الأفكار والنظريات، والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي لا تزال تشغل إهتمام العديد من علماء العلوم الإجتماعية بصورة عامة[2].

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان:**علم الاجتماع النشأة والتطور**، مرجع سابق،ص. 26

[2] Wilkins .E .**An Introduction to sociology** ; London; Mckponold; 1970;.pp.7-8

_مونتسكيو Montesguieu : (1689_1700)

يعد من المفكرين المعدودين، الذي ركزوا على أهمية، تحليل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات البشرية، كما إهتم أيضا بدراسة الأبعاد الايكولوجية (البيئية) ،والملاحظ أن إهتمامات **مونتسكيو** ربطت بين مدى تأثير هذه العوامل المناخية والبيئية، وتشكيلها للظروف الاقتصادية، مثل أنماط التجارة ونوعية الإنتاج وطبيعة العمل، ويعتبر مؤلفه "روح القوانين "أحد أفضل المؤلفات التي وضعت في دراسة الفكر الاجتماعي، وهذا ما ظهر في تحديده لطبيعة ومعالم القانون وتأثيره على الأفراد والجماعات والمجتمع، وعلاوة على إهتمامه بالقانون، ركز على ضرورة دراسة السياسة والاقتصاد، وغيرها من العوامل التي تفسر دراسة الظواهر الاجتماعية، ولهذا يعتبر **مونتسيكيو** أحد أفراد مدرسة التطور الاجتماعي التي ظهرت خلال القرن الثامن عشر [1].

-جون لوك John Locke (1632-1804)

إتفق **جون لوك** مع **هوبز** في وجود حالة فطرية، عاشها الأفراد قبل حياة الجماعة، وأن المجتمع يقوم على أساس العقد الاجتماعي، غير أنه إختلف معه في وصفه، أن الحياة الفطرية تخلق الفوضى، حيث رأى هذا الأخير أن حياة الفطرة كانت حياة حسنة، إلا أن الأفراد رغبوا بحياة أفضل لهم، وتحقيقاً لذلك سلكوا طريق التعاقد فيما بينهم، من أجل إقامة سلطة تتمثل في شخص أو بضعة أشخاص يمثلون المجتمع بأكمله، وعلى هذا الأساس يقول" إن التعاقد تم بين الأفراد من ناحية والحاكم من ناحية أخرى"[2] أي أن العقد عند **جون لوك** ملزم من الطرفين الأفراد والحاكم، وإن الأفراد لم يتنازلوا عن كل حقوقهم في حياة الفطرة، بل إن التنازل الحاصل كان جزئياً بالقدر المهم أو الضروري، وقد أراد من خلال هذا التفسير تحقيق سلطة الحكام المقيدة لما يتضمنه العقد من

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان:**علم الاجتماع النشأة والتطور**، مرجع سابق،ص.28

[2] ف.ج.رايت: **مبادئ علم الاجتماع**، ترجمة محمد شيا،القاهرة، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1996، ص.21

التزامات متبادلة، فالحاكم من جانبه ملزم بالمحافظة على حقوق الأفراد التي لم يتنازلوا عنها وملزم بإقامة العدل بينهم، والأفراد ملزمين بواجب الطاعة للحاكم طالما كان هذا الحاكم يعمل وفقاً للحدود المرسومة بموجب العقد، فإذا تجاوز الحاكم تلك الحدود، كان من حق الأفراد الاعتراض عليه ومقاومته، وبهذا فإن **جون لوك** أعطى حق المقاومة الشعبية للأفراد في هذه الحال.

-جان جاك روسو J.J.Rousseau (1712-1778)

كانت لكتاب **روسوا** "**العقد الاجتماعي حول الحقوق السياسية**" الاسهام الأعظم في تطوير الفكر السياسي، وأفكاره حول الحرية والمساواة والاخاء، ليست إلا تعبير فلسفي، ناتج عن الأفكار العادية التي حملها الأفراد العاديون عشية الثورة الفرنسية، إستهدف روسو بفكرة العقد الإجتماعي تنازل الأفراد عن كافة حقوقهم الطبيعية، التي كانوا يتمتعون بها في حياة الفطرة، وهذا التنازل لم يتم لشخص معين بالذات أو أشخاص معينين، كما ذهب كل من **هوبز** و**لوك**، بل أن هذا التنازل تم للمجتمع بأكمله، ويضاف إليه" إن الأفراد لم يفقدوا حقوقهم كلياً، وإنما استعاضوا عنها بحقوق مدنية مضمونة وصحيحة، من قبل الطرف الذي أقاموه وهو الدولة"[1].

فالتعاقد عند **روسو** هو إحلال الإرادة العامة الجماعية محل الإرادة الفردية، كما أن غرض التعاقد، هو تنازل كل فرد عن كافة حقوقه الطبيعية للمجتمع، وبما أن هذا التنازل يتم دون تحفظ من قبل الأفراد، فليس لأي فرد منهم أن يطالب بشيء، وذلك لتحقيق مبدأ المساواة بين الجميع، يضاف إلى ذلك مادام كل فرد تنازل عن شخصه وعن حقوقه فليس هناك ما يدفعه للتعدي على الآخرين، وفي ذلك تحقيق لمبدأ الحرية، وإن تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية، يقابله حصولهم على حقوق مدنية، يقرها الحق العام الذي أقرته السلطة أو الدولة.

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان ،مرجع سابق ،ص.22

وفي ذلك إختلف **روسو** عن **هوبز**، الذي جعل هذا التنازل كلياً لصالح الحاكم، كما إختلف عن **لوك**، الذي أقصر هذا التنازل عن بعض الحقوق دون البعض الآخر، وبذلك يكون **روسو** قد جعل السيادة للجماعة لا للشخص بذاته أو أشخاص معينين بذواتهم، وبمعنى آخر أن **روسو** أقرّ مبدأ (السيادة الشعبية) التي تتمثل في مبدأ سيادة القانون، بوصفه خير تعبير عن الإرادة العامة للجماعة.

لقد غلب الطابع الفلسفي السياسي على الدراسات الاجتماعية،خاصة لدى **جون لوك** و **مونتسكيو** و **جان جاك روسو**، فرغم أن وحدة التحليل عندهم كانت المجتمع بمفهومه الحديث، إلا أن البحث في أمور هذا المجتمع، إختلط بنظرة فلسفية يمكن أن نطلق عليها إسم الفلسفة الإجتماعية كما مهدت أفكار **بيكون** و **ديكارت** إلى الحركة العلمية الحديثة، وخلصت الفكر الإنساني من أثر العادات والتقاليد، والعقائد والميتافيزيقا، وأظهرت ضرورة إخضاع هذا الفكر بكلياته وجزئياته للملاحظة العلمية.

ونتيجة ذلك تم إستبدال البناءات القديمة ببناءات ونظم جديدة، تقوم فيها المكانات والعلاقات على أسس جديدة، كما تبدلت شرعية السلطة وأسسها من الأسس التقليدية (أي خروجها من رجال الدين الذين أصبح مكانهم الكنسية) إلى السلطة العقلانية القانونية، التي تمارس العنف الشرعي، هذه الحالة وما نجم عن النظام الرأسمالي، من مشكلات عمالية ومشكلات اجتماعية إضافة إلى الفوضى الثقافية، في عصر أصبح فيه للعلم مكانة بارزة إستدعت الاستجابة العلمية للمجتمع الجديد ولمشاكله فكان مولد علم الاجتماع وجاءت الاستجابة الأولى من فرنسا، أما في ما يخص المنهج فقد تم الإعتماد على المنهج الجدلي.

ثانيا: المنتوج المعرفي عن المجتمع: هل هو معرفة عامة أم معرفة علمية؟

1: أطر إنتاج المعرفة والمعرفة العلمية

إن تتبع المنتوج المعرفي عن المجتمع تاريخيا، يمدنا بنماذج عديدة حول فهم إنتقال هذا المنتوج المعرفي، من معرفة عامة إلى معرفة علمية، وفق نظريات ومداخل فلسفية متعددة، متكاملة ومتناقضة

أحيانا، فلا يوجد مجال للشك أن المنتوج المعرفي تراتبي، وفقا للأنماط الاجتماعية في منظومة هرمية، لأنه منتوج منظم وممنهج يقوم على التفكير العلمي.

فالمنتوج المعرفي الأول عن المجتمع في مرحلة الطفولة إن صح التعبير، كان عبارة عن معرفة حسية ثم معرفة فلسفية، فالمعرفة إذن وإنسياقا لمبدأ التطور، تطورت مع العقل الإنساني، لأن المعرفة حصيلة لهذا العقل، وهي التي تحدد وتحكم على مدى نضج العقل الإنساني وإدراكه.

لقد إهتم العديد من المفكرين والفلاسفة إعتمادا على مبدأ التطورية، بتطور المعرفة الإنسانية وبالعلاقة بين العقل المفكر(الفاعل)، وبين أنماط الحياة والسلوك الإنساني، **فابن خلدون** مثلا عندما يتحدث عن مراحل التحول، من حياة البداوة إلى حياة الحضر، ربط ذلك بتحول أنماط المعرفة أو التفكير، حيث توجد علاقة جدلية بين المعرفة السائدة، وما سماه بالعمران البشري، وعندما وضع **أوغست كونت** في القرن التاسع عشر نظرية المراحل الثلاثة لتطور المعرفة الإنسانية، إعتماد أيضا على تطور العقل الإنساني، وهي مرحلة اللاهوتية، المرحلة الميتافيزيقية، المرحلة الوضعية.

لقد سار غالبية الباحثين، عند تطرقهم للمنتوج المعرفي عن الانسان أو ما يسمى بالمعرفة الإنسانية، على منوال هذا التقسيم الثلاثي، وتصرفوا فيه بما لا يخل بالجوهر، وتكمن أهمية هذا التقسيم في كونه يوضح لنا، أن المعرفة الإنسانية المعاصرة تمثل مرحلة من مراحل تطور المعرفة الإنسانية فهي وليدة شروط موضوعية وتاريخية، فعلى سبيل المثال، كانت المعرفة الفلسفية والمعرفة الإدراكية للعالم الخارجي في اليونان، تحتلان المكانة الأولى، وتخترقان كل أنواع المعرفة الأخرى، أما في ظل نظام الرأسمالية التنافسية، فقد إحتلت المعرفة العلمية المكانة الأولى، وفي ظل الرأسمالية المنظمة والموجهة، سادت المعرفة التقنية من جهة، والمعرفة السياسية من جهة ثانية، والمعرفة بصورة

عامة هي مجموعة المعتقدات والتصورات والمعاني والمفاهيم والآراء والأحكام، التي تتكون لدى الإنسان نتيجة مساعيه المستمرة، للتعامل مع الظواهر الكونية [1].

لقد كان إهتمام الإنسان باكتشاف واقعه الخارجي إهتماما فطريا، من أجل الحياة ومحاولة البقاء فيها، فالمرحلة الأولى للتفكير الإنساني مع الطبيعة، كانت تتصف بالتحدي والخوف، ذلك أن العقل البشري إتجه إلى الحكم على الواقع، قبل الولوج فيه وفي تعقيداته إذ رفض هذا العقل المجازفة والمخاطرة منذ البداية، بل عمد إلى تكوين تصورات وأفكار مسبقة إستقاها من ذاته بالدرجة الأولى، ثم أسقطها على واقعه [2].

فمنظومة التفكير البشري، كانت منذ البداية تتجه إلى الذات لفهم العالم الخارجي، باستعمال مقاربات مختلفة، كالسحر والكهنوت وعالم الأرواح، وبذلك وقع هذا التفكير في مغالطات وأوهام وتفسيرات، تخدم الأهداف الكبرى لذلك التجمع في مكانه وزمانه، وتحافظ هذه المنظومة على إستمرار التجمع وعلاقاته، وجاء التفكير العلمي والمنهج التجريبي، كمحاولة لتجاوز ذلك العجز الذي وقع فيه التفكير البشري لوقت طويل، وإقتضى ذلك تغيير المنظومة التفسيرية، من منظومة ذاتية تعتمد على أوهام ومنطق العقل البشري، إلى منظومة موضوعية تعتمد على وقائع ومنطق العلم الخارجي.

وعليه إختلف العلماء والمفكرين، في مصادر المعرفة وطرق الوصول إليها، فالعقلانيين ومنهم **ديكارت** يرون أن العقل الإنساني هو الأساس للمعرفة، بينما يرى التجريبيون أن التجربة هي المصدر الأساسي للمعرفة، وأنها لا تنشأ في العقل، في حين يؤكد الاجتماعيون، ومن بينهم **دوركايم** أن الظواهر الحسية والمدركات هي التي تؤدي إلى تكوين الأفكار والتصورات النظرية، التي تتجمع في

---

[1] عبد المعطي محمد عساف واخرون: التطورات **المنهجية وعملية البحث العلمي**، عمان، دار وائل للنشر ،2002،ص.7

[2] Jeans Piaget: **Psychologie Et épistémologie**, Paris, édition Denoël Gonltier,1980,p.122

العقل وأن المبادئ والنظريات لا تنبع عن العقل المجرد، وإنما مرتبطة بتصورات الإنسان وتفاعلاته مع المجتمع وظواهره وإنها غير ثابتة[1].

بناء على ما تقدم، نرى أنه من المفيد إلقاء نظرة على الأنماط السابقة للمعرفة التي تناولها الباحثون بإسهاب، فهناك من يصنفها حسب الموضوع، وهناك من صنفها حسب الشكل والطبيعة وهو ما يهمنا في هذه الدراسة.

-المعرفة من حيث الشكل والطبيعة:

تختلف المعرفة من حيث الشكل والطبيعة، بإختلاف المستوى الإدراكي للفرد بالوصول إليها ويرى "**كيرلنجر**" أن الإنسان يحتاج في حياته إلى ثلاثة أنوع من المعرفة يستطيع الحصول من خلالها على ما يريد من المعلومات ومعارف هذه المعارف هي:

1-المعرفة الحسية أو معرفة الخبرة الذاتية:

تعد أقدم أنواع المعرفة الإنسانية، نظرا لطبيعتها التي تقوم على مجرد تكوين المعرفة والتصورات بناء على ما تلمسه حواس الانسان من ظواهر طبيعية أو غيرها، فالمعرفة في هذه المرحلة، تقتصر على مجرد الملاحظة البسيطة للظواهر، دون أن يحاول الإنسان التعمق في ما وراء الظاهرة، من أسباب وعلاقات، وتسمى بالمعرفة الحسية لأنها تعتمد على الحواس، على ما تلمسه اليد أو تراه العين أو تسمعه الاذن، مثلا ملاحظة تعاقب الليل والنهار، فالإنسان العادي في هذه المرحلة من المعرفة يلاحظ الظاهرة، لكنه لا يحاول أن يخضعها للحجج والبراهين ليعرف كيف تحدث هذه الظاهرة ولماذا؟ وتسمى هذه المعرفة أيضا بمعرفة الخبرة الشخصية أحيانا، لأنها تقوم على خبرات الإنسان وتجاربه السابقة، التي يكون قد تعرض لها، فيستفيد من هذه التجارب في تسير حياته، إلا أنه من المعروف أن خبرات الانسان الحسية، تبقى محدودة وعاجزة عن تفسير كل الظواهر الطبيعية والإجتماعية، وإن كان

[1]Jeans Piaget:Ibs ,p.124

يستطيع وضع تفسيرات ميتافيزيقية لأسباب حدوثها، كأن يرجع السبب إلى الجن أو قوى خفية أو غيرها من القوى الخارقة غير المرئية.

لقد فضل الانسان طوال الجزء الأكبر من تاريخه، أي قبل أن يسود التفكير العلمي، أن يلجأ إلى التفسيرات البسيطة والتخيلات الذاتية في تفسيره، وتعامله مع الأشياء والظواهر بدلاً من مواجهتها مباشرة، ويرجع ذلك أن ملكات الإنسان وقدراته العقلية ومعارفه، لم تصل إلى درجة النضج الكافي لتحدي الواقع وتجاوز الذاتية في تفسير الأشياء، كما أن الإنسان لم يكن قد اخترع بعد الأدوات والوسائل ومناهج البحث والتحليل التي تمكنه من التعامل مع الأشياء مباشرة.

إذن المعرفة الحسية هي معرفة إدراكية، لأنها تبتعد عن الخصائص الموضوعية العلمية، وتعتمد على ما يتمتع به الفرد من فطنة وبداهة، لذلك فهي أقرب إلى الانطباعية أكثر منها إلى الموضوعية وعادة ما تتخذ شكلا من أشكال التعصب، وتميل بالفرد إلى أن يلجأ إلى تفسيرات غيبية أو خرافية أو غير منطقية، يبرر بها ما يعتقده من أفكار، مما يجعلها مليئة بالتناقضات، لأن كل نوع من أنواع المعرفة الحسية أو الإدراكية ينبثق عن خبرة معينة هي قطعا تختلف عن الأخرى [1].

2-المعرفة الفلسفية "التفكير المنطقي ":

هي أرقي من المعرفة السابقة، تستند على التفكير وإستعمال العقل بصورة شمولية كلية، وتعد أصل المعرفة الإنسانية المنظمة، وقد سادت الحضارة الإنسانية، وقدمت معارف مهمة، إستند إليها الباحثون في أبحاثهم، تعتمد هذه المعرفة بشكل أساسي، على التأمل والقياس في تفسير الظواهر وتبحث في مواضيع تتعلق بعضها بما وراء الطبيعة.

وهذه المعرفة لم تدرك إلا مؤخرا، وكان ذلك الإدراك أظهر في الفلسفة منه في علم الاجتماع، فلا يمكن تخيل أي إطار إجتماعي لا تحدث فيه هذه المعرفة، لأنها عنصر منشئ للواقع الاجتماعي

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان: **نظرية المعرفة والمجتمع "دراسة في علم اجتماع المعرفة"**،الاسكندرية،مؤسسة شباب الجامعية ،2008،ص، ص5-6

ذاته، ولكنهما غالبا ما يكونان ضمنيين أكثر منهما صريحين، وفي الوقت نفسه فان كثافتهما المتبادلة، أهميتهما مزاياهما، والدور الذي تلعبه بنية الأخر تعابير وجهه مسلكه حركاته وكلماته مواقفه الاجتماعية رغبته أو رفضه الاتصال، إن كل ذلك يتغاير مع كل إطار إجتماعي، مثلما تتغاير في معرفة الأخر بحصر المعنى [1].

فالمعرفة عند هذا المستوى، لم يكن لها أي دور معتبر في المجتمعات من النسق الأبوي أو الإقطاعي والتنظيمات الرهبانية في القرون الوسطى ومن هذه المعارف الفلسفة وما جاءت في الفلسفة اليونانية والإسلامية.

3-المعرفة العلمية:

هي نوع معرفي ينزع إلى التجريد والإنفتاح، والتراكم والإنتظام والتوازن، والوصل بين المدرك والتجريبي، وهي معرفة مؤكدة، تثبت صحتها بموضوعية، بعيدة عن التحيزات والرغبات والإنفعالات الشخصية، كما أنها معرفة يتم فحصها وتدقيقها وتصل إلى الفرد عن طريق الآخرين، نتيجة جهودهم البحثية، وتقوم على تفسير الظواهر المختلفة، باعتماد الملاحظة العلمية المنظمة، وبصياغة الفروض والتحقق منها بالتجربة، من خلال جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج أكثر صدقا وثباتا.

لم تكن المعرفة العلمية تشغل مكانة هامة في منظومة المعارف، وفي بعض أنماط البني الرأسمالية، لا سيما نمط الرأسمالية التنافسية، فمنذ حلول المجتمعات الصناعية، دخلت في سباق وتنافس مع المعرفة الفلسفية، التي أفسحت لها المكان فيما بعد، وعلى الرغم من مزاعمها المبدئية في

[1] جورج غرفتش :**الأطر المرجعية للمعرفة** ، ترجمة خليل احمد خليل ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة 3 ، 2008 ،ص35

أن تكون فوق الإلتباس، أي أنها تكون منفصلة عن الأطر الاجتماعية، فان المعرفة العلمية لا تتمتع إلا بالإستقلال النسبي، وإن الخطأ الأكبر للوضعية يكمن في أخذ هذه المزاعم بحرفيتهـا، ففـي كـل معرفـة علميـة، تتدخـل المعامـلات الاجتماعيـة، تدخـلا قويا على قدر ما تكون المعرفة متطورة[1].

2: خصائص المعرفة العلمية

-**التراكمية:** تعني أن نبني معارفنا فوق معارف كثيرة، أسهمت فيها حضارات إنسانية مختلفة، فالباحث ذو التفكير العلمي، يبدأ أبحاثه من حيث إنتهى العلماء أو الباحثون الآخرون، ويبدأ العلماء والباحثون اللاحقون بما أنتهى إليه الآخرون، وبهذا تكون المعرفة هرمية من الأسفل إلى الأعلى نتيجـة تراكـم وتطـور المعرفـة، وبهـذا يتطـور العلـم والبحـث ويتقـدم ويكون البحث متصلا [2].

-**التنظيم:** يقتضـي التنظيم أن تخضـع المعرفة للضـبط والتحكم، وإمكانيـة الوصـول إلـى نتـائج علميـة بإتبـاع منهجيـة علميـة محـددة، والتقيد بخطـوات مترابطـة ومتكاملـة (تحديد الموضـوع، اختبـار المنهج وادوات البحث، نتائج البحث)، فالمعرفة العلميـة معرفـة منظمـة، تخضـع لضـوابط وأسس منهجيـة، لا نستطيع الوصول إليها دون إتباع هذه الأسس والتقيد بها [3].

-**السببية او التعليل: التعليل** يعنـي البحث في العلل والأسباب، بمعنـى علـى الباحث أن يهتدي إلـى الأسباب الحقيقية والعلل الفاعلة لظاهرته التي يدرس، فهو غير مطالب بوصف الظاهرة بقدر ما هو مطالب بالكشف عن العلاقات السببية الموجودة بين الظواهر، فالمعرفة العلمية هي التي تكون بواسطة

---

[1] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: مناهج **وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، عمان، دارصفاء للنشر و التوزيع، ط1، 2000، ص.24

[2] عبد الكريم غريب: **منهج البحث العلمي في علوم التربية والعلوم الإنسانية**، الدار البيضاء،مطبعة النجاح الجديدة ،2012، ص.30

[3] حسين ملحم:**التفكير العلمي والمنهجية**،الجزائر، مطبعة حلب حسين داي ،1993، ص.63

العلل، وإذا كانت العلاقة السببية تبدوا واضحة في العلوم الطبيعية، ويمكن قياسها وضبطها وإخضاعها للتجربة، فإن الأمر ليس كذلك في مجال العلوم الاجتماعية لأن المواضيع التي تدرسها هذه العلوم لا يمكن تفسيرها، من خلال سبب واحد، إضافة إلى صعـــوبة ضبـط متغيراتها وعزلها، وكذا صعوبة قياس تأثيرها[1].

-**الدقة والتجريد:** يخضع كل علم لمبادئ ومفاهيم، متعارف عليها بين ذوي الاختصاص، تتضمن مصطلحات ومعاني ومفاهيم دقيقة ومحددة، هذه المصطلحات والمفاهيم، هي عبارة عن تجريد لمواضيع ووقائع، يجب إستعمالها بدقة وتحديد مدلولها العلمي، لأنها عبارة عن اللغة، التي يتداولها المختصون في فرع من فروع المعرفة العلمية [2]، كما أن الدقة تقتضي الاستناد إلى معايير محددة، والتعبير الكمي الدقيق، والاستناد إلى مؤشرات يمكن قياسها كميا، أي التعبير عن المواضيع الكيفية تعبيرا كميا بالأرقام والنسب والجداول الإحصائي.

-**اليقين:** نعني به التأكد من صدق المعطيات، فالمعرفة العلمية لا تفرض نفسها، إلا إذا كانت يقينية أي أن صاحبها تيقن منها علميا، فأصبح يستطيع إثباتها بأدلة وبراهين، وحقائق وأسانيد موضوعية، لا تحتمل الشك، وهذا ما يعرف باليقين العلمي، أي أن النتائج المتوصل إليها مستنبطة من مقدمات ومعطيات موثوق من صحتها، باستخدام مناهج وتقنيات غير مشكوك فيها وفي كيفية إستخدامها [3].

-**الموضوعية:** تعني الغياب الكامل و المطلق لذات الباحث (مزاجه، ثقافته، أيديولوجيته وأحكامه المسبقة و استنتاجاته) في عمله العلمي، أي في جميع مراحل و خطوات البحث العلمي، سواء فيما تعلق ببناء الموضوع و صياغة الإشكالية، أو عند بناء الفروض العلمية، أو عند إقامة التجارب

---

[1] خالد حامد :**منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والانسانية** ، الجزائر ، جسور للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2008،ص.23.

[2] حسين ملحم : مرجع سابق ،ص.73.

[3] خالد حامد :**نفس المرجع** ، ،ص.24.

العلمية[1]،وذلك حتى يصل الباحث إلى حكم علمي دقيق يمكن تعميمه، فالباحث يدرس علما يعتبر الإنسان أحد أطرافه، بما يحمله من قيم ومشاعر، و إتجاهات ومرجعية ثقافية يفكر من خلالها.

لذا فالموضوعية تقتضي من الباحث أن يكون حياديا، أي أن يتجرد من ذاتيته، وذلك بنقل الحقائق والمعطيات كما هي في الواقع ، حتى تكون النتائج في حدود البيانات المعتمد، دون مبالغة أو إخفاء للحقائق التي لا تتوافق ووجهة نظر الباحث وأحكامه المسبقة، بدلا من أن يعبر عن الواقع الموضوعي الذي يدركه الدارسون على نحو واحد، إذ اتصفوا بالنزاهة العلمية والحياد و إستبعاد مواقفهم و إتجاهاتهم وذاتيتهم من التدخل والتأثير على البحث ونتائجه [2].

-**التعميم** : دقة النتائج و النظريات العلمية، هي ما تمكن البحث العلمي من القيام بعملية التعميم، و التي تعني في مدلولها المنطقي، جعل الكل يحمل حكم الجزء أو بعض الأجزاء، فالمعرفة العلمية معرفة شاملة، أي أن نتائجها تسري على جميع الظواهر المتشابهة، أي أنها قابلة للتعميم والتطبيق والاستفادة من نتائجها [3].

-**النسبية:** دقة النتائج والنظريات العلمية، لا يعني من جهة أخرى التعامل معها على أنها حقائق مطلقة، لا يحق البحث فيها من جديد، بل ما يؤمن به العقل العلمي هو أن النظرية العلمية صادقة ودقيقة فقط في بعض جوانبها، وبالتالي فهي دوما في حاجة إلى إضافة وتعديل[4].

فالطابع النسبي للمعرفة العلمية، لا يعني علامة نقص وقصور في تفسير الظواهر، بل المقصود هو أن العلم في حركة دائبة وإستمرار حيويته.

---

[1] سمير نعيم احمد : **النظرية في علم الاجتماع** ،القاهرة ، دار المعارف ، ط 5،1985،ص.21

[2] احمد عبد الله اللحلح، مصطفى محمود ابو بكر:**البحث العلمي تعريفه –خطواته –مناهجه–المفاهيم الاحصائية**،الاسكندرية، الدار الجامعية ،2002، ص.18

[3] حسن ملحم: مرجع سابق، ص. 74

[4] علي معمر عبد المؤمن: مرجع سابق، ص.63

3-مصادر المعرفة العلمية:

من اجل التعرف على مصادر المعرفة العلمية نجيب على السؤال التالي: هل مصدر المعرفة العلمية هو الاستقراء أو الاستنباط أم هما معا؟

1. أطروحة الاستقراء :

الاستقراء العلمي هو الاستدلال المستمد من ملاحظة وقائع خاصة، بهدف إستخلاص افتراضات عامة، حيث تقول هذه الأطروحة أن المعرفة العلمية ناشئة أصلا عن ملاحظة الواقع، بمعنى أنها تمنح الأسبقية لجميع الملاحظات عن الظواهر، بهدف الاستنتاج الممكن للافتراضات العامة.

2. أطروحة الاستنباط:

الاستنباط العلمي هو استدلال مستمد من افتراضات عامة بغية التحقق من صحتها في الواقع، وتدعي هذه الأطروحة أن العلاقات الممكنة بين الظواهر ماهي إلا بناءات فكريةُ تبنى أولا ثم يمكن التحقق منها في الواقع لاحقا.

وعليه وحسب هذه الأطروحة فإن الافتراضي يتم التحقق منه لاحقا، وفي هذا الأمر نلاحظ وجود صعوبة في الفصل بين الاستنباط والاستقراء، ففي الوقت الذي نعتقد أننا بصدد الاستقراء فقط يمكن أن تتدخل محاولات التفسير الناتجة عن الاستدلالات السابقة، والعكس ففي الوقت الذي نعتقد فيه أننا بصدد الاستنباط يمكن أن ينشأ الاستدلال الذي أقمناه دون أن يكون لدينا أي شك في الملاحظات التي قمنا بها سابقا، وهذا ما أشار إليه العالم "**برنار**"، وعليه فإن كل من الاستقراء والاستنباط يقوم بأدوار متكاملة وأساسية في الممارسة العلمية، فالعلاقة بينهما علاقة مستمرة متكاملة[1].

[1] عامر إبراهيم قنديلجي: **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، عمان، دار اليازوري، 1999، ص.58

من جهة أخرى يرى **كارل بوبر** أن للمعرفة مصدرين هما، العقل والتجربة معا من دون أن يكون لأحدهما السبق على الأخر، وهنا ينتقد **بوبر** النزعتين اللتين ربطتا بين مصدر المعرفة ومعيار صدقها، وهما النزعة العقلية التي ترى أن العقل الإنساني هو المصدر الأساسي للمعرفة، ووظيفته الرئيسية تكمن في تكوين الصور المعرفية، التي تعتمد درجة دقتها على طبيعة التفاعل التي يجريها العقل، والنزعة التجريبية التي ترى أن التجربة هي المصدر الأساسي للمعرفة، ولا يمكن للمعرفة أن تنشأ في العقل إلا إذا سبقتها عمليات وأثار حسية، كما يؤكد أيضا أن التساؤل حول مصادر معارفنا، يجب أن يحل محله كيف يتسنى لنا اكتشاف الخطأ وإستبعاده لأن المعرفة تتطور باكتشاف الخطأ وتصحيحه، فالبحث عن الخطأ وإستبعاده من العلم يؤدي بنا إلى نقد النظريات العلمية وفروضها.

إن ما ذهب اليه كل إتجاه لا يلغي الأخر، وإنما يستند على مدلولاته، فالعقل أساس في المعرفة ولكن فعالية العقل وحيويته لإتمام هذا تعتمد على تفاعله مع العالم المحسوس، وبذلك يكون قادر على وضع التحليلات والتفسيرات التجريبية وكذلك التجريدية اللازمة لتوكيد المعرفة [1].

وسيبقـــــى النقاش مفتوحا بين الباحثين الذين ينطلقون من الواقع، والباحثين الذين يعتمدون الحدس والتخيل والالهام والتكهن، للملاحظة والتفسير، وكلى الموقفين فيه ثغرات، فالوقائع الملموسة مبعثرة والروابط بينها لا متناهية في عددها، وبدون النظر إليها بوصفها عناصر في نظام نظري متكامل، لن يكون بإمكاننا الوصول إلى حقائــق وتفسيـــرات علميــة، كذلك التخيل والحدس والتخمين لا يكون في فراغ، بل يتضمن في معناه الوقائع الملموسة التي تشكل موضوعا له، والا كانت النظرية منقطعة ومقطوعة عن الواقع [2].

---

[1] علي معمر عبد المؤمن، مرجع سابق، ص.41

[2] عبد الله إبراهيم: علم **الاجتماع**، الدار البيضاء المغرب، المركز الثقافي العربي، 2001، ص.103

4: أبعاد ومستويات التحليل الابستيمولوجي للمعرفة العلمية

لا يمكن تجاوز أو نفي العلاقة بين الواقع الاجتماعي والمعرفة العلمية، وأي عمل فكري يحاول القيام بعكس ذلك، يكون قد إنخرط في مسارات تفسيرية مثالية و طوباوية بعيدا عن الحقيقة الواقعية فعلماء الاجتماع على الرغم من إختلافاتهم، إلا أنهم جميعا وبإختلاف مذاهبهم وأيديولوجياتهم يتفقون في شيء وأحد، هو أن المعرفة المنتجة لها منطقها الذي ينتجها، ذو أبعاد إجتماعية ثقافية فلسفية تنخرط داخل الأطر الاجتماعية التاريخية، لظهور ذلك المنتوج المعرفي.

فعالم الاجتماع **كارل ماركس** يؤكد أن وعي الناس ليس هو من يحدد وجودهم، بل بالعكس من ذلك، أن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم[1]، فيؤكد أولوية البنية الاقتصادية على البنية الاجتماعية الثقافية والتي تحرك الصراع، ومن جهة أخرى يعتقد السوسيولوجي **ماكس فيبر** في "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية "إن الكاليفني يتحكم في نفسه، ويخشى غرائزه وأهواءه، وهو مستقل ولا يثق إلا في نفسه، انه يحسب ويفكر قبل العمل كما يفعل الرأسمالي[2]فرغم تفنيده لاقتصادية ماركس، إلا انه يؤكد على دور العامل الديني في تحديد الأفكار والممارسة العلمية، ونجد معنى لهذه الأفكار والمسلمات في التفكير الغربي إنطلاقا من المذهب **الماركوزي** إلى المذهب **الدوركايمي** المقدس للضمير الجمعي، إلى **البنيوية** مرورا **بالتجريبية الجدلية**، ويمكن أن نطيل القائمة بدون صعوبة، فكل المذاهب الفلسفية وبعدها السوسيولوجية الغربية، تؤكد تأثر الإنتاج المعرفي بالأطر الاجتماعية الثقافية التاريخية، التي تعيش فيها وتتحدث من خلالها، وسنحاول من خلال هذا العنصر، تبيين الأبعاد التي يعتمدها التحليل الابستيمولوجي في الكشف عن العلاقة ذات–المعرفة والتي تتحدد في ثلاث أبعاد هي اجتماعية، نفسية، تاريخية.

---

[1] Karl maex ,F.Engels:**Oeuvres choisis en trois volumes** ,termes,Moscou,Ed.dupragrés 1978 , p.100

[2]Raymond A ron :**Les étape de la pensée sociologique** ,paris, Ed.Galtimard;1967 , p.112

4-1-البعدالاجتماعي

يعتبر البعد الاجتماعي مهما جدا، في التحليل الابستيمولوجي لظهور وتطور المعرفة الإنسانية، وإنتاجها وممارستها داخل الأطر الاجتماعية، التي تتحرك فيها الذات المفكرة وتتفاعل من خلالها، فالبعد الاجتماعي كان حاضرا بقوة في مخيلة الذات العارفة، عند تعبيرها عن الظواهر الاجتماعية التي تحاول أن تفهمها.

لقد سلم **دوركايم**، بأن الأفراد متجهون بشكل أكثر مباشرة، نحو الجماعات التي ينتمون إليها أكثر منه نحو الطبيعة[1]، لقد برهن هذا الأخير، بأن الأفراد يكتشفون تكوين المقولات الفكرية في بنية الجماعة وفي العلاقات بين الجماعات، كما برهن أيضا بأن هذه المقولات الفكرية، تتغير تبعا للتغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي، فعند دراسته للأشكال البدائية للفكر، يتحدث عن العودة الدورية للنشاطات الاجتماعية (الاحتفالات، الأعياد، الطقوس) ،عن بنية العشيرة ،عن الأشكال المكانية للاجتماعات بصفتها الأسس الوجودية للتفكير[2]،من جهة أخرى نجد أن **روبرت ميرتون** حاول أن يبين أيضا تدخل العوامل الاجتماعية في عملية الإنتاج المعرفي، كما أخذ هذا التحليل أيضا أوجه مع **جورج غريفتش** في كتابه "الأطر الاجتماعية للمعرفة ".

4-2-البعد النفسي

يحاول التحليل الابستيمولوجي لعملية إنتاج المعرفة، الكشف عن العوامل والميكانزمات الداخلية للفاعل عند ممارسته لفعل التفكير العلمي، بالكشف عن الجوانب النفسية الشعورية واللاشعورية التي تؤدي بهذه الذات إلى تبني إختيارات وتجاوز أخرى، فالفاعل إنسان يخاف ويشعر، له عقد وأزمات ولو رجعنا إلى الكثير من الفلاسفة والمفكرين الذين أسسوا لمدارس ومذاهب كبرى، سنجد أن البعد

[1] عبد الحميد حسن : **دراسات في الابستيمولوجيا** ، مصر ، المطبعة الفنية الحديثة ، ط1، 1992،ص.22

[2] نفس المرجع، ص.23

النفسي وضح منذ البداية عند اختيارهم طريق دون أخر، وهو ما حدث عندما رفض **بارميندس** التغير لقد كان يلبي حاجة لا شعورية، هي الخوف من الموت وإستبداله بالديمومة، في الجهة المعاكسة عندما يقر **هيرقليدس** بأن كل شيء يتغير، وإن الإنسان لا ينزل النهر مرتين، فإنه بذلك يحاول أن يطمئن نفسه، على أن البلاء الذي لحق به، سوف يحل قريبا بكل الناس، ونجد مثل هذا التحليل واضحا لدي **هربرتماركوز** عند تحليله لتاريخ الفلسفة من زاوية المجتمع الصناعي .

4-3-البعد التاريخي – الأنثربولوجي

أن التفكير والمعرفة الإنسانية تتطور تاريخيا بفعل تراكمي، حيث لا يمكن الحديث عن معرفة حديثة، دون الرجوع إلى الأصول الأولى والتاريخية لهذه المعرفة، ومراقبة تطورها ونشوؤها، فالسمة التاريخو –انثربولوجية حاضرة في التركيبة الحالية للظاهرة المعرفية، ومن خلال المقاربة الابستيمولوجية لهذه الظاهرة، يكون لزاما علينا البحث في الجذور والخلفيات التاريخية والبدائية لها، فكل مجتمع ينتج ميثولوجيا تلاءم تقاليده التاريخية، وتلبي حاجياته المادية والروحية الآنية، يقول **محمد أركون** في هذا الإطار " هذه الميثولوجيا المتداخلة بشكل متفاوت مع المتطلبات العقلية هي التي تستند إليها حركية وتوازن البنية الاجتماعية، مع ضمان التبرير المباشر لكل وعي لمبادرته"[1] لقد حاول **أركون** أن يقارب الظاهرة المعرفية من النواحي التاريخية الأنثروبولوجية، النفسية الفلسفية وهذا هو طموح الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية " دراسة المنتوجات ونسق التصورات لجماعة إنسانية جد محددة في الزمان والمكان مع بذل مجهودات للوصول لصياغة موضوعية "[2].

[1] محمد اركون :**الفكر الإسلامي قراءة علمية** ، ترجمة هشام صالح ، بيروت ،المركز الثقافي العربي ،1996،ص.237

[2] محمد اركون : مرجع سابق ،ص.248

5: علاقة الابستيمولوجيا بالسوسيولوجيا

إن العلاقة بين الأبستمولوجيا وعلم الاجتماع، علاقة جدلية تبادلية، لذا كان النقد الابستيمولوجي للمعرفة الاجتماعية، يسمح بتوفير المبررات الضرورية، للمعرفة التي تعالجها، وفق تصورات منهجية تشكل في النهاية، البنية التأسيسية لمعرفة علم الاجتماع.

فإذا كانت هذه الوظيفة الابستيمولوجية داخل النسق المعرفي لعلم الاجتماع، فإن هذا الأخير يمد التفكير الابستيمولوجي بالبعد الاجتماعي في عملية إنتاج المعرفة، إنطلاقا من المبادئ والأحكام التي توصل إليها، من خلال ممارسته للفعل السوسيولوجي داخل المجتمع، ذلك أن المعرفة الإنسانية عموما والمعرفة العلمية بشكل خاص، تنمو وتتطور خلال سيرورة الممارسة المجتمعية، التي تسعى لتقديم حلول معقولة وفعالة للمشكلات التي تفرزها الحياة الاجتماعية[1]، فمن خلال هذا التبادل الوظيفي يبقى التفكير الابستيمولوجي، يستجيب للتطورات التاريخية التي تمس البنية المعرفية للمعرفة العلمية، والذي يعطي المصداقية للنقد الابستيمولوجي، والذي بدوره يعطي الشرعية التأسيسية العلمية لهذا العلم .

إن أهمية النقد الابستيمولوجي داخل النسق المعرفي لعلم الاجتماع، يبدو أكبر إلحاحا وأبعد أثرا، لأن هذه الممارسات الاجتماعية، لا تخلوا من التوصيفات اللاعلمية الإيديولوجية السياسية التي إستغلت التفكير السوسيولوجي، من أجل الهيمنة على المؤسسات الاجتماعية، ولذلك فإن علم الاجتماع لم يساهم في غالب الأحيان في إنتاج معرفة علمية، بل أنتج خطابا إيديولوجيا تبريري، كما أنه لم ينتج مثقفين نقديين، بل أنتج شريحة من المثقفين العضويين الذين خدموا السلطة السياسية ومشاريعها [2].

---

[1] عنصر عياشي :**نحو علم اجتماع نقدي دراسات نظرية وتطبيقية** ،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1999 ، ص.22

[2] عنصر العياشي: مرجع سابق، ص.23

إن العلاقة بين المعرفة السوسيولوجية والنسق الإيديولوجي، منذ البداية علاقة واضحة وعضوية ولعبت الفلسفة دور وسيط بين هذين النسقين، للاقتراب أكثر والتعاون أفضل، يحدد **جورج عرفتش** في كتابه "**الأطر الاجتماعية للمعرفة** "العلاقة بين السوسيولوجيا والأصولية، فمن خلال وجود معارف جماعية يطرح على الأصولية مسائل جديدة[1]مثل:

_ مسالة الرموز الاجتماعية الفكرية ومدى صحتها.

_ مسالة الإشارات الاجتماعية المعرفية غير الرمزية ومسالة فعاليتها.

من خلال هذا الإطار المشترك، يمكن للأبستمولوجيا والسوسيولوجيا التعاون من أجل الإحاطة بالمعرفة الاجتماعية المتميزة عن الأشكال المعرفية الأخرى، فيتحدد من خلال المنظور الابستيمولوجي الإطار العام للمعرفة السوسيولوجية (الموضوع)، والذي يسمح بتفسير وفهم الظاهرة السوسيولوجية بعيدا عن الخلط والتداخل مع أطر معرفية أخرى، من جهة ثانية تطرح السوسيولوجيا على الابستيمولوجيا مسالة صحة الكثرة شبه اللامتناهية لمنظورات المعرفة، وعلى الاصولية أن تحل بوسائلها الخاصة مسالة ما إذا كانت هذه المنظورات (إيديولوجية، طوباوية، ام أسطورية ...الخ) صالحة كلها، أو ما إذا كان بعضها أقل صلاحا من البعض الاخر [2].

و لهذه الأهمية الكبرى، إنكب جميع مؤسسي السوسيولوجيا على دراسة الابستيمولوجيا، من **اوغست كونت** إلى **سان سيمون**، و إهتم الجيل الثاني من علماء الاجتماع بذلك (دوركايم، كارل منهايم، سوركين)، فيؤكد **كوندرسيه** على وجود توافق تام بين الواقع الاجتماعي والنسق المعرفي، فلا مجال للإرتياب بصحة كون المعرفة ظاهرة إجتماعية، كما أكد **سان سيمون** من جهته على وجود توافق ثابت في كل العصور، ولدى جميع الشعوب ما بين المؤسسة الاجتماعية والأفكار، وإستمر هذا

[1] جورج غرفتش :**مرجع سابق** ،ص25

[2] جورج غرفتش : مرجع سابق ، ص27

الاهتمام المتزايد في تحديد العلاقة بين السوسيولوجيا و الابستيمولوجيا، ويظهر ذلك بقوة عند **دوركايم** الذي كان يأمل، أن يساعد علم الاجتماع الإبستيمولوجيا على تطوير نظرية سوسيولوجية للمعرفة والعلاقة الرابطة بين الذات والبني الاجتماعية، و في الجهة المقابلة تظهر العلاقة بين الابستيمولوجيا والسوسيولوجيا، عند الماركسيين كأساس للنظرية الماركسية، التي تنطلق من أن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي.

فعلى خلاف علم الإجتماع الذي أنشأه **اوغست كونت**، وسار في خطاه علماء الإجتماع البرجوازيين، وجوهر هذا الاختلاف يكمن في أن، **ماركس** يربط المسائل المعرفية المطروحة بمسائل الوعي الطبقي والايدولوجيا الطبقية المتنوعة، فعلم الإجتماع الماركسي هو محصلة الابستيمولوجيا المادية، التي تسلم أن المعرفة مهما كانت ماهي إلا انعكاس للوجود، بالمقابل يعتبر **جورج غريفتش** أن علم الإجتماع لدى **سوركين وكارل منهايم**، هو ردود فعل إتجاه أزمات ومصاعب النسق السوسيولوجي الماركسي، حيث تمثل تصورات **كارل منهايم** ومفاهيمه محاولة التوفيق بين علم الاجتماع الماركسي عند **شللر**، وعلم الاجتماع البراغماتيكي عند **ديو**.

إن العلاقة بين الابستيمولوجيا والسوسيولوجيا كما أوضحنا من قبل، ليست علاقة أحادية التأثير بل هي علاقة جدلية تبادلية بأتم معنى الكلمة، إذ يتعلق الأمر بتعاون مشروع بين علمين يتبادلان الخدمات، ولا يمكن للإمبريالية أن تدخل بينهما، فهما يترصدان بعضها ويستحثان بعضهما للعمل، إنها مواجهة مقلقة لكنها مثمرة، فهنا يفرض نفسه التآخي وسياسة اليد الممدودة، وهذا الأمر لا يستبعد مع ذلك كل إنصهار وكل إلتباس، بين هذين العلمين الذين يفترض بهما أن يضلا مستقلين.

-خلاصة

أن الحديث عن دراسة إنتاج معرفة علمية، عن المجتمع في المراحل الأولى من التفكير الاجتماعي، لا يمكن إعتبارها دراسات إجتماعية، بل هي دراسات فلسفية لا غير، لأن المجتمع بمفهومه الحديث لم يتكون بعد.

ففي الوقت الذي ركزت فيه الفلسفة القديمة على الدين كوحدة للتحليل، وغاب عندها منهج بحث معين، ركزت الفلسفة اليونانية والفلسفة الرومانية على الدولة والمدينة الفاضلة كوحدة للتحليل، والدين والدولة ليست المجتمع بالمفهوم الحديث، فكل المشاكل التي كانت مطروحة على الافراد والشعوب كانت مشاكل دولة.

إن التفكير الإجتماعي بدأ فعلا مع ابن خلدون وعصر النهضة، عندما ظهر جون جاك روسو بنظرية العقد الاجتماعي، و تناول الدولة على أنها إمتداد للبنية الإجتماعية وليس إمتداد للرعاية اللاهية، لكن ما يعاب على فترة عصر النهضة، أنه كان هناك موضوع بدون منهج علمي خاص بها، ومن وجهة نظرنا نعتقد أن علم الإجتماع ليس امتداد للفلسفة كما هو مزعوم، بل هو في قطيعة معها لأن وحدات التحليل والمنهجية تغيرت، ففي الوقت الذي تناولت فيه الفلسفة الدولة كوحدة تحليل، تناول علم الاجتماع المجتمع كوحدة تحليل، والدولة لا تعني المجتمع بمفهومه الحديث، كما أن المنهجية المتبعة في جمع البيانات، لم تكن منهجية علمية بكل خطواتها العلمية المتعارف عليها، بل كانت تأملات فلسفية، لذا نعتقد أنه لا يمكن تسمية الدراسات التي سادة المراحل الأولى بالتفكير الاجتماعي، بل هي فلسفة إجتماعية والتفكير الاجتماعي ظهر مع ابن خلدون وعصر النهضة.

الفصل الثالث: الخصوصية التاريخية لنشأة علم الإجتماع وإتجاهاته المعاصرة

–تمهيد

أولا: الثورات التحتية وتغير معالم النسق الاجتماعي الأوربي

1_التقلبات السياسية

2_الثورة الصناعية

3_الثورة الصامتة

ثانيا: تطور علم الإجتماع وإتجاهاته المعاصرة

1 –المرحلة الأولى: مرحلة تأسيس علم الاجتماع

1–[1]–حركة الإصلاح وظهور علم الاجتماع الفرنسي

1–[2]–النزعة التطورية وقيام علم الاجتماع البريطاني

1–[3]–الاتجاه العلمي وتأسيس علم الاجتماع الايطالي

2–المرحلة الثانية: مرحلـــــة الحداثـــــة

2–1 –المشروع الدوركايمي

– النظرية العضوية التقليدية (إميل دوركايم)

– النظريـــة البنائيـــة الوظيفيـــة (تـــالكوت بارســـونز – روبـــرت ميرتـــون)

2-$_2$-المشروع الماركسي

-النظرية الاجتماعية الماركسية (كارل ماركس)

- الماركسية المحدثة (رالف داهرندوف)

- مدرسة فرانكفورت

2-$_3$-المشروع الفييري

- نظرية الفعل الاجتماعي عند فيبر

3-المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الحداثة

3-$_1$-التفاعلية الرمزية -جورج هربرت ميد وتشكل الذات

3 -$_2$-الفريد شوتز والاتجاه الفينومينولوجي

3-$_3$-الاثنوميتودولوجية

3-$_4$-البنائية التوليدية لبير بورديو

3-$_5$-أنتوني غيدنز ونظرية التشكيل البنائي

ثالثا: النشأة الأكاديمية لعلم الاجتماع

-خلاصة

- تمهيـــــــد

إذا كان الايطاليون يزعمون أن" **فيكو**" هو مؤسس علم الإجتماع، وإذا كان البلجيكيون يدعون أن "**كتليه**"، هو أول من استخدم تسمية الفيزياء الاجتماعية ليشير بها إلي العلم الجديد، وإذا كان الفرنسيون يدعون أن "**كونت**" هو مؤسس علم الاجتماع بلا منازع، فان التاريخ يشهد بأن هناك مفكر عربي ظهر قبل هؤلاء جميعا بنحو خمسة قرون، إستطاع أن يقيم صرح هذا العلم على أسس منهجية سليمة فعرفه وحدد موضوعه ومنهجه، وراح يدرس مسائله ويستنبط قوانينه، ذلك هو عبد الرحمن إبن خلدون الذي سبق وفردنا له في هذه الدراسة، قسطا وافرا لما له من أهمية في ظهور علم الاجتماع كعلم قائم بذاته.

وفي هذه الفصل سنحاول التعرض إلى ميلاد وتطور علم الاجتماع الغربي بدأ بالثورات التحتية التي ساهمة في ظهور هذا العلم، ثم المراحل التي مر بها في تطوره من مرحلة التأسيس إلى مرحلة ما بعد الحداثة وأخيرا النشأة الاكاديمية لهذا العلم.

أولا: الثورات التحتية وتغير معالم النسق الاجتماعي الأوربي

يصعب على كل متخصص في علم الاجتماع، أن يتعرف بوضوح على طبيعة هذا العلم أو نوعية موضوعاته ومجالاته ونظرياته ومناهجه وطرق بحثه، دون أن تكون لدية خلفية تاريخية عن نشأته، وكيف تطور خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على وجه الخصوص.

لقد تميز القرن التاسع عشر بضرورة التفكير بطريقة جديدة في مجتمع مغاير في طور النشأة، وبرفض هذه الفكرة في الوقت ذاته، تزعزعت أوربا بفعل الثورة الفرنسية والمحاولات الثورية التي تعالت في القرن التاسع عشر، والتحولات العميقة التي أدخلتها التطورات الصناعية، والتي حركها النموذج الانجلو سكسوني، وأخيرا الأنماط التفكيرية الجديد التي أفرزها تطور العلوم الطبيعية[1].

1_ التقلبات السياسية:

تميزت السوسيولوجيا في قترة (1815_1918)، بتقلبات سياسية وعسكرية عميقة مست النظام القديم، وفي هذا السياق يميز" **دو توكفلA.DE.Tocqueville**"[2]بوضوح بين النسقين المتعارضين نظام قديم مؤسس على سلم المراتب غير المتساوية مثلته ثلاثة مراتب وهي: الكنيسة–الإقطاعي– الآخرون من غير الدولة، ونظام جديد قائم على المساواة في الظروف مثلته الطبقة السياسية الجديدة المتمثلة في البرجوازية، التي أسست لإقامة نظام سياسي أكثر مساواة، و تمخضت عن هذه الثورة السريعة إصلاحات وتصورات جديدة حول المجتمع، لم تعد قوى حفظ النظام قادرة على احتوائها فشهدت أوربا ثورات 1830 و1848 تبنتها حركات سياسية معارضة، انهارت على أثرها أنظمة مختلفة في فرنسا وألمانيا والنمسا.

[1] جان بيار دوران، روبيرفايل: علم **الاجتماع المعاصر**، ترجمة ميلود طواهري، بيروت، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2012، ص.23.

[2] جان بيار دوران، روبيرفايل،نفس المرجع، ص.24

أمـا علـى الصـعيد الإيـديولوجي ففـي هـذه الحقبـة تصـارعت إيـديولوجيات متعارضـة هـي راديكالية، ليبرالية، محافظة.

2_ الثـــــورة الصناعيـــــــة:

إذا كان لفرنسا الدور الكبير في نشر الأفكار السياسية، فإن انجلترا من جهتها، كانت مخبرا صدر نمط الإنتاج الصناعي الذي حول بصفة عميقة تنظيم العمل، واكتشفت قوانين الاقتصاد السياسي فظهر على اثر ذلك وبصفة تدريجية بروليتاريا نشطة ومطلبيه حاولت السلطات مراقبتها، ونتيجة لذلك انتشرت ذهنية صناعية حقيقية خلفت أثارا هدامة استشعرتها الجماهير العاملة تمثلت في فقدان تأهيل فوري للعمل الحرفي، والاستغلال الشرس البائس للعمال بأجور زهيدة.

هذه الأوضـاع المتدهورة للطبقـة العاملـة إستقطبت إنتبـاه الجمعيـات الخيريـة المهتمـة بالسـلم الإجتماعي، بل وكذا الحركات الاشتراكية التي إعتبرت هذه الأوضاع دليلا على إنعدام إنسانية هذا النظام، كما ساهمت فئة من الرأسمالية الليبرالية في هذه الحركة، وعيا منها بضرورة وضع ترتيبات سياسية لتفادي تراجع مردود قوة العمل.

وعلى هذا الأساس يعتبر قرن التصنيع أيضا قرن القوانين الاجتماعية، فقد أنجزت في هذا السياق بحوث إجتماعية كثيرة في أواخر القرن التاسع عشر، بحوثا ذات نزعة علمية إنبثقت عنها باكورات بحثية واسعة حول الفقر، ففي فرنسا مثلا طلبت أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية إجراء سلسلة أبحاث ميدانية حول أوضاع الطبقة العاملة فاختار "**فيلرمي (L.R.Villermé)**"، دراسة مصير عمال معامل النسيج حيث حلل مختلف جوانب النمط المعيشي للعمال من عمل ومسكن وترفيه، كما درس"**بوريت (E.Buret)**"الموضوع ذاته ولكن على صعيد أوسع، وساهما **انجلز (F.Engels)** في المشروع نفسه وذلك بالكشف عن إستغلال الطبقة العمالية من خـــلال مؤلفـــــه la situation

des classes laborieuses en angleterre الصـادر سنة 1845 والذي كان له التأثير الكبير في الشاب كارل ماركس.

موازاة مع ذلك نشأت الإحصاءات الاجتماعية فكانت عنصرا زود الباحث السوسيولوجي فنشر **كيتيليه(A.Quételet)** وهو عالم إحصاء بلجيكي كتابة "l'homme et le développement de sesfacultésouessai de physiguesociale، كما شكلت أعمال **لوبلاي(F.Leplay)** في فرنسا شريانا آخر بفضل المونوغرافيا التي أنجزها، وفي ألمانيا كلفت الجمعية الشاب ماكس فيبر بإعداد بحث حول وضعية الفلاحين في بروسيا الشرقية [1].

3_الثـــــــورة الصامتـــــة:

شهد القرن التاسع عشر تحولات جذرية في الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، فقد فتحت الفيزيولوجيا المقارنة، المجال أمام البيولوجيا الحديثة، فقدمت للتيار العضوي في السوسيولوجيا نموذجا متميزا، في فرنسا مع **سان سيمون** و **اغست كونت**، ثم مدرسة **دوركايم**، وفي انجلترا مع **سبنسر**، وفي ألمانيا مع **شافلوتونيز**، وتدريجيا تبلور منظور جديد حول العضوية والعلاقة (عضو / وظيفة) ، ولعل "**كلود بيرنار**" تجاوز التعارض بين النموذج العضوي والنموذج الفيزيائي الكيماوي، بتحديد إجراءات مثالية للتجريب باعتباره ذو نزعة وضعية ومعارضا للنظرة الحيوية.

وتتأكد موازاة مع ذلك النظرية الخلوية، التي تعتبر الخلية بمثابة وحدة قاعدية في الكائن بمستويين من التفرد إذ لكل خلية حياة خاصة بها وحياة مندمجة في حياة الكائن، وهو نموذج استعمله العديد من علماء الإجتماع في فهم السير الإجتماعي، وفي الأخير لا يمكننا أن نتجاهل تلك التحولات التي أدخلتها نظرية **داروين** و **والاس** التطورية واللذان رفضا الثنائية وأسسا بفضل تعدد ميادين الملاحظة ومعارفهما في الجيولوجيا والفيزيولوجيا المقارنة نظرية تنوع الأجناس، وهذا ما طبع بقوة

[1] جان بيار دوران ،روبير فايل: مرجع سابق ، ص.26

ماركس ودوركايم وتشكل الداروينية الاجتماعية برؤيتها، بأن الصراع من أجل البقاء في المجتمعات كما في الطبيعة، وبين الأفراد إنتقائي ومفسر للتطور الإجتماعي [1].

من خلال الطرح السابق يتبن أن التحولات والقطيعات المعرفية، مع الأنساق التقليدية والتي قادها كبار الفلاسفة والمفكرين والعلماء، لم تحدث بمعزل عن الحراك الاجتماعي والتغيرات البنيوية التي كانت تمس أوربا القرن السادس عشر، فقد عرفت أوربا في تلك الفترة عدة ثورات تحتية اجتماعية اقتصادية، سياسية، غيرت بشكل جذري معالم النسق الاجتماعي الغربي، فمن حركة الإصلاح الديني في ألمانيا مع" **كالفن ولوثر**" إلى الثورة الصناعية في انكلترا، وصولا إلى الثورة الفرنسية عام 1789 م.

لقد تغير شكل المجتمع الغربي المعاصر، وبدأت الدعوة إلى إيجاد علم يفسر كل هذه التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي فرضت نفسها يوما بعد يوم، حيث يقول "**ميشال فوكو**" **(M.Foucault)** في ذلك: إن التحديات التي ظهرت بعد الثورة الفرنسية في القرن التاسع عشر والتي أدت إلى بروز الطبقة البرجوازية، كانت تنتقل على التوازنات الاجتماعية الشيء الذي حتم إنتاج وتأسيس فكر ذو طابع سوسيولوجي [2].

لقد لعبت الطبقة البرجوازية دور حاسم في تحريك الشارع الأوربي، وإحداث الانقلاب السياسي الاقتصادي الديني على الإقطاعي المتحالف مع رجل الكنيسة، فعلى أعقاب الثورة الصناعية ظهرت فكرة الرأسمالية، التي غيرت جذريا العلاقات السوسيو اقتصادية والثقافية داخل المجتمع الغربي، كما تحررت التجارة وظهرت معها المدينة والسوق، وبدأت فكرة المصانع اليدوية في الظهور، وبرزت التجارة العالمية والنزعة الاستعمارية، كل هذه العوامل أدت إلى تغيرات جذرية في شبكة العلاقات

[1] جان بيار دوران ،روبير فايل: مرجع سابق ، ص.28.

[2] Foucault Michelle:**lesmotset les choses,paris**,ED.Gallimard,1966,p.356

الاجتماعية داخل المجتمع الغربي، فاستبدل مفهوم الأسرة والعائلة بمفهوم الدولة والنظام، وتغير مفهوم الثقافة والتقاليد إلى مفهوم القانون والعدالة، وتغيرت الملكية الإقطاعية إلي ملكية فردية رأسمالية واستبدل مفهوم العلاقات العائلية بمفهوم علاقات العمل وتقسيم العمل.

إذا كانت الثورة الصناعية في انجلترا غيرت العلاقات الاجتماعية من خلال العلاقات الاقتصادية، فإن الثورة الفرنسية أحدثت القطيعة النهائية السياسية والثقافية مع النظام الإقطاعي، لقد إنهار النظام الكنيسي تماما مع الثورة الفرنسية بظهور فلسفة الأنوار مع "**روسو Resou**"، وضم أملاك وأموال الكنيسة الرمزية والمادية إلى أملاك الدولة، حيث أصبح البابا موظفا لدى الدولة يتم انتخابه لمنصبه كأي منصب إداري أخر، واستبدلت الإيديولوجية أو الخطاب الديني بأيدولوجيات ثلاث إنعكست فيما بعد على تشكيل المشهد السوسيولوجي الاكاديمي، إن كل هذه التحولات أفرزت ظهور خطاب جديد يمثله علم الإجتماع من حيث هو علم جديد يعكس مجتمعا جديدا، لقد كان ظهور علم الإجتماع بمثابة ضرورة معرفية تاريخية، فهو إنعكاس للواقع الاجتماعي على مستوى التجريد [1].

ثانيا: تطور علم الاجتماع واتجاهاته المعاصرة

لقد تعددت المقاربات الابستيمولوجية في ملامسة تاريخ تطور علم الاجتماع، ومن الإشكاليات المطروحة في هذا الموضوع هل هذا الأخير يسير في خط أحادي، أم أنه تمفصلات معزولة عن بعضها البعض، صراحة لقد عانينا كثيرا فيما يخص الاتجاه الذي سنسير فيه حول تطور هذا العلم هل نسير حسب التصنيف الخطي، الذي يضع تطور علم الاجتماع على شكل خط مستمر وفي ثلاثة مراحل فقط : مرحلة ما قبل الكلمة، مرحلة الكلمة، المرحلة المؤسساتية، أم نسير وفق التصنيف الشجري، الذي يرى أن علم الإجتماع له ثلاث لحظات، اللحظة الأولى تغوص في الجذور مشكلة الفكر الاجتماعي، واللحظة ثانية تمثل الجذع مع الرواد الأساسين عددهم محدود (لا يتعدى في الغالب

[1] يوسف حنطابلي :**علم الاجتماع في الوطن العربي بين الفكر المفروض والواقع الرفوض**،مرجع سابق ، ص,82

سبعة رواد أساسين)، والذين يعتبرون أساس كل النظريات ولا ينتمون لأي نظرية، وأخيرا اللحظة ثالثة هي الإنقسام إلى فروع ضمن ما يسمى النظريات أو الإتجاهات أو المدارس بمختلف ميادينها وتسمياتها، أم نسير وفق التصنيف الموقعي الذي ينطلق من متغيرين رئيسيين هما التموقع المكاني (الدول الأكثر شهرة والأكثر منتوجا لعلم الإجتماع) والفترة التاريخية المشتركة، (فقي كل فترة يأخذ هذا العلم موقعه في دول مختلفة بمستويات تطورية أو خصوصيات مرحلية معينة، رغم التداخل الموجود بين الأماكن والأزمنة وعدم وجود فواصل دقيقة للانتقال باستثناء الحرب العالمية الثانية)، أم نسير وفق التصنيف الإختزالي الذي يعتقد بضرورة إختصار ميلاد وتطور هذا العلم في ثلاث مراحل فقط كل مرحلة تقوم على مشروع، هذا المشروع يتحول إلى نظرية، والنظرية تتطور إلى جيل يفجرها إلى إتجاهات مختلفة.

لقد وجدنا أن التصنيف الاختزالي الذي وضعه الدكتور خواجة عبد العزيز [1] في كتابه أساسيات في علم الاجتماع، من وجهة نظرنا هو الأنسب لشرح تطور علم الإجتماع من خلال تبنيه للمشاريع الثلاثة المشروع الدركايمي، المشروع الماركسي، المشروع الفيبري، مع إجراء بعض التعديلات المنهجية التي تخدم الدراسة، لأن المتتبع للتطور التاريخي للعلم سيجد أن هؤلاء الرواد الثلاثة كانوا ضمن أول من نظروا في المجتمع بطريقة أصبحنا نطلق عليه الطريقة السوسيولوجية، كما أن المسائل العامة التي أثاروها تتشابه مع بعض المسائل التي يثيرها علماء الإجتماع اليوم، وأطر التحليل والتفسير الاجتماعيين أو المنظورات السوسيولوجية التي أبتدعها هؤلاء المؤسسين تم تطويرها وتعديلها، لذلك سيكون تناولي لهذا المبحث مقسم إلى ثلاثة مراحل هي :

1-المرحلة الأولى: مرحلة تأسيس علم الاجتماع

[1] خواجة عبد العزيز: **اساسيات في علم الاجتماع**،الجزائر، دار نزهة الالباب للنشر والتوزيع، 2012، ض.147

1-1-حركة الإصلاح وظهور علم الاجتماع الفرنسي:

لقد كان لجهود وأفكار وتصورات الفلاسفة والمفكرين الفرنسيين، إسهامات مباشرة وغير مباشرة في نشوء علم الإجتماع الغربي، وتطوير النظرية السوسيولوجية ذاتها، ولاسيما من يعرفون بمفكري عصر النهضة أو التنوير، إذ يعتبر رواد المدرسة الفرنسية بمثابة المؤسسين الأوائل لهذا العلم، فأفكار المدرسة الفرنسية الكلاسيكية لم تأت من فراغ بقدر ما جاءت تنوعا لأفكار التيار الفكري الإيديولوجي الفرنسي والتي تحدث كثيرا من أنماط الفكر الاجتماعي والثقافي والسياسي والإيديولوجي العالمي، بفضل جهود روادها ورأيتهم المميزة للقضايا والمشكلات والأفكار الإيديولوجية العامة التي ظهرت خلال العصر الحديث.

على أية حال سنشير بإيجاز شديد لأفكار رواد المدرسة الفرنسي الذين يعتبرون من أهم مؤسسي هذا العلم ونظرياته وهم : **سان سيمون S . Simon – اوجست كونت A. Comte–**

–سان سيمون S . Simon: يعتبر سان سيمون من رواد المدرسة الفرنسية، تتركز أفكاره وتصوراته النظرية في رؤيته للاشتراكية، كنظام إجتماعي متميز يختلف كليا عن النظام الشيوعي الماركسي من ناحية، والنظرية الرأسمالية الغربية من ناحية أخرى، وقد سعى لطرح نظريته عن الاشتراكية التي اتسمت بالطابع المحافظ، من حيث الأفكار والأسس والقيم والمبادئ التي تقوم عليها كنظام إجتماعي وسياسي واقتصادي يمكن تطبيقه كبديل للرأسمالية [1].

على كل يمكن القول أن أفكار "**سان سيمون**" كانت من العوامل التي خططت بصورة مباشرة لما يعرف بالنظريات السوسيولوجية المحافظة، وأيضا النظرية الماركسية في نفس الوقت، لقد حرص هذا الأخير من خلال أفكاره النظرية إلى السعي للمحافظة على طبيعة النظام والحياة الاجتماعية التي

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن:**النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية، الاسكندرية**، دار المعرفة الجامعية،2003، ص.23

عاصرها بالفعل في فرنسا وأروبا الغربية، ولكن لم تكن لدية الرغبة في العودة إلى نمط الحياة التقليدية وهذا ما تبلور في نظريته عن الاشتراكية.

-اوجست كونت A. Comte:

كانت تصورات وتحليلات مؤسس علم الإجتماع الفرنسي، ذات تأثير مباشر على رواد علم الإجتماع من الذين يصنفون بالجيل الأول، وهذا ما ظهر على سبيل المثال في تصورات **هربرت سبنسر** و **إميل دوركايم**.

يرى **كونت** أن علم الإجتماع يجب أن يدرس ويفسر ويفهم، على أساس موضوعي وعلمي في نفس الوقت، وهذا ما جاء به في نزعته الوضعية التي تعتمد كليا على التفسير العلمي [1]، لقد جاءت تصورات كونت حول طبيعة الآثار والنتائج التي تركتها الثورة الفرنسية، بمثابة تحليل واقعي للتطورات والتغيرات المتلاحقة، التي ظهرت بعد ذلك خلال المجتمع الصناعي الحديث الذي عاصر نشأته وتغيره وتطوره، ومن ثم جاءت تصوراته نوع من التوجه النظري والفكري، الذي يعتمد على التحليل والتفسير الذي يتبنى النموذج العلمي.

إضافة إلى ذلك جسد كونت عملية التطور والتغير، التي تحدث في كل من العقل أو نمط التفكير البشري، وكيفية تطور كل منها عبر العصور التاريخية، في النظرية التطورية التي ترجمها إلى قانون الحالات الثالثة، كما تكمن أهمية تصورات كونت في أنه كان رائد فكرتي البناء Structure و الوظيفةFunction التـــي تعتبر بمثابة جوهر النظرية الوظيفية، ومؤسس علم الاجتماع الوضعي الذي يركز على التفسيرات الواقعية (التفسيرية)، دون التركيز على القوانين المجردة والسعي لتبني مناهج وطرق وأدوات جمع البيانات.

[1] عبد الله محمد عبيد الرحمن: مرجع سابق، ص.24

1-2-النزعة التطورية وقيام علم الإجتماع البريطاني

تكمن أهمية كتابات المفكرين البريطانيين مع بداية القرن 19م، حيث ظهرت ثلاثة إتجاهات فكرية قوية تترجم لنا جذور المدرسة البريطانية، والتي تتمثل في ثلاث مصادر فكرية أساسية هي الاقتصاد السياسي، والنزعة الإصلاحية، والتطور الإجتماعي [1].

تعتبر تحليلات **ادم سميث** في الاقتصاد السياسي، من أهم التحليلات التي أثرت الفكر الاجتماعي والنظرية السوسيولوجية بصورة عامة، وهذا ما جاء في كتابه المميز ثروة الأمم، حيث خطط بوضوح للمبادئ الأساسية، التي يجب أن تقوم عليها الرأسمالية الصناعية الحديثة، وحدد أيضا طبيعة الدولة والعلاقة بين الحكومة والأفراد والجماعات، وانطلاقا من أفكاره تم تحديد الخط الفكري والأيديولوجي للعلوم الاجتماعية البريطانية ككل، وهذا ما جاء في النزعة الإصلاحية، كمصدر فكري أساسي لقيام علم الإجتماع ونظرياته من خلال إصلاح الأفراد أنفسهم.

وهذا ما جاء من خلال تحليلات العديد من علماء الاجتماع ،عندما سعوا إلى تحليل المشاكل الاجتماعية الكبرى، مثل مشكلة الفقر حيث أكدوا على ضرورة حل المشكلات الاجتماعية تجنبا لحدوث الثورات والعنف والجريمة والأمراض الاجتماعية المتعددة، وهذا ما ظهر من خلال النزعة المحافظة البريطانية التي تنادي بالإصلاح والتحديث الاجتماعي.

وأخيرا يتجسد الفكر الثالث لنشأة علم الاجتماع البريطاني في النزعة التطورية الاجتماعية التي إنتقلت من فرنسا خلال القرن 19 م، خاصة بعدما نشر كونت آرائه الوضعية التي ركزت على دراسة المشاكل والقضايا الاجتماعية، وضرورة النظر إلى البناءات الاجتماعية الكبرى، ورؤية المجتمع ككل وهذا ما كان غير موجود عند رواد علم الاجتماع البريطاني ومفكريه الأوائل، الذين ركزوا على النزعة

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص.44

الإصلاحية التي تبدأ من الأفراد ورغبتهم للتطور والتحديث والإصلاح دون النظر إلى دور المجتمع أو سياساته ونظمه ومؤسساته.

بالتالي نلاحظ أن أفكار المدرسة الفرنسية، كانت المصدر الأساسي لظهور النظرية التطورية الاجتماعية البريطانية، التي يمثلها **هربرت سبنسر** هذا الأخير الذي تأثر بالفكر الاقتصادي الحر الذي وضعه ادم سميث في القرن 18م، وهو ما ظهر في تصوراته ذات الطابع الليبرالي المحافظ، نظرا لاعتناقه العديد من المبادئ الاقتصادية الليبرالية، مثل مبدأ "انه حر دعه يعمل"، والدور الذي يجب أن تتخذه الدولة للمحافظة على الأفراد وحرياتهم، وعدم تدخلها إلا في حالة الضرورة القصوى، كما تأثر أيضا بالنزعة الدارونية الاجتماعية، التي كانت أساس نظريته التطورية العضوية، التي سعى فيها لتأكيد الأفكار العامة لدوران حول نظريته المعروفة عن البقاء للأصلح والأقوى، وهذا ما حاول **سبنسر** تأكيده على المماثلة البيولوجية لكل من المجتمع والكائن العضوي، كما أكد على أن بقاء الأفراد واستمرارهم يتحدد من خلال رغبة هؤلاء الأفراد في تقوية أنفسهم وإصلاح أحوالهم الاقتصادية والاجتماعي .

1-3-الاتجاه العلمي وتأسيس علم الاجتماع الايطالي:

لقد ارتبطت نشأة علم الاجتماع أيضا، بعدد من مؤسسي المدرسة الإيطالية، مثل **فلفريد باريتوا F.Pareto** و**جيتانو موسكا G. Mosca**، اللذان يعتبران من أول من أسهموا في وضع الأفكار السوسيولوجية المميزة، لاسيما تحليلاتهما حول التغير الاجتماعي وتصور كل منهما لمفهوم القوة والصفوة، وسأحاول في هذه الفقرة الإشارة إلى بعض تصورات **باريتو** باعتباره ممثلا للمدرسة الايطالية على أن أعود إليه بالتفضل في الفقرات اللاحقة.

تكمن أهمية إسهامات **باريتو** السوسيولوجية في تحليله المميز للعناصر العقلانية واللاعقلانية وكل من الرواسب والمشتقات والغرائز البشرية المختلفة، التي تلعب دورا بارزا في عمليات التغير

والتطور الاجتماعي والاقتصادي، وقد جاءت نظريته عن التغير الاجتماعي مختلفة كثيرا عن الفكر الماركسي، حيث ركز هذا الأخير على دور الطبقة، لكن **باريتو** سعى للتركيز على دور الصفوة، والتي وضع حولها نظريته المعروفة بنظرية الصفوة، لتضيف أبعاد نظرية سوسيولوجية واقتصادية وسيكولوجية في نفس الوقت [1].

مثلت مرحلة تأسيس علم الاجتماع، مرحلة الإنفصال عن الفكر اللاهوتي، الذي كان سائد في العصور الوسطى إلى بداية القرن الثامن عشر، وهي الفترة التي ظهر فيها تيار فكري فلسفي، ينادي بتطبيق المبادئ العلمية والأفكار المستمدة من العقل الخالص على جميع الظواهر، سواء كانت طبيعية أو اجتماعية، هذه الفلسفة الوضعية هي إتجاه فكري كان يطمح لإكتشاف القوانين التي تحكم المجتمع، سواء كانت تخص الجانب الاستاتيكي منه أو الديناميكي على غرار العلوم الطبيعية، لكن الهاجس الأساسي الذي كان يحكم هذه الاتجاه هو إنقاد المجتمع الأوربي في تلك الفترة، من الأزمات التي سببتها له الفلسفة النقدية، فأنتج لنا فكرا معارضا لهذه الفلسفة، ينادي بالإصلاح و الإرشاد والتوجيه وجاء هذا الفكر وعضيا، يحرض أفراد المجتمع بمختلف شرائحه وفئاته على تبني القيم المثلى لكن ما يعاب على هذا التوجه الفكري لعلم الإجتماع، هو أنه كان هناك موضوع بدون منهج خاص به، لأنه كان يعتقد انه يدرس ما هو كائن للخروج بقوانين، فانتهى إلى أن يقدم لنا ما يجب أن يكون عليه المجتمع الأوربي، حتى يخرج من حالة التمزق والتشرذم التي كان يعيشها، فعوض أن يقدم لنا علم إجتماع بموضوعه ومناهجه العلمية، قدم لنا فكرا يعالج موضوعات إجتماعية بمنهجية فلسفية غابت فيها خطوات البحث العلمي المتعارف عليها الان، فجاءت فلسفة إجتماعية لا غير، وبذلك كان الهدف الذي إنتهى إليه الفكر الاجتماعي في هذه المرحلة، هو إنتاج إيديولوجيا وعضيه تحرض أفراد المجتمع الغربي على قيم التضامن والتماسك، والابتعاد عن الأفكار التي كانت تنادي بالثورة على

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن : مرجع سابق، ص.48

المؤسسات الدينية والاجتماعية، وهذا ما يبين لنا أن علم الإجتماع في هذه المرحلة، بقى مرتبط بالفلسفة في هذا الجانب، وبالتالي لا يمكن أن نتكلم هنا لا على علم، ولا على منهج ،ولا على أداة لجمع المعطيات ولا على هدف علمي .

2-المرحلة الثانية: مرحلة الحداثة (المشروع الدوركايمي –المشروع الماركسي – المشروع الفيبري)

2-1-المشروع الدركايمي(النظرية العضوية التقليدية):

تمثل الوظيفية الإتجاه المسيطر في علم الاجتماع، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأت في الانتشار هناك بعد الحرب العالمية الأولى، لكن منشأها الأصلي كإتجاه نظري في علم الإجتماع يعود إلى فرنسا، ومن ثم إنتشرت في بريطانيا على يد الأنثروبولوجين الإجتماعيين خاصة على يد **مالينوفسكى** و **راد كليف براون**، وبعد ذلك إستقرت في الولايات المتحدة الأمريكية [1].

ترجع الأصول التاريخية لظهور الوظيفية التي ترتكز أساسا على فكرة المماثلة، أو تشبيه المجتمع بالكائن الحي، إلى الفكر الاجتماعي عند الإغريق، فأفلاطون قد قابل بين ثلاثة عناصر أساسية في الكائن الحي وهي المخ، القلب، والمعدة وثلاثة طبقات إجتماعية في المجتمع هي: طبقة الحكام وطبقة الجند وطبقة الشعب المنتج، والعالم أبو نصر محمد الفارابي ماثل بين المدينة الفاضلة والجسم الصحيح المعافى الذي يتعاون كل أعضائه للحفاظ على حياته، كما ماثل أيضا إبن خلدون بين عمر الدولة وعمر الإنسان.

لقد تطورت فكرة المماثلة العضوية أو البيولوجية في المدرسة العضوية الاجتماعية التي من بين أعضائها الألماني **البرت شافل Albert Schaffle**، ثم جاء بعده كل من **البيون سمول Albion**

[1] T.B.Bottomore:**Lasociologiacomo critica social,HomosSociologicus**,edicionespeninsula,Barcelona ;1976,p .98

Smallو **شارل كولي Charle Horton Cooley**[1] ، إلا أن المحاولة العلمية الأولى للاتجاه الوظيفي في الدراسات الاجتماعية، ترجع إلي "**أيميل دوركايم**" ،إذ أن الكثير من أعماله تبرز البعد الوظيفي، وعلى رأسها كتابه "قواعد المنهج في علم الاجتماع" الذي ميز فيه بين التفسير العلمي أو ألسببي، وبين التفسير الوظيفي لظواهر المجتمع، أما في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي، فيرى أن وظيفة تقسيم العمل تتمثل في أنه أساس للتضامن العضوي في المجتمعات المتقدمة المعقدة والشديدة التباين لتلبية الحاجات الاجتماعية، ونتيجة لتبني دوركايم الاتجاه الوظيفي بأسلوب منهجي منظم فقد أطلق عليه لقب أبو الوظيفية في علم الاجتماع [2].

أ/ إسـهامات دوركـايم : إذا كـان أوجست كونت قد أجهد نفسه في التأسيس الابستيمولوجي لعلم الاجتماع، فإن دوركايم يعتبر من أبرز علماء الإجتماع الغربيين، الذين عملوا على تحديد موضوع علم الإجتماع ومنهجه، لقد مثل هذا الأخير نقطة تحول هامة في تاريخ الفكر الاجتماعي ونظرية علم الاجتماع، لقد حاول أن يحتفظ لعلم الاجتماع بكيانه الخاص كعلم وضعـي، يعتبـر ضروريـا وكافيا لدراسة الواقع الإجتماعي وتفسيره تفسيرا شاملا، فدعم موقفه هذا بمجموعة من الدراسات المتخصصة التي تناولت منهج علم الإجتماع وتقسيم العمل والإنتحار والدين، وبذلك كون دوركايم مدرسة فكرية هامة في علم الاجتماع.

يرى دوركايم أن المجتمع أو النسق الاجتماعي، يتكون من نظم متعددة، لديها قوة هائلة لتشكيل وصياغة أفكار أعضائه وسلوكهم، هذه النظم الإجتماعية تقوم بأداء وظائفها معا، من أجل مصلحة المجتمع ككل، ويذهب دوركايم إلى أنه من المفروض أن يكون بعض الأفراد والجماعات أكثر قوة من

---

[1] علي غربي:**علم الاجتماع والثنائيات النظرية، التقليدية –الحديثة**،قسنطينة،الجزائر، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة جامعة منتوري ،2007، ص.82

[2] على غربي:نفس المرجع، ص.82

غيرهم، لان هناك عدد محدودا منهم هو الذي يمكنه أن يتخذ القرارات المهمة، ويضيف أن النظام الناشئ عن ذلك ضروري لقيام المجتمع بوظائفه على نحو مرضي [1].

يؤكد دوركايم أيضا على أن المجتمع، يشكل الفرد من خلال تأثير مؤسساته، وحسب رائيه الفرد هو محطة الوصول وليس محطة المغادرة، فأسبقية المجتمع عنده على الفرد، نابعة من نزعته الرومانسية المحافظة، لأن الذي كان يهمه هو المحافظة على النظام وإستقرار المجتمع أكثر من اهتمامه بالفرد وأفعاله، وحسب دوركايم الفعل الاجتماعي، هو وليد عوامل خارجية على ذات الفرد وإرادته، ومرتبط بوجود المجتمع وقيمه، وما على الفرد إلا أن يخضع لها بدون إختيار لأنه لم يختار المجتمع الذي هو موجود فيه.

يرى دوركايم أيضا أن علم الاجتماع هو دراسة طائفة من الوقائع، أي أساليب السلوك والتفكير والإحساس الخارجي عن الافراد، والمزودة بقوة القهر التي تسيطر بها عليهم، ومن هنا فإن مهمة علم الإجتماع في رأيه، هي تحديد قواعد المجتمع أو معاييره وكيفية السيطرة على السلوك بواسطتها، لقد إستخدم دوركايم المنهج التاريخي المقارن في دراسته للانتحار، حتى يبرهن على تطبيق مدخله المنهجي المغاير لمناهج العلوم الطبيعية، فقد شدد على المقارنة المنتظمة في دراسة العلاقات الاجتماعية وقياسها، من خلال المقارنة بين أنماط متشابهة من المجتمع (بين المناطق أو الجماعات)، أو المقارنات بين أنماط مختلفة من المجتمع (بين المجتمعات التقليدية والحديثة مثلا)، لقد رغب دوركايم أن يوضح أن الانتحار يعكس أوضاع إجتماعية خارجية مع أنه فعل شخصي [2].

[1] انطوني غيدنز: **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،2002، ص.138.

[2] انطوني غيدنز: مرجع سابق ،ص.86

ب/تالكوت بارسونز والمتطلبات الوظيفية:

يرى **بارسونز** أن الموضوع الحقيقي لعلم الإجتماع هو الفعل الاجتماعي، ويعرفه بأنه "كل أشكال السلوك البشري التي تحركها وتوجهها المعاني الموجودة في دنيا الفاعل، وهي معاني يدركها الفاعل ويستدمجها في ذاته، والفاعل يمكن أن يكون فردا أو جماعة أو تنظيما أو حتى مجتمع، فالفاعل هو كيان يسلك في ضوء المعاني التي توجد في بيئته [1].

على العموم نستطيع أن نستنتج من هذا المفهوم البسيط للفعل عند بارسونز المكونات التالية :

- **الفاعل:** وهو أي كيان يسعى إلى تحقيق أهداف وغايات في إطار موقف معين، أي أن الفاعل يتميز بنوع من الإستقلالية والذاتية في اختيار أهدافه ووسائله.
- **الغايات:** هي مجموعة الأمور المستهدفة من طرف الفاعل من أجل تحقيق وإشباع حاجاته.
- **الوسائل:** كل الإمكانيات التي يختارها الفاعل من أجل تحقيق الغايات التي تستهدفها أو من أجل إشباع الحاجات المستهدفة.
- **الموقف:** إن الفعل الإجتماعي الذي يقوم به الفاعل، لا يتم إلا داخل موقف معين الذي هو المجال الذي يتم فيه عملية التفاعل، بين مجموعة من الفاعلين المشتركين في نفس المعاني أو الذين أو لهم معاني مشتركة.

لقد فرق **بارسونز** في نظريته للفعل الاجتماعي، بين وحدة الفعل الصغرى ونسق الفعل الاجتماعي، بحيث وحدة الفعل الصغرى هي علاقة تفاعلية بين فردين في موقف عابر لا يستمر إلا لثواني تحليلية، رغم أنها تعتبر بالنسبة إليه فعلا إجتماعيا، لكون أنها تظم نفس العناصر والخصائص التي يتكون منها نسق الفعل الاجتماعي، إلا أن إهتمامه كان منصبا على الفعل الاجتماعي المركب

[1] احمد زايد:**علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**،القاهرة، ط الثانية، دار المعارف، 1984، ص.114

أو ما يسمى بنسق الفعل الاجتماعي، الذي تتشابك وتتداخل وحدات عديدة للفعل في مواقف مختلفة ومعقدة وبكل ما يتضمنه الموقف من مكونات كما هو مبين أعلاه، فنسق الفعل هنا تصبح تحكمه قيم ومعايير وعلاقات تفاعلية متبادلة بين الأطراف المنتمين إلى نفس الموقف، وبالتالي يصبح الفعل لا يتمتع بالاختيارية المطلقة كما هو الحال عند ماكس فيبر، وحسب بارسونز يتكون نسق الفعل الاجتماعي من أربعة انساق فرعية هي :

1-النسق البيولوجي العضوي: ويتمثل في الكيان العضوي سواء كان فردا أو منظمة أو مجتمع ويعمل هذا النسق الفرعي على إشباع الحاجات الفيزيولوجية للكيان والتكيف مع البيئة الخارجية.

2-نسق الشخصية: يمثل هذا النسق البعد السيكولوجي لهذا الكيان العضوي بحيث لا بد أن يكون له شخصية واضحة ومعالم واضحة كذلك تعين من يكون، وما تريد بالضبط، أي تعمل على تحديد أهدافها وغاياتها وتعمل على تزويد نفسها بالإمكانيات والوسائل التي تميزها عن غيرها من الفاعلين الآخرين.

3-النسق الاجتماعي: يشتمل على فاعلين لهم مكانات متباينة وادوار متبادلة، وكل دور يتضمن حقوق وواجبات ووظيفته تحقيق التكامل، بحيث يضبط شخصية الفاعل وفق نسق التفاعل الموجود ووفق النسق الاجتماعي.

4-النسق الثقافي: هو نسق المعايير والقيم بحيث يرى بارسونز أن هذا النسق هو نتاج ووليد النسق الاجتماعي أو النسق التفاعلي وظيفته المحافظة على النموذج بواسطة الموجهات القيمية التي تضبط السلوك.

يـــرى **بارســـــونز** أن الفعـــل الاجتمـــاعي وأنســـاقه المختلفـــة لا بـــد أن تقـــوم بوظـــائف هذه الوظائف وهي[1]:

1-وظيفة التكيف والتأقلم مع البيئة: فالفعل أو النسق حتى يضمن البقاء والاستمرارية لابد أن يقوم بوظيفة إشباع الحاجات الفيزيولوجية الأساسية، ولتحقيق ذلك يجب عليه أن يقوم بعملية التكيف مع البيئة الخارجية، والنسق الفرعي الذي يقوم بهذه المهمة على مستوى نسق الفعل الاجتماعي العام هو النسق العضوي البيولوجي.

2-وظيفة تحقيق الهدف: لابد أن كل فعل أو نسق يعمل على تحقيق أهداف وغايات معينة بغض النظر عن طبيعتها وموجهاتها، فالنسق الفرعي المكلف بهذه الوظيفة هو نسق الشخصية فهي التي تحدد الهدف وتسلح نفسها بالوسائل والإمكانيات اللازمة لتحقيقه.

3-**وظيفة تحقيق التكامل:** كل نسق أو فعل اجتماعي يسعى إلى تحقيق التكامل والانسجام بين الفاعلين الآخرين التي تربطهم به علاقة تفاعل وتبادل، والنسق الفرعي المكلف بهذه الوظيفة على مستوى النسق العام هو النسق الاجتماعي بما يتضمنه من ادوار وما يتضمنه كل دور كذلك من قيم ومعايير تحكم الفعل وتوجهه.

4-**وظيفةحفظالنمط:** كل فعل أو نسق لابد عليه أن يعمل على المحافظة على النمط وتحقيق التوازن ويوضع الوسائل اللازمة من اجل منع ومكافحة الانحرافات التي تؤدي إلى تفتت وتشتت النسق بما يوجد لديه من قيم ومعايير و جزاءات تضبط السلوكيات وتقويم الانحرافات، وهذه هي وظيفة النسق الثقافي على مستوى النسق العام للفعل الاجتماعي .

[1] ايان كريب:**النظرية الاجتماعية من بارسونز الي هابرماس**، ترجمة محمد حسين،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999، ص.74

على الرغم من أن **بارسونز** يقر بحرية الفعل الاجتماعي وطواعيته، إلا أن هذه الحرية غير مطلقة بل أن الفاعل يتحرك داخل نماذج وأنماط سلوكية محددة وثابتة، وإن الخروج عليها يؤدي مباشرة إلى إنهيار النسق الاجتماعي، فهذه الأنماط السلوكية هي في الأساس أنماط ثقافية، تقود الفاعل إلى أن يتحرك ضمنها، أي أن حرية الفرد وإختياراته تتم داخل حدود معينة ثابتة، هذا ما يعطي للفعل صفة قابلية التوقع به، يعني هذا أن الفاعل عليه أن يختار ولكن ليس باختيار مطلق ومفتوح، بل عليه أن يختار ضمن نطاق النماذج القيمية والمعايير التي أنتجها النسق الاجتماعي الذي ينتمي إليه هذا الفاعل، فأي خروج عن النمط أو النموذج السلوكي الثقافي، سيؤدي مباشرة إلى آليات الجزاء الايجابي أو السلبي التي تعتبرها المجموعة أو النسق الاجتماعي على أنها مشروعة [1] .

لقد وضع **بارسونز** خمس متغيرات على إختيارين، على الفاعل أن يختار بينهما، هذا ما يعطينا في النهاية عشر إختيارات تتأرجح بينهما هذه السلوكيات والأفعال الاجتماعية، في حرية تامة دون خروج عنها، وهذه الإختيارات هي التي تشكل النمط الثقافي للنسق الإجتماعي وتتمثل فيما يلي :

1-العمومية مقابل الخصوصية: فيما يخص هذين المتغيرين، يتحدد سلوك الفاعل في علاقته مع الموضوعات سواء كانت أشياء أم أشخاص، هل يتعامل معها بصفتها أمور عامة أم نها تحتل لديه مكانة خاصة.

2-الوجدانية مقابل الحياد الوجداني: هل الفاعل يتعامل مع موضوع ما بعواطفه وأحاسيسه الوجدانية، أو يتعامل معها بحيادية وعقلانية دون أدني تدخل لعواطفه.

[1] بن عيسى محمد المهدي: **ثقافة المؤسسة –دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2005، ص.107

3-النوعيــة مقابــل الانجــاز: يشـير هـذين المتغيـرين إلـى الكيفيـة التـي يحكـم بهـا الفاعـل علـى الأشــياء أو الموضــوعات الخارجيــة بمــا تمثلــه مــن صــفات نوعيــة وضــمنية أو بمــا تنجــزه من أعمال وما تقوم به من ادوار.

4-الانتشار مقابل التخصص: يشير هذا المتغير إلى، هل أن الفاعل في علاقته بالموضوعات يدقق في كل جزئياته كتعامله مع أطفاله، يريد أن يعرف عنهم كل شيء؟ أم أن علاقته مع هذا الموضوع تكون في حدود معينة؟

5-التوجـه الجمـاعي مقابـل الـذاتي الفـردي: معنـى هذا هل أن سلوكيات الفاعل تحكمها المصلحة الجماعية أم المصلحة الذاتية الفردية.

ج / روبرت ميرتون والتوازن الوظيفي:

يعتبر **ميرتـون** من الوظيفيين الذين حاولوا الإستجابة للمشكلات المنهجية والمعرفية في الإتجاه الـوظيفي، فقد حـاول ربـط النظريـة الوظيفيـة بـالواقع، كمـا حـاول أيضـا الاسـتجابة لـبعض الانتقـادات الأساسية، التي كانت قد وجهت للوظيفية خاصة حول الافتراضات التي ظهرت لدى أوائل الوظيفيين[1] وهي :

- افتراض الوحدة الوظيفية للنسق الاجتماعي.
- الشمولية الوظيفية للعنصر أو البناءات الاجتماعية والثقافية.
- افترض الضرورة الوظيفية للعنصر بعدم إمكانية الاستغناء عنه

[1] انتوني غيدنز:**علم الاجتماع** ، ترجمة فايز الصباغ ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،2005 ، ص74

لقد رأى **ميرتون** أن المسلمات الثلاثة لا تستند إلى معطيات إمبريقيه، بقدر ما هي مجرد أفكار نظرية بحتة، وواجب عالم الاجتماع فحص مدى مصداقية كل منها امبريقيا، لذلك حاول **ميرتون** تعديل هذه الافتراضات تحت ثلاثة مفاهيم متوائمة، مع تحليل الافتراضات الثلاثة التي إنتقدت في النظرية:

المجموعة الأولى: طرح فيها مفهوم الوظيفي و اللاوظيفي، رداً على ما كان عليه من رؤيا للوظيفيين الأوائل، **أمثال مالينوفسكي وراد كليف،** إذ قالوا بأنّ أي عنصر إجتماعي أو ثقافي وجد ليقـــدم وظيفة ضرورية للنسق الكلي، وأنّ وجوده يستمر لأنه يلبي حاجات وظيفية للنسق، وعليه فكلّ عنصر وجد ويستمر، فإنه يساهم في تكييف النسق وتحقيق أهدافه وتكامله وتلبية حاجات كل مكوناته[1] .

لقد رفض **ميرتون** هذه الرؤيا وبين بانّ النظام، يمكن أن يكون وظيفياً للبعض، ولا وظيفياً للبعض الآخر، إذ يرى أنّ هناك تباين بالبناء الإجتماعي، وضرب مثلاً بالنظام البيروقراطي، وبين أنّ هذا النظام جاء لزيادة الكفاءة بتقسيم عقلاني للعمل والتخصص والعلاقات غير الشخصية والتسلسل الوظيفي والسلطة، ولكنه قد يتحول من وسيلة إلى غاية في ذاته، فيصبح من عوامل تعطيل الإنتاج وأعطى، مثالاً آخر هو التشريعات التي وضعت لصالح الطبقة الرأسمالية، فهي وظيفية لهذه الطبقة لأنها تلبي حاجات نسقها وأجزاءه، بينما تكون لا وظيفية للعمال لأنها تعرقل عملية تلبية إحتياجاتهم فالمشكلة إذن هي بتفسير مفهوم الوظيفي و اللاوظيفي، وهذا يمثل صعوبة التوصل إلى المحصلة الوظيفية للنسق وإلى تحديد الوحدات التي يمكن أن يكون العنصر أو البناء وظيفياً لها .

[1] ابراهيم عيسى عثمان:**النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**،عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع ،2007، ص.68

المجموعة الثانية : تناول فيها **ميرتون** الوظائف الظاهرة مقابل الوظائف الكامنة، والأساس في طرح هذين المفهومين هو الخلط بين الحوافز الذاتية والوظيفية، مما يستدعي التمييز بين الحالات التي تتوافق فيها الأهداف الذاتية مع النتائج الموضوعية، وتلك التي تتجاوزها، أي ظهور نتائج لم تكن متوقعة، فالوظائف الظاهرة هي تلك التي يقصدها المشاركون في النسق من وراء تصرفاتهم وأفعالهم مثلا الجامعات مخصصة للدراسة والبحث العلمي، أما الوظائف الكامنة فهي النتائج الموضوعية التي تأتي دون قصد أو وعي مسبق غير مقصودة أو معروفة من قبل المشاركين [1]،مثلا ممارسة الجامعة لوظائف سياسية أو اقتصادية، أو استعمالها كفضاءات إجتماعية للتسلية والترفيه، وقد كان معنى هذا المفهوم شائعاً للتغلب على الغموض الناتج عن الخلط بين الحوافز الذاتية المدركة وراء السلوك من جهة، والنتائج الموضوعية المترتبة على السلوك من جهة ثانية، مما يؤدي إلى التساؤل حول مقولات عقلانية الفعل الإنساني حيث يبرز هنا جانب لا عقلاني نتيجة عدم إدراك بعض ما يمكن أن يظهر من نتائج .

المجموعة الثالثة : يطرح فيها **ميرتون** فكرة البدائل الوظيفية [2]، الذي يتضمن الافتراض الأول نوعاً من الحتمية الوظيفية والجمود، لقد تناغم إقتراض البدائل الوظيفية مع الواقع الاجتماعي، وما حدث وما يحدث من عمليات التغيير، علاوة على أن يتضمن مرونة لاختبارات الفاعل وللتفكير في بدائل أفضل، ومثال على ذلك التساؤل حول فقدان الأسرة تاريخياً لبعض وظائفها، فتسأل عن ضرورة إستمرار وجودها أو إحتمال إستمرارها مستقبلاً، فمثل هذا الموقف يشير إلى إمكانية التساؤل حول ضرورة أو حتمية إستمرار بعض البناءات والنظم، أو يتيح المجال للتفكير في بدائل عن واقع أوجده

---

[1] عبد العزيز بن على الغريب:**نظريات علم الاجتماع –تصنيفاتها ، اتجاهاتها ، وبعض نماذجها التطبيقية من النظرية الوضعية الي ما بعد الحداثة** ، الرياض ، دار الزهراء ، 2012، ص.119

[2] ابراهيم عيسى عثمان: مرجع سابق ، ص.70

الإنسان، ومثال آخر بعد إنتشار وسائل الاتصال الحديثة، هل يمكن التفكير في بدائل لمؤسسات التعليم القائمة حالياً؟ فهناك بديل التعليم المفتوح وعن بعد، بحيث يمكن إلغاء المؤسسات المكانية.

إنّ طرح هكذا بدائل يمكن أن تؤدي من خلال الحوار إلى الاختيارات الأفضل أو على الأقل تعدد البدائل، بل قد يتعدى إلى وجود عقليات متفتحة من حقّها التساؤل في كل ما هو موجود وما وجد وما سيوجد، إذ أنّ التفكير بالبدائل يفتح الفرص للإبداع.

رأى **ميرتون** أيضا أن اهتمام **بارسونز** بوضع نسق شامل من التصورات، محاولة عقيمة وعديمة الجدوى، حيث أن البحث عن نظام شامل للنظرية الاجتماعية، يشمل كل جوانب السلوك الاجتماعي والتنظيم والتغير، هو نوع من التحدي الكبير، وإن هذا النظام الشامل سيكون شأنه الإهمال شأن الكثير من الأنظمة الفلسفية، نتيجة لذلك حاول **ميرتون** أن يضع نظرية تقع بين طرفين، الطرف الأول يتمثل في مجموعة الافتراضات العلمية البسيطة، التي نقابلها عند إجراء البحوث الميدانية، والطرف الثاني يتمثل في النظرية الشاملة الموحدة، التي تسعى إلى تفسير كل انتظام في السلوك الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي، هذه النظرية أطلق عليها النظرية متوسطة المدى، وقد برر **ميرتون** دعوته إلى هذا المستوى المتوسط من التجريد، بأنه يسمح بإخضاع ما يتضمنه من قضايا للاختبار الامبريقي نظرا لقرب هذه القضايا من الوقائع الملموسة، فمثلا يمكن أن تكون لدينا نظرية عن الجماعات المرجعية، ونظرية حول الحراك الاجتماعي، ونظرية حول صراع الأدوار، ونظرية عن القيم، بعد أن تصبح لدينا هذه النظريات المتعددة ذات المدى المتوسط يمكننا في المستقبل أن نصوغ منها نظرية عامة وموحدة.

استخدم **ميرتون** أيضا مفهوم الاختلال الوظيفي، لأنه كان يؤمن بأن البني والتنظيمات الاجتماعية، مثلما تساهم في الحفاظ على الأجزاء الأخرى للنسق الاجتماعي للمجتمع، أيضا يمكن أن تكون لها انعكاسات سلبية، وقد عرف الإختلال الوظيفي في معناه " أن عنصر من عناصر المجتمع

أو عملية من عملياته تقوض النظام الاجتماعي، أو تؤدي إلى تهديد إستقراره، وقد أعطى مثال على ذلك في الإختلالات الوظيفية للبيروقراطية، حيث رأى أن الالتزام الحرفي بالقواعد البيروقراطية، يمكن أن ينال الأسبقية على أهداف المنظمة الأساسية، وبالتالي سيؤدي إلى خلل وظيفي في المنظمة التي تتمسك بالقواعد حرفيا، مع انه قد توجد حلول أخرى أفضل للمنظمة.

أن المشروع الدوركايمي هو النموذج العضوي في نظرية علم الاجتماع، وهو من الإتجاهات المعرفية الكلاسيكية، ظهر كحويصلة لتطور الفلسفة الوضعية، التي دعت إلى تحرير الفكر الإنساني من الأبعاد الميتافزيقية الدينية، إستخدم هذا الاتجاه جملة من المقولات النظرية والمنهجية لدراسة التغيرات الاجتماعية، التي طرأت على البني الاجتماعية للمجتمع الصناعي الغربي، لقد اعتبر أنصار هذا الاتجاه المجتمع كل متكامل، يؤدي فيه كل فرد دوره الاجتماعي، والمجتمع من وجهة نظرهم هو جزء لا ينفصل عن النظام الطبيعي، هذا يعني أن وحدة التحليل في هذا الاتجاه كانت البنى الاجتماعية أي انه لا يعطي اهمية للفرد، كما تأثر أنصار هذا الاتجاه أيضا بالنزعة العلماوية الأمر الذي دفع بهم إلى تبني المنهج الوضعي في دراسة المجتمع، وهو ما يتجلى في أعمال **إميل دوركايم** صاحب فكرة شيئية الظاهرة الاجتماعية.

لكن من وجهة نظرنا إن الظاهرة الاجتماعية، ووحدة التحليل في العلوم الاجتماعية ،تختلف تماما عن وحدة التحليل وموضوع الدراسة في العلوم الطبيعية، وبالتالي إن اعتبارها شيء ليس إلا تسليم بشي غير منطقي، لذلك يمكن القول أن المقاربات الكلاسيكية إستخدمت البحوث الوصفية، فهي تهدف إلى اكتشاف الوقائع وعرضها، أو إلى وصف العمليات الاجتماعية، كما أنها إستخدمت مناهج كمية، خاصة في البحوث المتصلة بالعلاقات الاجتماعية، لذلك فهي تعتمد على الأساليب الكمية الرئيسية في جمع البيانات الميدانية مثل الاستبيانات. فالمنهج المستخدم كان المنهج التاريخي المقارن والاداة كانت الملاحظة.

2-2- المشروع الماركسي (النظرية الاجتماعية الماركسية):

يعتبر الفكر الماركسي من أهم المصادر المعرفية لنظرية الصراع، وهو إتجاه فكري ثوري علمي ظهر في النصف الثاني من القرن 19م في شرق أوربا على يد كارل ماركس، هذا الأخير إستوحى نظريته من التراث الفكري آنذاك، والذي عاصر فيه الفلسفة الكلاسيكية الألمانية(الهيقلي)، الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الانجليزي (نظرية القيمة عند ريكاردوا)، و الاشتراكية الفرنسية، حيث كانت نظريته مادية بحتة بعيدة عن الميتافيزيقية و المثالية.

تدور نظريته عموما حول ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج، والتي تملكها الطبقة الرأسمالية وطبقة البروليتاريا الكادحة، وتطور المجتمع من طبقة إلى أخرى، حيث لا يتم هذا التحول إلا بوجود الصراع بين هذه الطبقات، كما وضع قوانين جدلية و تاريخية، و اتخذها كمنهج لنظريته، حيث كان يطمح إلى قيام مجتمع شيوعي، إلا أن هذا الطموح إصطدم بواقع الرأسمالية المتعصب، و لم تضمحل الرأسمالية لتحل محلها الاشتراكية و من ثم الشيوعية، هذا ما أدى ببعض المفكرين لنقد نظريته و نعتها بالناقصة.

فضل كارل ماركس تسمية علم الاجتماع بعلم المجتمع، وحدد موضوعه الأساسي بدراسة المجتمع الذي يتكون حسب رأيه من طبقتان إجتماعيتان رئيسيتان، وعلاقة الناس بوسائل الإنتاج هي التي تحدد الطبقة التي ينتسبون إليها، والطبقة الأقوى هي التي تملك وسائل الإنتاج (الأرض، المصانع)،أما الطبقة الأضعف فهي التي تبيع قوة عملها من أجل لقمة العيش، وفي المجتمع الرأسمالي تكون الطبقة الرأسمالية أو الطبقة البرجوازية كما سماها ماركس، هي الطبقة الحاكمة والطبقة العاملة (البروليتاريا) هي الطبقة الخاضعة [1].

[1] انطوني غيدنز: **علم الاجتماع**،مرجع سابق، ص.54

يتألف الفكر الماركسي من مكونين أساسيين هما: المادية الجدلية والمادية التاريخية، المادية التاريخية تقدم إجابة علمية لمسالة العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي، فهي إطار علم الإجتماع العلمي الذي يدرس القوانين العامة للتطور الإجتماعي وصور حدوثها وتجسداتها من خلال النشاط الإجتماعي التاريخي للإنسان، فإذا كانت المادية التاريخية هي الإطار السوسيولوجي ألأساسي فالمادية الجدلية هي بمثابة الإطار الفلسفي العام.

يقوم المجتمع بأداء وظائفه حسب **ماركس** من خلال الصراع الطبقي أساسا، فكل طبقة تسعى إلى تحقيق مصالحها، وهذا يجرها إلى الصراع مع الطبقات الأخرى، ويؤكد أنه هناك دائما طبقات أكثر قوة من الأخرى، لأنها تحوز قدرا أكبر من الملكية والثروة، وهذا يزودها بالوسائل التي تمكنها من حماية ما تحوزه والمحافظة عليه.

إن تأكيد ماركس على الطبقة الاجتماعية، إبرازا لتركيزه على ما هو إجتماعي داخل المجتمع، فهو لم يختزل في أي من كتاباته المجتمع في أفراد يتم التركيز على الأبعاد البيولوجية أو السيكولوجية فيهم، وإنما اعتبر الطبقة مفهوم أساسي في تحليلاته للمجتمع، وقد حدد الطبقة عن طريق الملكية وعن طريق قوى الإنتاج، والتقسيم الاجتماعي للعمل حسب ما تسمح به المرحلة التاريخية، كما حاول ماركس إزاحة الغطاء عن الظروف الاقتصادية، التي تشكل وتعلل قيام البناء الفوقي، ورأى أن عناصر هذا البناء ستستمر حتى بعد زوال الظروف المادية التي أنتجتها، مما يفهم منه وجود إستقلال نسبي لهذا البناء .

تقوم الدعائم المنهجية للبحث السوسيولوجي الماركسي على المنهجين الجدلي والتاريخي، فقد ساعده المنهج التاريخي على كشف القوانين العامة والنوعية للتطور الاجتماعي، كما ساعــده المنهج الجدلي على التمييز في الحياة الاجتماعية بين الموضوعي والذاتي والعام والخاص، وقد ساعد ذلك علم الإجتماع على إكتساب طابعا علميا ونوعيا في الوقت نفسه.

يرى ماركس أن التغير الإجتماعي نتيجة للصراع الطبقي، فالصراع الطبقي هو محرك التاريخ، لقد أخذ ماركس المدخل الجدلي لفكرة هيجل، ولكن بقلب علاقة الوعي بالوجود، وصاغها مفترضاً أنّ الوجود هو أساس تشكيل الوعي، وبهذا حوّل الجدلية إلى تفسير مادي لتاريخ المجتمعات الإنسانية فالأصل في وجود الإنسان واستمرار نوعه، يتوقف على الفعل الإنتاجي، في العملية الإنتاجية التي يترتب على وجودها وتطورها ظهور التشكيلات الاجتماعية، وتطورها بما تتضمنه هذه التشكيلات من نظم سياسية وتشريعية ومعرفية وثقافية وما يرتبط بها من وعي.

يرى ماركس بأنّ الوجود هو الذي يقرر مستويات الوعي، مما يعني أنّ القاعدة الاقتصادية (من قوى الإنتاج وعلاقاته) هي أساس تشكيل نمط الإنتاج وتطوره، ووصف الأولى بالبنية التحتية والثانية بالبنية الفوقية، حيث تشمل الأخيرة النظم السياسية والتشريعية والثقافية والمعرفة والأفكار (الوعي الاجتماعي) بكل ارتباطاته، وتنطوي العلاقة الجدلية بين البنيتين على علاقة تبادلية ولو أنّ تشكيل نمط الإنتاج وتطوره أساساً يعتمد على القاعدة المادية التحتية .

إنّ تغيير وسائل الإنتاج أسرع من تغيير علاقات الإنتاج فيحدث تناقض مصلحي بين مالكي وسائل الإنتاج والعمال فالمالكين يريدون المحافظة على العلاقات القائمة واستمرارها، في حين يريد العاملون التغيير، وهنا تظهر التقسيمات الطبقية التي خلقتها علاقة كل من الطبقتين بعملية الإنتاج فينقسم المجتمع إلى طبقة مالكة وأخرى غير مالكة تعمل بأجر، ويعترف **ماركس** بوجـــــود جماعات هامشية ليس لهم دور في العملية التاريخية ووصفهم بالفلاحين والحرفيين إلا أنّه عاد واستثنى أنه يمكن استقطاب غالبيه أمثال هؤلاء إلى إحدى الطبقتين الأساسيتين[1].

[1] احسان محمد الحسن،**المدخل الي علم الاجتماع**،بيروت، دار الطليعة ،1988، ص.93

لقد صبّ ماركس جلّ اهتمامه على دراسة وتحليل النمط الرأسمالي الذي يؤدي فيه التنافس بين الرأسماليين أنفسهم إلى تراكم رأس المال مما يترتب عليه تضخم المشروع الرأسمالي، وعليه تزداد الحاجة إلى المواد الرخيصة والأسواق والعمالة الرخيصة، فيظهر فائض القيمة الأمر الذي لا يقتصر على استغلال الطبقة العاملة فقط، بل وعلى استعباد الشعوب المستضعفة واستعمارها، لكن ماركس رغم تأكيده أنّ مصدر الصراع هو الجانب الاقتصادي لم يغفل ما للأيديولوجيات من بعد وتدخل في تطوير عملية التغيير وما يرتبط بهذه الأيديولوجيات من عمليات التنظيم والوعي.

أ/ رالف داهرندوف و الصراع الجدلي :

يعتبر **داهر ندوف** من أبرز ممثلي الاتجاه ألصراعي في علم الاجتماع المعاصر، إهتم كثيرا بالنزاعات الطبقية لتسير التغيرات البنائية، حيث يرى أن كل ما يصنع واقع المجتمع برمته هو الاتفاق والنزاع .

يرى **داهر ندوف** أن المجتمع من المستحيل أن يبقى جامد لا يتحرك، لذلك لا يمكن أن يوجد مجتمع بدون وجود الصراع والوفاق معا واللذان يكملان بعضهما البعض[1]، ولان الصراع يحدث في المجتمع الذي يسوده الاتفاق في جميع أجزائه، فان الصراع أيضا يحدث طالما يولد الحاجة إلي الوفاق، لذلك بنى نظريته الاجتماعية على مبدأين هما :

- **مبدأ الصراع:** يهتم بدراسة صراعات المصالح وأشكال القهر التي تحافظ على سلامة المجتمع.

- **مبدأ الوفاق:** الذي يركز على دراسة الدمج في المجتمع.

يؤكد **داهر ندوف** في كتابه "الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي "أن تحليل ماركس للمجتمع الرأسمالي صحيحا إلى درجة كبيرة، وأن مفاهيمه ونظرياته كانت لها قيمتها

[1] عبد العزيز بن على الغريب : مرجع سابق ،ص.262

غير أن هذه المفهومات والنظريات في حاجة إلى تعديل إذ كان لها أن تنطبق على المجتمع الصناعي الحديث، لأنها تشير إلى المجتمع الرأسمالي، ولقد حدثت هناك تغيرات لها دلالات هامة في البناء الاجتماعي، هذه التغيرات(ضعف قوة رأس المال– ضعف قوة العمال –نمو الطبقة الوسطى وتطورها – زيادة فرصة الحراك الاجتماعي –نمو المساواة) كانت ضخمة بما فيه كفاية لكي تسبب في تشكيل نموذج جديد من المجتمع ليصبح مجتمعا صناعيا حديثا أو مجتمع ما بعد الرأسمالية[1].

يرى **داهر ندوف** أيضا إن الأصل البنيوي للصراعات الاجتماعية ينبغي البحث عنه في منظومة الأدوار الاجتماعية التي تكشف عن مواقع الهيمنة ومواقع الخضوع، ولكي نفهم بنية سلطة مهيمنة ومهيمن عليها يجب أن نبحث عن طبيعة الأدوار الاجتماعية التي يضطلع بها كلا الفريقين.

وعليه فان المهمة الأولى عند **داهر ندوف** في صياغته لنظرية الصراع تتمثل بتحديد ادوار السلطة المختلفة في المجتمع، وبالتالي السلطة الممنوحة إلى المواقع الاجتماعية هي عنصر رئيسي في المنظور الاجتماعي عنده، وهؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بمواقع سلطوية ينتظـــر منهم التحكم بأولئك الذين لا يملكونها، ونظرا لان السلطة تكتسب شرعية معينة فعلينا أن ننتظر معاقبة كل من يخالفها [2].

ب / مدرسة فرانكفورت (هوركهايم–ادرنوا–ماركوز–هابرماس):

هي اتجاه نقدية، تقوم على مبدأ جعل الإنسان هو الموضوع الأساسي لها، وتعتبره صانع ظروفه التاريخية ونمط حياته هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فيما يخص البحث الاجتماعي، ترى هذه النظرية أن الباحث لا بد له أن يندمج في موضوع بحثه، على اعتبار أن البحث النقدي الذي يقوم به

[1] عبد العزيز بن على الغريب : نفس المرجع ، ص 263

[2] عبد المعطي عبد الباسط:**اتجاهات نظرية في علم الاجتماع** ، الكويت ،عالم المعرفة ، المجلس الوطني للفنون والثقافة 1981، ص92

الباحث الاجتماعي هو بحث من أجل تغيير الواقع، ومن هنا فان هذا النقد يتحول إلى قوة مادية ثورية يتجسد في وعي الإنسان، وإدراكه لمدى قوته وتأثيرها في إحداث التغير [1].

بالرغم من كثرت المفكرين المنتسبين إلي مدرسة فرانكفورت، والاتجاهات الفرعية التي تأسست من قبل هذا أو ذاك، بحيث يصعب الإلمام بها في هذه المبادرة المحدودة، إلا أن الاتجاه النقدي الذي يطبع هذه المدرسة قد تشكل من خلال مساهمات ثلاثة مفكرين أساسيين وهم " **ماكس هوركايمز ،تيودورادورنو ،ر هربرتماركوز** " إضافة إلي أبرز ممثلي الجيل الثاني من مفكري مدرسة فرانكفورت وأهمهم "**يورغن هابرماس**"، وسوف أتطرق لأهم القضايا التي عالجها بعض هؤلاء والتي تمثل لبنات مهمة في بناء معالم هذه المدرسة .

1-هوركهايمر:تميزت كتابات هذا الاخير بالطابع التحليلي النقدي، فقد ركز في نظريته النقدية على -الولوج إلي عالم الأشياء للكشف عن العلاقات المستترة خلفها من الأشخاص أعضاء المجتمع، وعلى هذا فان النظرية النقدية عنده لا تأخذ بما هو ظاهر من أنظمة وعلاقات، وهي تسعى لاكتشاف الخلفية الكامنة وأداتها في ذلك هي نقد القشرة الخارجية، فإذا كان المظهر الخارجي للنظام الرأسمالي يبدو على انه يمنح فرصا عادلة للتبادل والربح، فإن مهمة النظرية النقدية يكمن دوروها في الكشف عن قاع هذا النظام الذي يتضمن مساوئ كثيرة [2].

انطلاقا من هذا فإن الفلسفة النقدية لمدرسة فرانكفورت في رأي هذا المفكر، لها وظيفة اجتماعية هامة في نقد النظم والأوضاع الاجتماعية القائمة، كما يرى أيضا أن الهدف الرئيسي للنظرية النقدية هو إسهامها في إعادة بناء المجتمع ومحاربة الاستغلال في العلاقات بين أفراد المجتمع، وجعل الإنسان موضوع الواقع الاجتماعي ولبه .

---

[1] Franco Ferrotti:**ElPensamientosociologigo de Auguste Comte a Max Horkheimer** ,Homo Sociologicus, edicionesPeninsula , Barcelona ,1975 ,P 225

[2] ابان كريب ، مرجع سابق ، ص.278

انتقد **هوركهايمر** التصور الماركسي للتطور التاريخي باعتباره نتاجا لضرورة الآليات الاقتصادية، لان الشواهد التاريخية تنفي هذه الرؤية، وهذا ما جعل الماركسية المحدثة تغير تفكيرها الكلاسيكي، لان الكثير من دول العالم الثالث تبنت الماركسية بعيدا عن وجود طبقة عاملة فيها، ومن هذا المنطلق يؤكد هذا الأخير أهمية تحالف الطبقات الاجتماعية بما فيها الرأسمالية من اجل التطور والتغير معتمدة في ذلك على قوى التطور والتقدم التكنولوجي [1].

2-تيودور ادورنو: تتجسد إسهامات هذا الأخير في ما يلى :

يرى بان العلم الاجتماعي النقدي يجب أن يسعى إلى تفسير الواقع، ويعتبر بأن العلم الذي يسعى إلى جعل الحقائق والظواهر الاجتماعية تتحدث عن نفسها هو علم يدعو إلى قبول المجتمع كما هو عليه وبالنتيجة فانه علم محافظ، من جانب أخر يرفض **ادورنو** وجهة النظر الماركسية ويصور أفكاره في إطار فكرته عن التشيؤ (والتشيؤ يعني تحول الصفات الإنسانية إلي أشياء جامدة) التي يعتبرها العملية المسؤولة عن تحول القدرة الإنسانية (قدرات الذات) إلي أشياء[2].

رفض **ادورنو** محاولات تشبيه علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية، ويؤكد أن الفروق بين الطبيعة والمجتمع تحتم وجود فروق بين منهجية العلوم التي تدرس كلا منهما، فالعلوم الطبيعية هي علوم دقيقة وذلك لان الطبيعة منتظمة ومتسقة على نحو يسمح لهذا المستوى من الدقة، أما المجتمع فانه ليس على هذا القدر النموذجي من الاتساق، انه ملئ بالتناقضات فهو ينطوي على ما هو عقلي وما هو غير عقلي، على الانتظام وعدم الانتظام، ولهذا يجب تطويع مناهج وإجراءات علم الاجتماع

[1] علي غربي : مرجع سابق ،ص.193

[2] علي غربي: مرجع سابق، ص194

وصياغتها بحيث تأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار، لأنها لو تشعبت بالعلوم الطبيعية فإنها حتما سوف تعجز عن فهم الطبيعة النوعية للمجتمع [1]

3-هربرت ماركوز: يعد **ماركوز** من أهم ممثلي مدرسة فرانكفورت، يتمثل إتجاهاه في رفض المجتمع القمعي القائم والثورة عليه، من خلال تأكيده على الدور الحاسم والثوري للعقل في حياه الإنسان وعدم النظر إلي المجتمع من رؤية ذات بعد واحد، ومن خلال تحليلاته السياسية والإيديولوجية توصل إلى أن العقل الإنساني له دور ثوري في حياة الإنسان كما تعكسه حقائق التاريخ البشري، إلا أن طبيعة الرأسمالية المحافظة أو الماركسية وضعت قيودا على العقل الإنساني، وجعلته أسير الإيديولوجيات الفكرية التي حدت من مبادرات وإمكانيات هذا العقل ورغبته في الإصلاح والتغيير [2].

إن مفهوم العقل عند **ماركوز** يحتوى على مفهوم الحرية، لذلك فهو يؤكد على انه بالرغم من التطورات الهائلة التي حققتها الرأسمالية، إلا أن السمة الغالبة على هذه المجتمعات هي السيطرة والسيادة التي يمارسها الإنسان على الإنسان، وهي تعبير وتجسيد في الوقت ذاته للسيطرة التكنولوجية وهيمنة النظام العقلي الرشيد على السلوك الإنساني، وهذا بدوره يعكس نوعا من السيطرة على السياسة الضمنية، وهكذا تكون العقلانية التكنولوجية معبرة عن منطق السيطرة على الإنسان ومدعمة للاستغلال والصراع الطبقي، ولعل ذلك ما يفسر سلوك الإنسان ذو البعد الواحد الذي انخرط في هذا النظام بحيث أصبح جزءا لا ينفصل عنه.

يوضح **ماركوز** أيضا في كتابه "الإنسان ذو البعد الواحد" الدور الذي تلعبه الآلة في المجتمعات المتقدمة، وتدخلها المباشر في إنتاج نمط العلاقات بين الفرد والمؤسسات التي تتحكم في وجوده

[1] خالد حامد: علم**الاجتماع**،الجزائر، جسور للتوزيع والنشر ،2008، ص.115

[2] ابان كريب : مرجع سبق ذكره ،ص,286

الاجتماعي وحياته اليومية الاستهلاكية وتوجه وعيه إلى الهدف الذي تتوخاه الدولة ومؤسساتها لتكريس هيمنتها الدائمة [1].

4-يورغن هابرماس: يعتبر **هابرماس** الوريث الرئيسي لمدرسة فرانكفورت، ورغم وجود اشتراك في الأفكار بينه وبين أسلافه أعضاء المدرسة، في ما يخص تركيزهم على موضوع حرية الإنسان على ارض الواقع، إلا انه نحى منحى مختلفا، حيث ركز على تحليل الفعل والبني الاجتماعية.

لقد ركز هذا الأخير على دراسة أشكال المعرفة والثقافة، باعتبارها العامل الرئيسي للتطور الاجتماعي وبديلا عن العنف، ويؤكد هابرماس على أن أفراد المجتمعات الإنسانية تجمعهم مصالح مشتركة، فالعمل ليس وحده ما يميز الإنسان، ولكنه توجد أيضا اللغة التي يستخدمها الإنسان كوسيلة للتواصل، فكلا من العمل والتواصل ينتجان شكلين مختلفين من أشكال المعرفة، فإذا كان العمل يؤدي إلي ظهور المصلحة التقنية التي تتمثل في السيطرة على العالم الخارجي، فان اللغة هي الوسيلة التي عن طريقها يختار البشر بيئتهم ومجتمعاتهم، وبالتالي تؤدي إلى ظهور ما يسمى بالمصلحة العلمية، وتظهر هذه المصلحة من خلال عمليات التفاعل وتأويل الأفعال التي تتم داخل التنظيمات الاجتماعية [2].

لقد منح **هابرماس** العوامل الاقتصادية دورا محددا في تحديد مسار المجتمع، مستبدلا إياها بالعوامل السياسية التي اعتقد أنها قد أصبحت حاسمة في إدارة شؤون المجتمع الحديث، ويعني ذلك أن السياسة لم تعد تعتمد اعتمادا كبير على الاقتصاد[3].

---

[1] محمد على محمد:**علم الاجتماع والمنهج العلمي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط 2، 1981، ص.165.

[2] خالد حامد :**علم الاجتماع** ،مرجع سابق ، ص.117.

[3] علي غربي : مرجع سابق ، ص.197.

من خلال الطرح السابق نرى أن المشروع الماركسي يعتبر نموذج للنظرية الصراع، وهو أيضا من الاتجاهات الكلاسيكية في نظرية علم الاجتماع، رأى أصحاب هذا الاتجاه أن التغير الاجتماعي هو أحد العمليات الحتمية التي تحدث في العالم الاجتماعي، ويمكن دراسة هذا التغير الاجتماعي بدراسة التغيرات المادية، أي علاقة الافراد بالنظام الاقتصادي، بمعنى أن التغير الاجتماعي هو أحد أوجه التغيرات المادية وليس الفكرية أو الثقافية كما تذهب الوظيفية.

لقد شكلت دراسة علاقة السلطة والاضطهاد والهيمنة الاجتماعية وحدة التحليل والملاحظة لدى أصحاب هذا الاتجاه، لأن الهدف المرجو في نهاية المطاف هو إنتاج الوعي والتضامن الاجتماعي والديمقراطـــي لـــدى الفئات المعنية بعملية البحث.

اما الدعائم المنهجية للبحث السوسيولوجي الماركسي فقد قام على منهجين الجدلي والتاريخي، فالمنهج التاريخي ساعد على كشف القوانين العامة والنوعية للتطور الاجتماعي، بينما ساعد المنهج الجدلي على التمييز في الحياة الاجتماعية بين الموضوعي والذاتي والعام والخاص، وقد ساعد ذلك علم الاجتماع على اكتساب طابعا علميا ونوعيا في الوقت نفسه .

2-3-المشروع الفيبري:

أ/ ماكس فيبر ونظرية الفعل الاجتماعي

يعد **ماكس فيبر** الرائد الثالث من رواد علم الإجتماع الحديث، بعد كارل ماركس، وإميل دوركايم فهو صاحب أفكار ومفاهيم وأطروحات غاية في الأهمية، تعد دراساته في الاقتصاد والمجتمع نقدا عميقا لأفكار ماركس، وبالذات في الجدل الذي دار ولا يزال يدور، حول قيام المجتمعات الصناعية وظهور الرأسمالية كأسلوب إنتاج، وموجه لتشكيل العلاقات الاجتماعية، لقد أعطى فيبر دورا كبيرا للقيم والمعتقدات الدينية في تأسيس وظهور الرأسمالية، على عكس ماركس الذي إهتم بالعوامل الاقتصادية ويعد كتابه" الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" من ابرز أعماله وأكثرها تأثيرا في الفكر الاجتماعي

الحديث، إذ أكد في كتابه هذا على أن القيم الدينية، التي قال بها رجال الدين في إصلاح الكنيسة الكاثوليكية، انعكست في قيم وأخلاق العمل عندهم، ومن ثم أثرت في تكوين الروح التي تأسست عليها وظهرت من رحمها الرأسمالية الحديثة [1].

يعد فيبر من أبرز من أسهموا في دراسة السلطة والنفوذ والهيمنة والبيروقراطية والنظام، انطلاقا من تصورات مفاهيمية تتعلق بما سماه الفعل الاجتماعي، الذي ينقسم إلى أربعة أنواع ينتج عنها ثلاثة أنواع من السلطة أو النفوذ تؤدي بالتالي إلى ثلاثة أشكال من البيروقراطية هي: الكارزماتية–التقليدية –العقلانية، ولقد أسهب فيبر في توضيحها وضرب الأمثلة عليها من تاريخ وتجارب الأمم.

إهتم **فيبر** أيضا بما نسميه فلسفة العلوم الاجتماعية، وبالذات في جانبها المنهجي، وطور العديد من المفاهيم والقضايا، التي أصبحت من ركائز علم الاجتماع الحديث، لعل من أبرزها النموذج المثالي والحياد الموضوعي، كما أثري علم الاجتماع بالعديد من المصطلحات التي أصبحت تشكل جزءا مهما من مخزون المشتغلين بعلم الاجتماع، مثل أخلاق وقيم العمل، الفهم، الفعل والفاعل الاجتماعي العقلانية، الكاريزيما، وغيرها من المفاهيم التي لا زالت حتى اليوم.

يرى **فيبر** أن الهدف الأساسي من دراسة علم الاجتماع، هو فهم وتفسير السلوك في ضوء المعنى الذاتي، وقد عرفه في العديد من مؤلفاته بأنه "العلم الذي يحاول أن يصل إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي، لكي يتمكن من تقديم تفسيرا سببيا لمجراه ونتائجه، حيث أن الفعل الاجتماعي هو سلوك إنساني يضفي عليه الفاعل معنى ذاتيا، سواء كان هذا المعنى واضحا أم كامنا[2]، وقد أعطى فيبر للفعل الاجتماعي معنى واسعا كل السعة، بوصفه الموضوع الرئيسي للبحث الاجتماعي من وجهة

[1] عبد العزيز بن على الغريب : مرجع سابق ،ص.300

[2] محمد على محمد:**مرجع سابق** ص.174

نظره، كما حرص هذا الأخير أيضا على أن يقدم عدد من المناهج والمفاهيم المثالية النموذجية، التي يمكن الاستعانة بها في دراسة الظواهر الواقعية .

يتكون المجتمع حسب **فيبر**من خلال التفاعل الاجتماعي، الذي يقصد به سلوك الناس الذين يرتبطون ببعضهم البعض عن وعي، ويقوم الناس بتشكيل النظـــم مـن خـــلال عملية التفاعـل، ومع أن الناس تقوم بإنشاء مؤسسات مثل المدارس والمصانع ودور العبادة، فإن هذه المؤسسات تؤثر بدورها في الناس، وقد انتاب **فيبر** شعور بان ماركس قد بالغة في تأكيده على الجماعات الطبقية، ويعترف **فيبر** بان الطبقات ذات أهمية، إلا انه يرى أن الأحزاب السياسية وجماعات المكانة (جماعات الصداقة) قوى مهمة ومؤثرة في المجتمع، وليس من الضروري أن تعتمد هذه على طبقة كما ادعى ماركس، وقد أكد فيبر كذلك على قوة التنظيمات الكبيرة أو التنظيمات البيروقراطية في التأثير على حياة الفرد[1].

يعرف **ماكس فيبر** الفعل الاجتماعي بأنه صورة للسلوك الإنساني، الذي يشتمل على الاتجاه الداخلي و الخارجي، الذي يكون معبرا عنه الفعل أو الإحجام عن الفعل، انه يكون الفعل عندما يخصص الفرد معنى ذاتيا معينا لسلوكه، والفعل يصبح اجتماعيا عندما يرتبط المعنى الذاتي المعطى لهذا الفعل بواسطة الفرد بسلوك الأفراد الآخرين، ويكون موجها نحو سلوكهم [2]،وقد حدد لهذا الفعل الاجتماعي أربعة أنماط هي:

- **الفعل العقلي الرشيد عمليا:** هذا الفعل غاياته محدودة ووسائله واضحة، إذ أن الفاعل يضع في اعتباره الغاية والوسيلة التي يقوم بتقويمها تقويما عقليا.
- **الفعل العقلي الرشيد قيميا:** يكون الفرد واعيا بالقيم المطلقة التي تحكم الفعل وهي قيم يمكن أن تكون أخلاقية أو جمالية أو دينية، ويوصف الفعل بأنه موجه ذو قيمة مطلقة

[1] انطوني غيدنز :**قراءات معاصرة في علم الاجتماع** ، مرجع سابق ،ص. 56

[2] عبد العزيز على الغريب: مرجع سابق ، ص.306

في الحالات التي يكون فيها الفرد مدفوعا لتحقيق مطالب غير مشروطة، ولهذا فهو يختار الوسائل التي تدعم إيمانه بالقيمة.

- **الفعل العاطفي:** هو الفعل الذي يتحدد بالحالة العاطفية او الوجدانية للفاعلين.
- **الفعل التقليدي:** هو سلوك نمليه العادات والتقاليد والمعتقدات السائدة ومن ثم يعبر على استجابة آلية اعتاد عليها الفاعل.

إضافة إلى ذلك وضع ماكس فيبر تصورا للعلاقات الاجتماعية، التي قصد بها سلوك جمع من الفاعلين تتحدد بمضمونات معنى هذا السلوك، فالعلاقات الاجتماعية عنده تعني تبادل الأفعال بين الأفراد، على أساس فهم كل منهم للمعاني التي بضفيها كل فرد على سلوكه، ويؤكد فيبر أيضا على علاقة الفرد بالمجتمع، حيث أعطى هذه العلاقة أهمية محورية في نظرية الفعل الاجتماعي، وعلى الرغم من أن فيبر أدرك على نحو تام أن الأفراد يتأثرون بالمؤسسات الاجتماعية، مثل الأسرة والمدرسة ومكان العمل ووسائل الاتصال الجماهيري، إلا انه لم ينظر إلى تحليل عمل هذه المؤثرات وتداعياتها على انه الغرض الوحيد أو الأساسي من دراسة علم الاجتماع، إذ أن فهم المعاني التي يخبرها الأفراد في حياتهم الاجتماعية أكثر أهمية، من مجرد تحليل ما يدفعهم أو يؤثر فيهم للتصرف على النحو الذي يتصرفون به [1] .

يرى فيبر أيضا أن التغير الاجتماعي يمكن أن يحدث لأسباب عديدة، وبلغة أكثر دقة فإن التغير الاجتماعي متعدد العوامل، فالأفكار والاختراعات والحروب وصعود جماعة القوة وغيرها من العوامل كلها تسهم في التغير التاريخي وتعد جزء منه، وفي إصراره على تعدد عوامل التغير، رغب فيبر في أن يميز موقفه عن موقف ماركس الذي بالغ في التأكيد على الصراع الطبقي كسبب للتغير.

[1] انطوني غيدنز :**قراءات معاصرة في علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص.57

يتبين من الطرح السابق ان المقاربات الحديثة(الوظيفية ،الماركسية ،الفيبريه) وضعية في مناهجها، والمقصود بذلك أن هذه المقاربات تتبنى المقدمات المنهجية و الافتراضية للعلم الطبيعي، والتي مفادها أن هناك عوامل خارجية عن الفاعلين الاجتماعيين، تحدد سلوكهم الاجتماعي، بمعنى أن الفاعلين موجودين تحت حتمية قوى خارجة عن ذواتهم وإرادتهم، وما على الباحث في هذه الحالة إلا إيجاد العلاقة السببية بين هذه القوى الخارجية والأفعال والسلوكيات الصادرة من هؤلاء الأفراد.

هذا التصور للهدف العلمي نجده بالخصوص عند " **اميل دوركايم**" في دراسته للانتحار وفي العلاقة التي أقامها بين التضامن الجمعي والسلوك الانتحاري، ونجدها أيضا عند "**كارل ماركس**" في العلاقة التي أقامها بين الايدولوجيا وعلاقات الإنتاج، وعند "**ماكس فيبر**" في العلاقة السببية بين الثقافة البروتستنتية والسلوك العقلاني، أو بين العقلنة في مرحلة المجتمع البيروقراطي الصناعي والسلوك العقلاني بين الأفراد، إذن فالهدف العلمي في مرحلة الحداثة هو العمل على إيجاد العلاقة السببية بين متغير خارجي وسلوك الأفراد، بغض النظر إن كان هذا المتغير الخارجي إجتماعي مثل ما أشار له دوركايم، أو ثقافي مثل ما قدمه ماكس فيبر ،أو إقتصادي كما هو الحال عند ماركس.

يمكن القول أن مقاربات الحداثة إستخدمت البحوث الوصفية، فهي تهدف إلى اكتشاف الوقائع وعرضها، أو إلى وصف العمليات الاجتماعية، كما أنها إستخدمت مناهج كمية خاصة في البحوث المتصلة بالعلاقات الاجتماعية مثل العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، لذلك فهي تعتمد على الأساليب الكمية الرئيسية في جمع البيانات الميدانية مثل الاستبيانات والمقابلات المقننة.

3-المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الحداثة

3-1-التفاعلية الرمزية -جورج هربرت ميد وتشكل الذات -

إهتم **ميد** بدراسة علاقة الفرد بالجماعة والمجتمع، خاصة فيما يتعلق بعملية التفاعل الرمزي ضمن الجماعات الصغيرة، وكيف يتم تشكيل الذات والعقل من ناحية، وتشكيل ما هو إجتماعي ثقافي من ناحية أخرى، والعلاقة بين هذين الجانبين وإرتباط هذه العلاقة بالسلوك الإنساني، فالفعل الاجتماعي سواء كان عملاً أو قولاً، هو عبارة عن رمز لما يتضمنه من معنى يحتاج إلى تأويل، وهو يشكل الحقائق التي يحملها الناس لذواتهم وللآخرين والمجتمع، وبما يحمل الناس من معاني لهذه الجوانب عليها يتصرفون، إذن يصبح النظام الرمزي وتحديداً اللغة هي الأهم في عملية التفاهم والتفاعل، التي ترتبط بتشكيل الذات ونضوج العقل والوعي الاجتماعي[1].

يرى **ميد** أن عملية التفاعل والإتصال بين الجماعة، هي التي تعمل على مشاركتهم في معنى الرمز، مما يعتبر مفتاح التفاهم لأنهم جميعاً يمتلكون نفس المفتاح، وهذا هو الأساس في تشكيل الجماعات والبناءات والنظم الاجتماعية.

يقول **ميد** في بحثه لفلسفة الفعل، بأنه يندرج قيام الفعل بمراحل أربعة هي الحافز(الباعث) ثمّ الإدراك ثمّ المعالجة ثمّ الإتمام، في حين قسم بارسونز الفعل الاجتماعي إلى مرحلتين هي الحوافز والموجهات، ويبدو أنّ **ميد** عنى بالإدراك والمعالجة هي نفسها الموجهات ويوضح أنّ الحافز هو الميل الموجود لدى الكائن للمحافظة على وجوده، كحافز الجوع بينما يرتبط الإدراك بالوعي بمواضيع في البيئة أو من خلال الحواس ويتحول إلى كيفية التعامل مع المواضيع المدركة ومعالجتها ثمّ يتم اختيار

[1] ابراهيم عيسى عثمان : مرجع سابق ،ص.119

الفعل، وبهذا يتحول الإنسان المتأمل والمفكر إلى إنسان فاعل وعليه يصبح الفعل الإنساني منطلق علمية التحليل[1] .

يرى ميد أنّ الفعل مرتبط بذات الفرد متمثلة بالاتجاهات، وذات الفرد تمثل ميوله الداخلية التي تتحول إلى أفعال ظاهرة يقع تأثيرها على الآخرين إذ ارتبطت الخبرة الداخلية بالخبرة الخارجية، وبذلك يمكننا اعتبار الفعل وحدة تحليل لها وجهان خارجي وداخلي، أمّا الاتجاهات التي مصدرها الذات فهي تحدد الاختيار الذي هو مصدر السلوك القصدي للفعل، وترتبط اختيارات الفعل بما نتخيل مستقبلاً فالتوقعات المستقبلية هي التي تضبط مسار الفعل وعقلانيته، فالفعل العقلاني هو الفعل الذي يستطيع فيه الفاعل تخيل الأهداف المستقبلية ونتائجها، وبذلك يصبح تنظيم العقل شرطاً مسبقاً للاتصال، كذلك فإنّ توقع وافتراض السلوك المستقبلي للآخرين يساعد في عملية التنظيم الاجتماعي، إنّ عملية التفاعل تتم من خلال نظام رمزي، وتؤدي إلى قيام نظام رمزي مشترك وكذلك تؤدي إلى ربط البناءات الاجتماعية، وذلك من خلال تشكل الذات والعقل وبذلك يصبح مفهوم الذات – مفهوم العقل– البناءات الاجتماعية وما بين هذه الثلاثة من علاقات مدخلاً لدراسة علاقة القرد بالجماعة والمجتمع[2].

– **الذات عند ميد:** يرى ميد أن الذات ليست وحدة ثابتة إنما علمية دينامية تشمل الجانب الذاتي والموضوعي، لأنها تنمو نتيجة التفاعل مع الذوات الأخرى، فهي مركب من جوانب بيولوجية اجتماعية يصعب فصلها عن مفهوم الأنا المفعول أو الذات الخارجية، بمعنى أنّ "الأنا " ينطوي على الفردية المرتبطة بالقواعد الاجتماعية أما "الأنا الأعلى " فإنها الذات الاجتماعية التي نضجت بالتربية الاجتماعية من خلال التنشئة والضمير الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية.

– **العقل:** يرى ميد ان العقل كالذات لا يولد مع الطفل، بل ينضج بتقادم عمر الطفولة حسب مراحلها الزمنية، ومع نموه ونضوجه تتطور معرفة النظام الرمزي للجماعة.

---

[1] إبراهيم عيسى عثمان :نفس المرجع ، ص.120

[2] ابراهيم عيسى عثمان : مرجع سابق ،ص.122

هذا الطرح لميد لا يتفق مع ما جاء به **ماركس** حول تشكل العقل الإنساني، والذي يرى انه ناشئ عن طبيعة الحياة المادية التـــي يحيـــاها الإنسان، فالبشر لا يحددون وعيهم وإنما وعيهم يتشكل بفعل الحياة التي يحيونها، وهذا يعني أن الذات عند **ماركس** ماهي إلا حصيلة لتأثير الحياة المادية المؤثرة في مجمل عناصر الوجود الاجتماعي، الذي يعمل بدوره على ترتيب وعي الذات، ومع هذا فالإنسان بالنسبة لماركس هو عنصر خلق وإبداع، وليس عملية استجابة مجردة للوجود، لهذا يؤكد **ماركس** أن العمل والإنتاج المنظم يعد عاملا أساسيا في دمج الذات مع الموضوع.

وعطفا على ذلك يذهب **ميد** إلي أن الإنسان لا بد أن يحدد رغباته وأهدافه وذاته بالتقابل مع الواقع، والفرق بين الذوات الفاعلة يكمن في قدرتها على تنظيم الواقع، وتشكيل خط خاص بها، ومع ذلك يفرق ميد بين مرحلتين في تفسير الواقع من قبل الذات، الأولى هي مرحلة الرؤية الفردية للواقع والتي تنشأ عن توجهات الذات نحو الآخرين واتجاههم نحوها، والثانية هي الرؤية النحنوية والتي يبدأ فيها الفرد بالتفكير من خلال منظور الجماعة وليس من خلال منضور الفرد، وبالتأكيد فان هذا يعمل على تكييف الذات مع الواقع والرؤية النحنوية هي بمثابة انصهار الأنا والأخر في بوتقة الذات بحيث يصبحان كلا واحد، وهذا ما يولد فكرة الأخر المعمم الذي يمثل فكرة الجماعة التي تحتضن ذلك الفرد [1].

وقد قسم ميد النضوج العقلي وبلوغ الذات إلى مراحل [2] :

-**مراحل ما قبل اللعب:** أو مرحلة المحاكاة وهي تمتد من سنة إلى سنتين أساسها التقليد دون افتراض الوعي بالمعنى.

[1] عبد العزيز على غريب، مرجع سابق ،ص.327

[2] ابراهيم عيسى عثمان : مرجع سابق ،ص.125

-**مرحلة اللعب:** وهي تمتد من عمر (3 – 7) سنوات من هنا ينمو لدى الطفل القدرة على أخذ ورد الآخر والاهتمام به مع عدم القدرة على ربط الأدوار المختلفة في نسق اجتماعي ويبدأ في هذه المرحلة تبلور الذات مثل معرفة الصح من الخطأ ويطور وعيه بذاته مستقلة عن ذات الآخرين ووعياً بعلاقة مع كل من الآخرين بالجماعة.

-**مرحلة اللعبة** : وينتقل هنا من الوعي بالدور إلى الوعي بالوحدة التي تجمع الأدوار المختلفة في جماعة، إذ يتم الوعي بارتباط الأدوار والمعايير والأسس التي تحدد المسؤوليات والحقوق وتظهر الذات الموحدة ويصبح قادراً على تبني اتجاهات كل أعضاء المجموعة ويتحقق عنده (مفهوم الآخر المعمم)، أي يعي القواعد والاتجاهات المنظمة والأحكام المرتبطة بالجماعة ككل، إنّ هذا الإدراك لبناء الجماعة وتنظيمها وموقعه في هذا التنظيم هو مرشد السلوك للطفل ومقياساً لتقيم الذات والآخرين، ولهذا يمثل مفهوم الآخر المعمم المرحلة التي يستطيع فيها الفرد مراعاة اتجاهات الآخرين وقيم وتوقعات محيطه الاجتماعي.

-**مفهوم المجتمع:** يشكل المجتمع الوجه الثالث لحقيقة الواقع الاجتماعي بعد الذات والعقل، ويراه ميد ليس كما جاء لدى الوظيفيين بناءات ثابتة وإنما عملية دينامية متغيرة، فهو نتيجة أفعال الإنسان والنشاطات المنظمة للآخر المعمم وتكيف وتوافق علاقاته، وعمليات التفاعل هذه تشكل عمليات اجتماعية تتضمن التوافق، التكيف، التنافس، الصراع، التعاون، الإبداع وينتج عن هذا كله نظماً وبناءات اجتماعية تمثل أطر أنماط التفاعل المنظم بين الأفراد، وهذه كلها عمليات دينامية متغيرة يعتمد استمرارها وتطورها على الذات والعقل، فالحياة الاجتماعية هي محصلة عمليات التأويل والتقييم والتصنيف، وتنظيم نشاطات الفرد محورها قدرة الإنسان في تصوره لنفسه كفاعل وكموضوع لفعل فإذا تمكن من بناء الرموز الدّالة إذن وقع الفعل وهذا هو المجتمع واستمراره[1].

[1] ابراهيم عيسى عثمان: مرجع سابق، ص. 126

3-2-الفريد شوتز والاتجاه الفينومينولوجي

ظهرت الظاهرتية خلال القرن 20م، ويرجع الفضل في نشأتها إلي الألماني **ادموند هوسرل** تطورت على يد **الفريد شوتز** الذي أدخلها إلى علم الاجتماع، تركز الظاهرتية بشكل معمق على تحليل ووصف الحياة اليومية بما يشاهد ويلمس منها، أي تعنى بالظواهر المرئية والمحسوسة والملموسة المقترنة بأحداث الحياة البشرية الملتصقة بالمشاعر والأحاسيس.

بشكل خاص ركزت الظاهرتية على الصفات الاجتماعية الفريدة الحدوث، أثناء عملية التفاعل الاجتماعي، لذا فإن الفينومينولوجين حاولوا فهم معنى الظواهر والأشياء، ولم يهتموا بتفسير كيفية وجودها.

جاءت الفينومينولوجيا كرد فعل محافظ على فشل الوضعية والوظيفية، مثل ما هو الحال بالنسبة للاتجاه الراديكالي، الذي يعتبر كرد فعل ثوري على فشل الاتجاهين.

لقد تعرض علم الاجتماع بصفة عامة، والنظرية الاجتماعية بصفة خاصة، إلى الكثير من الشك والنقد من جانب الشباب من دارسي علم الاجتماع، الذين لم يقتنعوا بما درسوه عن الوضعية والوظيفية، خاصة مع التغيرات التي حدثت في المجتمعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية والأزمات التي مربها العالم الرأسمالي، نتيجة لهذا الشك ظهر عدة أشكال بالمجتمع الغربي، فعلى المستوى السلوكي الممارس قام الكثير من الشباب برفض هذه القيم، وما يرتبط بها من تصرفات، وإنسحبوا من المجتمع إنسحابا سلبيا دون أن يحاول إحداث تغيير جذري فيه، بل قاموا بإستبدال هذه القيم بقيم تتمركز في معظمها، حول الغوص في الذات والتعبير عنها بحرية فكانت جماعات الهيبز وجماعات العقاقير المخدرة، وغيرها من الجماعات الرافضة للواقع، أما على المستوى الفكري فقد لجأ الشباب المثقفين، وخاصة المتخصصين في علم الاجتماع إلي رفض الاهتمام

بدراسة أو فهم الواقع الموضوعي، وإرتدوا على قيم المجتمع وثقافته، وأنشأ ثقافة مضادة لثقافة المجتمع وإتجهوا إلى الاهتمام بالذات من الداخل، ومن هنا ظهرت الفينومينولوجيا، لقد شكك بعض العلماء المنتمين إلى الاتجاه الفينومينولوجي في قدرة المناهج الوضعية والوظيفية على فهم الواقع الاجتماعي فهما عميقا، مما دفعهم إلى طرح بعض البدائل المنهجية[1] .

يعتبر **ألفريد شوتز** من أبرز العلماء الذين نظرّوا للظاهرتية ولد في فينا، صدر له عمل وحيد عام 1932 بعنوان ظاهرتية العالم الاجتماعي، وبعد وفاته ظهرت أعماله في ثلاثة مجلدات بعنوان "أوراق مجموعة"، عندما عاش في الولايات المتحدة الأمريكية، تأثر بفكر **بجورج ميد** وبالنظرية **التفاعلية الرمزية** وكان إسهامه البارز هو مزج الظاهرتية الأوربية بالتفاعلية الرمزية الأمريكية، حاول تطبيق الظاهرتية في دراسة العالم الاجتماعي، من خلال دراسة بعض أعمال ماكس (نظرية الفعل الاجتماعي والنموذج الامثل).

ترتكز نظرية شوتز على مفهومين أساسين هما التخلل الذاتي و النمذجة[2].

–**التخلل الذاتي:** يقصد بها أن تداخل ذوات الفاعل، لا يحصل بشكل منفرد أو من جانب واحد، بل يتطلب حضور الأخر أولا، وطرح أفكار وأراء يتم نقاشها ثانيا، وتبادل التفاعل بينهم ثالثا (ساعتها يحصل تبادل المشاعر بينهم حبا أو كرها، إعجابا واستعلاء)، من ثم يحصل تبادل الذوات بين الفاعل والحضور، وكل هذه الأمور يجب أن تتم في فترة زمنية معينة، وبقعة جغرافية معلومة الأبعاد، عند إذا نستطيع أن نقول لقد حدث التخلل الذاتي.

---

[1] نعيم سمير :**النظرية في علم الاجتماع** ، القاهرة ، مكتبة سعيد رافت ، 1981،ص.234

[2] عبد العزيز بن على الغريب : مرجع سابق ، ص499

– **النمذجة:** هي حكم ذاتي يتضمن معايير ذاتية –اجتماعية، تعكس تأثيرات المحيط الاجتماعي الذي يعيش في وسطه الفاعل، وعلاقاته المتنوعة مع زملائه وأصدقائه وأقاربه، وأهدافه الثقافية

بإختصار النمذجة هي حكم ذاتي على سلوك الناس الذين يتفاعل معهم، فبواسطة التخلل الذاتي يستطيع الفاعل تشكيل نموذج فردي جماعي يضم صفات المتفاعل معه، يختزل فيه سيرته الذاتية أو سماته الشخصية أو نمط تفكيره، أي يصفه بصفة تفسره، مثلا السمات التي عثر عليها فيه، كان يصفه بأنه طيب القلب أو حسود أو كريم ...الخ.

3-3-الاثنوميتودولوجي :

ترجع الجذور الفكرية لمنظور الاثنوميتودولوجي إلى كل من التفاعلية الرمزية والفلسفة الظاهرتية وعلى الرغم من تأثر هذا المنظور بآراء هاتين المدرستين، إلا إنه إتخذ له وجهة نظر مختلفة عن الواقع، مما أدى إلى اعتباره أحد البدائل النظرية المعاصرة، التي تتخذ موقفا نقديا من النظريات الاجتماعية التقليدية، ومن داخل هذا الإطار صاغ عالم الاجتماع الأمريكي "**هارولد جار فينكل**" مفهومه عن المنظور الاثنوميتودولوجي وإستطاع أن يكون مدرسة فكرية في جامعة كاليفورنيا حيث كان يزاول مهنة التدريس في مدينة لوس أنجلس، ثم إنتشر هذا المنظور حديثا في باقي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وغير ذلك من الدول[1].

يهتم المنظور الاثنوميتودولوجي بتطوير مناهج للبحث، يعرفه **جار فينكل**" بأنه يعني إستقصاء الخصائص العقلية لمجموعة التعبيرات والأفعال العلمية التي تتم أثناء الحياة اليومية"، أو بتعبير آخر يشير هذا المصطلح إلى دراسة المعاني التي يعطيها الناس لكلماتهم وأنماط سلوكهم، ويرى **جار فينكل**

[1] لطفي طلعت، الزياتكمال: النظرية **المعاصرة في علم الاجتماع**،القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 1999، ص.145

أن الدراسات الاثنوميتودولوجية تحلل أنشطة الحياة اليومية تحليلا يكشف عن المعنى الكامن خلف هذه الأنشطة، وتحاول أن تسجل هذه الأنشطة وتجعلها مرئية ومنطقية وصالحة لكل الأغراض العلمية.

اعتبر **جار فينكل** انه يوجد نظام أخلاقي عبارة عن بناء اجتماعي من القيم المعيارية، ويمثل أسس التنظيم الاجتماعي، وهو عنده يعتبر موضوع علم الاجتماع، كما اعتبر هذا الأخير أن دوافع الفرد هي أن تكون متطابقة ومتوافقة مع النظام الأخلاقي عند تفسير الواقع الاجتماع، وأن عملية التفسير العقلي تحدث في كل أنواع السلوك، ويمكن القول أن أي وضعية إجتماعية منظمة ذاتيا، بمعنى أن كل المواقف الاجتماعية تنظم نفسها [1].

لقد طور أصحاب هذا المنظور بعض المفاهيم الأساسية، مثل مفهوم الفعل المنعكس، ومفهوم البيئة المرتبط بالمعنى، ويشير مفهوم الفعل المنعكس إلى أن كثيرا من أنماط التفاعل التي تحدث بين أعضاء المجتمع تهدف إلى المحافظة على رؤية معينة للحقيقة الإجتماعية التي قاموا بتشكيلها في مواقف محددة، ونجد أن كثيرا من أنماط التفاعل بين أعضاء المجتمع تعتبر أفعالا منعكسة، فالكلمات والإشارات والإيماءات التي نستخدمها أثناء عملية التفاعل تهدف إل المحافظة على رؤية معينة للحقيقة الاجتماعية، وتستخدم في تشكيل وتفسير وإعطاء المعاني للعالم الإجتماعي، أما مفهوم البيئة المرتبط بالمعنى، فيشير إلى أن التفاعل المتبادل بين أعضاء المجتمع يتضمن معان تدركها عقولهم مباشرة، وهي معان تفوق دلالاتها ومغزاها ما قد تدل عليه إشارة أو كلمة أو عبارة في حديث تبادل بينهم، ومن ثم فان الإشارات أو الكلمات أو العبارات التي ترسل أو تستقبل أثناء عملية التفاعل بين أعضاء المجتمع، يكون لها عدة معان ترتبط بموقف معين أو بيئة أو ظروف معينة[2].

من خلال مفهومي الفعل المنعكس والبيئة المرتبطة بالمعنى، حاول أصحاب هذا المنظور التعرف على كيفية قيام أعضاء المجتمع باستخدام الإشارات والكلمات والعبارات في تشكيل العالم

[1] حجازي محمد: النظرية **الاجتماعية**،القاهرة، مكتبة وهبة ،1988، ص.198

[2] عبد العزيز بن على الغريب: مرجع سابق، ص. 348

الاجتماعي الذي يعيشون فيه، ونجد أن ممثلي هذا المنظور لم يتركز اهتمامهم حول التعرف على حقيقة اجتماعية معينة أو على محتويات هذا العالم الاجتماعي، بل حول المناهج أو الطرق التي يستخدمها أعضاء المجتمع، لتشكيل رؤية معينة للحقيقة الاجتماعية، والمحافظة عليها أو تغيرها، من ثم يهتم هذا المنظور بالكشف عن طرائق أو أساليب الناس، أو الشعب في التعبير عن أنشطتهم وتوصيلها للآخرين، والكشف عن الإجراءات التي يستخدمها أعضاء المجتمع، في تشكيل وتفسير وإعطاء معاني لعالمهم الاجتماعي [1].

يتضح لنا مما سبق أن المنظور الاثنوميتودولوجي، يؤكد أن الواقع الاجتماعي في حالة تغير دائم وانه يمكن دراسة هذا التغير على مستوى الوحدات الاجتماعية الصغرى، دون الوحدات الكبرى، كما نجد أن هذا المنظور يحث الأفراد على تغيير ذواتهم، بدلا من تغيير النظام الاجتماعي القائم، وبما أن هذا المنظور يختلف عن النظريات التقليدية من حيث أنه، لا يهدف إلي تفسير السلوك البشري والتعرف على حقيقة إجتماعية معينة، بل انه يهتم أساسا بالكشف عن المنهج أو الطرق التي يستخدمها الناس، في تشكيل الواقع الاجتماعي والمحافظة عليه، فقد إنتقد هذا الأخير طرق وأدوات البحث المستخدمة في علم الاجتماع، مثل المسح الاجتماعي والمقابلات والاستبيان، وذلك على أساس أن مثل هذه الأساليب الكمية تفصل بين الباحث وموضوع الدراسة، وتتضمن معرفة مسبقة بالواقع يفرضها الباحث فرضا على أداة بحثه، لذلك يرى أصحاب هذا المنظور أنه يمكن إستخدام طريقة الملاحظة المباشرة ،إضافة إلي المنهج شبه التجريبي و المنهج ألتوثيقي، الذي يستخدمه كل من الباحث والأفراد العاديين في تفسير سلوكاتهم، أثناء تفاعلهم في المواقف المختلفة للحياة [2].

[1] لطفي طلعت، الزياتكمال، مرجع سابق، ص. 149

[2] عبد العزيز بن على الغريب ، مرجع سابق ،ص.350

3-4- بيير بورديو والبنيوية التوليدية

تشكل أطروحات **بورديو** طفرة مهمة في مسار السوسيولوجيا العالمية، لأنه إستطاع أن ينتج منهجا خاصا به، في مجال البحث السوسيولوجي، مستفيدا من الوضعية والماركسية و الفيبرية والبنيوية، كما انه أسس لنفسه مفاهيمه الخاصة كالحقل و الأبتوس والسلطة الرمزية والرأسمال الرمزي والعنف الرمزي والهيمنة الذكورية ...الخ .

ينطلق **بورديو** في البنيوية التكوينية، من رؤية المدى الاجتماعي كحقل من الصراعات الاجتماعية، التي تقع في نطاق الطبقات، هذه الصراعات الطبقية التي ينبغي النظر إليها بعيدا عن المحتوى الماركسي التقليدي للصراع الطبقي، بل بمحتوى أحد المفاهيم المركزية في البنيوية التكوينية وهو الهابتوس بوصفه منهجية ذات محتوى ثقافي، وظيفتها إعادة إنتاج الصراع الطبقي بل وتكريسه عبر المحتوى الثقافي.

يرى **بورديو** انه ينبغي عدم الاكتفاء بالتنظير البحت، لأن ذلك يؤدي إلى الوقوع في المثالية، وإنما ينبغي صنع المعرفة بشكل علمي، ومن خلال الممارسة الميدانية، ولهذا السبب ذهب بورديو يخوض بنفسه الأوساط الاجتماعية والثقافية الواقعية، وقد مارس البحث الميداني في أكثر من عشرين وسطا وبيئة، تمثل المجتمع بكل حقوله وفئاته، وقد قسم هذا الأخير العالم الاجتماعي إلى مجموعة حقول أو ساحات مغلقة مستقلة نسبيا، لكي يفهم آلية كل حقل، ووظائفه وطرق اشتغاله، قبل إطلاق حكما على المجتمع ككل، ومن ثم تمثل الأنساق الرمزية أهمية هائلة في إعماله، فهو يرى أن الأشكال الرمزية مثل(اللغة ونظام الملابس ،وصورة الجسم) مهمة، ليس فقط في فهم الوظيفة المعرفية

للرموز ولكن في فهم الوظيفة الاجتماعية لها، كما تمثل هذه الأنساق الرمزية أدوات للمعرفة والهيمنة التي تساهم في إعادة إنتاج التكوين الاجتماعي [(1)].

يعتبر **بورديو** أن نظم التراتب أو التدرج الموجودة في المجتمع، لا تعود إلى خصائص موضوعية مستقلة عن وعي الإنسان، فهذه الخصائص مرتبطة بمواقف الأفراد وتصرفاتهم وإدراكاتهم، وتبعا لذلك فهي تعطي معان أو تقديرات مختلفة للوقائع الاجتماعية، فليس الوجود الموضوعي لنظم التدرج في المجتمع، هو الذي يخلق تصرفات أو تصورات الأفراد عنها، بل أفعال وتصورات الأفراد عنها، هي التي تعطيها درجات من الأهمية والاحترام إلى جانب الصفة الموضوعية[(2)].

حلل **بورديو** نظم التعليم في المجتمع، باعتبارها تعمل على تحقيق الاستمرارية الاجتماعية والثقافية، اذ يرى أن هذه النظم تعمل على نقل ثقافة الطبقة المسيطرة وإستمرار هيمنتها، نتيجة لما تمتلكه من القدرة على فرض أفكرها وتصوراتها باعتبارها شرعية، فهذه الثقافة الخاصة بالطبقة المسيطرة، تتحول من خلال النظم التعليمية إلى ثروة وقوة يطلق عليها بورديو "رأسمال الثقافي".

ويؤكد بورديو أن رأسمال الثقافي لا يتوزع بدرجات متساوية في المجتمع، وإنما يرتبط في الأساس بالتباينات الطبقية، والتي تنعكس بدورها على أسلوب حياة كل طبقة أو فئة إجتماعية، ومن ثم فان البناء الطبقي في المجتمع الصناعي، لا يعبر عن مجرد علاقات السيطرة في المجال الاقتصادي، وإنما ترتبط ظروف استمراريته بصورة مباشرة، بآليات عمل المؤسسات التعليمية، حيث تقوم هذه المؤسسات بوظيفة إنتقاء إجتماعي وفرز طبقي على أساس معايير ثقافة الطبقة المسيطرة[(3)]

.

---

[1]Bourdieu ,P,**The Logic Of Practice**,Translated By Richard Nice ,Stanford University Press, California,1990,p123

[2] سالم على:**منهجيات علم الاجتماع المعاصر**،بيروت، دار الحمراء ،1993، ص.176

[3]Bourdieu,P ,**Cultural Reproduction and Social Reproduction** ;In :"Power and Ideology in Education", Edited By Karabel and Halsey,NewYork,Oxford University Press,1977,P.787

حلل **بورديو** أيضا الاختلافات بين الاقتصاديات النقدية واقتصاديات المقايضة، والثقافة السائدة لكل منها، ورغم ذلك مازال يضع نماذج لكل الواقع الاجتماعي باعتباره نظم اقتصادية، فهو يأخذ الرأسمال الاقتصادي والعلاقات بالمجال الاقتصادي، لكي يدمجه بين أشكال الرأسمال الأخرى وكل أبعاد القوة، ويمثل ذلك رؤيته للواقع الاجتماعي الذي يبني من خلال إستعدادات الأفراد، وهذا الرأسمال الاقتصادي يتحول إلى شيء آخر أكثر جدلية ومرونة من رأسمال، وهو رأسمال الثقافي ورأسمال الاجتماعي ورأسمال الرمزي، أي رأسمال المساوي لجودة المثقف والأكاديمي وأي شخص أخر .

إستخدم **بورديو** منهج خاص به، أطلق عليه اسم "**البنيوية التوليدية**" ،هذا المنهج يصف طريقة التفكير وأسلوب إثارة الأسئلة، وقد إستخدمه **بورديو** حتى يصف ويحلل نشأة الأشخاص والجماعات والبني الاجتماعية، ويقترح منهج بورديو نظرية للتحليل الجدلي للحياة اليومية، وتحاول وجهة نظره أن تقدم ما يمكن لإظهار التفاعل بين الممارسة الاقتصادية الشخصية، والعالم الخارجي الخاص بالممارسة الاجتماعية والتاريخ الطبقي، كما يعتمد أيضا على تجاوز التعارضات بين البني الموضوعية والتصورات الذاتية للأفراد داخل المجال الاجتماعي، وهناك تقارب بين منهج **بورديو** ومنهج **غيدنز** فكلاهما ينطلق من منظور واحد، رغم اختلاف الأدوات التصورية لكل منهما، حيث تشترك نظرية غيدنز في تشكيل البنية مع منهج البنيوية التوليدية لدى بورديو، وذلك لتوضيح ما اسماه **غيدنز** **Duality Of Structure** وما اسماه بورديو **Double Structuration**.

لذلك يمكن القول أن نظرية تشكيل البنية لدى **غيدنز**، تعطي للقارئ ما حاول **بورديو** أن يوضحه من خلال منهجه في البنيوية التوليدية، وهما يتفقان أيضا في محاولة كل منهما، ضغط البنيوية في قضايا سابقة الوجود لنمط ما بعد البنيوية ونمط الماركسية الجديدة[1]، لذلك دعي **بورديو** وكذلك **غيدنز**

[1]Sewell,W ,A **Theory Of Structure: Duality Agency**, and Transformotion, American Journal Of Sociology,Vol 98,No 1,1992,P.28

إلى التكامل بين البنية والفاعلين داخل هذه البنية، حيث يشغل هؤلاء الفاعلون مواقع في المجالات التي تحدد بفاعلية، الممارسات والاختيارات المتاحة أمام الأفراد في هذا المجال، ولكن هذه الاختيارات تكون دائما في حدود معينة، ولا تعتبر البني الاجتماعية الموضوعية، أو استعدادات الفاعلين مستقلة عن بعضها داخل منهج التشكل المزدوج للبنية، حيث ترتبط اختيارات الفاعلين دائما الهابتوس الخاص بهم، والذي يمثل حالة خاصة من الهابتوس الخاص بالجماعة أو الطبقة التي ينتمون لها .

لقد تضمنت محاولات بورديو، في حله لمشكلة الذاتية والموضوعية، اعتماده على ثلاثة مفاهيم أساسية هي: الهابتوس ، رأسمال ، المجال .

- **الهابيتوس:** هو مفهوم جوهري في نظرية بورديو، وهو أداة منهجية اختباريه يستطيع حتى الفرد المتخصص أن يسقطه على نفسه ليتعرف على مكانته الطبقية والاجتماعية بشكل عام يعرفه **بورديو** بأنه نسق الاستعدادات المكتسبة وتصورات الإدراك والتقويم والفعل التي طبعها المحيط في لحظة محددة وموقع خاص، ويترجم هذا المفهوم في اللغة العربية بلفظ التطبع أو السجية أو السمة ولعل اللفظ الأخير اقرب لأداء المعنى حيث انه يدل أصلا على الهيئة أو الحال[1]. ويرى **بورديو** أنّ الاستجابة على أساس المنطلقات الفردية (الهابتوس) يمكن أن يرافقها استراتيجية محسوبة بقصد أداء واعي، على أساس افتراض مسبق بأنّ نتائج الماضي وخبراته تتحول إلى توقعات موضوعية، لأنّ التوقعات هي خزينة الفرد من الخبرات والتجارب السابقة والتي تتأتى من الممارسات الفردية والجماعية كنتاج تاريخي في إطار عملية التنشئة ولها من الأهمية في تشكيل الإدراك والفكر والفعل.

[1] عبد العزيز بن على الغريب: مرجع سابق، ص.545

- **رأسمال :** هو مفهوم مستمد من الاقتصاد الكلاسيكي، بمعنى ثروة متراكمة وليس علاقة بين مالكي وسائل الإنتاج وبائعي قوة العمل كما تذهب الماركسية[1]،ومفهوم رأسمال عند **بورديو** أوسع من فكرة رأسمال النقدي في الاقتصاد، فرأسمال عنده يشتمل على رأسمال النقدي ،وغير النقدي، كما يشتمل على الأشكال الملموسة (المادية)وغير الملموسة (المعنوية)، ويعتبر رأسمال عند **بورديو** أساس تشكل الطبقات الاجتماعية من حيث السيطرة والخضوع للسيطرة فالرأسمال هو كل طاقة اجتماعية تستعمل كوسيلة من وسائل المنافسة، ولذلك يعتبر رأسمال هو أساس الهيمنة والصراع رغم عدم إدراكه دائما من قبل أطراف هذا الصراع.

إن مفهوم رأسمال عند **بورديو** واسع جدا قد يشمل الأشياء المادية التي يمكن أن يكون لها قيمة رمزية كما يشمل الأشياء غير الملموسة ذات المغزى الثقافي مثل الهيبة والمكانة والسلطة وهي تلك التي يمكن الإشارة إليها باعتبارها رأسمال رمزي، وتجدر الإشارة إلي أن هذا الأخير يميز بين ثلاثة نماذج عامة لرأسمال هي: رأسمال الثقافي، رأسمال الاقتصادي رأسمال الاجتماعي بالإضافة إلي رأسمال الرمزي.

- **المجال:** لكي يصف ويحلل **بورديو** الصراعات الاجتماعية بين الفاعلين في الفضاء الاجتماعي صاغ مفهوم المجال الاجتماعي، فالصراعات الاجتماعية تحدث في مكان معين وعلى مواقع معينة، هذه الأماكن والمواقع هي المجالات، والمجال عنده يشبه كلا من ارض المعركة أو مكان السوق، ولذلك تعرف المجالات باعتبارها نسقا من علاقات القوة الموضوعية بين المواقع الاجتماعية، حيث يقدم كل مجال نفسه بوصفه حيزا تنتظم عناصره في بنية من المواقع أو المراكز التي تعتمد خصائصها على مكانها في هذا الحيز، والتي يمكن تحليلها

[1]Beasley –Murray,J ,**Value and Capital in Bourdieu and Marx**, Paper Presented in Conference Of :Fieldwork in Philosophy , Duke University Press,April1995; P .5

باعتبارها مستقلة عن الصفات المميزة لشاغليها، فهي محددة جزئيا بواسطة المواقع، وينطوي كل مجال على صراع ومنافسة بين من يحاول الدخول إليه، وبين صاحب السيطرة الذي يحاول الدفاع عن مصالحه واستبعاد المنافسة من اجل استمرار سيطرته وتمايزه، وينقسم المجال الاجتماعي إلي حقول، والحقل هو الموقع الاجتماعي الذي يؤدي الفرد وظيفته الاجتماعية فيه، كالحقل البيروقراطي للدلالة على الدولة والحقل الفني، وينقسم الحقل بدوره إلى حقول فرعية، ولكل حقل بنيته التي تحددها وظيفته الاجتماعية وعلاقة الفاعلين داخله بعضهم ببعض، وعلاقة الحقل بالحقول الأخرى، والانتماء لحقل معين يتحكم في حركة الفاعلين سواء في تمسكهم بما هو موجود أو تمردهم عليه [1].

3-5-أنتوني غيدنز ونظرية التشكيل البنائي :

إن ما يسترعى الانتباه في أعمال **غيدنز** ليس حجمها فقط، ولكن أيضا نطاق الأفكار التي تتضمنها، وليس لأنها أعمال نظرية فحسب بل لأنها دراسة لتاريخ العالم [2]، يعرف **غيدنز** علم الاجتماع "بأنه الإستخدام المنظم لوسائل البحث الامبريقي، تحليل البيانات والتقييم المنطقي للحجج لتطوير نصوص معرفية حول موضوع معين"، ومن وجهة نظره يعمل علم الاجتماع على مستويين من التحليل هما :

علم اجتماع المنظور الصغير(الميكروا): يدرس السلوك اليومي في مواقف التفاعل وجها لوجه.

علم الاجتماع المنظور الكبير(الماكروا) : يعمل على تحليل الأنساق الاجتماعية الكبرى وهناك علاقة وثيقة بين مستويي التحليل.

---

[1] معيث انور :**بيير بورديو وكتاب جديد حول نظرية العقل** ، القاهرة ، مجلة ابداع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ع 12 ،1995، ص.114.

[2] ايان كريب: مرجع سابق، ص.169

من خلال هذين المستويين يطرح غيدنز تساؤل يتعلق بكيف يمكن لعلم الاجتماع أن يساعدنا في حياتنا؟، وقد وضع الإجابة في شكل متطلبات رئيسية على علم الاجتماع القيام بها هي [1]:

-الفهم المتطور لحزمة من الظروف الاجتماعية يعطينا عادة فرصا أفضل في السيطرة عليها.

-يوفر علم الاجتماع الوسائل التي تساعدنا على زيادة حساسيتنا الثقافية.

-يمكننا دراسة تبعات إتباع برامج سياسية اجتماعية معينة.

-يساعد علم الاجتماع في التنوير الذاتي كما يمنح الجماعات والأفراد فرصا متزايدة لتغيير ظروف حياتهم .

صاغ **غيدنز** نظريته التشكيل البنائي في محاولة منه لردم الهوة بين نظرية الفعل الاجتماعي:(البنائية والموضوعية الذاتية) و النماذج التحليلية: (الكبرى / الصغرى)، وتأتي نظريته هذه في محاولة منه للإجابة على السؤال القديم حول ما إذا كان الأفراد أم القوى الاجتماعية هي التي تشكل الواقع الاجتماعي؟، من خلال تبني موقف معتدل من هذا الجدل بالقول **غيدنز** بأنه من الرغم من كون الأفراد لا يمتلكون الحرية الكاملة في إختيار أفعالهم وكون معرفتهم محدودة، إلا أنهم هم الذين يعيدون إنتاج البني الاجتماعية وبالتالي يصنعون التغير الاجتماعي [2].

وتقوم فكرة التشكيل البنائي عند غيدنز على أن تشكيل الفاعلين والأبنية ليستا ظاهرتين مستقلتين ولكنهما تمثلان إزدواجية، فالخصائص البنائية للأنساق الاجتماعية هي بمثابة وسيلة ونتيجة للممارسات التي تنظمها بصورة متكررة، أو إن لحظة إنتاج الفعل هي أيضا لحظة إعادة إنتاجه في سياق الأحداث اليومية للحياة اليومية، ويمكن القول أن الفكرة الرئيسية في نظرية التشكيل البنائي تتمثل في ثنائية البنيوي، أي في ثنائية البنية والفعل في العالم المجتمعي.

---

[1] انتوني غيدنز :**علم الاجتماع** ،مرجع سابق، ص.709

[2] زايد احمد :**آفاق جديدة في نظرية علم الاجتماع :نظرية تشكل البينية** ،القاهرة ، مجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، عدد 33، 1996، ص.87

وقد رأى غيدنز في ضوئها أن علم الاجتماع ينظر إلى البنية باعتبارها سمة تتحكم أو تحدد الحياة المجتمعية، لكنها أيضا سمة تجعل الحياة ممكنة، والمماثلة مع اللغة تمكننا من قول شيء ما، أن البني تتغلف بالفعل ولا توجد إلا من خلاله، وهو الذي ينتجها ويعيد إنتاجها، وطبقا لذلك لا يعود مجال الدراسة في العلوم الاجتماعية يتمثل في نظره في خبرة الفرد الفاعل أو في أي شكل من أشكال الكل المجتمعي المستقل أو القائم بذاته، بل في الممارسات المجتمعية المنتظمة عبر الزمان والمكان [1].

تتمثل نظرية التشكل البنائي عند غيدنز وفقا لما يلي:

- يقوم الفاعلون الاجتماعيون في أنشطتهم ومن خلالها بإنتاج الظروف التي تجعل هذه الأنشطة محتملة الحدوث، أي أن نقطة البداية هي الوعي، بمعنى التشكيل الاجتماعي للواقع وليست هي البناء الاجتماعي.
- يهتم غيدنز بالوعي أو الانعكاسية، إلا أن الفاعل الإنساني بانعكاسيته لا يكون واعيا بذاته فحسب، ولكنه يراقب أيضا التدفق المتواصل للأنشطة والظروف.
- إن الفاعلين الذين يراقبون أنشطتهم بصفة مستمرة بالإضافة إلى بيئاتهم الطبيعية والاجتماعية، يكونون قادرين أيضا على الترشيد أو تطوير العمليات الروتينية التي يصبحون بموجبها قادرين على الفهم المتواصل لأسباب أفعالهم
- لدى الفاعلين دوافع للفعل، هذه الدوافع تحتوي على الرغبات التي تحدث الفعل، وعلى الرغم من إن المراقبة الانعكاسية والترشيد يتضمنها الفعل بصفة مستمرة فانه من الأفضل أن نفكر في الدوافع على أنها بمثابة قوة دافعة للفعل. وتحدد الدوافع الغايات العامة للفعل، إلا أن

[1] ايان كريب: مرجع سابق، ص.173

معظم أفعالنا لا تحركها الدوافع بشكل مباشر، والدوافع لا شعورية بصفة عامة، إلا أنها مهمة بالنسبة للسلوك الإنساني.

- يمثل الفعل الأشياء التي يقوم بها الفاعلون، ولا يتعلق الفعل بنوايا الفعل ونوايا الفاعلين، ولكنه يتعلق بما يقوم به الفاعلين فعلا، ويفرق هنا بين الفاعلين والنوايا والمقاصد، لأنه غالبا ما ينتهي الفعل بنتيجة مختلفة عما يقصد الفاعلون، بمعنى أن الأفعال المقصودة قد تؤدي إلي نتائج غير مقصودة ويمثل مفهوم النتائج غير المقصودة أهمية كبرى لدى غيدنز والذي يعني أن أفعال الناس لها نتائج غير مقصودة بصفة مستمرة، وهذه النتائج تصبح شروطا غير معروفة للفعل وتغذية مرتدة، وتحول تلك الشروط دون جهود للسيطرة عليها.
- هناك علاقة بين الفعل والقوة، بمعنى أن الفاعل لديه القدرة على التأثير والاهم من ذلك أن الفاعل يكف عن كونه فاعلا إذا افتقد المقدرة على التأثير، ورغم أن هناك قيود في العالم، فان ذلك لا يعني أن الفاعلين لا خيار لهم، والقوة هنا تسبق الذاتية لان الفعل يتضمن القوة أو القدرة على تغيير الموقف.

أن التطور الذي حدث على المجتمع بحيث أصبح لكل فرد خصوصيات متعددة و مطالب نوعية ينادي بها ويعمل من اجل تحقيقها، فرض على أنصار مرحلة ما بعد الحداثة الانتقال من النظرية الحتمية إلى النظرية التأويلية التي تعطي فرصة لسماع كل الأطراف المعنية بالإشكال، وهذا يعني ان مقاربات ما بعد الحداثة غير وضعية، لأنها ترفض المقدمات المنهجية الوضعية التي تتصف بالموضوعية وتستخدم بدلا منها مناهج تهدف إلى تقديم عوامل سوسيولوجية لحدوث شيء ما وبالتالي كان الهدف العلمي من الدراسات السوسيولوجية في هذه المرحلة هو الغوص في ذوات الفاعلين، لفهم معاني الفاعلين الاجتماعيين التي يعطوها لذواتهم والأشياء والموضوعات الخارجية، فإذا كانت مقاربة الحداثة تقوم على افتراض بديهي أساسي مؤداه، لا مصداقية علمية لها بدون تبنيها الموضوعية كشرط

أساسي في دراساتها الاجتماعية، وهذا ما يؤكد علية "**دوركايم** في قواعد المنهج الدوركايمي، على اعتبار أن الظاهرة شيئية، فمقاربات ما بعد الحداثة على العكس من ذلك تماما، حيث رأت أن العلمية تكمن في الغوص في ذاتية الأفراد لان السببية متواجدة بذواتهم وليست بموضوعات خارجة عنهم، وهذا الهدف العلمي لن يتحقق لا باستخدام تقنيات تقربهم من المعنيين حتى يتمكنوا من فهم ذواتهم لذلك تم الاعتماد على تقنيات جديدة ومتنوعة مثل المناهج الكيفية التي تعتمد على التعدد المنهجي بصفة أساسية في إنتاج بيانات حول الخبرات والمعاني الشخصية للفاعلين الاجتماعين وتعتمد في العادة على لغة الفاعل الاجتماعي أو علي ملاحظة سلوك الفاعل، لذلك نجد أن الأدوات المستعملة في جمع البيانات الميدانية تتمثل في المقابلة المفتوحة والملاحظة بالمشاركة التي تعتمد على التفاعل المباشر بين المبحوثين والباحث لمدة زمنية معينة وبالاعتماد في بعض الحالات على تحليل المحتوى لبعض الوثائق المعدة والمنتجة من طرف الأفراد المعنيين بالدراسة أو مجتمع البحث وحدة التحليل كانت الفعل والتفاعل ، الممارسة الاجتماعية ، المعاني والرموز .

ثالثا: النشأة الأكاديمية لعلم الاجتماع الأوربي

كنا قد أشرنا سابقا أن النشأة المعرفية لعلم الاجتماع، كانت من قبل رواد وفلاسفة عبروا عن توجه لإنشاء علم جديد يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية، وفق أسس علمية ومنهجيات بحثية متعددة يساير من خلالها العلوم الطبيعية، وتبلورت النظريات الاجتماعية المختلفة بعد دخول علم الاجتماع المجال الأكاديمي، بإعتباره قسما علميا يقدم منهجية علمية ومعرفة نظرية لها تراثها الفكري.

يعتبر علم الاجتماع توجه أكاديمي جديد نسبيا، بين العلوم الاجتماعية الأخرى بما فيها علم الاقتصاد علم السياسة، وعلم الإنسان، و التاريخ، وعلم النفس، لكن الأفكار المؤسسة له ذات تاريخ طويل، ويمكن أن نتتبع أصولها في خليط المعرفة الإنسانية والفلسفة المشتركة، فقد ظهر علم الاجتماع كما هو حاليا كصياغة علمية في أوائل القرن التاسع عشر، كرد أكاديمي على تحدي

الحداثة، فالعالم كان يتحول إلى كل متكامل ومترابط أكثر فأكثر، في حين أصبحت حياة الأفراد أكثر فردية وانعزالا، ويعد أجست كونت أول من صاغ تعبير Sociology علم الاجتماع في عام 1838 ، أما أول كتاب في علم الاجتماع، فقد حمل نفس الاسم وكتب في منتصف القرن التاسع عشر من قبل الفيلسوف الانجليزي " **هيربرت سبنسر** " في الولايات المتحدة، وعلم هذا التخصص باسمه للمرة الأولى في جامعة **تكساس لورانس** في 1890 تحت عنـــــوان فصـــل علـــم الاجتمـــــاع المستمر الأقدم في أمريكا، ويعد القسم الجامعي المستقل الكامل في جامعة شيكاغو الذي تأسس عام 1892 من قبل" AibionSmail**البيون دبليو سمول** " أول قسم جامعي، كان متأثرا بالتقليد السوسيولوجي الألماني، وأصبح معقلا لعلم الاجتماع في الولايات المتحدة لعدة سنوات، وقد طبع أول كتاب مدرسي عام 1894 وفي عام 1895 أسست المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع AJS، وهي المجلة التي تعد من المعالم البارزة لهذا العلم، كما أسهم في تأسيس الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ASS عام 1905م، وقد ظهر الشكل التفسيري للسوسيولوجيا الأمريكية في جامعة شيكاغوا (1918-1939) والتي عرفت باسم مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع، وقد أسهم "**روبرت بارك** Robert Park "[1]عندما ترأس القسم في جمع مجموعة لامعة من الخريجين لتكوين هذه المدرسة، والتي جاءت نتائجها مبكرة في كتاب "الفلاح البولندي في أمريكا و أوربا " كأول دراسة إمبريقيه، كما تأسس على يد هذه المدرسة أوسع وأكثر البرامج البحثية خصوبة في علم الاجتماع ومن علماء هذه المدرسة "**بارك وليم توماس** ، **تشارلز كولي** ، **جورج ميد** ، **هربرتبلومر**" وغيرهم والتي أسهمت في التنظير العلمي في مجالات شتى في علم الاجتماع، وبالذات في مجال الانحراف والحضرية والتفاعلية الرمزية ،وقد زادت من قوتها بعد بروز مدارس بحثية ونظرية منافسة لها، والتي من أهمها مركز جامعة هارفارد بإشراف "**تـالكوت**

([1]) عيد الجواد مصطفى :**قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع** ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الجامعة جامعة القاهرة ، 2002 ، ص.270.

بارسونزومركز جامعة كولومبيا بإشراف "**روبرت ميرتون ولازار سفيلد** "، وقد تضاءلت أهمية مدرسة شيكاغو جراء انشغال علم الاجتماع بالنزعة العلمية، والمناهج الدقيقة والاعتماد على التحليل الإحصائي، بينما ظلت مدرسة شيكاغو تركز على الدراسات الاثنوجرافية الوظيفية التي تهتم في الغالب بالاتجاهات الشخصية للفرد، وبالتالي أظهرت عدد من غير المنتمين لهذه المدرسة امتعاضهم من سيطرة هذه المدرسة على الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ASS، والمجلة الأمريكية لعلم الاجتماع AJS، مما مهد لسيطرة كبيرة لمدرسة جامعة هارفارد، والتي انطلقت منها قوة المدرسة الوظيفية وتأثيرها الكبير في علم الاجتماع بقيادة "**تالكوت بارسونز و بيتريمسوركين وجورج هومنز**"[1].

أما في الدول الأوربية ففي عام 1896م أسس القسم الأوربي الأول لعلم الاجتماع في جامعة **بورديو** في فرنسا، من قبل " **اميل دور كايم** " الذي يعد مؤسس علم الاجتماع الأكاديمي، وفي عام 1919م أسس قسم علم الاجتماع في ألمانيا، في جامعة **لودفيج ماكسيميليانز** في ميونخ من قبل **ماكس فيبر**، وفي عام 1920 م في بولندا من قبل **فلوريان زنانيكي**، أما أقسام علم الاجتماع الأولى في المملكة المتحدة فقد أسست بعد الحرب العالمية الثانية، وقد حاول كل الرواد في هذا الميدان في هذه الفترة تأليف كتاب على الأقل يدعي تعريف علم الاجتماع كتخصص معرفي، ولعل أخر عمل فكري رئيسي في تقاليد التأليف تلك هو كتاب "بنية العمل الاجتماعي **The Stracture Of Social Action**" الذي كتبه **تالكوتبرسونز** عام 1937م [2].

---

[1] عبد العزيز بن على الغريب : مرجع سابق ، ص.13

[2] ايمانويل فالرشتاين: **تراث علم الاجتماع ووعد العلوم الاجتماعية**، مجلة اضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع،بيروت، العدد 3 ،ص.9

تتضمن قائمة العلماء النظريين الكلاسيكيين الآخرين لعلم الاجتماع من القرنين العشرون والتاسع عشر كلا من كارل ماركس ، فيردناند توينيز ، اميل دوركهايم ، باريتو ، ماكس فيبر، وهم العلماء الذين لا يعتبرون أنفسهم علماء اجتماع فقط، بل كانت أعمالهم تناقش الأديان ، التعليم ، الأخلاق، الفلسفة ، علم اللاهوت ، ولقد اعتبرت دراسات **كارل ماركس** الاجتماعية المبكرة حقلا مشابها للعلوم الطبيعية، مثل الفيزياء أو علم الأحياء وكان استخدام الطريقة العلمية وتشديد النزعة التجريبية امتياز علم الاجتماع عن علم اللاهوت والميتافيزيقيا، هذا أدى إلى الاعتراف بعلم الاجتماع كعلم تجريبي.

على ايه حال بحلول القرن العشرين، وضعت الدراسات ذات التوجه الطبيعي لدراسة الحياة الاجتماعية، موضع سؤال وشك من قبل العلماء، مثل **ريكيرت** الذي جادل بان العالم الطبيعي يختلف عن العالم الاجتماعي الذي يميزه المجتمع الإنساني، الذي يتميز بسمات فريدة مثل المعاني والرموز القواعد الأخلاقية والمعايير والقيم ، هذه العناصر في المجتمع تؤدي إلى نشوء الثقافات الإنسانية، وجهة النظر هذه كانت قد طورت من قبل ماكس فيبر الذي قدمها ضد الفلسفة الواقعية .

هذه المقدمة تعبر عن صياغة أولية لعلم الاجتماع، من خلال دراسات وأطروحات علمية ذات منهجية واضحة المعالم للبحث الاجتماعي، الذي أسهم في تنامي النظريات الاجتماعية وتعدد مدارسها وتعدد أجيالها وطبقاتها، وبإمكاننا القول بان هذه الجهود التأسيسية هي التي ولد من رحمها رجال الطبقة الأولى من رواد علم الاجتماع الحديث، ويمكننا إجمال الحديث عن خمس مجموعات من علماء الاجتماع هم :

المجموعة الأولى : هي التي تمثل ابرز العلماء والمفكرين الذين كانت لهم قصب الريادة في تشكيل التيارات والاتجاهات النظرية ونحت المفاهيم والمفاتيح لهذا العلم، بل وبلورة القضايا والأسئلة الكبرى التي لا بد من تناولها والاهتمام بها وهناك اختلاف حول من يمكن أن يدرج ضمن علماء الطبقة

الأولى لكن معظم علماء الاجتماع اليوم يجعلون كارل ماركس و اميل دوركايم وماكس فيبر في قوائمهم ، قد يضيف البعض باريتو ومارشال وغيرهم لكن الجميع يسلم للعلماء الثلاثة الأوائل والتي تأثرت أفكارهم بجهود المفكرين والفلاسفة من امثال هوبس ولوك وروسو واجست كونت وسبنسر .

المجموعة الثانية : هي التي عمقت وعززت من وجود علم الاجتماع في الجامعات وعملت على تأسيس الدراسات والبحوث العلمية فيها، وبالذات في الجامعات الأمريكية ومن ابرز علماء هذه الطبقة **بارك** الذي أسس كرسي الدراسات الجامعية بجامعة شيكاغو ولقد اهتم هو وفريقه العلمي بالدراسات الميدانية للمدينة مشكلين توجهات محددة وعملية في الدراسات الاجتماعية التي كانت رائدة في ترسيخ نوعية معينة من الدراسات الأمريكية الاجتماعية في تراث هذا العلم، وقد حظيت الدراسات الحضرية فيها بحظ وافر كذلك كانت إسهامات عالم النظرية التفاعلية الرمزية **جورج ميد** من نفس الجامعة كبيرة ومؤثرة، وقد لعبة الطبقة الثانية دورا بارز في بلورة تيار علمي جذر أكاديميا مفهوم علم الاجتماع الحديث من ناحية، وولد مجالات علمية شكلت التفسير الجديد لمعنى الحياة الاجتماعية الثقافية للمجتمع الحديث التي تعد فيه الدراسات الميدانية نافذة مهمة جدا، لقد اكسب أبناء هذه الطبقة لعلم الاجتماع هويته العلمية ورواج أفكاره ومفاهيمه على مستوى المجتمع .

المجموعة الثالث :سعى هذا الجيل إلى إبراز المذاهب (المدارس) الاجتماعية المختلفة والتنظير لها بوصفها منظومات علمية تشكل حوصلة لجهود العديد من العلماء في إسهاماتهم الفردية، بل كان بعضهم الموجه والمنظر لتلك المذاهب العلمية ومن ابرز هذه المذاهب المدرسة الوظيفية والتفاعلية الرمزية ومدرسة الصراع ونظرية الأنساق الاجتماعية والاثنوميتودولوجيا و الفينومينولوجيا وغيرها، ولقد سعى العلماء في هذه الطبقة إلي الارتفاع عن الريادة الفردية والعمل على تعزيز المذهب أو المدرسة النظرية التي يرون أنها توجههم للبحث العلمي وتحدد لهم الحـــــــــدود العامة وتقدم لهم المصطلحات والمفتاح ومن ثم توجه الاهتمامات والقضايا والأسئلة التي يعالجها الباحث وفي ظل هذه

الطبقة ظهرت جهود علمية مهمة عملت على إظهار مكامن الخلل أو العلل في هذه المذاهب العلمية وذلك من اجل الخروج على النمطية والجمود الفكري الذي آلإليه العديد من علماء الاجتماع، ولقد احدث هذا النقد تحولات جذرية وطالت مراجعاته أعمال جميع المدارس بل حتى أقطار الرواد ومن أهم علماء هذه الطبقة **تالكوت بارسونز ،ميرتون** وغيرهم .

المجموعة الرابعة: ظهرت هذه الطبقة في أواخر الثمانينات من الفرن العشرين، أحضرت معها اهتمامات جديدة ومن ثم قضايا وأطروحات جديدة، لعل من أبرزها ما عرف بالدراسات النسوية وما بعد الحداثة، وانتشار ما عرف بالدراسات الثقافية والتعددية الثقافية. ومجالات علم الاجتماع في هذه المرحلة انفتحت على منجزات النقد الأدبي والدراسات الأدبية عموما وعلى موجات الحركات الاجتماعية والإصلاحية بالإضافة إلى بروز إشكاليات المجتمعات الصناعية الحديثة من منظور الأقليات والأفكار الجديدة في الاستهلاك والتنمية وأشكال التدين والحركات الأصولية وغيرها، وفي سياق هذه الطبقة أصبحت قضايا علم الاجتماع تهتم بالكثير من تفاصيل حياة المجتمعات الحديثة في نمط استهلاكها وأسلوب حياتها وفي العلاقات بين الذكور والإناث، وفيما بين الأعراق والاثنيات من خلال زاوية تؤكد على قبول التنوع والاعتراف به وعلى مستوى الاقتصاد والتنمية أصبح الاهتمام يتمركز على الشركات عابرة الجنسيات والدول ومن ابرز علماء هذه الطبقة **الان تورين ، انتوني غيدنز ، هابرماس ، بير بورديو** وغيرهم .

المجموعة الخامسة: هي طبقة قيد الظهور في الوقت المعاصر تعمل على دراسة اثأر العولمة وحوار أو صراع الحضارات وكيفية تأثير الإمبراطورية الأمريكية في حياة الأرض وسكانها، وفي هذه الطبقة اغلي الحديث عن العولمة والإرهاب والهيمنة الأحادية للسلطة والنفوذ الأمريكي، ومن ثم ظهرت قضايا

تتعلق بنهاية التاريخ والعولمة والإرهاب وصراع الحضارات ومن ابرز علمائها **بيتر بيرغر** ،و**فوكو ياما** وغيرهم كثير [1].

بناء على الطرح السابق يمكن القول أنه إذا كانت مرحلة تأسيس علم الاجتماع هي مرحلة الإنفصال عن الفكر اللاهوتي، وإنتاج فكر وعضيا ينادي بالإصلاح و الإرشاد والتوجيه، يحرض أفراد المجتمع بمختلف شرائحه وفئاته على تبني القيم المثلى من خلال تبنيه للفلسفة الوضعية التي تطمح لاكتشاف القوانين التي تحكم المجتمع، سواء كانت تخص الجانب الاستاتيكي منه أو الديناميكي على غرار العلوم الطبيعية، فان هذا الفكر الفلسفي الوضعي نتج عنه دراسة موضوع بدون منهج خاص به فعوض أن يقدم لنا علم اجتماع بموضوعه ومناهجه العلمية، قدم لنا فكرا يعالج موضوعات اجتماعية بمنهجية فلسفية فهي فلسفة اجتماعية لا غي، وبالتالي لا يمكن أن نتكلم هنا لا على وحدة تحليل، ولا على منهج ،ولا على أداة لجمع المعطيات ولا على هدف علمي .

لقد صنفت مرحلة الحداثة بمشروعها الدوركايمي والماركسي والفيبري ضمن المقاربات الوضعية في مناهجها، أي أنها مقاربات تتبنى المقدمات المنهجية والافتراضية للعلم الطبيعي التي مفادها أن الفاعلين الاجتماعيين موجودين تحت حتمية قوى خارجة عن ذواتهم وإرادتهم، وما على الباحث في هذه الحالة إلا إيجاد العلاقة السببية بين هذه القوى الخارجية والأفعال والسلوكيات الصادرة من هؤلاء الأفراد، فكان الهدف العلمي من الدراسات السوسيولوجية في هذه المرحلة هو العمل على إيجاد العلاقة السببية بين متغير خارجي وسلوك الأفراد، بغض النظر إن كان هذا المتغير الخارجي اجتماعي ثقافي اقتصادي من أجل المحافظة على البنية والوضع القائم، فجاءت البحوث وصفية تحليلية باستخدام مناهج وأدوات كمية تصف وتحلل الواقع كما هو.

---

[1] هذه التصنيفات لطبقات تأسيس علم الاجتماع وردت في محاضرة للأستاذ الدكتور ابو بكر باقادير **(حاجة طالب العلم الشرعي للعلوم الاجتماعية)**، غير منشورة

واذا كانت المقاربات الوضعية في علم الاجتماع، قد قامت بدراسة شاملة للانساق الاجتماعية الكبرى أو ضمن ما يعرف في علم الاجتماع بالماكرو سوسيولوجي التي تركز على المجتمع كوحدة تحليل ، فان مرحلة ما بعد الحداثة إنطلقت من الوحدات الاجتماعية الصغرى، فوحدة التحليل عندها هي الفعل الاجتماعي، لأن منظري هذا الاتجاه كانوا يؤمنون باستحالة دراسة الأنساق الكبرى التي ما هي إلا محصلة للتفاعل الذي يحدث في الأنساق الصغرى، فالهدف العلمي من الدراسات السوسيولوجية في مقاربات ما بعد الحداثة، يكمن فهم معاني الفاعلين الاجتماعيين و الغوص في ذاتية الأفراد، لان السببية متواجدة بذواتهم وليست بموضوعات خارجة عنهم كما كانت ترى المقاربات الوضعية ، لهذا السبب استخدم منظري هذه المرحلة المناهج الكيفية بصفة أساسية، في إنتاج بيانات حول الخبرات والمعاني الشخصية للفاعلين الاجتماعين ،وتعتمد في العادة على لغة الفاعل الاجتماعي أو علي ملاحظة سلوك الفاعل، أما الأساليب الكيفية الرئيسية التي تعتمد عليها في جمع المعطيات فهي الملاحظة والمقابلات المفتوحة وغير الموجهة.

-خلاصة

كخلاصة عامة لهذا الفصل يمكن إجمال كل ما قيل حول المقاربات السوسيولوجية في الجدول الموضح اسفله

جدول رقم01: يوضح تصنيف بعض النظريات (النموذج المعرفي) في علم الاجتماع

المقاربة	وحدة التحليل	وجهة البحث	المنهج	الأداة
البائية الوظيفية	-النسق والفعل -البنية والوظيفة التحليل في مستوى الماكرو	وضعية (المحافظة على الوضع القائم)	كمي	-الملاحظة -الاستمارة معطيات كمية
الماركسية	-الصراع -العلاقة الاجتماعية والاقتصادية -الوعي والاغتراب التحليل على مستوى الماكرو	نقدية (تسعى الي التغير عن طريق الصراع)	جدلي تاريخي	-الملاحظة -الاستمارة معطيات كمية
البدائل النظرية	الفعل والتفاعل الاجتماعي -المعاني والرموز -الممارسة الاجتماعية التحليل في مستوي الميكرو	تأويلية (تسعى الي فهم المعاني والرموز)	كيفي	-المقابلة -الملاحظة بالمشاركة معطيات كيفية

الفصل الرابع: نشأة وممارسة السوسيولوجيا في الوطن العربي

-تمهيد

أولا: نشأة وممارسة علم الاجتماع في الوطن العربي

1: الممارسة السوسيولوجية في مصر(بين التبعية و التنمية)

2: الممارسة السوسيولوجية في السودان (بينالأنثروبولوجيا والتنمية الاقتصادية)

3: الممارسة السوسيولوجية في المغرب (بين الأيديولوجيا والمورفولوجية الاجتماعية)

4: الممارسة السوسيولوجية في تونس (بين التغير والتنمية)

ثانيا: نشأة وممارسة علم الاجتماع في الجزائر

1: التطور السوسيو تاريخي لعلم الاجتماع في الجزائر

1-1-علم الاجتماع في الفترة الكولونيا ليه (1958-1962)

1-2-الاستقلالاو مشروع تخليص السوسيولوجيا من النزعة الاستعمارية

2: إعادة الاعتبار لعلم الاجتماع ودور الخبرة السوسيولوجية

2-1-التكوين العلمي والبحث السوسيولوجي

2-2-علاقة البحوث الاجتماعية في الجزائر بالسلطة

3: الممارسة السوسيولوجية في الجزائر(معضلة ام ازمة الاكاديمية)

-خلاصة

-تمهيد :

إن الحديث عن نشأة وممارسة علم الاجتماع في الوطن العربي عموما والجزائر خصوصا يدفعنا إلى أن ندخل في إشكاليات شديدة التعقيد، فهذه العملية تتطلب منا بحثا تاريخيا نقديا كمرحلة أولى، نترصد فيها ملامح ظهور وتطور هذا العلم في الوطن العربي، ثم نحاول أن نحلل في مرحلة ثانية من خلال الإطار الاجتماعي و السياسي، عملية النشأة والممارسة لهذا العلم في الجزائر، من خلال مقاربة الذات المنتجة(الباحث السوسيولوجي)، خاصة وأن نشأة المعرفة وتطورها تخضع للسياق الاجتماعي والتاريخي والنفسي للباحث، والتي تعبر عن رؤيته للواقع الاجتماعي المعاش، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الممارسة السوسيولوجية في الوطن العربي كمبحث أول، ثم الممارسة السوسيولوجية في الجزائر كمبحث ثاني.

أولا: نشأة وممارسة علم الإجتماع في الوطن العربي

تتميز السوسيولوجيا العربية بأنها سوسيولوجيا جاهزة، أي أن ظهورها في الوطن العربي حدث في سياق تاريخي إجتماعي نفسي مختلف تماما عن ظهورها في الغرب، اذ نستطيع القول انه منذ إسهامات ابن خلدون في علم العمران البشري، لا نكاد نجد إسهامات لدى مفكرين عرب إلا من خلال مداخل أخرى لا يمكن تصنفها ضمن السوسيولوجيا، قد تكون هذه المداخل إصلاحية قومية، سياسية.

فالسوسيولوجيا العربية التي نتعامل معها اليوم، ظهرت ولم تنشأ في الوطن العربي، لقد جاءت مع آليات ومدرعات الاستعمار، جاءت من أجل مهمة استعمارية بحته، وهي فهم البنيات الثقافية والقيمية للمجتمع العربي المستعمر، وتحليل العلاقات الاجتماعية السائدة فيه، حتى تتم عملية الهدم الداخلي بطريقة أكثر علمية وعقلانية، ربحا للوقت والجهد[1].

وغداة الاستقلال كان التراث السوسيولوجي الذي تركه المستعمر ذو أهمية بالغة، فقد احتوى على مجموعة كبيرة من الدراسات الأنثروبولوجية و السوسيولوجية عن الأوطان العربية، هذا التراث الذي فرح به السوسيولوجين العرب واعتبروه نعمة، سرعان ما تحول عليهم إلى نقمة، لقد جعل هذا التراث المفكر السوسيولوجي العربي أسير تلك المقاربات والمناهج الغربية، عاجز عن تجاوزها وإحداث القطيعة معها، ليكتشف السوسيولوجي العربي، أن سوسيولوجيا الغرب مازالت حاضرة في مخياله، يقول **حيدر إبراهيم على** في هذا الصدد " نتيجة لخضوع أجزاء كبيرة من الوطن العربي للاستعمار المباشر لفترة طويلة، فقد صمم خلالها الاستعمار كثيرا من أطر التعليم والثقافة، بل في بعض الأقطار كان الاستعمار هو الذي أوجد المؤسسات الأكاديمية والتربوية في شكلها النظامي الحديث "[2].

---

[1] الاحمر احمد سالم:**وضعية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي بين ازمتي الواقع والفكر**،الرباط، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، ع 50، نوفمبر 1988، ص.14

[2] حيدر ابراهيم على:**علم الاجتماع والصراع الايديولوجي في الوطن العربي** ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، مركز الوحدة العربية ،ع78،اوت 1985،ص.14

تعتبر المؤسسات الأكاديمية(الجامعات) التي نمارس فيها الان الفعل السوسيولوجي، نتاج إستعماريا بحت، إنخرط علم الاجتماع داخلها كفرع معرفي، وفي أحضان الحماية الفرنسية ترعرع هذا الأخير في قطيعة تامة مع الفكر الخلدوني، ومع كل التراث لما قبل إستعماري على مستوى المناهج وأنماط التحليل.

فالسوسيولوجيا العربية أول ما يلاحظ عليها أنها لم تكن نتيجة للتفاعل المعرفي بين الذات الباحثة والواقع الاجتماعي المعاش، فهي لا تعكس مطلبا اجتماعيا، إنما كانت امتداد لمعرفة الغرب وإرادة سياسية من الخارج ، لقد عاشت الذات السوسيولوجية بعد الاستعمار داخل نسق مغلق من معرفة الأخر وأفكاره، وعملت على إعادة إنتاجها دون وعي ابستيمي، مما جعلها تقف مكانها في عملية اجترار مستمرة للسوسيولوجيا الغربية دون تجاوزها أو إحداث القطيعة معها، الأمر الذي جعلها تكون قانعة بالنقل والتقليد، مكتفية بمهمة وصف الأمور البسيطة والبحث عن علاج المشكلات الاجتماعية من منظور إجرائي تجريدي .

1/ الممارسة السوسيولوجية في مصر (بين التبعية والتنمية):

اختلف ظهور السوسيولوجيا في مصر قليل عن المغرب العربي، فالسوسيولوجيا في مصر دخلت أساسا عن طريق طلابها الذين ذهبوا لتحضير رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات الأوربية خاصة الفرنسية، ثم فيما بعد في الجامعات الأمريكية.

لقد دخلت السوسيولوجيا إلى الجامعة المصرية أولاً كمادة دراسية في إطار المواد الأساسية لقسم الفلسفة، ثم بدأت تتحول تدريجياً إلى قسم مستقل، وتعتبر جامعة القاهرة أول جامعة عربية تحولت فيها السوسيولوجيا إلى قسم مستقل عام 1947، ولم يكن الرواد الأوائل من السوسيولوجيين المصريين سوى ممثلين لهذه المدرسة أو تلك من المدارس السوسيولوجية الغربية، فلقد كتب "**نكولا حداد**" أول كتاب عربي يحمل اسم " **علم الاجتماع** "وكان واقعاً بصورة خاصة تحت تأثير **هربرت سبنسر** ونظرية

التطور الداروينية، وحاول كل من **عبد الواحد وافي، وعبد العزيز عزت** إلباس ابن خلدون قبعة أوغست كونت، ولم يكن عبد "**الكريم اليافي**" أكثر من ناقل لنظريات **دوركهايم** السوسيولوجية إلى اللغة العربية، وبصورة عامة فإن مؤلفات وترجمات خريجي جامعات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تهيمن على المناخ الأكاديمي المصري جعلت السوسيولوجيا في مصر وحتى وقت قريب، أسيرت الوضعية الفرنسية، و الإمبريقية الأمريكية، والاتجاه البنائي الوظيفي[1].

يصف "**سمير نعيم**" وضعية البحث والممارسة السوسيولوجية في مصر فيقول : رغم توفر الإمكانيات البشرية في مصر، إلاأن استغلالها يبقى يشكل فوضى في استراتيجية مصر النهائية، فمن الناحية الشكلية تزخر مصر بمجموعة كبيرة من الجامعات التي تحتوى على أقسام علم الاجتماع (أربعة عشر جامعة)، وتتوفر على مجموعة كبيرة من المراكز البحثية الرسمية وغير الرسمية، لكن تبقى الممارسة البحثية عاجزة على التقدم لافتقادها التمويل الرسمي، ففي البحوث التي تجريها الجامعات نجد بالدرجة الأولى الاعتماد على التمويل الذاتي من قبل الباحث، فالطالب من درجة الماجستير أو الدكتوراه هو الذي يمول بحثه بنفسه، والأستاذ الجامعي حينما يجري بحوثا فهـــو يعتمد أيضا على نفسه [2]، لكن في الجهة المقابلة يظهر التمويل السخي للأخر الأجنبي، الذي يواصل اكتشاف مصر بأبنائها بمجموعة من البحوث والحقائق والبيانات عن المجتمع وحركته، ومن خلال تمويل البحوث السوسيولوجية تظهر اتجاهات الممارسة السوسيولوجية في مصر والتي تنقسم إلي شقين شق أول تابع للتمويل الخارجي الأمريكي، الألماني، الفرنسي بأهدافه المشبوهة ورغبته الاستعمارية المتمركزة، وشق ثاني وطني قومي والذي يتمفصل إلي مجموعة من الاتجاهات والتيارات " فلو أخذنا مثلا ما يسمى الان مدرسة عين شمس في علم الاجتماع، فالموضوع المحوري الذي تدور حوله معظم بحوث

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي :مرجع سابق ،ص.254

[2] عمار حمداش: **وضعية البحث السوسيولوجي في الوطن العربي**،بيروت، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ع 134 ، 1990، ص.71

أعضائها أو الذين يتبعون هذا الاتجاه، نجده يتصل بعملية التنمية وتشخيص حالة التخلف والتبعية التي تعيش فيها مجتمعات العالم الثالث عموما ومصر بصفة خاصة [1]، أما عن الإنتاج الأكاديمي يقول **عزتحجازي** خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة "لقد تحول معظم المشتغلين بعلم الاجتماع إلي مفكرين باحثين، يبحثون ويدرسون ويكتبون في حدود ما يطلب منهم ويؤجرون عليه[2] ،ومعظم ما يتعرض له المشتغلون بالدراسة والبحث موضوعات أو مشكلات يفتقر الكثير منها إلي عنصر المعاصر أي لا علاقة لها بالواقع الاجتماعي المعاش، كما أنها تعالج بطرق وأدوات تقليدية تجاوزتها حركة البحث والتفكير [3].

2/ الممارسة السوسيولوجية في السودان (بين الأنثروبولوجيا والتنمية الاقتصادية):

لقد بدأ الاهتمام الجاد بالدراسات والبحوث الاجتماعية في السودان منذ الغزو البريطاني 1898 م حيث جعل البريطانيون الاهتمام بالبحوث وجمع المعلومات إحدى الركائز الهامة في سياستهم و إدارتهم للسودان، وتأكيد لذلك كان من الشروط الأساسية في تعيين إداريين بريطانيين وإرسالهم للعمل في السودان هو تأهيلهم في العلوم الاجتماعية، ولم يكتفوا بذلك بل كانوا يرسلون باحثين متخصصين لدراسة القبائل السودانية ويوفرون لهم الدعم المادي والأمني والتشجيعي [4].

بعد استقلال السودان1959م انشأت في جامعة الخرطوم كلية للاقتصاد والدراسات الاجتماعية ضمت أقسام لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا ووضعت مناهج مماثلة لمناهج علم الاجتماع في الجامعات البريطانية، وكان معظم الأساتذة الذين شاركوا في تأسيس قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

---

[1] عمار حمداش،نفس المرجع ،ص.71

[2] احمد خضر :**اعترافات علماء الاجتماع (عقم النظرية وقصور المنهج في علم الاجتماع)**، الرياض،دار النشر الدولي، ط1، 1993،ص.18

[3] احمد خضر: نفس المرجع ، ص.23

[4] امال ايوب وعباس احمد: **الانثربولوجيا والسوسيولوجيا ،ببليوغرافيا الدراسات عن السودان** ، الخرطوم ، المجلس القومي للبحوث ،1974

بريطانيين، وكان حتى وقت قريب لغة التدريس هي اللغة انجليزية وكذلك المراجع، أما الدراسات والبحوث فكانت تسير في نفس خطى الاتجاه البريطاني الذي يركز على دراسة القبائل والهجرة والعمالة.

استمر الحال كذلك حتى سنة 1964م حيث تأهل الجيل الأول من الأساتذة السودانيين الذين عادوا من بعثاتهم مثل الدكتور **تاج الأنبياء الضوى** والدكتورة **فهيمه زاهر** ، ولقد كان اهتمامهم منصب حول علم الاجتماع الحضري، ثم توالت بعد ذلك عودة السودانيين من بعتاتهم من انجلترا مثل "**عبد الغفار محمد احمد**" الذي اهتم بقضايا التنمية والتحديث والتغير الثقافي والاجتماعي [1]وبذلك احتل الأساتذة السودانيين مواقع الأساتذة البريطانيين، وما كادت تطل فترت الثمانينات حتى جاء جيل من المفكرين السوسيولوجين السودانيين اهتم أساسا بالتنمية والتحديث وارتبطت بحوثهم بالتنمية والتغير الاجتماعي، لقد ارتبطت البحوث السوسيولوجية بالبحوث الاقتصادية والسياسية بدرجة كبيرة حتى أصبح من النادر أن نجد بحث اجتماعي لا يحتوي مبحثا اقتصادي أو سياسي.

يلاحظ مما ذكر أن الممارسة السوسيولوجية في السودان اختلقت منذ التأسيس عن الممارسة السوسيولوجية في مصر في عدة جوانب، أولها أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية شكلت نقطة البداية بالنسبة للعلوم الاجتماعية في السودان وذلك من خلال التركيز على دراسة القبائل التي تقطن ارض السودان عربية كانت أو غير عربية، وبالتالي فهي مازالت أسيرة التوجه البريطاني، وثانيها اللغة الانجليزية التي تم الاعتماد عليها في التدريس الأمر الذي أتاح الفرصة للأساتذة البريطانيين بوضع الأسس التي شكلت فيما بعد وضعية العلوم الاجتماعية في السودان.

[1] احمد محمد عبد الغفار :**دراسات في قضايا التنمية في السودان**،الخرطوم، مجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية ، المجلس القومي للبحوث ،1988،ص.22

أما عن الإنتاج الأكاديمي فيقول **حيدر إبراهيم:** :بالرغم من توفر السودان على مجموعة من أقسام علم الاجتماع(جامعة الخرطوم ، جامعة أم درمان الإسلامية ، جامعة الجزيرة ...الخ) وعلى مجموعة من مراكز البحث (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والاقتصادية ، مركز الدراسات الإنمائية ...) لكن المفارقة تحدث عندما نعلم أن هذه المراكز البحثية تبرأ منها السياسي واحتضنها الغربي فيتم تمويل الأبحاث حول السودان من طرف مراكز أجنبية وعليه يتم تحديد محاور البحث ومجالاته بحسب رغبة صاحب المال الغربي الذي لا يزال يمارس وصايته المعرفية بأيادي سودانية[1].

3/ الممارسة السوسيولوجية في المغرب (بين الأيديولوجيا والمورفولوجية الاجتماعية):

إن الحديث عن الممارسة السوسيولوجية في المغرب في تطورها وقضاياها يقودنا إلى الحديث عن النشأة اللاشرعية لها من خلال دراسات المستعمر، لقد دخلت السوسيولوجيا إلي المغرب كمشروع استعماري، ولعل أطروحة **روبيرت مونتناي** حول البربر والمخزن تمثل نموذج النظرية الاستعمارية والتي تعكس الوجه الإيديولوجي الاستعماري للسوسيولوجيا الاستعمارية[2].

ارتبطت السوسيولوجيا في المغرب المستقل باسم **بول باسكون** الذي أسس البنية الأولى للبحث، حيث كان ينظر للبحث السوسيولوجي في تلك الفترة على انه عملا نضاليا، فجل أعمال هذا الأخير وزملاؤه في الحقل السوسيولوجي كانت في إطار السياسة العمومية (السياسة الزراعية، والسياسة المائية)[3]، خلال فترت الستينيات والسبعينات من القرن الماضي اتسمت الدراسات السوسيولوجية بالطابع النقدي على المستوى النظري والسياسي، لقد كان الشعار السائد في تلك الحقبة هو تحرير علم الاجتماع من الجهاز المفاهيمي الاستعماري ومحاولة تفسير آليا تسير المجتمع من منظور شمولي

---

[1] عمار حمداش : مرجع سبق ذكره ، ص.65

[2] الديالمي عبد الصمد: **إشكالية الكتابة السوسيولوجية في المغرب محاولة تركيبية** ، بيروت ، كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1986،ص.44

[3] محمد أعراب:**البحث السوسيولوجي في المغرب مقاربة تاريخية موضوعاتية**، الرباط، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، ص.2

نسقي، والنظرية المهيمنة في تلك الفترة كانت النظرية الماركسية في هذا الصدد يقول **عبد الكبير الخطيبي**[1]"إن تحرير السوسيولوجيا يقتضي عدم تبعيتها علميا للمترو بول–دولة المركز فرنسا–(...) وسياسة نقدية تقدم على أساس التحليل المقارن للدول التي تم دراستها وتحليلها بكيفية جيدة ".

يضيف الخطيبي في مقاله **لنعمل على تحرير السوسيولوجيا** مايلي " بالنظر إلي ما نسميه العالم الثالث لا يمكن لنا أن ندعي أن التحرير قد تجلى في تبلور فكر سوسيولوجي نقدي خالص تجاه الآلة الإيديولوجية الامبريالية والنزعة المركزية للغرب، تحرر يمكن أن يكون في الوقت ذاته تفكيك للخطابات التي تسهم بصورة مختلفة في الهيمنة الامبريالية [2].

لقد كان البحث السوسيولوجي والالتزام السياسي بالنسبة للجيل الأول من علماء الاجتماع المغاربة أمرين متلازمين، فقد كان من الضروري على كل باحث الانخراط بكيفية واضحة في مشروع مجتمعي محدد، وكان هذا الالتزام يترجم حسب **بول باسكون** بمصطلح يطلق عليه سوسيولوجيا الفعل، إلي جانب ذلك كان ينظر إلي تدريس السوسيولوجيا وتعليمها في الجامعة والمعاهد العليا على أنها عمل ملتزم ونضال سياسي يدخل في إطار السوسيولوجيا الملتزمة.

وتبدوا هذه الحقيقة في دروس ومحاضرات وأعمال **الدكتور محمد جسوس** الذي كان يوظف ويعبئ معرفته السوسيولوجية بصفته مناضلا سياسيا ففي كل تدخلاته وحواراته حول قضايا مرتبطة بالسياسة والتعليم والتنمية كان يحلل ويناقش هذه القضايا بطريقة بيداغوجية قصد توضيحها وتفسيرها بدقة، فيما يخص انتشار تخصص علم الاجتماع في الجامعات المغربية.

---

[1] عبد الكبير الخطيب: النقد**المزدوج**، بيروت، دارالعودة، دون سنة نشر، ص74

[2] Khatibi .A, **Décolonisation de La Sociologie** ,Essais de Sociologie Textes Réunis et Revus Par Nejjar .S ,Rabat, Editions Okad,2000,pp113-125

تقول الدكتورة **أسماء بن عدادة** :قبل مدة قصيرة كان هذا التخصص يدرس في جامعتين فقطهما الرباط وفاس، وكان عدد الطلبة الذين يتخرجون فيها محدوداً جداً مقارنة مع عدد المتخرجين في شعب أخرى، ومنذ أزيد من عقد من الزمن ومع تطبيق الإصلاح على منظومة التعليم العالي سمحت الدولة بفتح مسالك وشعب لتدريس السوسيولوجيا في كلّ الجامعات، وبالتدريج ارتفع عدد الشعب حتى أصبحت شعبة علم الاجتماع في جلّ الجامعات المغربية. وقد عرف عدد الطلبة المقبلين على هذا التخصص المعرفي ارتفاعاً متزايداً، إذن يمكننا القول إنّ السوسيولوجيا عاشت في العقد الأخير تحولاً كميّاً يتجلى في ارتفاع عدد المتخرجين فيها، أما عن الحصيلة وعن طبيعة التكوين يمكن القول إنّ الحصيلة ليست مرضية ولا تستجيب لحاجيات المغرب للدراسات السوسيولوجية.

السوسيولوجيا كمجال معرفي تحتاج إلى معاينة الوقائع والقيام بالدراسات الميدانية، والجامعات المغاربية لا توفر لا لطلبتها ولا لأساتذتها أيّة إمكانيات لتحقيق هذا الغرض، السوسيولوجيا بالمغرب تدرس بشكل نظري، وهذا أكبر عائق نحو تقدمها وممارستها بشكل صحيح [1]، أمّا الزاوية الثانية فتتعلق بالإنتاج المعرفي في مجال الأبحاث والدراسات السوسيولوجية، إنّه إنتاج ضعيف جداً، وعدد الباحثين الذين يهتمون بالبحث العلمي وبالنشر عدد محدود جداً، وما ينشر ضئيل لا يجيب ولو على جزء بسيط من الإشكالات المطروحة للنقاش. وضعف التأليف والنشر وإنجاز الدراسات والأبحاث السوسيولوجية يعود إلى سببين: الأول كون العديد من السوسيولوجين ينشغلون بإنجاز أعمال في مجال الخبرة التي تكون مواضيعها تحت طلب المنظمات الدولية والتي غالباً لا تنشر، السبب الثاني هو غياب الشروط المادية والثقافية والمنهجية الضرورية للقيام بأبحاث ميدانية ممّا جعل تجربتنا على هذا المستوى ضعيفة جدا.

[1] نور الدين علوش:**حوار خاص مع الباحثة أسماء بن عدادة حول وضعية السوسيولوجيا في المغرب**، بيروت ، مجلة إضافات ،مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد35 ، صيف 2016، ص.182

ما يمكن قوله في الأخير إن ما ميز الإنتاج السوسيولوجي ألمغاربي في السنوات الأخيرة هو هيمنة الطابع الفردي، أي أن الباحث ينجز دراساته وحده، وهذا يتجلى في تنوع المواضيع والقضايا المدروسة والميل إلى معالجة العديد من المواضيع من طرف الباحث نفسه عموما يمكن القول أن المواضيع السوسيولوجية المنتجة في المغرب في العقدين الأخيريـن تتمحـــور حول محورين: الدراسة القروية خاصة المورفولوجية الاجتماعية والدينية الاجتماعية، والدراسات النسائية.

4/ الممارسة السوسيولوجية في تونس(بين التغير والتنمية):

عرف تطور علم الاجتماع في تونس ثلاث مراحل هي: السبعينيات والثمانينات والتسعينات إلى ألان، وما تجدر الإشارة إليه أن علم الاجتماع كتخصص في تونس كان يتشكل أساسا بقرارات وزارية فوقية، يتم بموجبها تعديل في برامجه وطرق بحثه، ومن الاعتبارات التي قام عليها وضع برامج علم الاجتماع هو التوازن بين النظري والتطبيقي، فالنص الذي احدث الإجازة في علم الاجتماع ينص على أن الدراسة المفضية إلي الإجازة في علم الاجتماع يجب أن تكون دراسة نظرية وتطبيقية [1].

أن نشأة قسم علم الاجتماع بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس حديث نسبيا، إذ صدر أول أمر ينظم الإجازة في علم الاجتماع في 14 أفريل 1961، وشهد هذا الأمر العديد من التعديلات.

لقد تنامي إستقطاب الطلبة في قسم علم الاجتماع بداية من أواسط السبعينات، وهو ما يفسر ضعف الإنتاج العلمي للطلبة في فترة السبعينات والثمانينات بالمقارنة مع فترة التسعينات، اذ تميزت مرحلة الستينيات والسبعينات بالنزعة الإنسانية للمعرفة السوسيولوجية، بمعنى ارتباط علم الاجتماع بالعلوم الإنسانية الأخرى (علم النفس، التاريخ ....)، من أجل رؤية كلية وشمولية للمجتمع والتاريخي الذاتي وإعطاء البعد المغربي العربي الإسلامي على مجموعة البرامج، إنها محاولة اقصاء الخطر

[1] الطاهر لبيب :**علم الاجتماع في تونس التدريس نصا وروحا** ،بيروت ،مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ،ص.313

الغربي عشية الاستقلال، لكن يبقى الحضور الفرنسي في الفعل السوسيولوجي التونسي واضحا، فرغم صلة تونس بفكرة المغرب العربي معروفة، ولكنه من المعروف أيضا أن المغرب العربي موضوع سوسيولوجي مبجل لدي بعض العلماء الاجتماعي الفرنسيين الذين واكبوا نشأة قسم علم الاجتماع ومراحله الأولى في تونس، وتجدر الإشارة إلى ارتفاع عدد البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية في هذه الفترة مقارنة بالبحوث المكتوبة باللغة العربية، حيث بلغ عدد البحوث باللغة الفرنسية 27 بحث مقابل 4 بحوث باللغة العربية [1].

في مرحلة الثمانينات إتجهت السوسيولوجيا التونسية إلى الاهتمام بموضوع التنمية، وظهر علم إجتماع التنمية كمادة مستقلة للتدريس، ثم كتخصص مستقل، وبدأ في هذه المرحلة يعرف إتجاها واضحا نحو التعريب و الموضوعات، حيث اتجهت البحوث المكتوبة باللغة العربية إلى الارتفاع، لقد تأثرت المواضيع المدروسة بالتحولات الاجتماعية التي عايشت وتعايش المجتمع التونسي، فقد إرتفع عدد البحوث التي تناولت مسألة هجرة اليد العاملة، وهجرة الأدمغة والتنمية الريفية والتحولات الديمغرافية، وهي مواضيع قد عكست واقع الحال بالنسبة للمجتمع التونسي من جهة، ومن جهة أخرى قد عبرت عن جزء من مشاغل الدولة التونسية التي إتجهت إلى إنجاز برامج تنموية في الريف.

أما فترة التسعينات فقد شهدت بروز مواضيع جديدة تدرس إشكاليات حديثة مثل إشكالية توزيع الوقت إشكالية تأثير السياحة على الاقتصاد والقيم والثقافة...الخ، وهي مواضيع مهمة متجذرة في عمق الهواجس الوطنية المحلية أو الهواجس العربية والعالمية.

مع بداية الألفية تنوعت المواضيع المدروسة في حقل إجتماع الثقافة بشكل خاص فمن دراسة ثقافة الأقليات والإبداع والأصول الاجتماعية للكتاب التونسيين، والمسرح والمعتقدات الشعبية إلى دراسة العلاقة بين النحن والآخر، وإلى تحليل سيمائية الشارع، ودلالات الانتفاضة والهويات الخاصة، وهو

[1] الطاهر لبيب : مرجع سابق ،ص.320

ما يعبر عن تنوع معرفي عميق خاص بسوسيولوجيا الثقافة، التي تأسست كمجال بحثي قائم بذاتـــه يعود الفضل في إرسائه إلى الأستاذ **الطاهر لبيب**، الذي شكل وجوده في قسم علم الاجتماع منعرجا هاما في تاريخ الإنتاج السوسيولوجي التونسي والعربي، فالمواضيع التي درست في إطار هذا التخصص قد خرجت عن المألوف وعن السائد في أواخر التسعينات إذ اهتمت بقضايا مصيرية مهمة من نوع الآخر (في ذاكرة الحرب والمثقفون ،وحرب الخليج والذاكرة الجماعية، والتحولات السياسية والإنتاج السوسيولوجي ،الآخر في الثقافة العربية، وثقافة المجتمع المدني ومسألة الديمقراطية...) فرسمت من خلال الإشكاليات المبحوثة توجها فكريا واضحا، يبحث في قضايا تتجاوز الفضاء التونسي لتمتد إلى فضاء عربي يعج بالهواجس وبالقضايا العربية المشتركة.

ولقد مثلت هذه التوجهات مدار نقاشات وندوات عربية، كانت وراءها الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ومركز دراسات الوحدة العربية، ومركز البحوث العربية وغيرها من المؤسسات التي حفزت على التفكير والبحث في مثل هذه المواضيع.

يمكن القول أن السوسيولوجيا التونسية متقدمة نسبيا، إذا ما قورنت ممارستها كاختصاص بما هي عليه في أغلب الأقطار العربية ، فعلم الاجتماع كما يراه الطاهر لبيب متشكل أكاديميا أثناء وبعد الاستعمار الفرنسي، و يمكن تحديد أهم التيارات السوسيولوجية التونسية بالرجوع إلي مجموع النصوص المدرسية، وقائمة البيبليوغرافية المعتمد في التدريس، " إذا اعتمدنا تقسيما تقليديا معروفا لاحظنا كثافة أوربية مع هيمنة فرنسية متوقعة، ثم حضور عربيا يمثله المغرب العربي أساس (...)، فالسوسيولوجيا التونسية متوجه أكثر نحو المدرسة الفرنسية بتيارها الوظيفي البنائي، مع بعض الاتجاهات الماركسية المختفية والمتسترة ، ويتم الربط بينهما بواسطة الاتجاه الخلدوني المغربي الإسلامي .

بناء على ما تقدم يمكن القول أن الممارسة السوسيولوجية في تونس، جاءت تعكس نمطين هما : النمط الأول يخص مجموعة من الباحثين المهتمين بأبعاد سوسيو–ثقافية وسياسية تحمل مشغلا عاما

مداره فهم الظواهر الاجتماعية ونقدها، وغالبا ما تتجاوز دراسة القضايا المحلية إلى القضايا العربية أو العالمية، وهي مشاغل المثقف الحامل لمشروع مجتمعي جديد، يهدف إلى التغيير فجاءت معظم المواضيع البحثية حول دور المثقف والتحولات القيمية في المجتمع، وتطرح إشكاليات تغيير القيم والعلاقة بين الأنا و النحن، والآخر والهوية، والديمقراطية ومسألة المساواة بين الجنسين، وقضايا تمكين النساء، أما النمط الثاني من الباحثين فقد اختصوا بقضايا محلية راهنة شهدها أو يشهدها المجتمع التونسي، مثل موضوع الهجرة والتنمية الريفية، والجهوية والتشغيل والتحضر والسياحة والزواج والطلاق والعزوبة والتحولات الديمغرافية...، وهي مشاغل تخص فهم أوضاع اجتماعية فرضها السياق الوطني المحلي، كما أن غالبية البحوث المدروسة تصنف بشكل عام ضمن البحوث الكمية الاستطلاعية والاستكشافية دون تعمق كيفي أحيانا في الظواهر المدروسة [1].

ثانيا: نشأة وممارسة علم الاجتماع بالجزائر

1/التطور السوسيو تاريخي لعلم الاجتماع في الجزائر:

إذا كانت الممارسة السوسيولوجية في دول العالم العربي، قد ارتبطت إلى حد بعيد بالتراث السوسيولوجي الغربي (فرنسي –انجليزي)، فإننا لا نغالي إذا قلنا بأنها في الجزائر كانت أكثر ارتباطا بهذا التراث، فقد مر علم الاجتماع في الجزائر كأحد فروع العلوم الاجتماعية، بعد مراحل تاريخية منذ نشأته الأولى، بدأ بالمرحلة الكولونيالية، أين تحول المجتمع الجزائري إلى مخبر للدراسات الاثنوجرافية ثم تدريسه من طرف المستعمر كتخصص معرفي سنة 1958م في جامعة الجزائر، وبعد إسترجاع إستقلالها الوطني إستمر تدريسه بلغة المستعمر الفرنسية ومن طرف متعاونين فرنسيين، إلـــى غاية إجراء أول إصلاح لتعليم العالي في الجزائر سنة 1971م، فتم تحديد المهمة البيداغوجية لهذا العلم

---

[1] **فتحية السعيدي**:مؤشرات الإنتاج السوسيولوجي في تونس، المواضيع والإشكاليات، الجزائر ،**مجلة انسانيات المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ،2005 ، ص.24-26**

بفك الارتباط بينه وبين المدرسة الكولونيالية، من خلال تعريبه في نهاية السبعينيات، فعرف منذ ذلك حركة مد وجزر معرفي، أدخلته في أزمة سواء على مستوى الممارسة السوسيولوجية، أو على مستوى الممارسة الأكاديمية، لذلك سنحاول من خلال هذه النقطة، إبراز المحاطات الرئيسية التي مر بها علم الاجتماع كتخصص معرفي يدرس في الجامعة الجزائرية.

1-1-علم الاجتماع في الفترة الكولونيا ليه (1958-1962)

بدأت الممارسة السوسيولوجية الاستعمارية مهامها عام 1833م، حيث تشكلت لجنة الاكتشاف العلمي للجزائر بإشراف وزارة الحرب الفرنسية، والتي قامت بوضع دليل إحصائي حول الجزائر كافة اشتمل على 17 مجلدا، وقسمت الجزائر بمقتضى النتائج المتوصل إليها إلي ثلاثة مقاطعات هي: الجزائر، وهران ، قسنطينة.

لقد شكلت الجزائر بالنسبة للمستعمر ذلك العالم الغريب المجهول، لهذا وظف كل طاقاته البشرية والعسكرية والدينية لإخضاع الأهالي واستغلال خيرات البلاد [1]، لقد تتطلب عملية الإخضاع هذه ضرورة التعرف على العدو، نقاط ضعفه، عاداته تقاليده وأعرافه، قيمه الدينية و الثقافية، في هذا الصدد يقول "**رينيه مونيه**"**R .Mounier**:"إن لنا مصلحة نظرية وتطبيقية لنتعرف على حياة الشعوب الجزائرية، أولا لأنه من حقنا ومن واجبنا نحن الفرنسيين، أن نعرف ونفهم جميع الشعوب التي نحميها وندير شؤونها، ولا نتوقف أبدا عن القيام بالواجب نحوها ... ،ولما في تنظيم الدراسات من غايات مادية تطبيقية، باعتبار أن العلم مصدر للنفوذ والحكم"[2].

---

[1] فليب لوكان وجون كلود فاتان: **جزائر الانثربولوجين –نقد السوسيولوجيا الكولونيالية** ، ترجمة محمد يحيا تين واخرون ، الجزائر ، منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال ،2002،ص.8.

[2] محمد نجيب بوطالب:**صورة العربي الاخر ناظرا ومنظورا اليه**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 1990، ص.438.

هكذا ارتبطت السوسيولوجيا الاستعمارية في تناولها للمجتمع الجزائري، بأهداف وخطط الاستعمار الفرنسي، الرامية إلى سلب الأمة الجزائرية هويتها وإحكام السيطرة عليها، لقد سخر علم الاجتماع الاستعماري لتنفيذ سياسته، المتمثلة في زرع بذور الفتنة والحقد والتفرقة بين أبناء الوطن الواحد، ومن هنا كان من الطبيعي أن تركز السوسيولوجيا الاستعمارية اهتمامها، على دراسة المؤسسات والجماعات الدينية[1].

لقد أدرك المستعمر إن الإسلام هو سر المقاومة، ومن هذا المنطلق استهدفت السوسيولوجيا الاستعمارية ضرب الدين الإسلامي، الذي يمثل أحد مقومات الهوية الجزائرية، وإن كانت تدعي ظاهرا العلمية والموضوعية، وهنا لا بد أن نشير إلى أن جل الدراسات السوسيولوجية الاستعمارية التي أجريت حول الإسلام، كانت منصبة على تشوهه والإساءة إليه، وإلى المسلمين وإلصاق كل التهم والصفات المفتعلة والمنحطة بهم.

شكلت أيضا الثنائية عرب _بربر محور اهتمام آخر، ركزت عليه السوسيولوجية الاستعمارية وسخرت له كل الوسائل المادية والمعنوية، باعتبار هذه الثنائية تمثل بالنسبة إليها مدخلا أساسيا لزرع بذور الشك والفتنة والشقاق بين أفراد الشعب الواحد، وبرز في هذا المجال المارشال **بيجو Bugeaud** حيث يقول : "سكان الجزائر ينقسمون إلي سلالتين متميزتين : السلالة العربية والسلالة القبائلية، وكلاهما يتبع الدين المحمدي، إلا أن طبائعهم وتكوين مجتمعاتهم بالإضافة إلى جذورهم التاريخية ولغتهم يشكلان قسمين متميزين، ونحن نسعى إلى فحصهما"[2].

---

[1] جمال معتوق: **واقع وافاق علم الاجتماع في المغرب العربي**، الجزائر ،اطروحة دكتوراه دولة(عمل غير منشور) ، قسم علم الاجتماع 2000،ص.81

[2] جمال معتوق : : **لمحة تاريخية عن الممارسة في الجزائر حالة معهد علم الاجتماع بالعاصمة** ،مجلة الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع ،الجزائر ، دار الحكمة ، العدد 1، 2000،ص36

ابتدأ من سنة 1958م أصبحت الممارسة السوسيولوجيا الاستعمارية، ممارسة رسمية حيث ظهر علم الاجتماع الأكاديمي، من خلال تأسيس قسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر، وقد كان تدريس علم الاجتماع خلال هذه الفترة موجها فقط لأبناء المعمرين الفرنسيين والأجانب، وكلفت السيدة **كليمانس رانو**،**Clémence Rano** من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بباريس، لتسيير قسم علم الاجتماع [1].

هذه التبعية الإدارية والعلمية جعلت الممارسة السوسيولوجية، تتميز بالطابع الأنثروبولوجي المبرر لفكرة الاستعمار، كدراسة **باز Basset** حول اللهجات البربرية، وبحث **قوتي Goutier** الذي اهتم بدراسة القرية والتقاليد الشعبية، إن هذه الدراسات حاولت تقديم المجتمع الجزائري كمجتمع غير حضاري منقسم داخليا إلى انساق دينية، طائفية، اقتصادية متصارعة، إن مجموع هذه الدراسات الاثنوجرافية والأنثروبولوجية والسوسيولوجية، شكلت في مرحلة لاحقة القاعدة المعرفية التي انطلقت منها السوسيولوجيا الجزائرية.

أما عن الإنتاج الكمي خلال هذه المرحلة، فيقول **طيب شنتوف**[2]" الفترة الممتدة من 1830م إلى غاية 1962م نوقشت 48 مذكرة في جامعة الجزائر، التي افتتحت سنة 1909م، كانت مواضيعها موزعة كالتالي : 11 مذكرة تناولت الفلاح–المجتمع المحلي –حياة الأهالي، 10 مذكرات تناولت القبائل في شمال إفريقيا ،8 مذكرات تناولت المرأة، 6مذكرات تناولت التعليم،6 مذكرات تناولت الديمغرافيا والسكان،5 مذكرات تناولت اليهود، مذكرتان تناولت ترابط المجتمعات المحلية، وقدرت عدد المقالات التي تناولت مواضيع علم الاجتماع ب3,86% من منتج المجلة الإفريقيةREVUE AFRICAN.

[1]Boutefnouchet Mustapha : Apercu Historique de Lenseignement de La Sociologie a Luniversite dalgerie,revue sociologie ;Algerie ; NO 4 , 1992,p7

[2] Tayab Chentouf :La Sociologie au Maghreb ;Cinguante ans àpre ,Revue African de Sociologie,10,2006,p5

رغم أن الخطاب السوسيولوجي الكولونيالي كما يقول "**حافظ دياب**" لم يكن سوى لخدمة المستعمر[1]، إلا أننا من زاوية أخرى عند قراءة هذ الخطاب السوسيولوجي الذي تركه الباحثون الفرنسيون، أينا كانت هويتهم وتوجهاتهم الأيدولوجية، فإننا نلاحظ ذلك التراصف المنهجي الذي يطبع أعمالهم، والتحليل العلمي العميق للظواهر التي درسوها، ورغبتهم في تفسيرات سوسيولوجية للبنى الاجتماعية للمجتمع الجزائري، لأنهم درسوا نفسية شعوبها وقيمها الأخلاقية والاجتماعية، ويعود حسب وجهة نظرنا هذا الطرح المعرفي الرفيع، إلي الدور الذي أعطى لتلك العلوم في مجتمعاتهم الغربية، أين خدمت هذه الدراسات الظاهرة الاستعمارية حيث لا تزال المجتمعات الشرقية في تبعية لهم .

1-2-الاستقلال او مشروع تخليص السوسيولوجيا من النزعة الاستعمارية

بعد الاستقلال السياسي للجزائر، ظل علم الاجتماع تابعا للتسيير الإداري والأكاديمي الفرنسي حيث تولى **إميل سيكار Emil Sicard** أستاذ الفلسفة بكلية قسنطينة رئاسة المعهد، ثم السوسيولوجي الفرنسي المختص في دراسة التاريخ والمجتمع الجزائري **بيار بورديو Pierre Bourdieu**[2] لقد تميز المرحلة الأولى من الاستقلال بمحاولة إحداث القطيعة الفكرية والعلمية والإدارية، مع المستعمر فبرزت عدة محاولات أرادت أن تؤسس لممارسة سوسيولوجية محلية، بحثا عن الذات والتراث والتاريخ الذي طمس أو شوه، من طرف المستعمر طوال أزيد من قرن، فمثلت كتابات وأفكار **فرانس فانون Fronz Fanon** و**مالك بن نبي** البديل الحضاري للتركة الاستعمارية، لقد مثلت هذه الأعمال الأولى التصورات الكبرى حول الذات والتاريخ الجزائري، المتميز حضاريا عن الأخر في مواجهة الممارسة الأكاديمية الجامعية المتأثرة بالمدرسة الدوركايمية، والمدعمة بمجموعة كبيرة من الأعمال النظرية البعيدة عن الواقع الاجتماعي، ذات التوجه الفرانكفوني، التي مثلها كل من **هيلي**

[1] محمد حافظ دياب:**علم الاجتماع في الجزائر (الهوية والسؤال)**، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 134 ، 1990، ص.84

[2] Boutefnouchet M,P8

Helie و لييومند leaumond، الذين ارسوا قسم علم الاجتماع ما بين 1967إلى 1970 ،وقد عين الدكتور فاروق بن عطية سنة 1970 م على رأس إدارة المعهد، وهو أول جزائري يشغل هذا المنصب.

مثلت الفترة الممتدة ما بين 1971م إلى غاية 1983 م ثورة حقيقية في مجال التعليم العالي عموما وعلم الاجتماع خصوصا، حيث اجري أول تعديل أو إصلاح جامعي عام 1971 م أي انه أعيد النظر في العملية التعليمية والتكوينية، بربطها بالمشروع التنموي الذي تبنته السلطة السياسية في تلك الفترة، والقائمة على فكرة الاقتصاد الاشتراكي المرتكز على مبدأ التخطيط في كافة المجالات [1].

لقد اعتبر علم الاجتماع في هذه الفترة أحد أهم الأدوات المعرفية، التي تعيد ترسيخ الهوية الوطنية التي عمل المستعمر الفرنسي على طمسها، حيث صرح وزير التعليم العالي **محمد الصديق بن يحي** قائلا :"يمكننا أن نلاحظ بكل ارتياح وعي الطلبة بالخط الإيديولوجي... والملتزم لتخصصهم الذي يمارسونه بروح المسؤولية، ومساهمة طلبة علم الاجتماع في التطوع علامة مشجعة لانسجام دروس علم الاجتماع مع المشاكل الأساسية للبلاد"[2].

لقد خضع تدريس علم الاجتماع خلال هذه الفترة، إلى خطاب إيديولوجي، رسم لعلم الاجتماع مساره الشرعي، الذي يجب أن لا يبتعد عنه، لقد رسم هذا الأخير دور ووظيفة عالم الاجتماع ،و حدد له مسؤولياته التي تتمثل في مسؤولية سياسية نضالية إيديولوجية أكثر منها علمية، إنها مسؤولية تتجاوز ميدانه الأكاديمي و تلزمه بالارتباط أكثر بقضايا المجتمع، وانخراطه في عملية التنمية التي تخوضها الجزائر والهادفة إلى إقامة مجتمع العدالة الاجتماعية، وتحقيق التحرر من التبعية بكل

---

[1] الطاهر ابراهيم:**نحو علم الاجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر** ،جامعة بسكرة ، مجلة العلوم الانسانية ، نوفمبر 2006،ص,63

[2] وسيلة يعش حرم خزار : **المقاربة السوسيولوجية في الجزائر –مقاربة سوسيومعرفية** –،جامعة قسنطينة ، مجلة الباحث الاجتماعي ، عدد10،سبتمبر 2010 ،ص.309

أشكالها، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاهتمام الرسمي، أدى بعلم الاجتماع إلى تحقيق مكاسب إستراتيجية في الجامعة، ففتحت تخصصات جديدة كعلم الاجتماع الصناعي، والريفي، والديمغرافي، كما إمتد تدريسه إلى فروع أخرى كالتربية والطب والقانون والصحافة و الهندسة المعمارية ...الخ.

إن الأهداف التي وجهت بشكل واضح مسيرة علم الاجتماع خلال هذه الفترة، تمثلت في ثلاثة أهداف هي: ديمقراطية، جزارة، تعريب، فبفضل ديمقراطية التعليم توسعت دائرة علم الاجتماع في السنوات الأولى من الإصلاح، إذ أصبح يدرس في الجامعات الرئيسية الأربعة وأقبل عليه العديد من الطلاب خاصة الذين تأثروا بفكرة إلتزام المثقف وطموحه إلى تغيير الأوضاع [1]،

أما تعريب العلوم الاجتماعية فانه يمثل قرارا حازما يهدف إلى استرجاع احد المقومات الأساسية للشخصية الوطنية المتمثلة في اللغة العربية، فقضية التعريب كانت تمثل قضية وجود للدولة الجزائرية، وقد بدأت هذه العملية على مستوى العلوم الاجتماعية، نظرا لخطورة هذه العلوم، وعليه فمسالة التعريب كانت بالدرجة الأولى مسألة سياسية وقضية هوية، فالشعب الجزائري الذي ناضل نضالا مستميتا ضد الاحتلال الفرنسي، لم يهضم عملية الاستقلال الوطني الذي يكون بدون سيادة للغة الوطنية، ولذلك كانت المطالبة بتحقيق التعريب الشامل، وخصوصا في مجال التعليم تتصدر جميع المنظمات الجماهيرية منذ الاستقلال [2]، وقد تطلبت عملية التعريب هذه التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة وعلى رأسها مصر وسوريا والعراق، فالحديث عن أساتذة جزائريين دائمين في معهد علم الاجتماع لا يعبر عن حقيقة واقع، فقد إستمر وضع التدريس خلال التعاقد مع المتعاونين العرب إلى غاية الثمانينات، حيث بدأت مسألة الجزارة تطرح بشكل جدي وفتحت الأبواب أمام المتخرجين من معاهد

[1] العياشي عنصر:**ازمة ام غياب علم الاجتماع**،بيروت، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 191، جانفي 1995،ص.38.

[2] رابح تركي : **اضواء على سياسة تعريب التعليم العام والجامعي في الجزائر (1962-1982) ،سياسة تعريب التعليم والادارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر** ، بيروت / مجلة المستقبل العربي ، مركز الوحدة العربية ، العدد 60 ،فيفري 1984،ص.87

علم الاجتماع بدرجة الليسانس، كي يندمجوا في التعليم العالي، إما بالحصول على منح لمتابعة الدراسة بالجامعات الأجنبية، أو عن طريق فتح أقسام للدراسات العليا بالجامعات الجزائرية .

إبتدأ من سنة 1984 م، فقد علم الاجتماع قيمته العلمية، فبعد أن كان علما تقدميا ثوريا أصبح مع التوجه الليبرالي الجديد الذي تبنته السلطة السياسة علما منبوذا، هذا النظام الجديد نفض كفيه من الحليف السوسيولوجي، وتبرأ منه وذلك بالإنقاص من قيمته من خلال الخريطة الجامعية التي تم اعتمادها سنة1984م، حيث تم اختزال معاهد العلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع خصوصا، بينما وقع مضاعفة عدد المعاهد المتخصصة في العلوم التطبيقية والتكنولوجية، و المطالبة بتحويل علم الاجتماع إلى فرع تقني يلبي متطلبات جميع القطاعات[1]، لقد عكس هذا الموقف التصور السائد لدى النخبة السياسية آنذاك، بأن التخلف قضية اقتصادية وتقنية، تتعلق بمستوى التطور التكنولوجي، وليست قضية إنسانية تتعلق بمدى فعالية النظم الاجتماعية وملائمة المؤسسات والعلاقات السائدة في إبراز قدرات ومؤهلات الأفراد، لقد فقد علم الاجتماع المكانة التي كان يحتلها والتي انعكست في المسؤوليات والمهام التي ألقيت على عاتقه في إطار عملية التنمية الشاملة .

لقد وجدت الجماعات الضاغطة، التي عرفت قمعا متواصلا في السبعينيات، المجال للدعوة علنا لتوجهاتها الإيديولوجية، بحيث عرفت الساحة السوسيولوجية خلال هذه الفترة، تياران إيديولوجيان هما: الراديكالي الذي استمر من السبعينيات، والإسلامي الذي لقي كل الدعم لا سيما بعد أحداث أكتوبر 1988، في هذا يقول **جمال معتوق** : لا يمكن لأي محلل لهذه الفترة من المسيرة السوسيولوجية إهمال الأحداث التي ميزت الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للبلاد، وأول حدث هام كانت له انعكاسات على توجهات البلاد عامة والممارسة السوسيولوجية خاصة هي أحداث أكتوبر 1988 ،حيث ولأول مرة خرجت الجماهير مطالبة بالتغيير والديمقراطية، كذلك أحداث ما بعد توفيق المسار الانتخابي

[1] العياش العنصر: **ازمة ام غياب علم الاجتماع**،مرجع سابق ،ص.66

بالإضافة إلى دخول البلاد في دائرة العنف والإرهاب، وقمع الحريات إلى غيرها من الأحداث التي سوف تنعكس على مجريات المسيرة السوسيولوجية بالجزائر، كذلك هروب العديد من علماء الاجتماع إلى الخارج ومقتل بعضهم مثل **بوخبزة** و**جيلالي اليابس**[1].

لقد عرف التيار الإيديولوجي الراديكالي بعد 1989 ترجعا ملحوظا، نظرا لفشله على المستويين العالم والمحلي، في الوقت الذي برز فيه التيار الإيديولوجي الإسلامي على الساحة السوسيولوجية، وقد تجسد ذلك على مستوى البرامج في مقياس المنهجية، الذي أصبح يدرس في إطار المنهجية الإسلامية، كبديل عن المنهجية الغربية في دراسة الظواهر الاجتماعية، ومقياس علم الاجتماع الإسلامي كبديل كلي عن مقياس علم الاجتماع الغربي، لقد هيمنت الصراعات الإيديولوجية على الساحة السوسيولوجية في هذه الفترة، إلى المدى الذي انعدم فيه التواصل العلمي بين الأساتذة ذوي الاتجاهات الإيديولوجية المتناقضة، فتجمعاتهم تحددها الانتماءات الإيديولوجية، وحتى الإشراف على مذكرات التخرج أصبحت خاضعة للقناعات الإيديولوجية، كل مظاهر العلمية والموضوعية والتبادل الثقافي تلاشت، لم يعد محتوى التدريس فقط الخاضع لهيمنة إيديولوجية وإنما شبكة العلاقات المهنية والاجتماعية أيضا، وهو أمر يتنافى والتقاليد العلمية و السوسيولوجية.

ابتدأ من سنة 1990 دخلت الجزائر في أزمة متعددة الأبعاد، أمنية- اقتصادية- اجتماعية كنتيجة لازمة سياسية خطيرة، تركت أثار سلبية على أداء مختلف المؤسسات التعليمة خاصة الجامعات والمراكز البحثية، وما يميز الممارسة السوسيولوجية في هذه الفترة أن جل الباحثين السوسيولوجين، توجهوا إلى الدراسات الامبريقية لاكتساب العلمية والموضوعية لأبحاثهم، إضافة إلى تنامي أقسام علم الاجتماع ،فلا تخلوا جامعة جزائرية من كليات للعلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع كأحد فروعها، وما رافق ذلك من تنامي لعدد الدارسين لعلم الاجتماع، وإن كانت معظم التقارير البحثية

[1] جمال معتوق ،مرجع سابق ،ص.107

التي أنجزت حول التحاق الطلبة بقسم علم الاجتماع أرجعته إلي غياب فرص الدراسة في العلوم الأخرى، بسبب تدني معدلاتهم في البكالوريا، فيلجأ الطلبة اضطراريا لدراسة تخصص علم الاجتماع فينجر عنها وضعية بيداغوجية وتكوينية سيئة، لان المسؤول عن التدني المعرفي هم المنشغلين بهذا العلم، فلم يراعوا الضوابط البيداغوجية والتكوينية لفتح أقسام علم الاجتماع[1].

استمرت نفس الأوضاع البيداغوجية والتكوينية لعلم الاجتماع في الجامعة الجزائرية، إلى غاية أن أعادت الجزائر تنظيم التعليم العالي، ليتأقلم مع المتغيرات العالمية المتسارعة، فقد أبرزت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في تقريرها، العوائق التي تعاني منها الجامعة الجزائرية، كما أبرزت الحلول الواجب إدخالها لتمكين الجامعة من القيام بالدور المنوط بها، في دفع صيرورة تكييف منظومتها التكوينية مع المتطلبات والحاجات التي أفرزتها هذه الصيرورة، وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهات المخطط التنفيذي لمجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 افريل 2002 حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة 2013/2004 وتتضمن هذه الاستراتيجية في احد محاورها الأساسية، إعادة إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، يتمثل هذا الإصلاح في وضع هيكلة جديدة للتعليم ذات ثلاث أطوار تكوينية: ليسانس –ماستر – دكتوراه، أي هيكلة تستجيب للمعايير الدولية، وتكون مصحوبة بتحيين وتأهيل مختلف البرامج التعليمية، وباعتماد تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي [2]، ويهدف هذا الإصلاح إلى:

1–الموائمة بين المتطلبات الشرعية للديمقراطية للالتحاق بالتعليم العالي، والمتطلبات الضرورية لتكوين النوعي.

2–إعطاء مفهومي التنافس والأداء مدلوليهما.

---

[1] الزوبير عروس: **مدخل الي تاريخ واقع الممارسة السوسيولوجية –المدرسة المغاربية نموذجا–**، بيروت ،مجلة المستقبل العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،2012،ص.109.

[2] منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، اصلاح التعليم العالي ،جوان 2007،ص.7.

3-إرساءأساس الحكامة الراشدة للمؤسسات، تستند على المشاركة والحوار.

4-إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد.

5-تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصيح من جديد قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية [1].

وبناء على هذه الإصلاحات عملت كل أقسام علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية، على إنهاء نظام التدريس الكلاسيكي السنوي، و استحداث نظام L M D السداسي، الذي يتمفصل في ثلاثة مستويات: ليسانس الذي يتطابق مع ثلاثة أعوام من الدراسة بعد البكالوريا ويضم ستة سداسيات، ومستوى الماستر على مدى عامين بعد الليسانس يضم أربعة سداسيات، والدكتوراه ثلاثة أعوام إضافية بعد شهادة الماستر، ويجرى التعليم في شكل سداسيات مكونة من مقاييس أو وحدات تعليم وحدات أساسية تتضمن المواد القاعدية لتخصص معين، وحدة المنهجية تضم خطوات التدريب ووحدات استكشافية تضم أدوات الدعم البيداغوجية .

2: إعادة الاعتبار لعلم الاجتماع ودور الخبرة السوسيولوجية

2-1-التكوين العلمي والبحث السوسيولوجي :

إن محتوى التكوين الذي يتلقاه الطلبة، ينعكس على نوعية الأبحاث التي تم انجازها سواء على مستوى إعداد مذكرات الليسانس، أو على مستوى الدراسات المعمقة (ماجستير -دكتوراه)، التي تكون صورة طبق الأصل لما تلقوه من تكوين، ما عدا بعض الاستثناءات التي حاولت كسر هذه القاعدة.

فالتكوين الذي كان يقدم كما هو معلوم لخدمة اتجاه إيديولوجي معين، وله أهداف خاصة صار معرقلا لإيجاد البديل، لان الأفراد الممارسين أصبحوا أسرى للأفكار المستمدة من النظريات والمفاهيم والمناهج، الأمر الذي جعل التكوين الجامعي يتميز بالهشاشة، وفي هذا الصدد يصف عروس الزبير

[1] منشورات وزارة التعليم العالي ، مرجع سابق ،ص.9

الوضعية فيقول : "هذا هو الحال بالنسبة للجامعة الجزائرية ألآن، وخاصة بعد اعتماد نظام LMD المختلف على توجهاتها ونجاعتها المعرفية، خاصة على مستوى العلوم الاجتماعية والسوسيولوجيا وهي التي تعرف حالة الركود على مستوى مناهج التدريس وقلة التأطير الناجح، لأسباب ذاتية منها تحول بعض مختصيها إلى خبراء في مراكز البحوث على المستوى الوطني أو المؤسسات الإقليمية والدولية [1].

كما ارجع **إسماعيل قيرة** هشاشة التكوين الجامعي وخاصة علم الاجتماع إلي عدة عوامل، لعل أهمها ضعف طرائق التدريس، التي تقدم بشكل محاضرات تكشف في كثيرا من الأحيان ضعف هيئة التدريس حيث تعتمد على التلقين من الكتب والمراجع التي تعود إلي الستينات والسبعينات من القـــرن الماضي، في هذا الصدد يقول: إنها جماعات لم تتسلح بالإطار المعرفي المطلوب والخبرة الكافية للإنتاج العلمي وتكوين أجيال جديدة، والأدهى والأمر من ذلك هو ممارستها لكل أشكال الميكيافلية والقطيعة مع المعرفة والكذب على الذات والأخر، فهي فئة محظوظة لم تتعب في الحصول على الشهادات، ولم ترهق نفسها في القراءة الفاحصة العادية أو المعمقة، حتى أن احدهم يفتخر بعدم قراءته لكتاب كاملا، وهناك عدد من السمات المشتركة التي تميز هذه الفئات منها، الانسحاب من المشاركة في الأنشطة العلمية، اللامبالاة، انخفاض الإنتاجية والمردود العلمي لهم، إلا إذا كانت الحاجة ماسة إلى تقديم شيء للتقدم في الترتيب والمنافسة على المراتب الأولى[2].

إضافة إلي ضعف طرائق التدريس يوجد ايضا مشكلة التزايد المطرد في أعداد الطلبة المسجلين في الجامعة ،هذا التزايد الذي يقابله ضعف كبير في الإمكانيات، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الضغط على وسائل وإمكانيات الجامعة، مما يؤدي إلى ضعف التكوين، دون أن تفوتنا الإشارة إلي معاناة

[1] الزبير عروس : مرجع سابق،ص.120

[2] اسماعيل قيرة : **الميكيافلية وطقوس المرور** ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة سكيكدة ، العدد 2، ص 2010،ص.23

أقسام علم الاجتماع عموما، من العديد من المشكلات الإدارية، حيث توجد صعوبة في ضبط هيئة التدريس لأسباب عديدة مما ينعكس سلبا على التكوين العلمي للطلبة، حيث تنقسم هيئة التدريس إلى جماعات صغيرة تجمعها الجهوية أو المصالح الذاتية، مما ينعكس سلبا على الأداء البيداغوجي، حيث تتأجج الصراعات ويسعى كل طرف إلى تحقيق امتيازات معينة.

لقد لخص **عياشي عنصر** ضعف منظومة التكوين في علم الاجتماع منذ عقدين، وان كنا نرى من الناحية العلمية أن الأمور زادت سواء بسبب النمو الكمي للمؤسسات التعليم العالي في الجزائر وأجمل عوامل ضعفها في ما يلي[1] :

1-ضحالة التكوين ممثلة في الذخيرة التي يتحصل عليها الطلبة من المعارف والمعلومات سواء تعلق ذلك بالجوانب النظرية أو المنهجية.

2-مستوى التحكم في المفاهيم، أو استخدام لغة متخصصة تشير إلى التباين الذي يميز المدارس والتيارات المختلفة في توظيف مفاهيم ومقولات أساسية في خطابها.

3-من مظاهر ضعف التكوين أيضا تدني وتقلص المهارات والقدرات التطبيقية المتعلقة بإعداد وتسير وانجاز البحث أو الدراسة، فعلى الرغم من أن جزء كبير من برامج التكوين تركز على تنمية هذا الجزء وتطويره، إلا أن معظم الطلبة يتخرجون وهم لا يحسنون صياغة مجموعة من الأسئلة لبناء استمارة أو إعداد مخطط عام لمشروع الملاحظة أو الاستجواب.

2-2-علاقة البحوث الاجتماعية في الجزائر بالسلطة

يتجاهل كثير من الدارسين والمحللين لعلاقة البحث الاجتماعي بالواقع، فكرة العلاقة بين السياسي و البحث العلمي، ففي المجتمعات الغربية يعتمد السياسي بشكل كبير على الجامعات كمراكز معرفية

[1] العياشي عنصر : **ازمة ام غياب علم الاجتماع**، مرجع سابق ،ص.280 ،

بحثية لتحديد المشكلات المجتمعية وأساليب معالجتها، وانطلاقا من هذا أنشأت الحكومات الغربية وزارات تعنى بالبحث العلمي، حيث ترصـــد الأمـــوال الطائلة لإنجـــاز البحوث والدراسات في شتى المجالات، بالإضافة إلى دور القطاع الخاص الذي يمول بشكل كبير البحوث والدراسات التطبيقية في المجالات الاجتماعية والصناعية، فيتم رسم المحاور البحثية الكبرى لكل التخصصات حيث يندمج الباحث الجديد بسهولة في عملية البحث العلمي.

بينما في الجزائر على وجه الخصوص فالسياسيون أو من يمتلكون السلطة، لا يمتلكون القدرة على الدفع بعجلة البحث العلمي، لاعتبارات متعلقة بالأساس بالطبيعة الاستبدادية للنظم السياسية، التي تقلقها نتائج البحوث الاجتماعية، التي تفضح ممارساتها التسلطية، يقول **رضوان السيد:** من المعروف أن الاجتماعي المعاصر شانه في ذلك شأن الاقتصادي، يعتمد على الإحصائيات والبيانات الكمية التي تصدرها مؤسسات الدولة المختصة، ولكن هذه الإحصائيات والبيانات الكمية لا تظهر أو لا تنشر في عدة بلدان عربية لأسباب مختلفة، فتزيد عمل الدارس صعوبة وعسرا، خصوصا مع فقدان الدعم أو القرار السياسي الضروريين لإجراء مثل هذه البحوث [1]، كما يرى **عدي الهواري** أن العلوم الاجتماعية لن تتطور معرفيا بالرغم من خلقها في العديد من الجامعات في الجزائر، وبالرغم من تزايد أعداد الأساتذة والطلبة الدارسين لها، لأنها ببساطة تعاني من التحقير والتهميش الذي تمارسه السلطة ضد هذه العلوم، وهي تسعى جاهدة للدفع باتجاه إنتاج خطاب سوسيولوجي، يبرز مشروعيتها وهيمنتها على المجتمع [2]، هذا بالإضافة إلى ضعف المنتج البحثي لأسباب ذاتية تتعلق بالباحث كما اشرنا سابق– ضعف التكوين العلمي– بسبب عدم استيعاب المناهج العلمية، وعدم امتلاكه للقدرات والمهارات في كتابة موضوع البحث، وأسباب موضوعية كغياب محاور بحثية ترعاها الدولة لتحديد كيفية الاستفادة من البحوث الاجتماعية، في مختلف مجالات التنمية، فالدولة تدعم رسائل الماجستير

[1] رضوان السيد : **مشكلات البحث الاجتماعي العربي**،مجلة الفكر العربي ،السنة 6، العددان 38/37، 1985

[2] عبد الحليم مهور باشا: مرجع سابق ،ص.125

والدكتوراه، لكنها تتجاهل النتائج والتوصيات التي تنتهي إليها هذه الدراسات، ولا تهتم بتجميعها وإيصالها للجهات المعنية.

3: الممارسة السوسيولوجية في الجزائر (معضلة ام ازمة اكاديمية)

إذا كانت المسالة التي انطلقت منها العلوم الاجتماعية في الغرب، واضحة منذ البداية وتحددت في سياقات تاريخية ثقافية وفكرية متميزة، كانت استجابة منطقية لمتطلبات الواقع الغربي وتحدياته[1]، ففي فرنسا تمحورت حول مصداقية العلوم الاجتماعية الأكاديمية، وفي ألمانيا تمحورت حول مصداقية هذه العلوم في المجال الاقتصادي، وفي انجلترا تمحورت حول المصداقية الاقتصادية والسياسية، وفي الاتحاد السوفياتي سابقا انحصرت حول المصداقية السياسية، فان السوسيولوجيا العربية لم تواجه الواقع بعد، وإنما بدأت بفعل سوسيولوجي متأزم وناقص، اذ يتفق اغلب المهتمين بالممارسة السوسيولوجية في الوطن العربي بوجه عام على بعد الأزمة والاغتراب الفكري والثقافي الذي يعيشه عالم الاجتماع، فالتركة الاستعمارية مازالت ظاهرة من خلال أشكالها الأكاديمية –الجامعية أو على المستوى الضمني من خلال المادة السوسيولوجية التي يتعاطى منها الباحث السوسيولوجي، الذي لم يحدد تماما ماذا يريد من هذا العلم على المستوى النظري والتطبيقي، فالوضعية السوسيولوجية كنسق فكري بحثي أكاديمي لا تختلف كثيرا عن حال بقية الأنساق الاجتماعية المكونة للمجتمع العربي، إنها حالة البعثرة والانفصال والانقلاع، التي توجد عليها مؤسساتنا الاقتصادية والتربوية والثقافية وغيرها، فحالة الفوضى التنظيمية للممارسة السوسيولوجية (البحثية–التدريسية –التأليفية)، يعكس الفوضى الفكرية المعرفية للباحث السوسيولوجي، لكنها فوضى منظمة توجهها سوسيولوجيا الأخر بتاريخها وحاضرها، فنجد السوسيولوجيا العربية تعتمد على النظرية والممارسة الامبريقية القديمة والحديثة، التي تتلخص في تصدير المواد الخام واستيراد المواد المصنعة، إذ تصدر المعلومات والبيانات الأولية إما

[1] فريدريك معتوق : **علومنا الاجتماعية والمسالة المفقودة** ، بيروت ، معهد الانتماء العربي ، العدد 37–38 ، ماي 1985 ، ص.263

بواسطة العلماء الأجانب أنفسهم، أو بواسطة أبحاثنا نحن العرب، ثم تقوم بصياغتها وتأليفها ضمن نظرية معينة ليعاد تصديرها إلينا مرة أخرى [1].

إن إشكالية أزمة السوسيولوجيا العربية تتمثل في غياب الوعي بوجود الأزمة أصلا لدى الممارسين السوسيولوجين، فرغم البرهان الذي تقدمه الابستيمولوجيا من جهة حول عملية و مكانيزم إنتاج المعرفة العلمية، والمقاربة التاريخية التي تبين أن السوسيولوجية العربية مبشر غربي، يرتدي اللباس العربي، رغم هذا كله فان الباحث العربي يبقى مغيب على هذه الحقيقة، وكأنه يعيش حلم جميل لا يريد أن يستيقظ منه، من جهة نجد بعض المحاولات النقدية لازمة السوسيولوجية العربية والتي اغلبها تبنى المدخل الابستيمولوجي في تحليل الأزمة، إلا أنها محاولات لم ترقى إلي مستوى عالي من المقاربة الابستيمولوجية لازمة السوسيولوجيا العربية، فسرعنما تنخرط في مسارات أخرى قومية أو إيديولوجية تذهب بالبحث بعيدا عن أهدافها المعلنة عند البدء، وبذلك تعاود السوسيولوجيا العربية العيش في الأزمة باستمرار [2].

لقد واجه علماء الاجتماع أزمة مزدوجة، افتقاد النظرية الاجتماعية للتماسك والاتساق من ناحية واغترابها عن الواقع العربي من ناحية أخرى، ما يدفعنا الى القول إن السوسيولوجيا العربية مازالت تبحث عن الذات .

[1] عمار حمداش : مرجع سابق ،ص.63

[2] من بين الاسهامات التي تحاول ان تقدم البديل الحصاري والذاتي لسوسيولوجيا خصوصية نجد : ابحاث مركز دراسات الوحدة العربية ، الجامعة العالمية الاسلامية في ماليزيا ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي بفرجينيا ، وبعض فرق البحث المنتشرة في الوطن العربي مثل المغرب ومصر

والجزائر باعتبارها من الوطن العربي وعاشت نفس النشأة لهذا العلم وتطوره، نجدها تعيش نفس الأزمة تقريبا إذ يمكن إرجاع عوامل أزمة الممارسة السوسيولوجية في الجزائر من الناحية التاريخية الاجتماعية إلى أربعة عوامل او عوائق كنا يسميها **عنصر العياشي**[1]هي:

1-العائق الإيديولوجي(العلم رهينة السياسة) : لقد كانت الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية منذ البداية تعبر عن مطلب ورغبة سياسية إيديولوجية تبريرية، بعيدة عن المجتمع وأنساقه المختلفة، إنها سوسيولوجية طوباوية نرجسية، ترى وتحاكم المجتمع وفق ما يراه ويسمح به السياسي الذي عرف كيف يوظف النسق السوسيولوجي ليواصل خدمة مصالحه وأهدافه، حتى بعد تفكك المشهد السياسي عن السوسيولوجي حاول هذا الأخير العودة إلى أضان السياسي من النافذة بعد أن خرج من الباب، أو التقوقع داخل الايدولوجيا المعارضة لسياسة الحكم أو لعب دور الحيادي الذي لا يهمه إلا لقمة العيش، إن السوسيولوجية الجزائرية سوسيولوجيا إيديولوجية لم تحدث قطيعة مع الممارسات التقليدية الفوقية، تعاني عجزا ذاتيا ابستيميا لافتقادها للموضوع (المجتمع) مفاهيمها مؤدلجة، ومنهجيتها مشتتة بين عوالم الأخر وتقنياته، إنها أزمة تتجاوز مجرد أزمة ابستمولوجية، إنها أزمة فكرية للباحث السوسيولوجي المفكر الذي يعيش منذ زمن أزمة ثقافية حضارية تبحث عن هويتها باستمرار في ركام الأخر أو تراث الأنا، يقول عنصر عياشي : لقد أدى الخلط بين الالتزام والامتثالية إلى فقدان علم الاجتماع في الجزائر لكل مصداقيته وحتى يحصل عليها لابد من إقناع المجتمع من جديد من خلال تبني مواقف نقدية صارمة تجاه الممارسة العلمية أولا، ثم اتجاه السلطة السياسية وأجهزتها ثانيا وعند دراسة المجتمع ومؤسساته ثالثة.

[1] العياشي عنصر: **ازمة ام غياب علم الاجتماع**، مرجع سابق ،ص.68

2-عائق التكوين(الإستراتيجية الغائبة) :إن ضعف الفاعلين السوسيولوجين ينعكس مباشرة على الطالب الجامعي وبطريقة غير مباشرة على الممارسة الفعلية التي يقوم بها، فغياب برنامج تدريسي واضح ودقيق، يفتح الباب أمام المبادرات الفردية الارتجالية في اغلبها والمتناقضة إيديولوجيا تبعا لانتماءات الأساتذة المدرسيين، وبالتالي يجد الطالب نفسه في فوضى معرفية مؤدلجة تعيق تفكيره وتسيير به في متاهات الصراع والخوف من الأستاذ المتسلط الذي يريد سلعته أن ترد إليه عند الاختبار مما يفقد الطالب الروح الحوارية النقدية البناءة، إن هذا العائق يعبر في الأساس على المستوى المتدني لممارسة الفعل السوسيولوجي، سواء كانوا طلبة أو أساتذة، فعدم التحكم في المعرفة السوسيولوجية المدرسة، رغم تأزمها واشكالياتها الابستيمولوجية، وعدم التحكم في تطبيق المنهجيات وتقنيات البحث السوسيولوجي والتي تفتقد بدون شك لهذه الاستراتيجية بشكل عام، ونستطيع أن نلاحظ ذلك من خلال التزايد المستمر لأعداد الطلبة يقابله ركود أو تباطء شديد في توفير الهياكل البيداغوجية كالجامعات وعدد الأساتذة المؤهلين معرفيا، إضافة إلى النقص الهائل في الكتب والمراجع الضرورية حول علم الاجتماع ناهيك عن المراجع الحديثة والمترجمة .

3-ضعف المنظومة التربوية : من العوامل الهمة أيضا التي تفسر أزمة الممارسة السوسيولوجية نجد ضعف المنظومة التربوية في مراحل ما قبل الجامعي، خاصة علم الاجتماع يبدو الانقطاع بين مرحلة التعليم الجامعي وما قبله واضحا جدا[1]، فغياب استراتيجية واضحة للمنظومة التربوية وتناسقها مع الاستراتيجية الجامعية جعل الكثير من المشاكل والصعوبات الأولية تتراكم زمنيا، لتشكل عجز لدى الطالب والأستاذ في وقت لاحق، ويمكن أن نذكر مثلا تفضيل طريقة التلقي والحفظ على أسلوب النقد والإبداع في معالجة الدروس والكتب، إن ضعف هذه المنظومة يرجع أيضا إلي تغيير النظرة المجتمعية إلي النسق التعليمي وبالخصوص الجامعي الذي لم يعد من الأهداف الحياتية في مخيال الفرد

[1] العياشي عنصر: **ازمة ام غياب علم الاجتماع** ، مرجع سابق ،ص.74

الجزائري الذي يسعى إلى ثروة مادية بدلا من الثروة المعرفية، فتبدل هذه القيم الثقافية في المجتمع الجزائري خلال تطور متسارع جعل من النسق الجامعي والعلوم الاجتماعية بشكل خاص غير محبذة اجتماعيا، إنها تدل على وقت ضائع وقيمة اجتماعية دونية يجب تجنبها، وبالتالي يمكن الحديث خلال السنوات الأخيرة في علم الاجتماع عن أزمة بشرية مفكرة فاغلب الدارسين أو المدرسين لهذا العلم ليس لديهم ما يؤهلهم للتدريس سواء من حيث الكفاءة التربوية أو من حيث المعارف المتخصصة ، إن ما يجعل الوضع سيئا حقا هو أن بعضهم لا يشعر بذلك الضعف إطلاقا وبالتالي لا يفكر في تجاوزه، كثير من أولئك الذين جاءوا إلي الجامعة صدفة أو لأنها في نظرهم أسهل سبل الارتزاق [1].

4-عائق الممارسة البحثية (الفراغ الابستيمولوجي): إن غياب استراتيجية واضحة للتعليم العالي اثر على البحث كما اثر على التكوين، فإلى وقت قريب لا نكاد نعثر على وحدات ومراكز بحث سوسيولوجية في الجامعات الجزائرية إلا نادرا، وحتى بعد السياسة الجديدة الخاصة بمراكز البحث حيث أصبحت كل جامعة تقريبا تحتوي على فرق للبحث ومخابر للبحث، إلا أنها موضوعة للاستفادة المادية في اغلبها بعيدة عن البحث الجاد والممارسة الواعية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة عدد المشاريع المقترحة في الميدان السوسيولوجي بالعدد الفعلي المنجز في حدوده الزمنية و الإمكانات المادية المعتبرة، كما يمكن قياس أزمة الممارسة البحثية أيضا من خلال الإصدارات والمطبوعات سواء كانت كتب ومجلات أو جرائد متخصصة، فسوف نلاحظ بدون عناء كبير نقصا كبير في هذا الجانب رغم بعض المجلات المتذبذبة الصدور وذلك لانعدام الوسائل المادية للطبع والسحب والنشر والتوزيع زد إلي ذلك التسيير البيروقراطي لبعض دور النشر العمومية، فمقارنة بعدد الجامعات والمعاهد والطلبة والأساتذة في العلوم الاجتماعية عموما يمكننا القول دون مبالغة بان حركة الترجمة مشلولة تماما.

[1] العياشي عنصر: نفي المرجع ،ص.75

-خلاصة

لقد أشارت معظم الدراسات التي ترصدت حالة علم الاجتماع في الوطن العربي، إلى وجود خصائص مشتركة واساسية حكمت تطور هذا العلم في تلك البدان، فهناك مرحلة تأسيسية غالبا ما ترتبط بالرغبة في إستثمار هذا العلم الجديد في إدارة شؤون المستعمر، ثم تليها مرحلة تتميز بالتبعية العلمية شبه التامة للفكر السوسيولوجي الغربي، مع رغبة غير ممكنة في الاستقلال الفكري، ثم المرحلة الراهنة التي تعد محصلة الصراع بين التبعية العلمية الغربية، وإرهاصات توطين العلم بعد الاستقلال ويبدوا واضحا أن توطين علم الاجتماع في هذه البلدان، إرتبط بالمشروع التنموي بصفة عامة، أما المعضلة التي يعيشها علم الإجتماع في الجزائر حسب التتبع المنطقي لتطور هذا النسق المعرفي لا تعود حسب رئينا إلى النمو المشوه لهذا العلم، من خلال تبنيه ارثا سوسيولوجيا **عاجزاً عن تحليل المجتمع الراهن المعقد والمركب**،إنما لعدم تمكننا المعرفي من الأدوات المنهجية التي نحلل ونفسر من خلالها الواقع الاجتماعي المعاش، إضافة إلى غياب الرؤية الابستيمولوجية التي تحدد مكانة هذا العلم في المنظومة المعرفية، لهذا تظهر الكثير من الدراسات السوسيولوجية التي اعدها الباحثين السوسيولوجين عن المجتمع الجزائري، وكأنها إنشاءات أدبية تفتقر إلى الرؤية النظرية والابعاد المنهجية في عمليات التحليل والتفسير، رغم زعم الامبريقيين الوضعيين عندنا، أن العلم محايد ولا هم له سوى وصف وتحليل الظواهر والنظم والمشكلات المجتمعية .

الفصل الخامس: العرض الإبستيمولوجي لمراحل البحث العلمي

-تمهيد

أولا: لماذا براديغم **غاستون باشلار**

ثانيا: مراحل البحث العلمي عند **غاستون باشلار** او **(ريمون كيفى)**

1 -مرحلـــــة القطـــــــــــع

1-1-المشكلة وسؤال الانطلاق

1-2 -المرحلــة الاستكشافية

1-3-بنـــاء الإشكاليـــــة

2-مرحلـــــة البنـــــــــــاء

2-1-بنـــــاءالفرضيـــــــات

2-2-بنـــــاء المفاهيـــــــم

2-2-1-طـــــــرق بنـــاء المفاهيم

2-2-2-من المفهوم التجريدي النظري الي المفهوم العملي الملموس

2-2-3-المتغيـــــرات وانواعهـــا

3-مرحلة التحقـــق او الاثبـــــات

3-1-أساليب جمع البيانات

3-1-1-أسلوب الحصر الشامل

3-1-2-أسلوب المعاينة

3-2 -مجتمع البحث والمعاينة

3-3-تقنيات جمع البيانات

3-3-1-تقنية الملاحظة

3-3-2-تقنية الاستبيان او الاستمارة

3-3-3-تقنية المقابلة

3-4-الخلاصة وكتابة التقرير

-خلاصة

-تمهيد

تمر عملية البحث الاجتماعي بمجموعة من الخطوات المنظمة، التي يتبعها الباحث في معالجة المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة، والبحث الجيد هو الذي يصمم تصميما منهجيا دقيقا، بكل تفاصيله وكافة خطواته، على نحو يراعي الموارد المتاحة، والإمكانيات المتوفرة، والزمن المسير لإجراء هذا البحث.

يجدر بنا أن نشير منذ البداية، أن خطوات البحث تترابط ترابطا عضويا وثيقا، يصعب وضع الحدود والفواصل فيما بينها، لذا فإن الباحث حينما يصمم بحثه، يفكر في جميع المراحل والخطوات بإعتبارها وحدة متكاملة، إلا أنه يقوم بإبراز الخطوات واحدة تلوى الأخرى، كلما تقدم في دراسته، كما أنه لا توجد قواعد جامدة وصارمة في الالتزام بخطوات البحث الاجتماعي، فطبيعة مشكلة البحث، قد تملي بعض التغيرات في ترتيب هذه الخطوات، وفي أهمية كل منها حسب ما تتطلبه المشكلة البحثية من جهة، والظروف التي يعمل الباحث في ظلها من جهة أخرى، وعلى هذا تقضي طبيعة كل بحث تقديم أو تأخير بعض خطوات البحث على بعضها.

قبل تحليلنا لخطوات أو مراحل البحث العلمي، وفق براديغم **غاستون باشلار**، سنعمد في المرحلة الأولى إلى مقارنة هذه الأخيرة، بمراحل البحث ضمن براديغم **كارل بوبر**، وفي المرحلة الثانية سوف نعمل على إستكماله من خلال إقتراح مراحل إضافية في نهايته، لأن منطق المعرفة العلمية يتطلب ذلك، هذا إضافة إلى إمكانية تعديل محتوى المراحل التي تظهر غير شاملة لوظيفتها العلمية.

أولا: لماذا براديغم غاستون باشلار

وفق الأعمال المعرفية **لجونس 1987وغاني 1985**،فإن سيرورة نمط التعلم أو بناء المعرفة تفيد سيرورة تمثل المراحل الأساسية الموالية، ذلك أن المتعلم عندما يتعلم، فإنه ينبغي أن يتذكر ما عرفة حول الموضوع(تنشيط المكتسبات)، وصياغة فرضيات(صياغة) تشرح ظواهر ينبغي فهمها إنطلاقا من المكتسبات الخاصة، ولا تكفي هاتان المرحلتان الأوليتان، إذ أن المتعلم ينبغي أن يكون على إتصال مع الدراسة الجديدة، وذلك بقصد إمتلاكه لها، والتنظيم من خلال المعلومات وفق شبكات معرفية، تقيم العلاقات الملائمة بينها (تنظيم بدون هذه العلاقات التي تقام بشكل جيد من طرف المتعلم، فان المعلومات المكتسبة من طرفه تظل سطحية)، بالإضافة إلى هذا ينبغي على المتعلم، أن يطبق هذه المعارف المبنية ضمن وضعيات بسيطة (تطبيق)، قبل أن يتوصل إلى تطبيقها بشكل آلي (تمكن) ضمن وضعيات مؤطرة بشكل أكثر تعقيدا، مع إقامة العلاقة بين المعارف الأكثر غناء وثراء (إدماج)[1].

[1] عبد الكريم غريب: **بيداغوجيا الكفايات** ، منشورات عالم التربية ،المغرب ،مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء ،2004، ص176-192

عند مقارنة سيرورة البحث، داخل براديغم **كارل بوبر**، و براديغم **غاستون باشلار**، يتبين أن **بوبر** يبدأ في المرحلة الأولى على النحو التالي، في حين يقدم **باشلار** الإجراء الأول على النحو المقابل له[1].

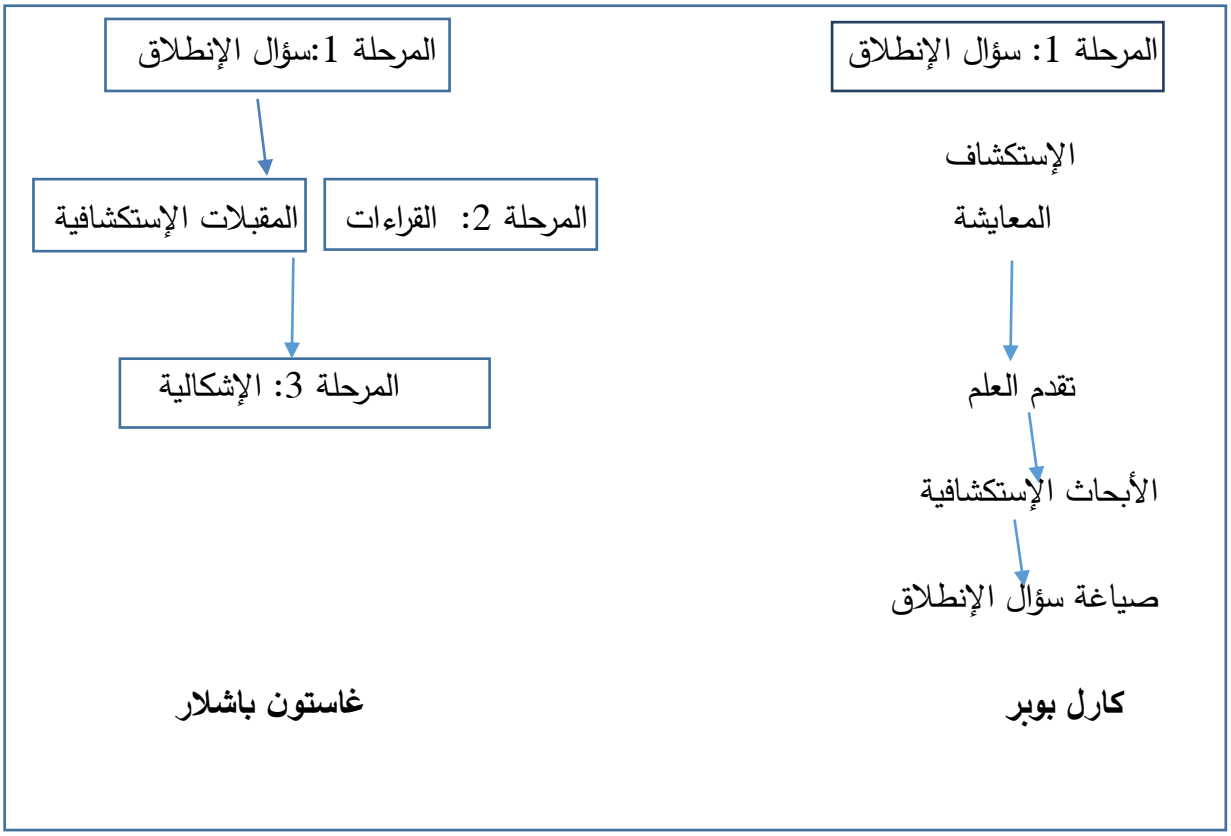

الشكل رقم 01: يوضح سيرورة البحث داخل البراديغمين لكارل بوبر وغاستون باشلار

[1] عبد الكريم غريب: **منهج البحث العلمي في علوم التربية والعلوم الإنسانية**، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، 2012، ص 130

من خلال الشكل نلاحظ أنه، عند مقارنة المرحلة الأولى لدى **بوبر**، بالأجراء الأول لدى **باشلار** يتبين للوهلة الأولى ثغورا لدى **بوبر**، حيث أن مسالة إختيار الموضوع وإستكشافه للوصول إلى صياغة سؤال الإنطلاق، من الأمور التي تتماشى وسيرورة بناء المعرفة، حسب الدراسات السيكولوجية المعرفية التي تنطلق من التحفيز والإعلان عن الهدف، أي صياغة سؤال الانطلاق، إذ لا يمكن إختيار موضوع البحث في مقارباته، في غياب الخيط الناظم المتمثل في سؤال الانطلاق، ويؤكد هذا الرأي **غاني Gagne** عند تحليله لإستراتيجيات التعليم والتعلم، أي اكتساب المعرفة، حيث حدد المرحلة الأولى وفق المخطط الموالية

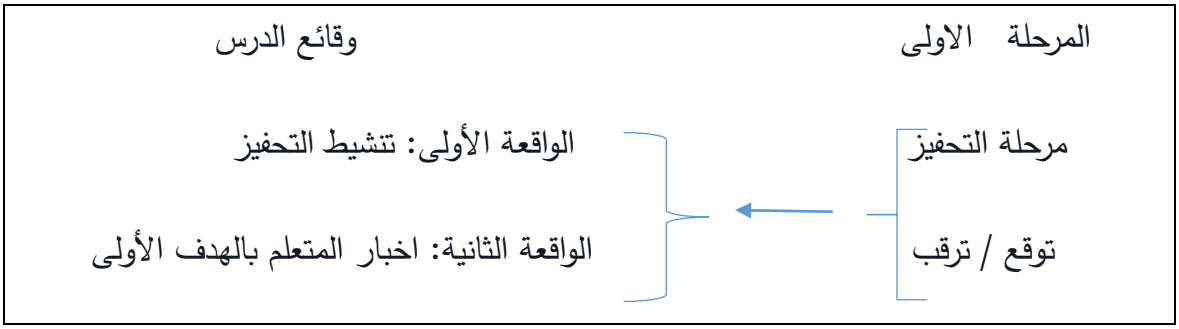

شكل رقم 02يوضح المرحلة الأولى من مراحل البحث العلمي حسب بوبر

فالهدف من البحث العلمي يتمثل بالأساس في سؤال الانطلاق، الذي يوجه حسب سيرورة **باشلار** الباحث فيما بعد إلى المرحلة الثانية، المتمثلة في القراءات والمقابلات الاستكشافية، للوصول إلى مرحلة ثالثة متمثلة في صياغة الإشكالية.

من هذا المنطق يظهر أن تبني سيرورة البحث المأسسة على براديغم **غاستون باشلار**، تعد منطقية ومنسجمة إلى حد كبير، مع السيرورة الذهنية في بناء المعرفة، الأمر الذي يعطيها قيمة تسمح لنا بتبنيها كمنهج علمي لدراسة الظواهر الإنسانية و الإجتماعية.

رغم كل هذا فإن هذه السيرورة، لا زالت تتوقف على إتمامات وتعديلات تهم أساسا المرحلة الأولى، التي إقتصرت في المرحلة الخامسة على الملاحظة، في حين يمكن إقحام عدة طرق وإختبارات في هذه المرحلة، أما بخصوص توقف **غاستون باشلار**، عند المرحلة السابعة المرتبطة بالخلاصات، وهي نفس المرحلة التي توقف عندها براديغم **كارل بوبر**، حيث دعى إلى تقديم خلاصات شفوية أو مكتوبة، في حالـــة صـــدق الفرضيـــة، أو الاستمـــــرار في البحـــــث من خـــــلال تعديل النظرية أو تعويضها، ونفس الأمر يهم الفرضية أو الفرضيات.

اذا كانت إجراءات سيرورة المنهج العلمي، المتأسس على التصور **الباشلاري**، تنقسم الي ثلاث فترات (القطيعة ،ألبناء، التحقق)، فان مراحل الإجراء الثالث (التحقق)، تعد في واقعها غير مكتملة، ولا تقوم بالوظيفة المنهجية المطلوبة منها، حيث أن مرحلتي تحليل المعطيات والخلاصات، لن تفيا لوحدهما بما هو متوخي من نتائج الدراسة، اذ الوقوف عند حدود النتيجة أو الخلاصات المؤكدة للفرضية أو سؤال الانطلاق، لن يغني ذلك الفكر المعرفي، إذا لم يتم تجاوز هذا المستوى إلى عمليات التحويل أو النقل حتى يتسنى على غرار ذلك بناء تعميم متكامل.

على غرار أن هذه المرحلة الختامية لسيرورة منهج البحث العلمي تقيد الفكر والمعرفة في نقل الخلاصات أو القاعدة المتوصل اليها بصدد إشكالية ما، إلى مجالات أخرى من مجالات المعرفة الإنسانية، وذلك بغرض التحقق من مدى إستعراضها، لأن القاعدة أو القانون أو النظرية القابلة للتحويل أو النقل داخل مجالات مغايرة بالنسق المعرفي، هي التي يمكن أن تشكل معرفة وفق المفهوم الذي يتسم به براديغم الذي يتشكل بفعل التعميم.

ثانيا: مراحل البحث عند غا ستون باشلار وريمون كيفي

يلخص **غاستون باشلار** السيرورة العلمية في العبارات التالي:

الحدث العلمي: مغزو ـــــ مبنى ـــــ محقق او ملاحظ[1].

مغزو على مستوى الاحكام الجاهزة والمسبقة، مبنى عن طريق العقل، ملاحظ داخل الاحداث، إنها نفس الفكرة التي إعتمدها كل من **شوربو رودون**، و**بورديو**، و **باسيرون**، حيث بين أن المنهج أو المسار سيرورة تتكون من ثلاثة إجراءات ينبغي أن يحترم ترتيبها وهي القطيعة والبناء والاثبات [2]

وهذا ما أشار إليه **ريمون كيفيى** في كتابه "**دليل الباحث في العلوم الاجتماعية**"[3] إلى أن مراحل البحث العلمي، تمر بثلاثة مراحل كل مرحلة تضم مراحل أو خطوات على النحو التالي:

- ❖ مرحلة القطع: تضم سؤال الانطلاق –المرحلة الاستكشافية – بناء الإشكالية
- ❖ مرحلة البناء: تضم بناء نموذج التحليل (الفرضيات –بناء المفاهيم)
- ❖ مرحلة الاثبات: تضم المعاينة وتحليل المعلومات والخلاصات

1/ مرحلـــــــة القطيعـــــــــة

1-1-المشكلة وسؤال الانطلاق

هناك إجماع تام لدى الباحثين، أن ما يدفع الباحث إلى القيام بالبحث العلمي، هو وجود مشكلة فما الذي نعنيه إذا بمشكلة البحث؟

---

[1] عبد الكريم غريب :**المعجم في اعلام التربية والعلوم الإنسانية** ، منشورات عالم التربية ،المغرب ،مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء . ط1، 2007، ص35

[2] عبد الكريم غريب: **منهج البحث العلمي في علوم التربية والعلوم الإنسانية**، مرجع سابق ،ص.128

[3] Quivy Raymond ;VanCampenhoudt Luc :**Manuel de recherches en sciences sociale**s ,Paris ,Dunod –Bordas,1980,P.2 1

المشكلة بصورة بسيطة، تعني أن هناك أمرا ما لا يسير في الاتجاه الصحيح، الذي يجب أن يسير فيه، أي أن هناك خلل ما جلب إنتباه الباحث، وأثأر فضوله من أجل البحث فيه، بهدف إستجلاء ذلك الغموض وإكتشاف المسببات، بمعنى آخر نحن أما حالتين: ما هو كائن، وما يجب أن يكون. السؤال الذي يطرح نفسه علينا الأن، كيف نترجم عمليا وإجرائيا هذا الوعي بمشكلة البحث؟

يرى **ماري فابيا فورتان**[1]إن ترجمة الوعي بمشكلة البحث عمليا وإجرائيا، تتم في سؤال يسمى سؤال الانطلاق، وهو تساؤل ظاهر نسبيا، بخصوص مجال نرغب في إستكشافه، بغرض الحصول على معلومات جديدة.

فسؤال الانطلاق، هو تساؤل مكتوب يحدد موضوع الدراسة، ويعتبر بمثابة الترجمة الفعلية والعملية لمشكلة البحث، فهو الحجر الاساسي في مشروع البحث، وهو الرسم التوضيحي الاول لما يريد الباحث القيام به، بإختصار هو الترجمة أو التحويل الفعلي والعملي للمشكلة في سؤال عام جامع لما يريد الباحث تفسيره وإيجاد أجوبة له.

وعليه فسؤال الانطلاق يحدد آفاق وحدود البحث، وتفادي المتاهات التي تتشكل نتيجة بحث يستحيل إنجازه[2]، ومن أجل وصول الباحث إلى سؤال الانطلاق هذا، يلجا إلى المصادر الملائمة والمساعدة على ذلك، مثل الملاحظات الشخصية حول ظاهرة ما، أو من خلال القراءات لبعض الكتب و المجلات، أو الحصص التليفزيونية ...إلخ ، كما قد يكون مصدره أعمال أكاديمية سابقة، يعتقد الباحث أنه يجب دراستها من زوايا أخرى لم يتم التطرق إليها، أو يكون بإستشارة الأستاذ المشرف على العمل والملم بالموضوع، أو إقتراح من طرف هيئة بحث، هذه المصادر من شانها أن تساهم في بلورة الوعي بسؤال الانطلاق، وتعطيه الوضوح والدقة والمنطق اللازمين .

---

[1]Marie-Fabienne Fortin:**UnProcessurDeRechercgede la conception ala réalisation**,p.51

[2]Quivy Raymond :op,cit,p .22

تكمن أهمية سؤال الإنطلاق حسب "**موريس انجلس**"[1] في أنه يعطينا الخطوط العريضة والأساسية لمشروع البحث، وأيضا الأرضية التي يستند إليها، ليس على المستوى الميداني فحسب، بل على المحتوى النظري أيضا، وحتى يكون هذا السؤال محدد، يجب أن يحتوي على معايير معين، لعل أهمها البساطة والوضوح والدقة، بعيد كل البعد عن سوء الفهم والتعقيد والغموض، إضافة إلى ذلك يجب أن يكون قابل للإنجاز والمعالجة، بمعنى يمكن الإجابة عنه واقعيا وخاليا من الأحكام القيمية وأن يكون ملائما للدراسة ويهدف إلى الفهم والتفسير.

1-2-مرحلة الاستكشاف:

يرى "**ريمون كيفي**"، أن من يعتقد أن القيام بالبحث الاجتماعي مقتصرا على دراسة تقنيات البحث فقط، عليه أن يغير تصوره هنا، وليهتم بإستكشاف النظريات وإكساب عادة التفكير، قبل أن يهرع إلى الميدان أو التهافت على المعطيات [2]، ويرى أنه من باب إغناء الإطار النظري للباحث ينبغي القيام بمرحلة الإستكشاف، وهي خطوة إستعراض الأدبيات والقراءات والقيام بزيارات استطلاعية للميدان، إذ لا يمكن القيام ببحث علمي دون المرور بهذه الخطوة، ولا يمكن لأي باحث أن يدعي أنه يستطيع الإستغناء عن رأسمال المعارف المكتسبة في ميدان ما. فماذا نعني بإستعراض الأدبيات والقراءات؟

1-2-1-استعراض الادبيات والقراءات:

لا يمكن أن نتصور قيام بحث علمي، مهما كان التخصص الذي يشتغل عليه الباحث من دون اللجوء إلى إستعراض الأدبيات المتعلقة بهذا التخصص، أو القيام بقراءات حول الموضوع الذي يريد دارسته، إذ لا يستطيع الباحث أن يتقدم في بحثه ويصل إلى كل الخطوات المكونة لمسعى البحث، إن هو إمتنع عن جهد إستعراض الأدبيات والقراءات، فليس هناك بحث من دون قراءات، إذ لا يوجد

[1] موريس انجلس :**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** ، ترجمة بوزيد صحراوي واخرون ،الجزائر ، دار القصبة للنشر ،ط 2 ، 2004، ص.83

[2] عبد الكريم غريب: **منهج البحث العلمي في علوم التربية والعلوم الإنسانية** ، مرجع سابق ، ص.137

موضوع جديد بصفة جذرية، وليس هناك باحث يمكنه أن يدعي أنه يستطيع الإستغناء عن رأسمال المعارف المكتسبة في ميدان ما .

دون أن نذهب بعيدا في هذه النقطة، إستعراض الأدبيات والقراءات، تعني بإختصار أن نقرا كل ما كتب عن الموضوع الذي نريد البحث فيه، من أجل إكتشاف الميدان الفكري الذي نريد العمل ضمنه، وحتى نترجم هذا الوعي بطريقة ملموسة، يجب أن نقوم بجولة إستكشافية حول ما كتب عن الظاهرة محل الدراسة، أي معرفة ما تمت دراسته من خلال المقالات والدراسات والتقارير والاطروحات والاعمال الاكاديمية، التي تتضمن معطيات وعناصر تحليلية تأويلية.

من هنا تأتي أهمية القيام بالبحث البيبليوغرافي، الذي نعني به وضع قائمة بيبليوغرافية حول الموضوع الذي نريد دراسته، تتضمن تقريبا كل العناوين التي لها علاقة بموضوع البحث، قلنا تقريبا لأنه من المستحيل الحصول على كل التراث النظري الذي كتب حول الموضوع، الذى يجب على الباحث أن يلجا إلى عملية إنتقاء الوثائق التي تكون لها دلالة بأهداف البحث.

وتكمن أهمية هذه القراءات، في أنها تجنب الباحث الإنطلاق الغامض في البحث، فهي توسع قاعدة معرفته ومعلوماته عن الموضوع الذي يبحث فيه، كما تساعده في بناء الإشكالية وتحديد أبعادها بشكل أكثر وضوحا، إضافة إلى أنها تساعده في الإطلاع على التقنيات المستعملة في البحوث الميدانية في ميدان التخصص، والذي قد يساعد على تدقيق التقنية المتبناة في البحث، وتفادي الأخطاء السابقة، كما تمنحه فرصة الإبتعاد عن الأفكار المسبقة والأحكام القيمية [1].

[1] سعيد سبعون ،حفصة جرادي :**الدليل المنهجي في اعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع** ،الجزائر ، دار القصبة للنشر ، 2012، ص.31

1-2-2-الجولة الاستطلاعية:

تعتبر الجولة الاستطلاعية، عملية مكملة ومدعمة للقراءات، وفي تداخل معها، بمعنى أنها تكون معها في نفس الوقت، هدفها مضاعفة حظوظ الحصول على السبيل الفكري لتدقيق مشكلة البحث.

الجولة الاستطلاعية نعني بها الزيارات الاستطلاعية للميدان، الذي ستجرى فيه الدراسة، تكون بمثابة عامل وعي واقعي لدى الباحث، عن العناصر المساعدة والعوائق التي تحيط بالظاهرة، هذا الوعي الواقعي مدعم بالرأسمال المفاهيمي، الذي تمنحه الأدبيات والقراءات، سيسمح ببناء وطرح إشكالية وفرضيات معقولة، أي يمكن التأكد منها وملاحظتها واقعيا.

تكمن أهمية هذه الجولة، خاصة في الدراسة الميدانية، حيث تساعد على التعرف على ميدان البحث والتأقلم معه، ومعرفة بعض جوانبه التي لا تظهرها حتما القراءات [1]، كما تكمن أهميتها أيضا في كونها تسمح بالتوجه بالفعل نحو بناء عناصر الاشكالية والفرضيات، وملاحظة المؤشرات التي لا تخطر على بال الباحث عند القراءة فقط، إضافة إلى ذلك تعمل الزيارة الاستطلاعية على كشف العقبات والصعوبات التي من الممكن أن يوجهها الباحث اثناء دراسته الميدانية، والتي يجب عليه أن يتجاوزها من دون المساس بالطابع العلمي للبحث، كما تضع البحث على مدار الواقعية والقابلية للإنجاز، عند حديثنا عن الجولة الاستطلاعية، تبرز تقنية المقابلة على أنها التقنية الاكثر إستعمالا في الجولة الاستطلاعية في الدراسة الميدانية، وهذا من أجل الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة ممن نعتبر أن مقابلتهم لازمة لضبط إشكالية البحث.

علينا أن نشير أولا إلى أن المقابلة الاستكشافية الهدف منها هو بناء الاشكالية والفرضيات، وليس التحقق من هذه الأخيرة، لذلك ستكون لها وظيفة أساسية هي إظهار جوانب من الظاهرة المدروسة، ما كان للباحث أن يفكر فيها من تلقاء نفسه، كما أنها لا تتضمن دليل يحمل متغيرات

[1] Peretz Henri :**Les méthodes en sociologie.Lobservation**, Paris, Editions laDécouverte,Collectonrepéres ,n 234,1998,P.3

ومؤشرات، بل يأطرها فقط سؤال الإنطلاق الذي تترجم به مشكلة البحث، وبذلك فهي مفتوحة تماما، لذلك على الباحث الاصغاء قدر الامكان للمحاور، وتجرى المقابلة مع الجمهور المباشر.

1-3-بنـــــاء الإشكاليـــــة:

يتعلق الأمر هنا بالتحكم في الأفكار المتحصل عليها، من أجل تحديد التوجهات العامة للبحث، الامر الذي يساعد على التعريف بالإشكالية وتحديد علاقتها بسؤال الانطلاق.

الإشكالية هي المنظور الذي يقرر الباحث تبنيه، لمعالجة المشكلة المطروحة من خلال سؤال الانطلاق، وهي تشكل مرحلة مفصلية في البحث تقع بين القطع والبناء، وبناء الاشكالية لا يرتبط بالصدفة أو الإلهام الشخصي للباحث، بل يرتبط بمقاربات نظرية مختلفة يتم التعرف عليها من خلال المرحلة الإستكشافية، المتكونة من الأدبيات والقراءات، والجولة الاستطلاعية لميدان الدراسة.

تجدر بنا الإشارة إلى أنه لا توجد وصفة جاهزة، أو قاعدة ثابتة لكيفية بناء الإشكالية، لأن بناءها وتحريرها يرتبط بالإستعدادات الإبستيمولوجية التي يتميز بها الباحث، من خلال قدرته على إستغلال مكاسب المرحلة الإستكشافية من قراءات وزيارات إستطلاعية، وأيضا الجهاز المفاهيمي الذي يلجأ إليه، وعموما يتم بناء الاشكالية غالبا على مرحلتين.

1-المرحلة الأولى: هي مرحلة الإحاطة بفكرة الموضوع من خلال القراءات والدراسات الاستطلاعية من أجل إجراء القطيعة مع الافكار المسبقة حتى لا تكون هناك أحكام قيمية ومسبقة، والقطعية هنا نوعان :

القطيعة الابستيمولوجي: هي أمر نسبي، لأن المعرفة الجديدة لم تخلق من فراغ، وإنما هي نتيجة تركيب ذكي لمعطيات معرفية قديمة، ولذلك يمكن إعتبار كل تجاوز للمعرفة القديمة تضمينا لها،

ويمكن ملاحظة ذلك إنطلاقا من سيرورة العمليات الذهنية، خاصة عندما يتعلق الأمر بإنتاج معارف جديدة مغايرة لسابقاتها.

أن الذهن ينطلق بداية من معارف مألوفة ليتعرف عليها ويستوعبها جيدا، ثم بعد ذلك ينتقل إلى تحليلها وتركيب عناصرها، وفق مقولات جديدة تسمح له بتوليد معرفة مخالفة [1]، والقطيعة الابستيمولوجية في بناء الإشكالية، نعني بها إخراج الظاهرة المدروسة من الحقول المعرفية الأخرى حتى تكون دراسة سوسيولوجية مثل ما فعل دوركايم عند دراسته لظاهرة الانتحار.

القطيعة النظرية: نعني بها أنه في كل حقل علمي يوجد عدة تناولات نظرية متنافسة فيما بينها، يمكن لها أن تساعد في دراسة المشكلة العامة للبحث، وكل وأحد من هذه التناولات النظرية تتطرق إلى إشكاليات وتساؤلات مختلفة، وعلى الباحث أن يحدد التناول النظري الملائم لدراسته، فمن المحتمل جدا أن تكون بعض التناولات النظرية، بالفعل مناسبة أكثر من غيرها للمشكلة ،و لهذا يجب على الباحث أن يركز على التناول النظري الذي يخدم موضوعه، وهو ما نسميه بالقطيعة النظرية، بمعنى التعرض لكل المقاربات السوسيولوجية التي تناولت موضوع الدراسة، ومن ثم اختيار المقاربة المناسبة لأهداف الدراسة من خلال توظيف مفاهيمها السوسيولوجية.

2-المرحلة الثانية: هي بناء الإشكالية الخاصة بالدراسة، بحيث يتحول سؤال الإنطلاق إلى سؤال مركزي للبحث، يتلخص فيه الهدف من الدراسة، ونشير في هذه المرحلة إلى أن الباحث لا يملك جميع الموارد النظرية الضرورية، وربما سيكون عليه القيام بقراءات أخرى اضافية وهادفة، تمكنه من تعميق الافكار المركزية للمقاربة المعتمد، وأن يحدد مفاهيمها الرئيسية، كما أن صياغة السؤال الاولي أو سؤال الإنطلاق والقراءات والدراسات الإستطلاعية هي في حالة تفاعل باستمرار في عملية دائرية.

---

[1] عبد الكريم غريب واخرون :**في طرق تقنيات التعليم** ، سلسلة علوم التربية ، المغرب ، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، 1992، ص.67

2/ مرحلـــــــة البنـــــــــــاء :(بناء نموذج التحليل)

2-1-بناء الفرضيـــــــات:

أشرنا سابقا أن الإشكالية هي مرحلة هامة من مراحل البحث العلمي، تتوقف عنها المرحلة اللاحقة ألا وهي الفرضية، التي يباشر بها الباحث محاولة بناء نموذج التحليل، بحيث توجد نوع من العلاقة العضوية بين الاشكالية والفرضية، و نحن نعلم جيدا أنه لا توجد معاينة لم ترتكز على فرضيات، وعندما لا تكون هذه الأخيرة صريحة فأنها تكون موجودة ضمنيا، وإذا كانت الفرضيات غير مبنية بشكل وأضح وصريح فإنها تؤدي إلى جمع معلومات جزئية ومتحيزة لا يمكن استغلالها، ولا تستطيع أن تثبت أي شيء، اللهم إلا الأحكام المسبقة التي قادت عملية جمع المعطيات.

وبناء على هذا يمكن أن نعرف الفرضية على انها، جزء من البناء تشمل جملة من المتغيرات (متغير مستقل، تابع، وسيط)، توجد بينها علاقة وتسلسل منطقي، يتحدد من خلاله طبيعة كل متغير بمعنى أن هذه المتغيرات ليست موجودة عشوائيا، وإنما بينها علاقة مترابطة منطقيا، تحدد لنا طبيعة كل متغير[1].

كما تعرف أيضا على أنها إقتراح مؤقت، يتضمن وجود علاقة تفسيرية سببية مسبقة بين متغيرين، وهذا يعني أن أحداهما سبب في ظهور المتغير الأخر ووجوده؛ تتمثل المهمة الرئيسية للفرضية في إقامة جسر بين التفكير النظري لصياغة المشكلة، والعمل الامبريقي للتجربة، الفرضية هي ضمان الإنتقال من النظري المفاهيمي التجريدي، إلى العملي الملموس الذي يسمح بعملية التحقيق، ومن النادر أن تكون هناك فرضية واحدة في البحث الاجتماعي، ففي أغلب الاحيان يكون هناك جسم من الفرضيات بحيث يتصل بعضها بالبعض الاخر.

[1] سعيد سبعون ، حفصة جرادي : مرجع سابق ، ص.106

إن بناء الفرضيات لا يرتكز على مجرد تخيل العلاقة بين متغيرين، بل يتعلق بناءها أولا، بتعيين المتغير التابع ،وهذا لا يطرح صعوبة كون هذا المتغير متوفر مع مشكلة البحث، ثم نقوم بتعيين المتغيرات التفسيرية المستقلة، وهنا تلعب مرحلة القراءات والدراسات الاستطلاعية دورا أساسيا، في كونها وضحت للباحث المسالك والسبل، ليس فقط لبناء الإشكالية، بل أيضا لإيجاد المتغيرات المستقلة الملائمة لتفسير هذه الظاهرة، وتجدر الإشارة إلى أن اختيار المتغيرات المستقلة لا يكون بصفة اعتباطية بل يتطلب جهد كبير من الباحث، في استغلال القراءات والدراسات الاستطلاعية وأيضا مدى قدرته على إيجاد المتغيرات الموضوعية التي تفسر أسباب وجود مشكلة البحث .

2-1-1-أشكال الفرضيات: الفرضية كما سبق وذكرنا هي إقتراح مؤقت أو تخمين علينا أن نتحقق منه ويمكن أن تتشكل الفرضية في شكلين [1]

- **الشكل الاول:** تبدوا فيه الفرضية، إقتراح مؤقت لوجود علاقة بين ظاهرة ومفهوم، قادر على تبرير هذه العلاقة مثل افتراض عالم الاجتماع الان تورين ان التحرك الطلابي في فرنسا يحمل في ذاته حركة اجتماعية قادرة على الكفاح، إن افتراضه يحمل في طياته افتراض مسبق بوجود علاقة بين ظاهرة التحرك الطلابي ومفهوم الحركة الاجتماعية الذي حدده في نموذجه التحليلي.

-**الشكل الثاني:** وهو الاكثر شيوعا في البحوث الاجتماعية تبدوا فيه الفرضية اقتراح مؤقت لوجود علاقة بين مفهومين أو نمطين من الظواهر مثال: الفرضية التي صاغها **دوركايم** حول معدل الانتحار ودرجة تماسك المجتمع.

كما نجد أن "**موريس انجلس**" يميز بين ثلاثة اشكال من الفرضيات هي:[2]

---

[1]Alain Touraine:**Lutte étudiante**,Seuil,Paris,1978,47

[2]Maurice Angers:**Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines**, Anjou, 1992, pp.104-105

-**فرضيات ذات المتغير الواحد:** هي فرضيات لا تحتمل سوى متغير واحد كمثال على ذلك الجريمة تكثر بالمدن الكبرى ونقول هنا بانه لدينا فرضية ذات متغير واحد يتمثل في الجريمة.

-**فرضيات ذات متغيرين:** هذا الشكل من الفرضيات تنتج عنه علاقة سببية بين متغيرين وهو من أكثر الفروض شيوعا في العلوم الإنسانية مثال الفقر يرفع من درجة الجريمة داخل المدن الكبرى.

-**فرضيات ذات متغيرات متعددة:** مثال فقر الافراد واستهلاك المخدرات الطلبة تجعل الافراد أكثر عدوانية.

الي جانب هذا التصنيف قام "**ماري فابيان**" بتصنيف متكامل للفرضيات حددت على النحو التالي:

- **الفرضيات البسيطة:** تعبر على علاقة الجمع او السببية بين متغيرين.

-**فرضيات معقدة:** او متعددة المتغيرات والتي تحدد روابط سببية او الجمع بين ثلاثة متغيرات او أكثر.

-**فرضيات توجيهية:** تميز التوجه المرتقب للعلاقة بين المتغيرات عن طريق التميز بالإيجابيةأو السلبية أكثر او اقل.

- **فرضيات لا توجيهية**" تميز بان توجد علاقة بين متغيرات دون تحديد مسبق للطبيعة الإيجابية او السلبية للعلاقة.

-**فرضيات تجمع:** تشمل متغير موجود او قابل للتواجد مع الزمن.

-**فرضيات سببية:** نتج عنها علاقات سببية.

-**فرضيات إحصائية:** توظف عند اختبارات او روائز إحصائية ويتعلق الامر بفرضيات باطلة في الحالة التي تعبر فيها بانه لا توجد علاقة بين المتغيرات.

-**فرضيات البحث:** وهي تشكل نقيض الاشكال السابقة للفرضيات لأنها تعبر عن علاقة واحدة بين المتغيرات [1].

2-1-2-شروط صياغة الفرضيات:

هناك شروط علمية على الباحث التقيد بها عند صياغته للفرضيات هي

1. يجب التعبير عن الفرضية عند صياغتها بشكل قابل للمعاينة.

2. يمكن التحقق من مدى اثباتها او نفيها واقعيا.

3. يجب ان تكون الفرضية معقولة ولها علاقة وثيقة بالظاهرة المدروسة، لا تدل على حقيقة بديهية.

4. يجب ان تكون جملة الفرضية واضحة وبسيطة في تراكيبها اللغوية والمعرفية وان تكون دقيقة في عباراتها ومفاهيمها.

2-2-بنـــــاء المفاهيـــــــم:

بناء المفاهيم هي عملية الانتقال من التجريدي إلى الملموس بمعنى الانتقال من مفاهيم نظرية مركزية إلى مفاهيم فرعية عبارة عن خصوصيات او صفات ملموسة أكثر للمفهوم المركزي.

2-2-1-طرق بناء المفاهيم:

هناك طريقتان كل واحدة منهما مرتبطة بمستوى مختلف من المفهمة:

[1] François Dépelteou, **La démarche d'une recherche en sciences humaines ,da la question de départ a la communication des résultats** ,Ed .De boeck,bruxelles,2010,p. 165

الطريقة الأولى تنتج مفاهيم إجرائية محدد: تتميز هذه الطريقة بالدقة في التحليل والاستقراء، يبنى المفهوم اجرائيا عن طريق الملاحظة المباشرة او عن طريق معطيات مجمعة من طرف الاخرين، فمن خلال القراءات والمقابلات الاستكشافية يمكن العثور على عناصر ضرورية لهذا البناء.

الطريقة الثانية تبدع مفاهيم نسقية: تتميز بالدقة الاستنباطية والتركيبية، تعتمد على منطق العلاقات بين عناصر النسق، غير مستقرأ من خلال التجربة، انما هو مبني على الاستدلال المجرد (استنباط، تضاد، تضمين...)، وهو استدلال قد يرتبط بمفاهيم تتصل بسلوكات واقعية او بمعارف مكتسبة سابقا (عادة يتمفصل حول إطارات الفكر العام-براديغم-).

2-2-2-من المفهوم التجريدي النظري الي المفهوم العملي الملموس:

يمكن للباحث في علم الاجتماع عند بنائه للمفاهيم العملية ان يلجأ إلى الاجراء العملي الذي وضعه "**بول لازار سفلد**" والذي ساعده عمليا على الانتقال من المفهوم التجريدي النظري إلى المفهوم العملي الملموس ويتكون هذا الاجراء من أربع خطوات اساسية هي:[1]

1-تصور المفهوم وتمثله في صورة ذهنية: ونعني بذلك أن المفهوم يدرك ويتم استيعابه ذهنيا مثال مفهوم الرضا الوظيفي، هذا المفهوم لا يمكن ملاحظته، بمعنى اخر لا توجد ظاهرة اسمها الرضا الوظيفي بل هو بناء ذهني يترجم ذهنيا مستوى معين من الواقع الاجتماعي.

2 -تخصيص المفهوم وتحديد ابعاده: تعتبر هذه المرحلة مرحلة الشروع في الانتقال من المجرد إلى الملموس، اي التعبير عن المفهوم المجرد الذي نلاحظه بمستويات من الواقع هي بمثابة مكونات أو ابعاد لهذا المفهوم، مثال التغير الاجتماعي عندما نحدد ابعاده سنجد البعد السياسي الاقتصادي،

[1] Boudon Raymond,**Les méthodes en sociologie 5éme édition** ,Paris,PUF,Collection, Que Sais-Je ,n1334,1980,p.48-52

الاجتماعي، الثقافي، وتجدر الاشارة إلى ان ابعاد المفهوم لا تحدد بصفة منتظمة وبنفس الكيفية بل يرجع ذلك الي تقدير الباحث انطلاقا من سياق البحث ومن المعطيات التي تم استخراجها.

3 –مؤشرات بعد المفهوم: لا نبالغ إذا قلنا ان للمؤشر اهمية بالغة في عملية اختبار الفرضيات، لان المؤشر هو قلب إجراء بناء المفاهيم أو المتغيرات، اذ على اساسه يمكن التحقق فعلا من مدى صحة ما وضعناه من افتراض في محاولة تفسير الظاهرة، والمؤشر هو تلك الصفة او العلاقة التي تجعل الباحث يستطيع ملاحظة الظاهرة، ولإيجاد مؤشرات كل بعد لا بد على الباحث ان يطرح على نفسه في كل مرة السؤال: ماهي العلامات الملاحظة في الواقع والتي يمكن من خلالها تحديد هذا البعد؟

4–**الدليل:** هو نوع من الحويصلة او التلخيص الجامع لجملة مؤشرات بعد المفهوم انه بمثابة عنوان عام جامع لتلك المؤشرات، هو نوع من إعادة تركيب لهذه المؤشرات، فالأدلة هي إذا مقاييس مركبة انها تتكون من تجميع لعدة مؤشرات في وحدة واحدة لها معنى.

وليس هناك قاعدة يجب على الباحث الالتزام بها ليهتدي الي المؤشرات، اما بخصوص كم من مؤشر علينا ان نأخذ، اي عدد المؤشرات فهنا الامر متروك للباحث لكن من الافضل ان يختار عدد لا باس به من المؤشرات يساعد على الاستدلال والبرهنة والتفسير.

2–2–3–المتغيرات وأنواعها:

المتغير هو كل مفهوم تطبيقي له أكثر من قيمة واحدة أي قيمتين فأكثر ويتم قياسه كميا أو وصفه كيفيا، وهناك أنواع هي [1]:

1–المتغير المستقل: هو المتغير الفاعل في حركة الظاهرة وهو الذي نحاول أن نفسر به أسباب وجود المتغير التابع، إذ يجب تغييره عن طريق تغيير الظروف فهو يعتبر المتغير المؤثر والمفسر.

[1] , brook, cole, 1999, p.152H eppner.p.et al.Research design in counseling 2nded .New York

فإذا كنا نبحث عن العلاقة بين السبب والنتيجة يكون هو السبب، وإذا كنا نبحث عن علاقة التأثير يكون هو العنصر المؤثر.

2-المتغير التابع: هو المتغير الذي نبحث عن تفسير أسباب ظهوره، انه يمثل مشكلة البحث التي نريد دراستها، هذا لا يتغير إلا إذا تغير المتغير المستقل لان هذا الاخير هو الذي يتحكم في المتغير التابع .

3-المتغير الوسيط أو الدخيل: في بعض الدراسات لا يصبح المتغير المستقل وحده هو السبب في حدوث الظاهرة، ولكن توجد متغيرات أخرى تسهم بشكل أو بأخر في تفعيل المتغير المستقل وقيامه بدوره وهي ما تسمى بالمتغير الوسيط او الدخيل، يرى الباحث ان وجود هذا المتغير يؤكد العلاقة بين المتغير المستقل والتابع باعتباره محركا ودافعا للمتغير المستقل، وتجدر الإشارة أن للباحث الحرية في إدخاله في الدراسة أم لا.

3/ مرحلـــــة التحقـــــق او الاثبـــــــات

3-1-أساليب جمع البيانات:

تتطلب مرحلة جمع البيانات تحديد الأسلوب المناسب لجمعها الذي يعتبر من أصعب المشكلات التي يوجهها الباحث وهناك اسلوبين لجمع البيانات هما:

3-1-1-أسلوب الحصر الشامل: يقصد به أخذ البيانات بدراسة جميع افراد المجتمع ويستخدم هذا الأسلوب في التعدادات العامة مثل التعدادات السكانية، والتعداد الصناعي. من مزايا هذا الأسلوب الحصول على بيانات جميع الوحدات الإحصائية مما يساعد على دراسة الظاهرة بشكل شامل استخراج اهم معالم المجتمع مثل حساب المتوسط والتباين وغيرهما من معالم المجتمع، يستخدم في حالة عدم توفر معلومات مسبقة عن الظاهرة المدروسة.

3-1-2-أسلوبالمعاينة: يقصد به اخذ البيانات من جزء مناسب من المجتمع ويمثله تمثيلا صادقا

من مزايا هذا الأسلوب انه يتطلب إمكانيات بشرية وفنية ومالية قليلة، يستخدم لاختبار دقة أسلوب الحصر الشامل، ومن اهم مزاياه إمكانية الحصول على بيانات أكثر تفصيلا نظرا لصغر حجم العينة.

3-2-مجتمع البحث والمعاينة:

3-2-1-مجتمعالبحث: هو الوحدات الاساسية التي يجرى عليها التحليل فهو يخص مجموعة من الافراد او الاشياء، او كما يعرفه "**موريس انجلس**"[1] هو مجموعة عناصر لها خاصية او عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الاخرى والتي يجرى عليها البحث او التقصي.

3-2-2 -المعاينة: تعتبر المعاينة نقطة ارتكاز اساسية ومحورية في عملية التحقق من الفرضيات وهي الاجراء العملي الذي يسمح باستخراج تلك المجموعة الفرعية من المجموع الكلي أي استخراج العينة من مجتمع البحث .

3-2-3-العينة: هي تلك المجموعة من العناصر او الوحدات التي يتم استخراجها من مجتمع البحث ويجرى عليها الاختبار او التحقق، او هي ذلك الجزء من الكل الذي يتم استخراجه من اجل امكانية التحقق من الفرضيات، والذي فرضه عدم قدرة الباحث اختبار كل وحدات عالم البحث اينما وجدت يتوقف نجاح استخدام أسلوب المعاينة على عدة عوامل هي كيفية تحديد حجم العينة، طريقة اختيار مفردات العينة، نوع العينة المختارة.

[1] Quivy Raymond :op ,cit ,p .55

3-2-4-أنواع العينات: يمكن تقسيم العينات وفقا لأسلوب اختيارها إلى نوعين هما[1]:

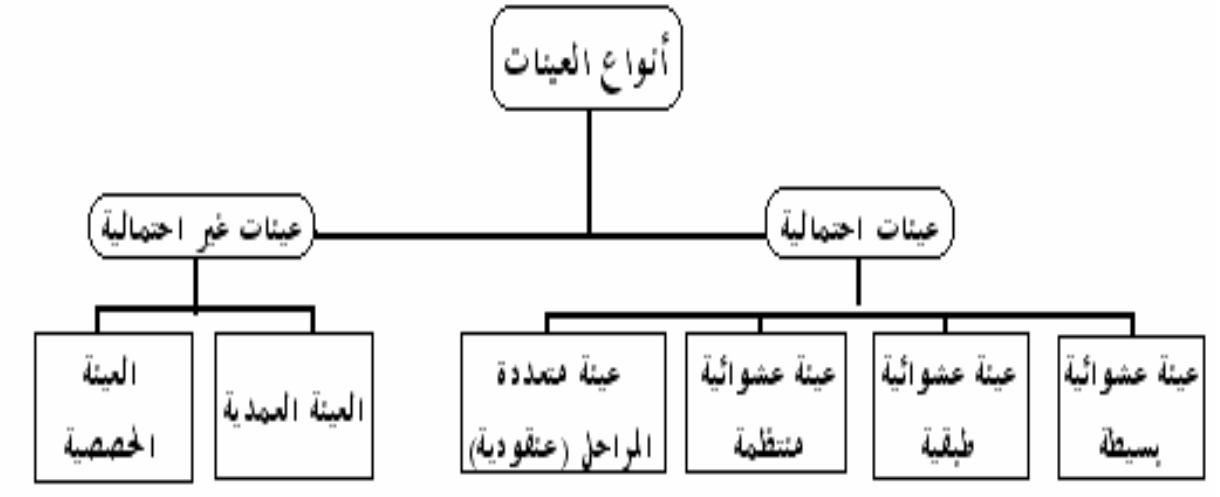

شكل رقم3: يوضح أنوع العينات الاحتمالية وغير الاحتمالية

3-3-تقنيـات جمـــع البيانـــات:

3-3-1-تقنية الملاحظة:

الملاحظة في معناها العام تقنية منهجية تتيح بكيفية مباشرة الحصول على بيانات ومعلومات عن شخص معين او موضوع، قصد تحديد شروطه او سيرورته او دلالاته او بياناته. والملاحظة هي نشاط يقوم به الباحث من خلال مراحل بحثه كلها، فهو يلاحظ حين يجمع الحقائق وحين يفترض فرضيات، ولقد تساءل العلماء عما اذا كانت الملاحظة تسبق الفرضية او تلحق بها واجمع اغلبهم على انها سابقة عنها ومرافقة لها ولاحقة بها في ان واحد[2].

أن تلاحظ في العلوم الاجتماعية معناه ان تحلل ،وأن ترغب في اكشاف بنية الموضوع الملاحظ ،لتميز بين ما هو أساسي بين ما هو عارض، وبين ما هو ثانوي أو محتمل أو ضروري ،فالملاحظة بهذا المعنى لا تقام بشكل سلبي، كما أن الملاحظة ليست مجرد استقبال لانطباعات معينة أو تسجيلات ميكانيكيا لها، بل تتطلب مجهودا داخليا للفك، فالنظر الملاحظ هو نظر عارف قادر على

[1] سعيد سبعون ، حفصة جرادي : مرجع سابق ، ص.

[2] فاخر عاقل :**أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية**،المغرب ، دار العلم للملايين ، 1979، ص 44

الإحاطة بالموضوع وتحديده وطرح تساؤلات أو فرضيات قابلة للاختيار حوله [1]، كما تعد الملاحظة طريقة للبحث العلمي تقوم على عملية تسجيل كل المتغيرات التي تطرأ على موضوع الدراسة، عن طريق الحواس ومن ثم فهي الخطوة الأولى لكل منهج تجريبي وتظهر أهميتها القصوى خلال التجريب [2]،بهذا المعنى تعد الملاحظة جزءا جوهريا في المنهج التجريبي ونحن حين نقوم بالملاحظة لا نكتفي بمجرد تسجيل ، بل لا بد ان يكون هناك جهد عقلي يبذل بغية التوصل إلى ما عسى ان يكون من صلات خفية بين الظواهر [3]، فهي حالة يتم فيها اخذ معطيات حول سلوكات او كفايات فرد ما، كما تهدف الي التعرف على الاحداث وتأويلها قصد عزل عناصر وضعية ما .

إن لجوء الباحث إلى الاستعانة بالملاحظة كتقنية لجمع البيانات يرتبط بتحقيق اهداف معينة ولعل اهما :تصوير السلوك الإنساني كما يحدث فعلا ، فالملاحظة تسمح بمتابعة السلوك أثناء حدوثه ولذلك فهي تركز على الجانب الحيوي للسلوك وليس الجامد ، كما توفر الملاحظة أيضا وصفا تصويريا للحياة لايمكن الحصول عليه بتقنيات جمع البيانات الأخرى، إضافة الي ذلك قد يكون الهدف من الملاحظة اكتشاف مجتمع البحث وذلك بالتوجه نحو الجوانب المهمة في الموضوع الذي يكون بصدد دراسته[4].

3-3-1-1-مراحل الملاحظة:

الملاحظة شبيهة بسيرورة التعلم ولذلك فهي تمر عبر مراحل متدرجة يمكن تشخيصها في السيرورة التالية: تحفير ⟸ انتباه ⟸ معالجة. ⟸ تقييم [5]

---

[1] Maurice Debesse et G. Mialaret:**Traité des sciences pédagogiques** ,PUF ,Paris, 1971,p.456

[2] فاخر عاقل: مرجع سابق ، ص.85

[3] محمد فتحي الشنيطي:**أسس المنهج العلمي**، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، 1970، ص127

[4] محمد مهدي القصاص: تصميم البحث الاجتماعي،العراق،دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع ،2014، ص.247

[5]عبد الكريم غريب واخرون:**في طرق وتقنيات التعليم سلسلة علوم التربية**، مرجعسابق،ص.ص59-60

1-التحفيز هو قوة تدفع الفرد تجاه موضوع معين، وتكون اما داخلية او خارجية، وغالبا ما يرتبط التحفيز بالحاجيات الأساسية لدى الفرد والمتمثلة أساسا في العوامل والمكونات المساهمة في الإجابة عن الفرضية او سؤال الانطلاق.

2-الانتباه بما ان التحفيز شرط ضروري للانتباه فانه مرحلة ملازمة للتحفيز ويعني التهيؤ الذهني او توجيه الشعور وتركيزه على شيء معين، استعدادا لملاحظته والتفكير فيه وهو المظهر النشط والانتقائي لحماية الادراك الذي يقتضي تهيئ وتوجيه الفرد نحو ملاحظة وإدراك موضوع خاص.

3-المعالجة : تنبني هذه الخطوة العملية على مرحلتين السابقتين وتتضمنهما في نفس الوقت لان حالة التحفيز والانتباه تستمران خلال عملية المعالجة وتعتبر المعالجة عملية ذهنية داخلية وجد معقدة ، لذلك ظهرت ازاءها عدة تفسيرات منها التفسير السلوكي الذي يتحدد في عملية الربط بين الموضوعات المثيرة في محيط الفرد وبين ردود افعاله، اما المعرفيون فقد فسروا عملية المعالجة في قدرة البنية الذهنية على استيعاب الموضوع المطروح امامها وهذا الاستيعاب يمكن ان يحدث بواسطة الية الادراك كما هو الحال في تفسير الجشطالية، ويمكن ان تتم عندما تتأهل البنية الذهنية من خلال سيرورة النمو والنضج لتبرز العمليات الملائمة للوضع المشكل وفق تفاعل عمليتي الاستيعاب والموائمة لحل المشكلة او الوضعية المسالة.

4-التقييم : انه القدرة على التعبير عن اراء حول قيمة موضوع معين ، وتتخذ هذه الآراء شكلا كميا او كيفيا ، محددة مدى ملاءمة الموضوع ، وتتم عملية التقييم حسب بلوم بناء على نوعين من المعايير معايير داخلية : القدرة على اصدار احكام حول رسالة ما استنادا الي معايير تنتمي الي الموضوع ذاته ، ومعايير خارجية : القدرة على اصدار احكام بناء على معايير خارجية عن الموضوع.

3-3-1-2-خطوات بناء بطاقة الملاحظة:

يتم بناء بطاقة الملاحظة في الدراسات السوسيولوجية وفق خطة واضحة ومبرمجة تتمثل في([1])

1-تحديد موضوع الملاحظة وأهدافها بشكل واضح.

2-تحديد وحدة الملاحظة هل المدرسة ام سلوك المدرسين او أسلوب عطائهم في الصف ام الطلاب وكيفية تفاعلهم مع الشرح

3-تحديد الظرف المناسب لإجراء الملاحظة والمشاهدة لان الموضوع الملاحظ يأثر ويتأثر بالظرف الزماني والمكاني لذلك يجب على الملاحظ ان يجري الملاحظة والمقابلة في الظروف الطبيعية لها حتى لا يحصل على معلومات متأثرة بظروف طارئة او خارجية

4-تحديد نوع العلاقة المناسبة للموضوع والملاحظة ذلك ان العلاقة بين الباحث والمبحوثين تنعكس على طبيعة السلوكيات وردود الأفعال وبالتالي على النتائج المتوخاة من الملاحظة لذلك على الباحث ان يحدد نوع العلاقة التي يجب ان يقيمها مع المبحوثين مما يحسن مهمته علاقة صداقة علاقات رسمية ...الخ

5-تحديد كيفية وأسلوب التسجيل ذلك ان الملاحظات العلمية كثيرة ومتتابعة ومترابطة مع بعضها البعض مما يستوجب تسجيلها حتى لا تضيع والتسجيل مسالة فنية فقد يكون اثناء حدوث الفعل او السلوك الملاحظ او قد يكون بعده وقد يكون بعلم المبحوث او بغير علمه

3-3-1-3-اشكال الملاحظة:

بصفة عامة يمكن التميز بين ثمانية اشكال للملاحظة من خلال عملية التوليف بين ثلاثة معايير هي مشاركة او خروج الباحث بخصوص الظاهرة المدروسة، استعمال منهج علمي استقرائي او افتراضي

[1] عبد الغاني عماد :**البحث الاجتماعي منهجيته مراحله تقنياته** ، مكتبة نرجس ، الطبعة 1، 2002،ص.88

استنباطي، التصريح بتواجد الباحث الملاحظ، تحيل اذن هذه المعايير الي كل الاختيارات المقامة من طرف الباحث وفق مرجعياته الابستيمولوجية ونمط الظاهرة المدروسة وحاجات الباحث، بداية ينبغي للباحث الاختيار بين الملاحظة المشاركة والملاحظة غير المشاركة، وفي مرحلة ثانية ينبغي الاختيار بين منهج استقرائي او افتراضي استنباطي وأخيرا ينبغي له الاختيار بين التصريح او الاختفاء لتواجده مع الافراد الخاضعين للملاحظة [1]

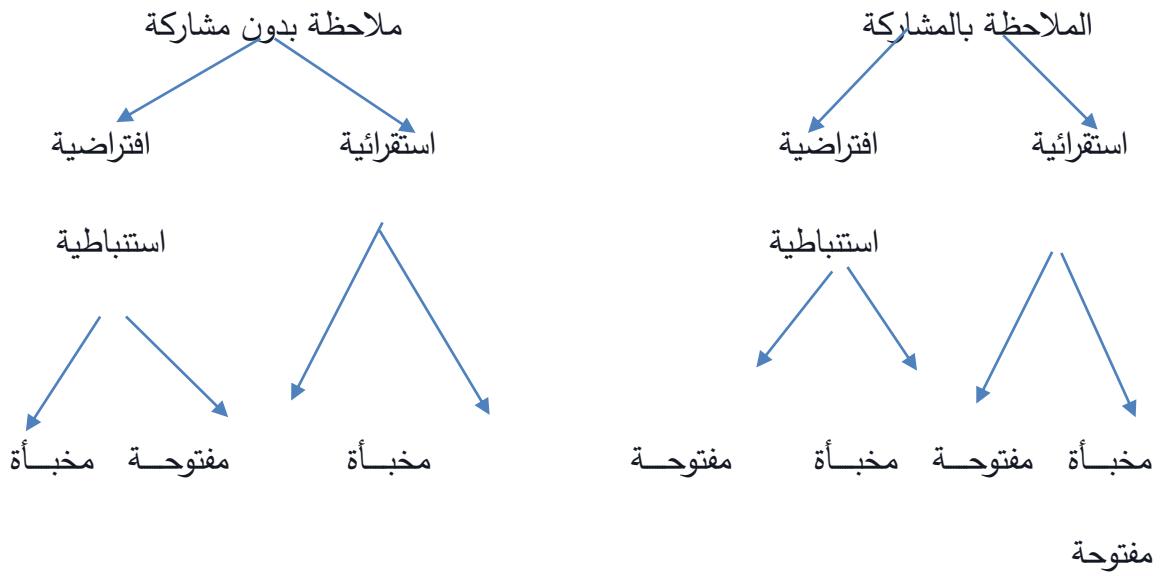

شكل رقم 04 يوضح الأنماط الثمانية للملاحظة

1-الملاحظة بالمشاركة:

تعني ان يساهم الباحث بمشاركته في الظاهرة الاجتماعية التي يدرسها ،فالباحث لا يحب ان يكون خارج الظاهرة المدروسة بل بالعكس فهو مطالب بالفهم من الداخل ، وهذا يتحقق من خلال العيش لمدة زمنية طويلة او قصيرة مع الافراد المراد فهم تصرفاتهم ، ففي الملاحظة بالمشاركة يتواجد الباحث مع من سيلاحظهم فيشاركهم انشطتهم وكانه فرد منهم، ولكسب ثقتهم لا بد له من اعتماد أساليب للتكيف (تعلم لغتهم ، تناول نفس غذائهم ...الخ ويمكنه اثناء ذلك القيام بتسجيل ما يلاحظه.

[1] غريب عبد الكريم :**بيداغوجياتالكفايا** ، مرجع سابق ، ص.184.

ويعد شكل الملاحظة بالمشاركة اكثر شيوعا عند الأنثروبولوجيين والرحالة والسوسيولوجيين [1]وتجدر الإشارة الي انه يوجد نمط اخر من الملاحظة بالمشاركة تكون أهدافها طموحة، ويتعلق الامر بالبحث الفاعل حيث لا يكتفي الباحث بالاندماج داخل الجماعة المدروسة ،بل يتعدى ذلك إلى تغييرها او ادخال تعديلات عليها ، وعليه يتحول دور الباحث من الملاحظ فقط الي الفاعل ،وفق هذا المنظور فهو لا يبحث فقط على المعرفة او الفهم بل يرغب كذلك في تحويل او تغيير موضوع الدراسة ، إضافة إلى ذلك يتحول الملاحظون بدورهم الي باحثين يساهمون في البناء او صياغة النظرية وتغيير المبحوث عنه انطلاقا من تجاربهم .

2-الملاحظة بدون مشاركة: عندما يقرر الباحث اختيار الملاحظة غير المشاركة يفكر جيدا بانه لا ينبغي التدخل في الحياة الخاصة بالمجموعة المدروسة، لان حضوره من خلال مشاركته سوف يؤثر على سلوكهم، كما يعتقد عن صواب او خطا بان موقعة الخارجي يسمح له بان يكون اقل تأثرا بحياة هذه المجموعة وبقيمها وخطاباتها وايديولوجياتها وبأساليب اشتغالها، وباختصار شديد فان الملاحظة بدون المشاركة تسمح بجني معطيات أكثر موضوعية مقارنة بالملاحظات بالمشاركة.

3-الملاحظة المفتوحة والمختبئة : مما لا شك فيه ان مسالة اتباع الملاحظة المختبئة تشمل عدة مميزات حيث ان تواجد الملاحظ الجاسوس لا يخاطر بالتأثير في تعديل سلوك الملاحظين والواقع ،فان اغلب الافراد يميلون الي تعديل سلوكهم ، عندما يشعرون بانهم خاضعون للملاحظة ، ولذلك فان الباحث يستعمل هذه الملاحظة لرؤية السلوك الطبيعي للأفراد او الجماعات ، إضافة الي هذا فان الباحث عندما يخفي دوره كملاحظ يمكنه في بعض الأحيان من فهم المجموعة المدروسة بشكل جيد

([1]) Mayer.R et F. Quellet:**Méthodologie de recherche pour les intervenants sociaux** , Bour cheville ,Gaétan Morin , 1991,p.104

لأنه يندمج فيها ويشارك في أنشطتها، وعلى خلاف مميزات الملاحظة المختبئة فهي مع ذلك تشكل بعض السلبيات نذكر منها :

-بالاختفاء فان الباحث يواجه صعوبة حدود دوره الذي يقوم به داخل المجموعة المدروسة لأنه لا يمكن ان يرى سوى ما يسمح به الدور الذي يقوم به .

-يواجه الباحث صعوبات في اخذ النقاط وتسجيل او تصوير محادثات او احداث وفق ما يرغب فيه لو كانت ملاحظته مفتوحة، مما يجبره على الاكتفاء فقط بإمكانيات ذاكرته لتسجيل ما لاحظه.

-يمكن للملاحظة المختبئة خلق مشاكل وجدانية تنتج عن المساهمة العميقة للباحث داخل المجموعة اذ يمكنه على المستوى الانفعالي ان يواجه صعوبة العيش داخل مجموعة ما لمدة معينة وهو غريب عنها باعتباره باحثا.

-القيام بعملية التجسس ترتبط بالمشاكل الأخلاقية.

4-الملاحظة الاستقرائية : يؤكد العديد من الباحثين والميتودولوجيين على ان الملاحظة هي في حد ذاتها طريقة استقرائية ،وحسب رايهم فان الملاحظة بالمشاركة او بدونها ينبغي ان تقام دون فرضية يحث مسبقة، حيث ينبغي ان يبدأ الباحث تحريات عن طريق ملاحظة نسقية او شمولية للمجال المختار ، ويسجل كل شيء يلاحظه ، ثم تدريجيا تجبر الظواهر المتواترة او البارزة مدخل عقله ،مما يساهم في حصر مجال ملاحظته بخصوص المواضيع المثارة من طرف الظاهرة نفسها، وبالتدرج في اتجاه النهاية يتوصل الباحث الي صياغة فرضيات حيث تكون قيمتها معاضدة بملاحظات ومقابلات او باي تقنية استكشافية ، التي تساعد على جمع المعطيات التي تسمح فيما بعد باستكمال المراحل الأخرى للمنهج العلمي (صياغة نظرية -التحقق من فرضيات)، وحسب "**كريتز**" فان هذا النمط من الملاحظة يكون مهما بالنسبة للانثروبولوجيين والسوسيولوجيين الذين يستسلمون لعدة فوتوغرافيات دون

اية نظرية مسبقة، وباختصار فان بعض المختصين التابعين للتيار الامبريقي مثل "**فرانسوان باكون**" يرى ان الملاحظة تعد نمط للبحث يصلح لإنتاج نظريات مغروسة في الواقع وذلك من خلال منهج استقرائي [1]

5-الملاحظة الافتراضية الاستنباطية: من المقبول حاليا توظيف ملاحظات تتأسس على تخمينات نظرية، حيث تهمنا هذه الطريقة بشكل كبير لكوننا تفضل المنهج الافتراضي الاستنباطي، وهي ملاحظة تعد حسب "**كريتز**" تحقيق تشخيصي، أي ملاحظة متمركزة حول بعض المواضيع التي تنتج عن اطار نظري مؤجرا ومحدد من طرف الباحث وقت التخمينات وباتباع ذلك فان الباحث لا يرغب في رؤية الكل او الاستسلام لملاحظة نسقية او شمولية للظاهرة المدروسة، بل على العكس من ذلك فهو يوجه ملاحظته نحو جني المعطيات التي تسمح له بتعزيز او ابعاد فرضيات بحثه .

6-شبكات الملاحظة: تعتبر شبكة الملاحظة أداة وظيفتها التقاط عناصر وعمليات او أفعال من الوضعيات ويمكن تصنيف أدوات الملاحظة الي ثلاثة أنماط هي:

-نظم الفئات: واساسها تجميع مجموعة من المعطيات او الأفعال في فئات لها دلالة معينة.

-نظم العلامات او الرموز: وهي قوائم بالأفعال التي يقوم بها الباحث خلال عملية الملاحظة وتكون مركبة على شكل بنود يتم تسجيل كثافة ظهورها.

-سلاليم التقدير: وتسمى كذلك سلاليم الحكم او التقييم وتتكون من مجموعة معدة مسبقا من الفئات او العلامات التي يتم اعدادها في صورة الفاظ وصفية او اعداد او رسوم مع استعمال سلم مناسب للتكرار او كثافة الاستعمال.

([1])François Dépelteau,op,cit,p.346

-لوائح التسجيل: تكون لوائح التسجيل أحد طرق الملاحظة المبنية بحيث تسمح بطريقة منظمة من تسجيل ظهور او اختفاء سلوك معين، ويميز "**brandt** " بين اللائحة الإحصائية واللائحة الدينامية، فالأولى قد تشمل معطيات حول الجنس والعمر والوسط، اما الثانية فتصلح لتسجيل السلوك نفسه، الا ان هذه التفيئة لا تصلح الا للسلوكات التي تفرز عددا محدودا من المتغيرات [1].

3-3-2-تقنية الاستبيان او الاستمارة:

الاستبيان او الاستمارة هي تقنية لجمع البيانات، عادة ما يتم ادراجها ضمن البحث الكمي يطرح من خلالها الباحث مجموعة من الاسئلة محددة مسبقا على افراد العينة من اجل الحصول على معلومات يتم معالجتها كميا فيما بعد.

يعرفها" **pichot**" بانها عبارة عن اختبارات مكونة من عدد معين من الأسئلة مقدمة بشكل مكتوب توجه الي افراد العينة، تتعلق بآرائهم واذواقهم وتصرفاتهم [2].

اما بالنسبة ل **Reuchlin** فان الاستبيان يدل على وضعية مقننة تصلح لأثارة سلوك معين، ويصلح الاستبيان لجمع معلومات سيكولوجية فهو يسعى دائما الي الحصول على معطيات او احداث دقيقة وموضوعية، بصورة تجعل التأكد منها مرة ثانية ممكنا وبذلك يوفر الاستبيان المعطيات الكمية مما يسهل تحليلها ومقارنتها والحكم عليها.

[1] C. Sellitz, les méthodes de recherche en sciences sociales, traduit par d. belangerOuébec ,p276

[2]P.Pichot: les tests mentaux, PUF , 1954, p.70-99

اما محتوى الاستبيان فانه يتحدد حسب **P. Lazarsfeld**[1]من خلال الهدف الذي يسعى اليه البحث، وتجدر الإشارة الي ان اللجوء الي الاستمارة لا يكون ارادیا او اعتباطيا بل منطق اجراء البحث هو الذي يوجه نحو تقنية جمع البيانات .

إن بناء اسئلة الاستمارة يتم وفقا للمؤشرات المتولدة من التحليل المفهومي، بصفة ادق يؤدي كل مؤشر الي طرح سؤال او اكثر . فالصعوبة التي قد يجدها الباحث في وضع اسئلة الاستمارة تأتي في غالب الاحيان من اهماله لعملية بناء المفاهيم او المتغيرات وهذا ما قد يجعله يطرح اسئلة لا علاقة لها بفرضيات البحث، او انها لا تترجم مؤشرات التحليل المفاهيمي، اذا الاستمارة هي مجموعة من الاسئلة تغطي جميع مؤشرات المفاهيم التي تضمنتها الفرضيات، كل سؤال يتوافق مع مؤشر من هذه المؤشرات ويؤدي وظيفته خلال الإجابة، وعند صياغة الاسئلة على الباحث ان يراعي او يفهم ان المبحوث لا يعي المفاهيم النظرية التي يريد الباحث التحقق منها، او بعبارة اصح هو لا يفهمها ،فالمبحوث لا يفهم عبارة مثل الرأسمال الاجتماعي، الانوميا، الاغتراب ، تضامن عضوي والي ، مثل هذه المفاهيم لا تضمن تفاعل المبحوث معها لأنه لا يفهمها ولا يفهم مدلولها وعليه ان يجيب على الأسئلة، لذلك على الباحث ان يترجم هذه المفاهيم النظرية في ابعاد ومؤشرات واقعية يفهمها المبحوث وبالتالي يمكنه تقديم الاجابات حولها .

تجدر بنا الإشارة الي ان للاستمارة او الاستبيان وظيفتان هما الوصف والقياس، فالبيانات التي يتم الحصول عليها عن طريق الاستبيان توفر وصفا دقيقا لخصائص الافراد او الجماعات المدروسة، مما يساعد على كشف العلاقات بين مختلف العناصر والمتغيرات، اما الوظيفة الثانية والمهمة

[1]R. Boudon et P .Lazarsfeld :**Le vocabulaire des sciences sociales Mouton** ,paris, 1965, p.106

للاستبيان هي قياس اتجاهات الراي للأفراد حول أشياء او مواضيع يرعب الباحث في قياس اتجاهات الرأي نحوها [1].

3-3-2-1-شروط تصميم الاستمارة:

حتى يتم تصميم الاستبيان بطريقة سليمة ينبغي على الباحث ان يراعي بعض الشروط نوجزها في ما يلي[2]:

-من ناحية المحتوى

1 -يجب ان يكون محتواها محددا بأهداف الدراسة التي تجد تعبيرا لها مع فرضيات الدراسة وان تكون اسئلتها ترجمة للمؤشرات التي تم بناؤها.

2-كل سؤال من الاستمارة يحتوي على فكرة واحدة فقط حتى لا يقع المبحوث في خلط هل يجب عن الفكرة الاولى ام الثانية.

3-على الباحث ان يتجنب الاسئلة الاقتراحية التي تؤثر في اتجاه اجابة المبحوث.

4-التسلسل المنطقي في طرح الاسئلة بحيث تكون من البسيط الي المعقد وان تكون مترابطة بحيث لا تشعر بالقطيعة بينها.

5-مراعات فهم السؤال من طرف افراد العينة بمعنى ان يرفع الباحث كل لبس عن السؤال.

- من ناحية الشكل:

1-نص تقديم الاستمارة هو نص يدعوا من خلاله الباحث المبحوث للإجابة على الأسئلة ويشجعه على ذلك، كما يوضح فيه باختصار الهدف العام من الدراسة مع التأكيد على ان الاجابة التي سيدلي بها سيتم استغلالها لأغراض بحثية لا غير.

[1] محمد مهدي القصاص: مرجع سابق، ص. 275

[2] نفس المرجع ،ص. 280

2-اللغة المستعملة يجب ان تكون واضحة ومفهومة وليس فيها غموض، حتى يفهمها المبحوثين إضافة الي تجنب المفردات الغامضة مثل غالبا، أحيانا، بانتظام.

3-تقديم الاستمارة بخط واضح من شانه ان يضمن اجابة المبحوث.

4-ترقيم الاسئلة ترقيما تسلسليا مع الاشارة الي ان السؤال الذي يكون تابعا للسؤال: لماذا في الحالتين لا يرقم.

3-3-2-2-أنواع الاسئلة المدرجة في الاستمارة:

تحتوي الاستمارة على ثلاثة انواع من الاسئلة هي السؤال المغلق والسؤال المفتوح والسؤال ذو البدائل او الاختيارات [1].

1-السؤال المغلق هو السؤال الذي يتحدد فيه الجواب باختيار واحد من اثنين نعم او لا وميزة هذا النوع انه سهل استغلاله في عملية القيام بالمقارنة الاحصائية.

2-السؤال ذو البدائل: يتميز هذا النوع بتوسع مجال اختيار الاجابة الي أكثر من احتمال واحد وميزة هذا النوع انه يعطي فرصة أكثر للباحث في عملية التحليل السوسيولوجي.

3-السؤال المفتوح: يتميز بكونه لا يوجد فيه اي توجيهية للمبحوث بخصوص الاجابة، اذ يترك للمبحوث الحرية للأدلاء برايه وغالبا يكون في صيغة ما رأيك؟

3-3-3-تقنية المقابلة:

المقابلة عبارة عن حديث او حوار مع شخص او مجموعة اشخاص من اجل الحصول على معلومات، وهي أداة ديناميكية وحوارية تفتح عملية تفاعل بين الباحث والمبحوث، تسمح ببناء الثقة المتبادلة والالتقاء بين الباحث والمبحوث، فهي أداة فهم، يتم بناءها من خلال المعاني والقيم التي

[1] غريب عبد الكريم :**في طرق تقنيات التعليم**، مرجع سابق، ص203

يحملها المبحوث انطلاقا من متغيرات ومؤشرات الدراسة في اداه يطلق عليها دليل المقابلة الذي يحتوي على محاور كل محور يقيس مؤشر من مؤشرات الدراسة، وتحليل المقابلة يتم وفق تحليل المحتوى للخطاب الذي يقدمه المبحوث.

3-3-3-1-اشكال المقابلة:

هناك اشكال متعددة للمقابلة نذكر منها أربعة اشكال رئيسية هي:

- **المقابلات المتعمقة:** تشمل المقابلات المعمقة الافراد والجماعات ويمكننا من خلالها تدوين البيانات بطرق مختلفة، تسجيلات الصوت، اشرطة الفيديو، المذكرات المكتوبة ...الخ ،

وتختلف المقابلة المعمقة عن الملاحظة في طبيعتها ونوع التفاعل، ففي المقابلات هناك شخص واحد يسال وعدد من الذين تتم مقابلتهم، والهدف من هذا النوع هو سبر اراء الذين تتم مقابلتهم حول الظاهرة موضوع الدراسة [1]، في هذه المقابلة يكون للمشاركين دورا في سياق البحث، بالرغم من ان الباحث هو الذي يبدأ الحوار ويوجهه حتى يحصل على تفسيراتهم وشروحاتهممن واقع كلماتهم وافكارهم الخاصة، وعادة يتم تسجيل المقابلة صوتيا ثم يتم تفريغها في نص مكتوب.

- **المقابلات غير المعدة (غير المركبة):** تقتضي المقابلة غير المعدة التفاعل المباشر بين الباحث والمبحوثين، وتختلف عن المقابلة المعدة في عدة جوانب ، أولها عدم وجود أسئلة مكتوبة مسبقا رغم ان الباحث قد تكون لديه بعض الأسئلة الدالة، وثانيها ان المقابلة تكون حرة في قيادة المحادثة في الاتجاه الذي يريده الباحث، ومن سلبيات هذه الطريقة ان الأسئلة غير محددة والاجابات تكون كذلك الامر الذي يصعب من تحليل البيانات .

[1] Brayman .A ,socialresearch Méthodes, Oxford UniversityPress ,2001,P52

- **المقابلة المقننة:** هناك العديد من الطرق التي تمكن الباحث من إضفاء بعض السيطرة على المقابلة، فعند ضبط أي بعد من ابعاد المقابلة ينتج ذلك قدرا من التقنين او التصميم واهم الابعاد التي يمكن ان تقنن المقابلة هي[1]

  – تحديد مكان المقابلة

  – التحكم في الأسئلة والاجوبة

  – التحكم في خواص الباحثين والمبحوثين

  – تركيز وتخصيص موضوع البحث

- **المقابلة الجماعية المركزة:** في هذا النوع من المقابلة تلعب شخصية وافعال الباحث دورا في التأثير على المبحوثين وهي تقنية جد فعالة تشجع المبجوثين على التفاعل معا لان كل فرد في هذه المقابلة يكون حساس للسياق الاجتماعي للجماعة[2].

3-3-3-2-مراحل تحليل المقابلة:

يتم تحليل المقابلة عن طريق تحليل المحتوى الذي يهتم بتحليل الاتجاهات والقيم والدوافع وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى: هي مرحلة التفيئة أو صياغة الفئات، تعتبر أول عملية أساسية يتم اللجوء إليها في تحليل المحتوى ،والفئات هي خانات ذات دلالة على أساسها يصنف ويكمم محتوى المقابلة ، حيث تسمح الفئة بتصنيف نص المقابلة على أساس فرضيات البحث أو أهدافه ، ويتم وضع الفئات بالتوقف عند العناصر التي تكون لها دلالة بالنسبة إلي الفرضيات ، أي متغيرات الدراسة ومؤشراتها، و الهدف من التفيئة هو جمع مجموعة العناصر التي تحتوى على نفس الخصائص بداخل كل فئة ،كما تعمل

[1]Payne.G.andPayne ,p.130

[2]Bryman .A,OP ,cit ,P.

التفيئة على تقليص الإجابة حيث لا نحتفظ منها الا بما لـــديه علاقـــــة بمؤشـــــــرات ومتغيرات الدراسة ولعملية التفيئة أهمية بالغة إذ أن نجاح تحليل المحتوى أو فشله يتوقف على حسن تعيين الفئات، وحسب النموذج الذي وضعه **برلسون** يمكن تقسيم الفئات إلي فئتين أساسيتين هما [1]:

1/ فئات الشكل: تجيب عن السؤال كيف قيل ؟ وتتكون من ثلاثة فئات هي

_ فئة شكل الاتصال: بمعنى تحديد الوسيلة المستعملة في الاتصال: كتاب، إذاعة، تلفاز، مقال.

_فئة شكل العبارة: يراعى فيها الجانب النحوي التركيبي للجمل.

_فئة الأسلوب: يقصد بها نوع الأسلوب المستخدم في النص هل هو كناية، تلميح، بلاغة.

2/ فئة المحتوى: تجيب عن السؤال ماذا قيل؟ تندرج ضمنها ست فئات هي

- ❖ فئة الموضوع أو المادة المعالجة: تسمح بالتعرف على الموضوع المعالجة هل هو برنامج حصة تلفزيونية، مقال في صحيفة، مقابلة.....الخ
- ❖ فئة الاتجاه: هي الفئة التي تبين الموقف موافق، مؤيد، رافض، محايد .
- ❖ فئة القيم: تحتوى القيم التي تتضمنها المقابلة سواء الصريحة أو الضمنية، وعلى الباحث أن يعرف كيف يحدد القيم الاجتماعية
- ❖ فئة الوسائل: ما هي الوسائل المادية والمعنوية المستعملة من طرف من يصدر عنه نص الاتصال، هل يلجا إلى التهديد أو الإقناع أو القوة أو الحوار

[1]De Bon ville Jean, **L'analyse de contenu des médias .de la problématique au traitement statistique** ,paris-Bruxelles ,De Boeck université,2000,p.146

- ❖ فئة الهدف: الي من يتوجه نص الاتصال؟ من هو الطرف الذي يعنيه نص الاتصال؟ فمثلا محتويات الرسالة الاشهارية تهدف عادة فئة معينة من المستهلكين يتوجه إليهم نص الاتصال أكثر من غيرهم.
- ❖ فئة المرجع: ويتعلق الأمر بمعرفة الفترة الزمنية التي صدر فيها ومكان صدوره.

المرحلة الثانية: هي مرحلة استخراج وحدات التحليل، فتعيين فئات التحليل لا يعني أن الباحث حصل على البيانات بل هو قام فق بعملية تصنيف نص الاتصال، إما على أساس المادة المعالجة، أو الاتجاه أو القيم أو الوسائل أو الهدف أو المرجع، واستخراج وحدات التحليل هو بمثابة عملية تقطيع نص الاتصال لنترك منه فقط ماله علاقة بالفرضيات، بمعنى أخر ماذا سنضع في هذه الفئات؟ لقد تم تحديد ثلاثة وحدات تحليل أساسية هي وحدة التسجيل وحدة السياق وحدة العد والقياس.

- ➢ وحدة التسجيل : في إطار هذه الوحدة نجد أولا الكلمة وهي اصغر وحدة في نص الاتصال وأكثرها استعمالا في المقابلة ، أما أذا كانت مادة الاتصال مرئية فتكون وحدة التسجيل الصورة ، يمكن للباحث استخراج كل الكلمات التي لها علاقة بفرضيات البحث ويضعها في الفئة المقابلة لها .ثانيا الجملة أو الفقرة وهي وحدة خاصة بالمعنى أساسا حيث يتم اختيار المعنى الذي تبديه أما الفقرة او الجملة في نص الاتصال مثال أريد دائما الاعتماد على نفسي في اقتناء شيء ما ، ولا أريد أن اطلب من احد أن يشتري لي ما أريد ، المعنى الذي نستخرجه من هذه الجملة هو الاستقلالية .

- ➢ وحدة السياق: تسمح لنا بتصنيف نص الاتصال هل يتم تقطيعه على أساس الجمل أم على أساس الفقرات لنختار إما الكلمات أو الجمل ذات المعنى.

- وحدة العد والقياس: إن التكميم عنصر مكون لعملية تحليل المحتوى وهذا ما يبرر ضرورة وجود وحدة العد والقياس حتى نضفي طابعا كميا على نص الاتصال، تأخذ هذه الوحدة شكلين حسابية وهندسية

المرحلة الثالثة: هي مرحلة الجدول ألتفريغي في تحليل المحتوى حيث يشتمل هذا الجدول على المعلومات التالية:

1/ البيانات الأولية: تتعلق بالخصائص الاجتماعية للمبحوثين مثل الجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة العائلية في حالة مقال في صحيفة: اسم الوثيقة، تاريخ صدورها السنة الشهر اليوم عدد صفحاتها

2/ فئات التحليل: فئات الشكل وفئات المحتوى

3/ وحدات التحليل

4/ وحدات العد

3-4-كتابة تقرير البحث (الصياغة النهائية للبحث)

ان الهدف من الصياغة النهائية للبحث تقديمه كعمل علمي واضح و منظم، تتوفر فيه كل الشروط الاكاديمية من حيث الصياغة والترتيب والمراجع المدعمة بالرسوم والجداول التي تشرح الظاهرة المدروسة، وعند كتابة التقرير النهائي للبحث ينبغي على الباحث ان يراعي بعض المسائل تتمثل في مايلي :

-تكتب صفحة الغلاف وهي تتضمن عادة اسم الجامعة التي ينتمي اليها الباحث واسم الباحث كاملا، عنوان البحث الأساسي والفرعي ، الفرع العلمي ، اسم المشرف ، تاريخ البحث ، ويرعى في هذه المعلومات الشكل المتبع في الجامعة او المؤسسة .

-**صفحة الاهداء:** تتضمن تقدير يرفعه الباحث لكل من ساعده او سهل له اجراء البحث بقصد اظهار عرفان الجميل او عاطفة ما، ويرعى فيها مبدأ خير الكلام ما قل ودل.

-**المقدمة:** فيه يهيئ البحث القارئ للدخول في عالم البحث، فيحدد اطاره العام ويعطي فكرة عن المراجع والشخصيات التي ساهمت في اغنائه، كما يمكن ان يشير الي عناوين الفصول مع تلخيص وعرض موجز وواضح لما تضمنه كل فصل.

-**مدخل الدراسة:** يتضمن وصفا كاملا لإشكالية البحث وحدودها وأسباب اختيار الموضوع واهميته، مع تبيان الاطار الزماني والحقلي للبحث، وشرح الفرضيات مع إيضاح المنهجية والتقنيات المتبعة في الدراسة، والصعوبات التي اعترضت الباحث ،وتجب الإشارة الي ان هذا الجزء لا يفترض ان يتضمن عبارات غامضة، لان الهدف منه هو ان يفهم القارئ إشكالية البحث ويستوعب أهميته وغرضه والطريقة المتبعة في تحليل موضوعاته وفق قواعد منطقية ومترابطة ، وبالنسبة للتعاريف قد يجد الباحث انه من الضروري الشرح التفصيلي لمعاني بعض المصطلحات والمفاهيم المعتمدة من قبله سواء كانت من اجتهادات او انه استخدمها للمرة الأولى بمعنى جديد او في سياق مختلف .

- **جسم البحث** : يمثل هذا القسم المحور المركزي في البحث والذي يحتوي على تطور المناقشة وبيان الأدلة لإثبات او نفي الفرضيات ، وهو يشمل الاطار النظري والميداني وما يحتويه من فصول واقسام متتالية ومترابطة تعرض ادلتها وبياناتها ومعطياتها بشكل متكامل يتلاءم وخطة البحث، وليس هناك هيكلة محددة فلكل بحث هيكله المناسب ، فقد نجد بحثا الا يحتوي الا على الفصول ، وبحثا اخر يحتوي ابوابا مقسمة الي فصول ...الخ ويفترض ان يجمع بينها تسلسل منطقي وترابط بنيوي ، واختيار العناوين ليس مسالة شكلية بل هي مسالة تدل على براعة الباحث ، ومن المهم الإشارة الي ضرورة وجود توازن بين أجزاء البحث ، وهذا لا يعني ان الأقسام او الفصول يجب ان تكون متساوية في عدد

الصفحات ، وانما من الخطأ ان تكون الفصول في قسم ما بحجم يساوي اضعاف فصول في قسم اخر ، اما مسالة الصفحات فهي غير محددة لان قيمة البحث ليست بعدد صفحاته بل في منهجيته وموضوعيته والأمور الجديدة التي كشفها .

ومن المفيد ان يمهد الباحث عند نهاية كل فصل الي الفصل الذي يليه ليظهر البحث مترابط منطقيا امام القارئ، وقد يعمد الباحث الي تلخيص اهم أفكار الفصل في خلاصة كل فصل حتى يساعد على ترسيخ الأفكار وتأكيدها، ومن الضروري التأكيد على ان تكون الجداول والرسوم واضحة وتحمل عنوانا واضحا ورقما.

-**الخاتمة والاستنتاجات:** يجب ان تحتوي الخاتمة على عرضا موجزا لنتائج البحث من خلال استعراض اهم محطاته واشكالياته ونوع التحليل الذي اتبعه في مناقشة وعرض الأدلة والبيانات ثم يجب العودة الي الفرضيات ومناقشتها وتبيان النتيجة التي خرج بها البحث ، وكذلك يجب ان تحتوي الخاتمة على عرض الجديد الذي قدمه البحث او الإضافة التي قدمها الباحث من جراء عملة ، اذن الخاتمة والاستنتاجات ليست تكرارا او تلخيص بقدر ماهي عرض ومناقشة للإشكالية والفرضيات وبيان الأدلة دون تفصيل او توثيق واستنتاجات عامة تعيد ربط الاطار النظري بالحقل الميداني .

-**الملاحق:** تتألف عادتا من الاستمارة، الصور الوثائق والخرائط وكل ما يراه الباحث مفيد من الناحية التوثيقية للموضوع

-**قائمة الجداول والرسوم** مع ارقامه وعنوان كل منها والصفحة التي وردت فيها

-**فهرس المصادر والمراجع:** ان الهدف الاساسي من الفهرس هو التسهيل على القارئ ليعود الي ما يريد منها فالعديد من القراء يعمدون الي تفحص فهرس المصادر والمراجع منذ البداية ليتأكدوا من اصالة الكتاب او البحث وجديته ومدى اعتماده على المصادر الحديثة وفي أي لغة.

-**محتويات البحث:** وهي تكتب عند الانتهاء من الصياغة النهائية لأنها تحتوي على عناوين الفصول وفروعها والملاحق والمراجع ورقم الصفحة التي ورد فيها كل عنوان من هذه العناوين، وتجدر الإشارة الي ان هناك من الباحثين من يفضل وضع محتويات البحث في المقدمة بعد صفحة الاهداء، وهذه مسالة استئناسيه.

- خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى خطوات البحث العلمي، من منطلق براديغم غاستون باشلار وريمون كيفي، على اعتبار أن هذه الخطوات هي عملية ربط بين الأفكار والتصورات العلمية من جهة، وبين الملموس والواقع والممارسة من جهة أخرى، لذلك فهو عبارة عن إجراءات تتموقع بين النظري و الميداني، هذه الإجراءات يجب أن تقوم على الجمع بين ضرورة التحكم في المفاهيم و المقولات وإستيعاب المعرف النظرية من جهة، وامتلاك قدرات و مهارات علمية تخص صياغة و إنجاز البحوث من جهة أخرى.

فسواء تعلق الأمر بمفاهيم أو نظريات أو براديغمات، فالمسالة يجب أن تطرح دائما في إطار رؤية إبستمولوجية نقدية، بقدر ما تنتصر لمبدأ كونية العلم أو العقل العلمي، بقدر ما تحرص على رسم مسافات وحدود معقولة بين النماذج النظرية والواقع الامبريقي.

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

-تمهيد

أولا: شـــرح فرضيـــات الدراســـــة

ثانيا: مجـــــــالات الدراســـــــة

1-المجـال المكـاني للدراسة

2-المجـال الزمـاني للدراسة

3-المجـال البشـري للدراسة

ثالثا: المنهج المعتمـــد في الدراســـــة

رابعا: مجتمـــع البحث وعينـــة الدراســـــة

خامسا: أدوات جمع البيانات -طريقة المعالجة المنهجية

1-المقابلـــــة

2-مدونة الاطروحات

-خلاصة

-تمهيد

لتحقيق إهداف الدراسة، لابد على الباحث من إنتهاج مجموعة من الإجراءات المنهجية المتكاملة، والتي تشتمل الأدوات البحثية، وكذا طرق وأساليب المعالجة الميدانية، التي تلازم البحث بمراحله الثلاثة من بناء الإشكالية، وصولا إلى معالجة البيانات وتحليلها وتفسيرها.

وعلى إعتبار أن الإجراءات الميدانية، هي تدعيم للبناء النظري للدراسة، سنسعى من خلال هذا الفصل، إلى تحديد مجالات البحث باعتبارها القالب المنهجي للدراسة الميدانية، وأيضا منهج الدراسة الذي يعتبر طريق الباحث نحو نتائج علمية، ثم مجتمع البحث والعينة وهي خطوة يهدف من خلالها الباحث، إلى تحديد الفئة المقصودة بالدراسة، وكل ما يتعلق بها تبعا لقواعد البحث العلمي، وإنتهاء بالأدوات المنهجية المستخدمة في جمع وتحليل البيانات، كل هذه العناصر لها أهمية منهجية تسلسلية تعطي للبحث الآليات الصحيحة للوصول إلى أهدافه التي إنطلق منها، والتي كانت بناء على الفرضيات الأساسية للدراسة .

أولا: شرح فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: أفقدت العوائق المعرفية الباحث السوسيولوجي، القدرة على إنتاج معرفة سوسيولوجية حول الواقع المجتمعي المعاش في الجزائر.

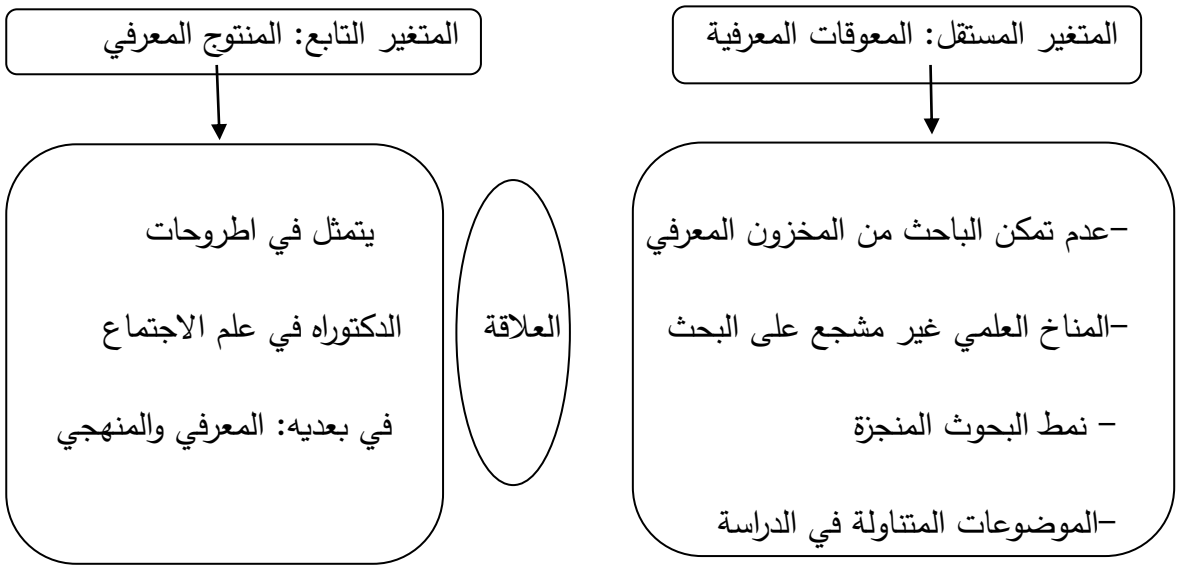

شكل رقم 05 يوضح نموذج تحليل الفرضية الأولى للدراسة

الفرضية الثانية: أفقدت العوائق المنهجية الباحث السوسيولوجي، القدرة على إنتاج معرفة سوسيولوجية حول الواقع المجتمعي المعاش في الجزائر.

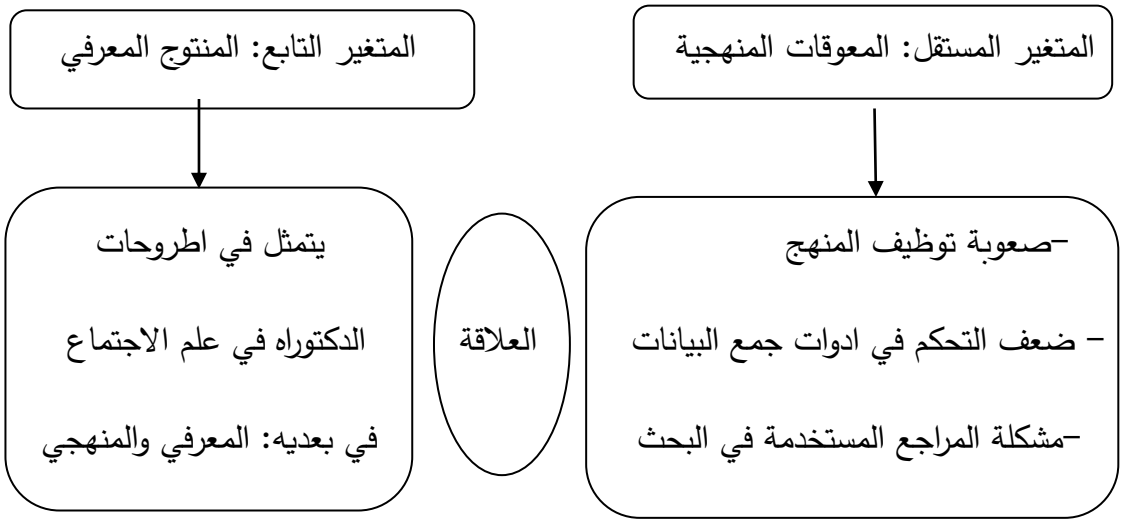

شكل رقم 06 يوضح نموذج تحليل الفرضية الثانية للدراسة

الفرضية الثالثة: أدى عدم تطابق وحدات التحليل والمنهج والأداة التي تضمنتها المقاربات المعاصرة، مع وحدات التحليل والمنهج والأداة في البحوث الأكاديمية، التي أنتجت حول الواقع المجتمعي المعاش بالجزائر إلى إنتاج معرفة لا يمكن توصيفها بالمعرفة السوسيولوجية.

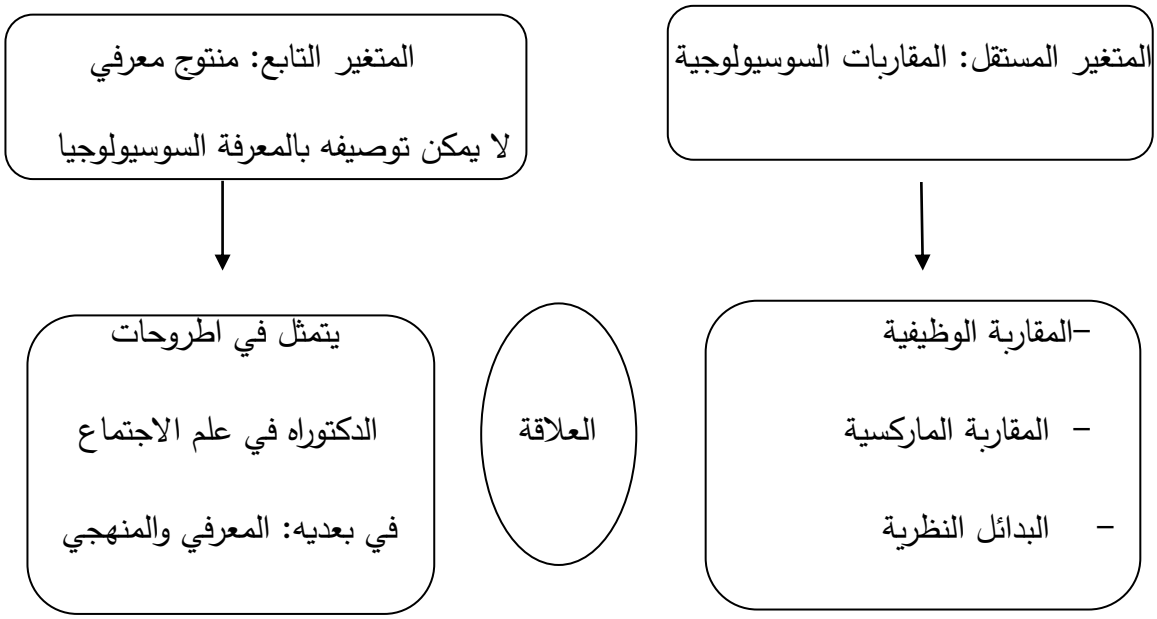

شكل رقم 07 يوضح نموذج تحليل الفرضية الثالثة للدراسة

ثانيا: مجـــــالات الدراســـــــــة

1-المجال المكاني للدراسة:

لكل بحث اجتماعي مجال جغرافي يتم فيه، وهذا المجال هو المكان الذي يحتوي مجتمع البحث، وبالنسبة للدراسة الحالية، فقد تم اختيار اقسام علم الاجتماع في الجامعات التالية (جامعة الجزائر 2- جامعة وهران -جامعة قسنطينة -جامعة باتنة -جامعة بسكرة) من اجل اختيار اطروحات الدكتوراه التي سيتم اعتمادها كوحدة تحليل في الدراسة، وأيضا الأساتذة الذيـــن ستتم معهـــم المقابلة، وهذا بالنظر إلي موضوع الدراسة وأهدافها، وقد تم اختيار هذه الجامعات لأنها تعتبر من الجامعات الأولى

التي فتح بها تخصص علم الاجتماع بجميع تخصصاته والتي كانت تتم على مستواها إجازة اطروحات الدكتوراه، إضافة إلى أن هذه الجامعات تتوزع جغرافيا وتغطي أماكن تواجد الجامعات بالوطن، وايضا تنوع نمط التكوين (دكتوراه دولة –دكتوراه علوم –دكتوراه LMD) .

أ/ قسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر 2

يشغل قسم علم الاجتماع العمارة Cالكائنة بالمدخل الجنوبي لجامعة الجزائر 2، المتكونة من طابق واحد، يشتمل التكوين بالقسم على مستويين، مستوى التدرج ومدته الدراسة خمس سنوات، ثلاثة سنوات ليسانس LMD وسنتين ماستر تمنح فيها شهادة في احدى التخصصات التالية علم اجتماع الثقافي الحضري، العائلي، التنظيم والعمل، التربوي، اما مستوي ما بعد التدرج فيحتوي دكتوراه علوم ودكتوراه LMD.

يشرف على تأطير الطلبة في القسم 115 أستاذ منهم 32 أساتذة للتعليم العالي، 28 أساتذة محاضرون، 51 أستاذ مساعد، واربعة معيدون، كما يحتوي القسم على 09مخابر في علم اجتماع هي: مخبر الاتصال والترجمة وقضايا علم الاجتماع، مخبر التربية–التكوين–التوجيه–العمل، مخبر إشكالية البحث العلمي في بناء المجتمع العربي المعاصر الجزائر نموذج، مخبر الدين والمجتمع مخبر اصلاح التعليم العالي الجزائري التعليم والمعرفة والمجتمع، مخبر التحليل السوسيولوجي لتنمية الأقاليم، مخبر علم الاجتماع التنظيم والمناجمنت، مخبر الاسرة والتنمية والوقاية من الانحراف والاجرام، مخبر علم الصحة والوقاية وجودة الحياة.

ج/ قسم علم الاجتماع بجامعة قسنطينة:

تطبيقا للخريطة الجامعية استقل علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الأخرى بتاريخ 12 أكتوبر 1987 واصبح يسمى في ظل التنظيم الجديد للجامعة بقسم علم الاجتماع منذ بداية السنة الجامعية

2000/1999، يشتمل التكوين بالقسم على مستويين، مستوى التدرج ومدته الدراسة خمس سنوات ثلاثة سنوات ليسانس LMD وسنتين ماستر تمنح فيها شهادة في احدى التخصصات التالية علم اجتماع: تنظيم وعمل –التربوي –الثقافي الحضري –الاتصال، اما مستوي ما بعد التدرج فيحتوي دكتوراه علوم ودكتوراه LMD .

يشرف على تأطير الطلبة في القسم 63 أستاذ منهم 5 أساتذة للتعليم العالي، 11 أساتذة محاضرون 30 أستاذ مكلف بالدروس، 11 أستاذ مساعد، وثمانية معيدون كما يحتوي القسم على مخبرين مخبر علم اجتماع الاتصال والترجمة، ومخبر قضايا علم الاجتماع.

د/ قسم علم الاجتماع بجامعة باتنة

انشأ قسم علم الاجتماع بجامعة باتنة ابتداء من السنة الجامعية 1992/1991 ،وبعد تقسيم جامعة باتنة الي 1و2 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89-136 الصادر بتاريخ 2015/07/11 اصبح قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ينتمي إلى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة باتنة1،يشتمل التكوين بالقسم على مستويين، مستوى التدرج ومدته الدراسة خمس سنوات، ثلاثة سنوات ليسانس LMDسنتين ماستر تمنح فيها شهادة في احدى التخصصات التالية علم اجتماع :التنظيم والعمل ـــالحضري –الانحراف والجريمة، اما مستوي ما بعد التدرج فيحتوي دكتوراه علوم ودكتوراه LMD.

يشرف على تأطير الطلبة في القسم 57 أستاذ منهم 10 أساتذة للتعليم العالي، 24 أستاذ محاضر بين صنف أ و ب،22 أستاذ مساعد، واستاذ معيد، كما يحتوى القسم على ثلاثة مخابر بحث: مخبر المجتمع والاسرة، مخبر الديناميات الاجتماعية في الاوراس، ومخبر تطوير نظم الجودة في مؤسسات التعليم العالي والثانوي.

هـ/ قسم علم الاجتماع بجامعة بسكرة

أنشئت كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر بسكرة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-09 مؤرخ في 21 صفر عام 1430 الموافق 17 فبراير سنة 2009، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 219-98 المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1419 الموافق 7 يوليو سنة 1998 والمتضمن إنشاء جامعة بسكرة الواقع مقرها بالقطب الجامعي شتمة بسكرة تضم ثلاث أقسام وهي: قسم العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية وقسم التربية البدنية والرياضية.

يشتمل التكوين بالقسم على مستويين، مستوى التدرج ومدته الدراسة خمس سنوات، ثلاثة سنوات ليسانس LMD وسنتين ماستر تمنح فيها شهادة في احدى التخصصات التالية علم اجتماع: التنظيم والعمل –التربية –إدارة وعمل، اما مستوي ما بعد التدرج فيحتوي دكتوراه علوم ودكتوراه LMD.

يشرف على تأطير الطلبة في القسم 108 أستاذ منهم 15 أساتذة للتعليم العالي، 60 أستاذ محاضر بين صنف أ و ب،33 أستاذ مساعد، كما يحتوى القسم على مخبرين هما: مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، و مخبر المسالة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة.

2-المجال الزماني للدراسة:

انطلقت الدراسة الميدانية للبحث في السنة الخامسة من التسجيل إي في سنة 2016 من شهر سبتمبر واستمرت الي غاية سبتمبر 2017 نظرا لعوائق إدارية، وقد مرت هذه الفترة بثلاثة مراحل:

-**المرحلة الأولى:** تمثلت في محاولة الحصر الشامل لمجتمع البحث المتمثلة في أطروحات الدكتوراه المجازة بقسم علم الاجتماع خلال الفترة الزمنية من 2000-2014بكل من جامعة الجزائر –وهران- قسنطينة –باتنة –بسكرة. ونظرا لعدم وجود قاعدة بيانات تشتمل على كل الاطروحات المجازة خاصة

في جامعة الجزائر ووهران وقسنطينة، وهذا راجع الي ان هذه الجامعات من أوائل الجامعات على مستوى القطر الجزائري التي نوقشت فيهم دكتوراه دولة، فقد لجأنا الي اخذ الاطروحات المتوفرة فعليا في المكتبات.

-**المرحلة الثانية:** تمثلت في القراءة الأولية لأطروحات الدكتوراه المجازة باستعمال تقنية تحليل المحتوى من اجل تحديد فئات التحليل ووحداته، مما يسمح لنا بالتحليل الكمي والكيفي للأطروحات التي شكلت مادة الدراسة.

- **المرحلة الثالثة:** تمثلت في إعداد دليل المقابلة الذي سيجرى مع أساتذة التعليم العالي والذي احتوى على 3 محاور، تعلق الأول بالبيانات العامة لعينة الدراسة، بينما تناول الثاني المعوقات المعرفية في حين تطرقنا في المحور الثالث الي المعوقات المنهجية التي تعيق انتاج المعرفة السوسيولوجية في الجزائر.

3-المجال البشري للدراسة:

يعتبر تحديد موضوع البحث بدقة أمرا ضروريا وهذا من خلال ضبط حدود المجتمع الذي نريد إجراء البحث فيه، وانطلاقا من طبيعة هذه الدراسة ذات الخصوصية المعرفية في ميدان علم الاجتماع، ونظرا لتناولنا الهوية السوسيولوجية لكل من العلم والباحث فان المجتمع الأصلي لدراستنا يتكون من مجموعة أطروحات الدكتوراه المجازة بأقسام علم الاجتماع ، بكل من جامعة الجزائر2، جامعة وهران -جامعة قسنطينة وباتنة --جامعة بسكرة ، في الفترة الممتدة من 2000 إلي غاية 2014 وهي فترة تدخل ضمن الفترة الزمنية التي تم فيها اعتماد مخططين خماسيين من اجل إصلاح وتطوير البحث العلمي،وقد قدر عدد الاطروحات التي تم الحصول عليها من خلال دليل الجامعات

للأطروحات ب 237 أطروحة موزعين حسب الجدول رقم 01 ، اما عدد الاطروحات الموجود فعلا على مستوى المكتبات الجامعية فقد قدر ب199 أطروحة وهو العدد الذي تم منه بناء مدونة الدراسة

الجامعة	2004-2000	2009-2005	2014-2010	مجموع
الجزائر	4	7	73	84
وهران	/	2	30	32
قسنطينة	/	9	41	50
باتنة	/	7	21	28
بسكرة	/	/	43	43
مجموع	4	25	208	237

جدول رقم 02: يوضح توزيع مجتمع البحث حسب الجامعات وسنوات المناقشة

اما المجتمع البشري فقد اقتصر على مجموعة من أساتذة التعليم العالي بقسم علم الاجتماع المنتمين الي الجامعات السالفة الذكر، حيث تم اجراء مقابلة معهم بهدف التعرف على المعوقات المعرفية والمعوقات المنهجية التي تقف في وجه الباحث السوسيولوجي وتفقده القدرة على انتاج معرفة سوسيولوجية .

ثالثا: المنهج المعتمد في الدراسة

من المتعارف عليه منهجيا أن طبيعة موضوع الدراسة هي التي تفرض على الباحث نوع المنهج المستخدم، و كوننا أما موضوع يتطلب التعدد المنهجي فقد تم في هذه الدراسة الاستعانة بمنهجين الأول تمثل في منهج سوسيولوجيا المعرفة، وقد تم استخدام هذا الأخير من خلال الربط بين المعرفة الاجتماعية الغربية، ممثلة في النظريات الاجتماعية والسياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي الذي

تولد فيه، و السياق التاريخي لعلم الاجتماع العربي وكيف تم تأسيسه في الجامعات العربية عامة والجزائرية خاصة وطبيعة المعضلة الأكاديمية التي يعاني منها هذه الأخير في الجزائر، ثانيا منهج تحليل المحتوى والذي تم استخدامه في تحليل اطروحات الدكتوراه التي تم الاعتماد عليها كوحدة للدراسة، وكونه لا يوجد نمط واحد وشامل يصلح لتحليل مضمون أي مدونة كانت (مقال ، صحيفة ، كتاب ....الخ) فالأمر مرتبط بفرضيات الدراسة، والأهداف المرجوة منها، ومهارات الباحث وقدراته العلمية [1] فقد كان اعتمادنا على تقنية التحليل التواتري(الفئوي) باعتبارها كافية لتحقيق الهدف من هذه الدراسة الميدانية وهو التعرف على المكانة التي يحتلها النسق المعرفي والجانب المنهجي في الأطروحة، مستبعدين بذلك تقنيتي التحليل ألتقييمي والتحليل ألتواردي وتعتبر تقنية التحليل التواتري (الفئوي) إحدى الجوانب التطبيقية لمنهج تحليل المضمون والمقصود بها وصف المحتوى الظاهري والمضمون الصريح للمادة المدروسة بطريقة منظمة تترجم فيها ظواهر المحتوى والبيانات الوصفية فيه إلى أرقام يقدمها الباحث في شكل جداول تساعده في ثلاثة أمور [2]

- ✓ إبراز النسق المعرفي السائدة في المحتوى وتحديد مدى تشتته.
- ✓ المقارنة بين البيانات بعضها ببعض وبينها وبين بيانات الدراسات السابقة.

وإذ كان التحليل الفئوي باعتباره القراءة الرقمية للمحتوى، يشير إلى ما يتكرر وما يعاد باستمرار مع استعمال النسب المئوية، فانه يسمح أيضا باستخراج المفاهيم الأساسية للنص.

وبالنظر إلى المشكلة البحثية، والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها جاء تطبيقنا لتقنية التحليل الفئوي متبعا الخطوات التالية:

---

[1] محمد رشاد الحمزاوي: **المعجم العربي قديما وحديثا، سلسلة الدراسات اللغوية**،تونس، المعهد القومي لعلوم التربية،1983، ص.52.

[2]Bernard Berelson :**Content Analysis In Communication Research**, New York,Hafner Publishing Company,2003,pp 21-33

الشكل رقم 8: مخطط يوضح كيفية تحليل مدونة الاطروحات

رابعا: مجتمع البحث وعينة الدراسة

إن طبيعة الدراسة وأهدافها المعرفية أملت علينا عينة تكون محدودة بحيز مكاني وزماني لقد وقع اختيارنا على اطروحات الدكتوراه المجازة في قسم علم الاجتماع بكل تخصصاته

كنموذج تطبيقي نحاول استنطاقه باستعمال تحليل المضمون كأسلوب منهجي، وهذا الاختيار يمكن أن يثير أكثر من اعتراض، ويطرح أكثر من تساؤل، لماذا علم الاجتماع عموما دون تحديد التخصص؟ ولماذا لا يكون الحصر شاملا؟ إن هذه التساؤلات لها مشروعيتها المنهجية والمعرفية إلا أن الباحثة مضطرة للقيام بمثل هذه المقاربة لسببين هما:

الاول يتعلق بالصعوبة التي وجدتها الباحثة في تحديد التخصص لأنه يوجد مركزية التخصص في علم الاجتماع في الدراسات العليا ،فلو ركزنا على تخصص معين مثل علم الاجتماع تنظيم وعمل او علم الاجتماع الثقافي او علم الاجتماع الحضري او....او.....الخ فلن يكون بإمكاننا تنويع العينة من الشمال للجنوب ومن الشرق إلى الغرب لان التخصص على مستوى الدراسات العليا سيكون في جامعة دون أخرى، عكس التخصص على مستوى الليسانس بالتالي سيضيع الهدف الأساسي للدراسة و المتمثل في تحديد النسق المعرفي المستخدم في الدراسات السوسيولوجية ومقاربته للواقع الاجتماعي المعاش، بالإضافة إلى الحدود الزمنية والمكانية والمادية التي حددتها الباحثة لإنجاز هذه الدراسة.

اما السبب الثاني فيتعلق بالعوائق الإدارية التي فرضت مثل هذا الاختيار فعدد الاطروحات الموجودة فعليا على مستوى المكتبات الجامعية قليل جدا مقارنة بالإحصائيات الموجودة خاصة في الفترة الزمنية المحددة للدراسة ،لكن الباحثة لم تركز على هذه النقطة كثيرا بل انتقلت إلى نقطة أكثر أهمية هي نوعية الإنتاج المعرفي في علم الاجتماع من خلال تحليل كل مركبات الاطروحات، وعليه فقد اشتملت عينة الدراسة على مدونة لطروحات الدكتوراه المجازة بقسم علم الاجتماع بالجامعات الخمسة (الجزائر –وهران –قسنطينة، باتنة–بسكرة)، قدر عددها ب20 أطروحة تم اختيارها بطريقة قصدية نظرا لعدم توفر قاعدة بيانات بالإضافة إلى عدم تجانس مجتمع الدراسة فيما يخص المنطقة الجغرافية(شرق –غرب–شمال–جنوب) وتنوع عروض

التكوين (دكتوراه دولة –دكتوراه علوم –دكتوراه LMD) والتخصص (علم الاجتماع تنظيم وعمل –علم الاجتماع تنمية–علم الاجتماع ثقافي –علم الاجتماع العام)،وقد تم الاكتفاء بهذا العدد نظرا للوصول إلى مرحلة تشبع البيانات، كما اشتملت الدراسة ايضا على عينة من اساتذة التعليم العالي بقسم علم الاجتماع بالجامعات السالفة الذكر وقدر عددهم ب10 أساتذة تعليم عالي تم اختيارهم أيضا بطريقة قصدية بمعدل استاذين من كل جامعة .

جدول رقم 03يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجامعة وسنوات المناقشة

الجامعات السنوات	**جامعة الجزائر 2**	**جامعة وهران**	**ج/ قسنطينة +باتنة**	**جامعة بسكرة**	**مجموع**
2004-2000	**2**	**/**	**1**	**/**	**3**
2009-2005	**1**	**2**	**2**	**/**	**5**
2014-2010	**3**	**3**	**3**	**3**	**12**
مجموع	**6**	**5**	**6**	**3**	**20**

خامسا: أدوات جمع البيانات وطريقة المعالجة الميدانية

إن أدوات جمع البيانات تفرضها طبيعة الموضوع وميدانه ووفقا لهذا فقد تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات المستخدمة في جمع البيانات هي:

1-المقابلة

تعد المقابلة من اهم أدوات جمع البيانات، يعرفها **ما كوبي** بأنها "تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة، يحاول الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات أو اراء أو معتقدات

شخص اخر أو اشخاص اخرين، بالإضافة إلى حصوله على بعض البيانات الموضوعية الأخرى"[1]وبالتالي فالمقابلة هي العلاقة والتفاعل القائم بين الباحث والمبحوث وجها لوجه، تجعل منها أداة ديناميكية وحوارية تفتح عملية تفاعل وتسمح ببناء الثقة المتبادلة والالتقاء بين الباحث والمبحوث، فهي أداة فهم، يتم بناءها من خلال المعاني والقيم التي يحملها المبحوث انطلاقا من ابعاد ومؤشرات الدراسة، وعليه فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المقابلة شبه الموجهة كأداة لجمع البيانات من خلال دليل المقابلة الذي يحتوي على محاور كل محور يقيس بعد من ابعاد الدراسة.

أجريت المقابلة مع أساتذة التعليم العالي وقدر عددهم ب 10 أساتذة، وقد مكنتنا هذه الأداة من الكشف عن المعوقات المعرفية والمنهجية التي تقف في وجه الباحث السوسيولوجي وتفقده القدرة على انتاج مؤشرات من واقعه الاجتماعي المعاش.

أ/ كيفية استخدام دليل المقابلة:

دليل المقابلة هو دليل يتضمن مجموعة من الأسئلة غير المعلنة يتم التعرض اليها عند الالتقاء المباشر بين الباحث والمبحوث بهدف الحصول على معلومات خاصة بأهداف موضوع البحث.

يعرفه **محمد إسماعيل قباري** على انه "أسئلة يلقيها السائل لمعرفة راي المجيب في موضوع محدد بذاته او الكشف عن اتجاهاته الفكرية او معتقداته الدينية ومن ثم تكون المقابلة في حد ذاتها هي تبادل لفظي بين السائل والمجيب [2].

[1] غريب سيد احمد: تصميم **وتنفيذ البحث الاجتماعي**،القاهرة، دار المعرفة الجامعية ،1998، ص.292

[2]محمد اسماعيل قباري : **مناهج البحث في علم الاجتماع** ،الإسكندرية ،منشأة المعارف ، دون سنة ،ص.13

لقد تمت صياغة اسئلة الدليل، انطلاقا من الأفكار الأساسية لإشكالية الدراسة، كما غطت الأسئلة المحاور الرئيسية المتعلقة بالفرضيات الأولى والثانية، وكانت كل الأسئلة مفتوحة بهدف الحصول على المعلومات المطلوبة، نظرا لما تتمتع به هذه الأداة من المرونة في التعامل مع موضوع الدراسة، والمتمثل في الكشف عن المعوقات المعرفية والمعوقات المنهجية التي تواجه الباحث في الحقل السوسيولوجي ، وقد تمت المقابلات كلها في المكاتب الخاصة بالأساتذة في قسم علم الاجتماع بالجامعات المذكورة سالفا، ودامت ما يقارب الساعة تقريبا، وقد راعينا في طرح الأسئلة الدقة والوضوح والتدرج المنطقي، وقد تم تطبيق دليل المقابلة على فترات زمنية مختلفة نظرا لتنوع مكان الدراسة (جامعة الجزائر –قسنطينة–وهران–باتنة –بسكرة) ، وضم ثلاثة محاور أساسية هي :

–المحور الأول تعلق بالبيانات العامة لعينة الدراسة.

–المحور الثاني تعرضنا فيه الي المعوقات المعرفية التي تواجه الباحث السوسيولوجي وتفقده القدرة على انتاج مؤشرات مرتبطة بالواقع الاجتماعي المعاش، الامر الذي جعل الدراسات السوسيولوجية تفقد هويتها ضمن الحقل، ومن بين المعوقات المعرفية التي تعرضنا لها مع الأساتذة ما يلي:

1–عدم تمكن الباحثين من المخزون المعرفي.

2–أهمية المناخ العلمي الأكاديمي للباحث.

3–الموضوعات المتناولة في الساحة الاكاديمية وعلاقتها بالواقع المعاش.

4–نمط الدراسات السوسيولوجية المنجزة في الساحة الاكاديمية.

–المحور الثالث تعرضنا فيه الي اهم المعوقات المنهجية التي تواجه الباحث في الحقل السوسيولوجي مثل التكوين المنهجي للباحث، المرجعية البحثية والمنهجية للباحث وموضعتها مع المعطى المعرفي الأكاديمي ومدى تجاوب الدراسات السوسيولوجية مع المشاكل الاجتماعية، عدم التحكم في أساليب جمع البيانات، وأخيرا الاعتماد على المراجع المترجمة وغياب المراجع الاصلية.

2–مدونة الاطروحات

أ/ بناء المدونة وعلى أي أساس تم اختيارها

رغم الصعوبة الكبيرة التي واجهتنا عند محاولتنا تحديد عينة الدراسة بالنظر إلى تنوع الاطروحات الاكاديمية في تخصص علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية، والوعاء الحامل لفكرة موضوع دراستنا، الا اننا اضطررنا الى حصرها في مدونة تبرز الى حد بعيد عناصر وابعاد الطرح الاشكالي العام الذي نحن بصدده في هذه الاطروحة وقد تم تحديد معيارين أساسية للانتقاء هي:

- **اقدمية الجامعة في إجازة الدكتوراه:** لأننا نفترض ان الجامعات الأولى تملك من الكفاءات ما يسمح لها بإنجاز اعمال ذات قيمة علمية على اعتبار انها تضم الجيل الأول والثاني من الباحثين السوسيولوجين الذين تشربوا السوسيولوجيا من منبعها الأصلي عكس الجامعات الحديثة التي تضم في معظمها باحثين مبتدئين، إضافة إلى ذلك يجب ان تكون الجامعات المختارة تمثل كل الوطن، شرقا –غربا–شمال–جنوب
  - ✓ الشرق (جامعة قسنطينة –جامعة باتنة)
  - ✓ الشمال (جامعة الجزائر)
  - ✓ الغرب (جامعة وهران)
  - ✓ الجنوب (جامعة بسكرة)

- **سنة المناقشة:** لقد حددنا في هذا المعيار الفترة الزمنية التي نوقشت فيها الاطروحات من 2000-2014 لأنها كما أشرنا سابقا الفترة التي تم فيها اصلاح التعليم العالي من خلال اعتماد مخططين خماسيين من اجل إصلاح وتطوير البحث العلمي،إضافة الي ان عدد الاطروحات المجازة قبل هذه الفترة (أواخر الثمانينات وبداية ال تسعينات1986 الى 1995) كان قليلا جدا بالنظر الي نمط عروض التكوين (دكتوراه دولة)والذي كان يستغرق فترة زمنية طويلة قد تصل الي 12سنة أحيانا، مقارنة بنمط التكوين في دكتوراه علوم و دكتوراه LMD.

ب/ كيفية تحليل المدونة

اعتمدنا في تحليلنا لأطروحات المدونة على تكميم أسلوب تحليل المحتوى الذي اعتمدناه، وهي مقاربة يعود اليها الفضل في اعتبار تحليل المحتوى تقنية علمية معتبرة، ومعها أصبح تحليل المحتوى أسلوب للبحث، يهدف الي الوصف الكمي الموضوعي والمنظم للمحتوى الظاهري للنص او الوثيقة وذلك من خلال تكميمه وبعد ذلك تفسيره وتأويله.

إن تكميم محتوى الاطروحة يقتضي أولا اختيار فئة للتحليل ووحدة للتكميم، وكون وحدة التكميم هي ذلك الجزء من المضمون الذي نعتمده في عملية التعداد او القياس للتكرارات فقد كانت وحدة التكميم في تحليلنا لأطروحات المدونة هي **الجملة**، اما فئة التحليل والتي تعتبر عملية دقيقة تتوقف عليها طبيعة ودقة النتائج المستخلصة، فهي تتطلب تحديد التصنيفات في الخانات التي سيوزع عليها المضمون بعد التقطيع إلى وحدات تكميميه، فقد تم اختيارنا لفئة الموضوع لأنها تسمح بالتعرف على الموضوع المعالج وهو ما يتناسب مع اهداف الدراسة وتجدر الإشارة إلى انه بعد تحديد وحدة التكميم وفئة التحليل تم تحليل الاطروحات على محورين هما :

المحـور الأول: قمنـا فيـه بدراسـة تحليليـة نقديـة للمعطـى المعرفـي للأطروحـات ضـم خمـس وحـدات تكميميـه او تحليليـة هـي: نـوع الإشـكالية ودرجـة الـتحكم فيهـا، المقاربـة النظريـة المعتمـدة، الدراسـات السابقة وكيفية توظيفها، بناء المفاهيم، ووحدة التحليل.

المحور الثاني: قمنا فيه بتحليل نقدي للجانب المنهجي للأطروحات، ضم أربعة وحدات تكميميه هي نوع المناهج، صياغة الفرضيات، العينة وانواعها، تقنيات جمع البيانات.

وبعد الانتهاء من التحليل انتقلنا الـي مرحلـة التفسير والتأويل لمضـمون الاطروحـات من اجل تغطية جوانب البحث بكامله حسب الأهداف والفرضيات المطروحة.

-خلاصة

إن عرض الخطوات المنهجية السابقة كتقنية ضرورية، يعد مسالة مهمة، تتطلب تحديد مجموعة من المعطيات الميدانية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وعليه تم الاعتماد على هذه المعطيات ابتداء من تحديد المجال المكاني والزماني والبشري الذي أجرينا به الدراسة الميدانية، إضافة إلى التطرق إلى اهم المناهج المستخدمة في هذه الدراسة، مبررين سبب إختيارها وكيفية توظيفها، ثم توضيح الكيفية التي تم بها إختيار العينة، إلى جانب ذلك عمدنا إلى اختيار التقنية المناسبة لجمع البيانات والمتمثلة في المقابلة والمدونة.

الفصل السابع: التحليل والتفسير السوسيولوجي للبيانات

– تمهيد

أولا: تحليل وتفسير بيانات المقابلة

ثانيا: تحليل وتفسير مدونة الاطروحات

ثالثا: نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات

1–المعوقات المعرفية وإنتاج المعرفة السوسيولوجية

2–المعوقات المنهجية وإنتاج المعرفة السوسيولوجية

3–وحدة التحليل والمنهج والاداة بين النموذج المعرفي والواقع التطبيقي

رابعا: النتائج العامة

-تمهيد:

يعتبر التحليل والتفسير السوسيولوجي للمعطيات والبيانات، خطوة موضوعية مهمة نحو التعميم بواسطته يمكن للباحث أن يبين العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، والعلاقات التي تربطها بغيرها فالباحث يحلل نتائج دراسته في ضوء الإطار النظري الذي وضعه في بدايتها، وأيضا مقارنة ما توصل إليه مع نتائج الدراسات السابقة المشابهة لدراسته، من أجل تأكيد نتائجها أو مخالفتها ، فبدون التفسير السوسيولوجي تصبح البيانات مجرد تجميع لمعلومات لا معنى لها، إذ يمكن القول أن تحويل المعطى الرقمي في الدراسات السوسيولوجية، إلى معطى معرفي وإجتماعي محدد يستهدف معالجة إشكالية البحث وإختبار فرضياته، سيعمل على نقل الدراسة من الحالة الوصفية إلى الحالة التفسيرية أو التعليلية.

وبناء على ما تقدم، سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم تحليلا وتفسيرا للمعطيات الميدانية التي تم جمعها، والمتمثلة في تحليل المقابلة شبه الموجهة التي أجريناها مع عينة من الأساتذة الجامعيين، وأيضا تحليل مدونة الأطروحات المعتمد في الدراسة، وتجدر الإشارة قبل البدء في عملية التحليل والتفسير إلى أن هذه العملية ستتم على قسمين أو محورين هما

-القسم الأول: يتمثل في تحليل المقابلة وهذا سيتم على ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: يتعلق بالخصائص العامة لعينة الدراسة

المحور الثاني: يتعلق بالفرضية الأولى للدراسة، التي تفترض وجود معوقات معرفية تواجه الباحث وتفقده القدرة على إنتاج معرفة سوسيولوجية حول الواقع المجتمعي المعاش في الجزائرحسب ما يوضحه الجدول رقم 04.

الجدول رقم 04: يوضح وحدات تحليل المعوقات المعرفية التي تواجه الباحث

فئة التحليل **هي فئة الاتجاه: المعوقات المعرفية التي تواجه الباحث**		
	الوحدات	التكرارات (الجداول)
1	عدم تمكن الباحث من المخزون المعرفي	1
2	المناخ العلمي للباحث	1
3	نمط البحوث المنجزة	1
4	الموضوعات المتناولة في الدراسة	1
مجموع	4	4

المحور الثالث: يتعلق بالفرضية الثانية للدراسة، والتي تفترض وجود معوقات منهجية تواجه الباحث وتفقده القدرة على إنتاج معرفة سوسيولوجية حول الواقع المجتمعي المعاش في الجزائر وهو ما يوضحه الجدول رقم 05

الجدول رقم 05: يوضح وحدات تحليل المعوقات المنهجية التي تواجه الباحث

فئة التحليل هي **فئة الاتجاه: المعوقات المنهجية التي تواجه الباحث**		
رقم الوحدة	الوحدات	التكرارات (الجداول)
1	صعوبة توظيف المنهج	1
2	ضعف التحكم في أدوات جمع البيانات	1
3	المراجع	1
مجموع	3	3

-القسم ثانيا: يتمثل في تحليل مدونة الاطروحات، وستتم وفق محورين أساسيين يتعلقان بالفرضية الثالثة للدراسة هما:

المحور الأول: يتعلق بتحليل وتفسير البيانات وفق فئة الموضوع: وهي المعالجة المعرفية للأطروحات سيتم التعرض فيها إلى خمس وحدات حسب الجدول رقم 06 الموضح اسفله:

الجدول رقم 6: يوضح وحدات تحليل المعالجة المعرفية للأطروحات

فئة التحليل هي **فئة الموضوع: المعالجة المعرفية للأطروحات**		
الوحدات		التكرارات (الجداول)
1	الإشكالية	3
2	المدخل النظري المتبنى	1
3	بناء المفاهيم	1
4	وجود الدراسات السابقة وكيفية توظيفها	1
5	وحدة التحليل في الدراسات السوسيولوجية	1
مجموع	5	7

المحـــور الثـــاني: يتعلـق بتحليـل وتفسـير البيانـات وفـق فئـة الموضـوع: وهـي المعالجـة المنهجيـة للأطروحات سيتم التعرض فيه إلى اربعة وحدات حسب الجدول رقم 07 الموضح اسفله:

الجدول رقم 7: يوضح وحدات تحليل المعالجة المنهجية للأطروحات

فئة التحليل هي **فئة الموضوع: المعالجة المنهجية للأطروحات**		
الوحدات		التكرارات (الجداول)
1	المنهج	2
2	صياغة الفرضيات	1
3	المعاينة وأنواع العينات	1
4	تقنيات جمع البيانات	1
مجموع	4	5

أولا: تحليل وتفسير بيانات المقابلة

1/ الخصائص العامة لعينة الدراسة

تتمثل الخصائص العامة لعينة الدراسة في الخصائص والسمات، التي ننطلق منها لتفسير العلاقات القائمة بين متغيرات الدراسة، على إعتبار أن تحديد خصائص وسمات المجتمع المدروس تعطينا نظرة شاملة عن مدى تجانسه وتنوعه ومدى إرتباطه بالأسئلة.

على هذا الأساس نشرع في تحليل وتفسير البيانات العامة لعينة الدراسة المتمثلة في أساتذة التعليم العالي الذين تم مقابلتهم وفق الجدول رقم 08 الموضح اسفله.

الجدول رقم 08: يتعلق بالخصائص العامة لعينة الدراسة

خصائص العينة	المؤهل العلمي		التخصص الدقيق في علم الاجتماع			الانتماء الي مخبر بحثي		سنوات الخبر على الاشراف
	أستاذ دكتور	محاضر أ	تنظيم وعمل	تنمية	ثقافي	نعم	لا	
التكرارات	6	4	6	2	2	10	/	من 5 الي 15

يتبين من خلال الجدول رقم 8 المتعلق بخصائص العينة، أن جل الأساتذة الذين أجرينا معهم المقابلة إحتلوا رتبة مصف الاستاذية (أستاذ دكتور او أستاذ محاضر صنف أ)،وهذا راجع إلى القوانين الوزارية التي تحدد رتبة أستاذ محاضر صنف أ فما فوق للأشراف على الدكتوراه ، وخبرتهم في الاشراف على رسائل الدكتوراه لا تقل عن 5 سنوات، وهذا حتى يكون بإمكانهم إفادتنا فيما يتعلق بالمعوقات المعرفية والمنهجية، التي تقف في وجه الباحث السوسيولوجي وتجعله غير قادر على إنتاج

مؤشرات من الواقع المجتمعي المعاش، أما فيما يخص التخصص الدقيق، فقد تراوح بين علم الإجتماع تنظيم وعمل–وعلم إجتماع التنمية –وعلم الإجتماع الثقافي، وهذا راجع إلى اقدمية هذه التخصصات التي فتحت بالجامعات المختارة في الدراسة، والتي كانت تتماشى مع المشاريع التنموية والاقتصادية التي كانت تتبنها الدولة، أما في ما يخص الإنتماء إلى المخابر العلمية، فكل الأساتذة المستجوبين ينتمون إلى مخابر، فهم إما رؤساء مخابر أو رؤساء فرق بحث أو أعضاء، وذلك لإنتهاج إصلاح التعليم العالي الأخير الذي إرتبط بفتح مخابر بحثية من أجل الارتقاء ورفع مستوى البحث الاكاديمي .

2/تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالمعوقات المعرفية

على الرغم من أن السوسيولوجيا كعلم، يُدرَّس في أغلب الجامعات الجزائرية، ورغم الكم الهائل من الباحثين المنتمين إلى هذا الحقل، و تعدد وتنوع أقسامه في كل الجامعات، فضلاً عن زيادة عدد الطلاب المنتمين له، وتنوع المقاييس العلمية المدرسة به، إلا أن الملاحظات اليومية بينت أن نتائج هذا العلم (اطروحاته وتنظيراته)، لم تطابق الواقع الاجتماعي المعاش، الذي يعج بالتناقضات والاشكاليات، ومن وجهة نظرنا يمكن أن نرجع ذلك إلى، المعوقات المعرفية والمنهجية التي تواجه الباحث في هذا الحقل، وتجعله غير قادر على انتاج مؤشرات من الواقع الاجتماعي المعاش، فيصبح بذلك مغترب عن واقعه المعاش، ويحصر إهتمامه في أمور هامشية أو جزئية في الحياة، وهذا ما سنحاول إظهاره من خلال إختبارنا لمؤشرات الفرضية الأولى، والتي تفترض أن الباحث السوسيولوجي يواجه معوقات معرفية تفقده القدرة على إنتاج معرفة سوسيولوجية حول الواقع المجتمعي المعاش.

-وحدة التحليل الأولى: عدم تمكن الباحث من المخزون المعرفي

الجدول رقم9: يتعلق بعدم تمكن الباحث من المخزون المعرفي

فئة الاتجاه: المعوقات المعرفية التي تواجه الباحث		
رقـــــم الوحدات	وحدة التحليل: عدم تمكن الباحث من المخزون المعرفي	التكرارات
1	ضعف التكوين الذاتي للباحث	10
2	النزعة الفردية للمواضيع حسب التوجه الشخصي	8
3	ضعف توصيف مقررات مقياس النظرية	10

يتبين من خلال الجدول رقم 9: المتعلق ب عدم تمكن الباحث من المخزون المعرفي السوسيولوجي، أن هناك تباين في مؤشرات عدم التحكم في هذا المخزون، فكل الأساتذة المستجوبين(10اساتذة) أرجعوا عدم التحكم هذا إلى ضعف التكوين الذاتي للباحث مثلما توضح ذلك وحدة التحليل رقم 1، كما أرجعه أيضا إلى ضعف توصيف مقررات مقياس النظريات خلال كل مراحل التكوين الأكاديمي للباحث مثلما توضحه وحدة التحليل رقم 3، مقابل 8 أساتذة أرجعوا ذلك إلى النزعة الفردية للمواضيع حسب التوجه الشخصي للباحث كما هو موضح في وحدة التحليل رقم 2.

من خلال القراءة التحليلية للجدول نلاحظ أن آراء الأساتذة، اختلفت حول عدم تمكن الباحث من المخزون المعرفي السوسيولوجي، حيث أرجع الأساتذة هذا الضعف إلى ضعف التكوين الذاتي للباحث خلال مراحل تكوينه الأكاديمي، بسبب عدم وضوح الرؤية في وظيفة النظرية عند الباحث السوسيولوجي، فمعظم المشتغلين بالحقل يميلون إلى نقد ما يطرح في الحقل السوسيولوجي العربي

بوجه عام، دون التوصل إلى نظرية لهذا المجتمع كما يزعمون، مما ترك الباحث يهيم بين تيارين، تيار يرفض الاعتماد على النظريات السوسيولوجية الغربية، وينعتها بالنظريات الغربية المستوردة معلل ذلك أنها من سياق مجتمعي يختلف تماما عن يساق مجتمعنا، ذو الخصوصية الحضارية والثقافية الأمر الذي جعل الباحث السوسيولوجي، لا يرتكز إليها على إعتبار أنها لا تفسر واقعنا رغم أنه يخصص لها فصل كامل، يستعرض فيه كل ما له صلة بمفهوم النظرية، وكأنه شرط إلزامي يجب ظهوره في متن الدراسة، أما التيار الثاني فينطلق من مسلمة مفادها أن المعرفة كونية، وبالتالي يمكننا كمجتمعات عربية لها خصوصياتها الحضارية والثقافية، أن ترتكن لتلك النظريات بغض النظر عن منشئها، وما يؤكد هذا المنحى الملتقى الدولي الذي أقيم بجامعة بسكرة حول علم الاجتماع في المجتمعات العربية، والذي خرج بتوصيات تتركز جلها حول ضرورة مقاربة الباحث السوسيولوجي للنظريات المعتمدة في دراسته إلى واقعنا العربي، لكن لا يخرج هذا الوضع عن مجرد خطاطات إستشرافية لا يستطيع الباحث عند هذا المستوى تطبيقها.

في نفس السياق أكد الأساتذة المستجوبون، أن الامر يعود كذلك إلى الضعف النظري لدى الباحثين السوسيولوجين، بسبب ضعف توصيف مقياس النظريات، حيث أن ما يعرفه الباحث عن المدارس والاتجاهات السوسيولوجية مثلا، ينبع من قراءات مختصرة، ومطالعات سريعة لمقالات ودراسات إنتقائية معربة، وغالبية الباحثين لا يطلعون على النصوص الاصلية للنظرية المطروحة لذلك يواجهون صعوبات حقيقية في الحكم الموضوعي على تلك الآراء والتيارات والاتجاهات، بالمقابل أرجع الأساتذة أيضا هذا الضعف إلى النزعة الفردية للمواضيع، فندرة القيام ببحوث جماعية حول النظرية والمنهج بسبب النزعة الفردية لدى الباحث، أفقده قيمة من أهم القيم الأخلاقية في الميدان العلمي، هي قيمة المصداقية في البحث، تلك القيمة التي تدفع الباحث الاكاديمي دوما إلى أن يسال نفسه بالاستمرار عن الأهداف الأخلاقية والإنسانية وراء ما يبحثه من ظواهر، وما ينتجه من معرفة

علمية، فأصبح ما ينتجه الباحث السوسيولوجي لا يخرج من منطق المنفعة البراغماتية، وحصوله على درجة أكاديمية (شهادة او ترقية إدارية)، مما أحال الامر على غياب الحس المعرفي النقدي للمخزون المعرفي السوسيولوجي للباحثين، لذا غابت الهوية السوسيولوجية للباحث بغياب توظيفه لأهم خطوة من خطوات البحث العلمي، وهي إرتكازه إلى مخزون علم الاجتماع كنقطة فاصلة تحدد سياق المعرفة السوسيولوجية ضمن الحقول المعرفية الأخرى .

-وحدة التحليل الثانية: المناخ العلمي للباحث

جدول رقم10: يتعلق بالمناخ العلمي للباحث

فئة الاتجاه: المعوقات المعرفية التي تواجه الباحث		
رقم الوحدات	وحدة التحليل: المناخ العلمي للباحث	التكرارات
1	ضعف التنسيق والتواصل بين المشتغلين في نفس الحقل	10
2	ضعف التنسيق بين المحاضر والمطبق	8
3	الالتزام والتقيد بالتخصص الدقيق	7

يتبين من خلال الجدول رقم 10 المتعلق بالمناخ العلمي للباحث، أن كل المستجوبين أكدوا على ضعف التنسيق والتواصل بين المشتغلين في نفس الحقل، وهو ما توضحه وحدة التحليل رقم 1، مقارنة بذلك نجد أن 8 مستجوبين أكدوا على ضعف التنسيق بين الأستاذ المحاضر والأستاذ المطبق، وهو ما توضحه وحدة التحليل رقم 2، بينما 7 مستجوبين أكدوا على الالتزام والتقيد بالتخصص الدقيق وهو ما توضحه وحدة التحليل رقم 3.

من المفترض أن المناخ العلمي يلعب دورا كبير في تشجيع البحث العلمي، وفي تشكيل هوية الباحث السوسيولوجي، إلا أن القراءة التحليلية للجدول الموضح أعلاه، بينت أن المناخ العلمي في الحقل السوسيولوجي، غير مشجع على البحث العلمي، فضعف التنسيق و التواصل بين الباحثين في الحقل السوسيولوجي، يرجع إلى اغتراب الباحث و إنعزاله على التواصل مع زملاء العمل، و المشاركة في المؤتمرات العلمية التي أضحت شكلية، لا تتعدى لقاءات دورية و توزيع شهادات لحشو السير الذاتية للباحثين، الامر الذي أدى إلى إكتفاء الباحث بما هو مشاع و متداول على إعتبار أنه ذو شرعية متعارف عليها أكاديميا، و يكتفي بتتبع تلك الخطوات دون تمحيص أو إعمال للحس النقدي، بالإضافة إلى ذلك نجد عدد من الممارسات يفرضها بعض الباحثين في الحقل السوسيولوجي كتكرس الفردية والنرجسية والتعصب العلمي، وإقصاء الأخر علميا، والعبث بأخلاقيات الممارسة العلمية، وما إلى ذلك من ممارسات وقيم قد يطول تفسيرها، ورصد نتائجها المعوقة للممارسة السوسيولوجية، وهو ما حذر منه **بيير بورديو** في قولة "في بعض الأحيان يتجه المسيطرون على المجال العلمي، نحو أخذ النشاط العلمي في الاتجاه الذي يتناسب مع خبراتهم واهتماماتهم العلمية وبالتالي فإنهم يحددون ما هو صحيح وما هو مشروع داخل المجال، كما أنهم يحددون شكل المنافسة داخل هذا المجال، لأن البقية الراغبة في الحصول على المكانة داخل المجال، في عوز دائم لحملة العلم القياسي "[1] .

كما نجد أيضا مشكلة إنعدام التنسيق بين الأساتذة المحاضرين والأساتذة المطبقين، هذه المشكلة التي تعود إلى الفردانية التي طغت على ممارسات الحياة اليومية للباحثين، كل واحد منهما يكتفي بالالتزام بالحجم الساعي، و تقفي مفردات المقياس المدرس، الموحد في عروض التكوين من قبل

[1] Bourdieu. Pieree: and Richard Nice,**science of science and reflexivify** ,Chicago,university of Chicago press,2004,p. 22

الوزارة الوصية، دون إخضاع هذا الأخير إلى المناقشة، على اعتبار أن التطبيق آليا لما هو موجود، فأضحى الباحث الطالب يتأرجح بين معرفة، قد تصل إلى التناقض بين ما يعرض في المحاضرة، وما ينجز في التطبيق، مما يعود بالإنتكاسة على محصلته المعرفية، وحتى تشوهها، ويضحي الباحث في ما بعد لا يحمل أي دلالة للحقل السوسيولوجي.

من المعوقات المعرفية أيضا التي تجعل الباحث يفقد الهوية السوسيولوجية، الالتزام والتقيد الصارم ب التخصص الدقيق، فتجزئة المعرفة إلى تخصصات جزئية، وانغلاق الباحثين داخل هذه التخصصات، كان له تأثيره السلبي على إنتاجهم كما ونوعا، فالباحثين الذين يعملون في تخصصات متعددة في وقت واحد، أكثر إبداعا من زملاءهم الذين يحصرون أنفسهم في تخصصات علمية دقيقة، إلا أن هناك بعض المستجوبين يرون أن تبنى مدخل التخصصات المتداخلة، لا يعد حلا لهذا الاشكال، لأن هذا الاتجاه لا يصنع تكاملا حقيقيا بين التخصصات الفرعية، بقدر ما يؤكد بطريقة غير مباشرة على الإحتفاظ بالتباعد والإنفصال بينها .

-وحدة التحليل الثالثة: نمط البحوث المنجزة

الجدول رقم 11: يتعلق نمط البحوث المنجزة

فئة الاتجاه: المعوقات المعرفية التي تواجه الباحث		
رقم الوحدات	وحدة التحليل: نمط البحوث المنجزة	التكرارات
1	غزو وهيمنة البحوث الوصفية	10
2	غياب البحوث الاستكشافية	10
3	الخوف من البحوث التأسيسية	6

يتبين من خلال الجدول رقم 11: المتعلق ب نمط البحوث المنجزة، أن كل الأساتذة المستجوبين(10اساتذة) يرون أن من أهم المعوقات المعرفية التي تواجه الباحث السوسيولوجي غزو وهيمنة البحوث الوصفية، وهو ما توضحه وحدة التحليل رقم 1، كما أكد جميعهم على غياب البحوث الإستكشافية، كما هو موضح بوحدة التحليل رقم 2، مقابل ذلك نجد أن 6 أساتذة أكدوا على خوف الباحث من البحوث التأسيسية، وهو ما وضحته وحدة التحليل رقم 3.

من خلال القراءة التحليلية للجدول الموضح أعلاه، نجد أن هناك إتفاق بين جميع المستجوبون على أن جل الدراسات التي تم الإشراف عليها، والتي تدور في الساحة الاكاديمية، كانت ذات طبيعة وصفية لإعتقاد الباحث سهولة هذا النوع من الدراسات، لأنها تقف عند مستوى الوصف الذي لا يتطلب توفر الخيال العلمي والقدرة على الخلق والابداع، لكن بالمقابل وبالرجوع إلى المعوقات المنهجية كما سنرى ذلك فيما بعد، أكد الأساتذة أن الاشكال يكمن في الخلط الذي يعاني منه الباحث بين علم الاجتماع التفسيري للمدرسة الدركايمية، وعلم إجتماع الفهم للمدرسة الفيبرية، وعلم الإجتماع الكمي للمدرسة الامريكية، حيث يزعم الباحث أنه ينتمي إلى المدرسة الفرنسية، وفي حقيقة الامر إن هذه الأخيرة ما هي إلا توجه تنظيري في علم الاجتماع، لا يقف عند إيجاد العلاقات بين متغيرات الدراسة، بل تتعدى إلى تقديم تفسيرات لذلك النمط من العلاقات والتنظير عند مستوى الدراسات الكيفية، على غرار المدرسة الامريكية ذات الطابع الكمي، والتي تشتغل على إيجاد حلول واقعية يعاني منها المجتمع، لذا يؤكد الأساتذة المؤطرين أن هذا النوع من الخلط المعرفي يعود إلى ضعف توصيف مقرر مقياس النظرية، الأمر الذي يحيل إلى التأكيد على غياب البحوث الاستكشافية، مفسرين ذلك، أن الباحث لا يحمل ذلك الخيال السوسيولوجي الذي تحدث عليه **رأيت ميلز**، بل يخضع إلى الارتكاز إلى ما هو موجود في الحقل الاكاديمي، والعمل على إعادة إنتاجه، لا يحاول الباحث دخول ميادين جديدة، ويكتفي فقط بتقليد ما هو موجود لسهولة إنجاز مبتغاه، لكن ما أكد عليه الأساتذة

المؤطرين إنعدام البحث في المواضيع التأسيسية، وذلك بسبب الفوبيا التي يعاني منها الباحث إزاء الدراسات النظرية، معللين ذلك في ضعف التكوين الذاتي للباحث في المناهج الكيفية للدراسات النوعية هذه الأخيرة التي تكون شبه منعدمة في الساحة الاكاديمية، وكأن حقل علم الاجتماع في الجزائر لا يعترف إلا بمشروعية الرقم، أي ما هو متعارف عليه بالدراسات الكمية، رغم ان هذه الأخيرة تعاني من تشوهات عند مستوى الممارسات البحثية للباحث، وأصبح هذا الأخير لا ينتمي إلى الدراسات الكمية ولا إلى الدراسات الكيفية، وفقد الانتماء إلى الحقل وبالتالي فقد الهوية السوسيولوجية .

-وحدة التحليل الرابعة: الموضوعات المتناولة في الدراسة

الجدول رقم 12: يتعلق بالموضوعات المتناولة في الدراسة

فئة الاتجاه: المعوقات المعرفية التي تواجه الباحث		
رقـــــم الوحدات	وحدة التحليل: الموضوعات المتناولة في الدراسة	التكرارات
1	موضوعات سطحية تخضع للتقليد	10
2	غياب موضوعات جديدة مبتكرة	7
3	غياب خريطة بحثية	10

يتبين من خلال الجدول رقم 12 ،المتعلق بالموضوعات المتناولة في الدراسة أن أجوبة الأساتذة كانت موزعة بين أربع وحدات، فكل المستجوبين (10اساتذة) يرون أن الموضوعات المتناولة هي موضوعات سطحية تخضع للتقليد، وهو ما توضحه وحدة التحليل رقم 1، كما أكدوا على غياب الخريطة البحثية في الدراسات السوسيولوجية، وهو ما توضحه وحدة التحليل رقم 3، مقارنة بذلك نجد

أن 7 أساتذة يرون أن من المعوقات المعرفية، التي تفقد الباحث الهوية السوسيولوجية غياب موضوعات سوسيولوجية جديدة ومبتكرة، وهو ما توضحه وحدة التحليل رقم 2.

يتضح من خلال القراءة التحليلية للجدول الموضح أعلاه، أن هناك إجماع بين المبحوثين على أن أغلب الموضوعات المدروسة في الساحة السوسيولوجية، هي موضوعات سطحية تخضع للتقليد والتكرار على مستوي الموضوع، ويمكن أن نرجع ذلك إلى إعتماد الباحث السوسيولوجي على أسلوب الحفظ والتلقين لا البحث والتطوير، هذا الأسلوب جعله غير قادر على إنتاج مؤشرات عن الواقع المعاش، وعاجز عن إعطاء تفسيرات لحالة الاغتراب التي يعاني منها الفرد الجزائري في واقعه المعاش، هذا العجز جعله يعيد إنتاج موضوعات تقليدية ومكررة، الامر الذي أدى إلى تغيب البحث السوسيولوجي بسبب هزل وتكرار النتائج المتوصل اليها.

أيضا يمكن تفسير ذلك بارتباط الموضوعات ونوعيتها وأنماطها بإنعدام الخطط البحثية في الأقسام والكليات، الأمر الذي جعل المنتوج السوسسيولوجي يتسم بالطابع العشوائي، بل وإنعدام الهدف المجتمعي له، وأصبح الذي يحكم إختيار الموضوعات ليس المشكلات المطروحة في الواقع المعاش بل يخضع إختيارها لعوامل فردية خاصة بالباحثين، مثل إهتماماته الشخصية أو ميدان عمله أو سهولة جمع المادة أو نوع التدريب الذي حصل عليه، أو تأثره بنمط البحوث التي تجرى بالبلد الأجنبي الذي تلقى هو أو استاذه تعليمه فيه، وحصيلة كل هذا غياب المشكلات الواقعية التي يفترض أن تكون لها الأولوية في الدراسات السوسيولوجية، هذا بالإضافة إلى انعدام التواصل بين المؤسسات الجامعية الوطنية الامر الذي جعل الموضوعات المدروسة تكون مكررة وعبارة عن نسخ ولصق في كثير من الأحيان، الامر الذي فتح باب السرقات العلمية على مصرعيه. هذه المعضلات جعلت الباحث يفتقر إلى الهوية السوسيولوجية سواء من ناحية النسق المعرفي أو من ناحية العضوية في المراكز البحثية

العالمية، التي تمكنه من الوصول إلى الميدان العلمي، والحصول على مستجدات الحقل السوسيولوجي.

وما نتج عن هذه المعضلات أيضا غياب البحوث الجديدة والمبتكرة، الامر الذي أدى إلى زيادة النمو الكمي وانكماش النمو النوعي في علم الاجتماع في الجزائر، نتيجة لعدم الموائمة مع جوانب النمو الأخرى في الوظيفة أو الدور، الذي يمكن ان يقوم به الباحث السوسيولوجي في انتاج مؤشرات تقيس الواقع الاجتماعي المعاش، لأن الباحث السوسسيولوجي لم يساهم بالقدر الكافي في صياغة مشكلات الواقع المعاش وتفسيرها وتأويلها.

ويمكن القول أيضا أن غياب خريطة بحث سوسيولوجية، من أهم المعوقات المعرفية التي تعيق الباحث السوسيولوجي وتفقده الهوية السوسيولوجية، لأن غياب هذه الخريطة يعنى الافتقار إلى سياسة عامة للبحث العلمي والمراكز البحثية و مخابر البحث بصفة خاصة، فمعظمها تنشأ بدون هدف عام وواضح، وتنظم بأساليب بدائية عاجزة عن محاكات الواقع الاجتماعي، لذا فهي لم تنجح في تناول المشكلات الاجتماعية، وإيجاد الحلول الواقعية لها، لأنها لا تلتزم ببرامج أو سياسات جماعية محددة سلفا تنطلق وتخدم الواقع الاجتماعي المعاش، فجل المراكز البحثية تضع أمام الباحث إطارا تقليديا لإختيار الموضوعات بإستثناء البعض لا يمكن القياس عليها ، الإمر الذي جعل هذه الأخيرة مراكز توظيف أكاديمية أكثر منه بحثية ،حيث تركز على العمل الاكاديمي أكثر منه على البحث الاجتماعي

3/تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالمعوقات المنهجية

إن ما تم تحليله في الجزء الأول من الدراسة، والمتعلق بالمعوقات المعرفية التي تقف في وجه الباحث السوسيولوجي، وتفقده القدرة على انتاج مؤشرات عن الواقع الاجتماعي المعاش، تحيلنا مباشرة

ودون تردد، إلى الكشف عن المعوقات المنهجية، من خلال اختبار مؤشرات الفرضية الثانية للدراسة المتعلقة بالمعوقات المنهجية التي تواجه الباحث السوسيولوجي.

-وحدة التحليل الأولى: صعوبة توظيف المنهج

الجدول رقم 13: يتعلق بصعوبة توظيف المنهج

فئة الاتجاه: المعوقات المنهجية التي تواجه الباحث		
رقم الوحدة	وحدة التحليل: صعوبة توظيف المنهج	التكرارات
1	عدم وضوح المنهج المستخدم في الدراسات	10
2	النزاعات المنهجية (كمية ،كيفية)	10
3	ندرة اجراء بحوث ميدانية في فترات التكوين	5
4	ضعف مستوى التدريب المنهجي	10

يتبين من خلال الجدول رقم 13 المتعلق بصعوبة توظيف المنهج ،أن هناك إجماع من قبل المبحوثين على وجود معوقات منهجية، تواجه الباحث وتفقده الهوية السوسيولوجية، وقد ترتبت هذه المعوقات حسب وحدة تحليل صعوبة توظيف المنهج كالتالي :جل المبحوثين أرجعوا هذه الصعوبة إلى عدم وضوح المنهج المستخدم في الدراسات، كما هو موضح في وحدة التحليل رقم 1، وأيضا نفس المبحوثين أرجعوه إلى النزاعات المنهجية بين المنهج الكمي والكيفي، كما هو موضح في وحدة التحليل رقم 2 ونفس المبحوثين أرجعوه إلى ضعف مستوى التدريب المنهجي، وهو ما وضحته وحدة

التحليل رقم 4، مقابلة ذلك نجد أن 5 مبحوثين أرجعوا هذا الضعف إلى ندرة إجراء بحوث ميدانية في فترات تكوين الباحث، وهو ما توضحه وحدة التحليل رقم 3.

يتبين من خلال القراءة التحليلية للجدول الموضح أعلاه، أن الباحث السوسيولوجي يعاني صعوبة في توظيف المنهج، ويمكن الاستدلال على ذلك بالرجوع إلى الساحة الاكاديمية البحثية التي تعاني من معضلة لم نجد لها أي مخرج، هذه المعضلة متمثلة في النزاع المنهجي بين منهجي الكمي و المنهج الكيفي، فبالعودة إلى التراث النظري نجد أن علم الاجتماع إتسم بالنزعة الوضعية المحدثة بما تتضمنه من تأكيد وأضح للجوانب الكمية، ولقد أشار "**لندبرج**" أن " القياس الكمي يعد ضرورياً إذا ما أراد العلم أن يقدم تحليلاً أكثر دقة للظاهرة التي يدرسها"[1]، وأشار إلى أهمية قياس الاتجاهات، وركز على أهمية استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية، المعتمدة في قياس الظواهر الاجتماعية والتنبؤ باتجاهاتها المقبلة، عاون على ذلك التقدم السريع في تكنولوجيا الآلات الحاسبة، فضلاً عن تزايد علماء الاجتماع، الذين اقتفوا أثر المدرسة الوضعية بتطبيقهم المنطق الرياضي التحليلي على القضايا المتعلقة بالحياة الاجتماعية.

اما **بوتومور**[2] فيرد على هذه المشكلة المنهجية بقوله " أن علم الاجتماع يتناول ظواهر يصعب في الغالب قياسها أو تحديدها كمياً أو تصنيفها تحت علاقات عليه محددة، الا أن هذا الاختلاف المنهجي في حقيقة الامر، لا يعني اختلافاً جوهرياً في مناهج البحث، وإنما يعني فقط مراعاة الحدود المفروضة على البحث السوسيولوجي، ومحاولة تبني نظرة أكثر واقعية إلى ما يستطيع هذا البحث السوسيولوجي تحقيقه.

---

[1] عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة ، مكتبة وهبة، ، 1990، ص125

[2] بوتومور، **تمهيد في علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة ، دار المعارف، ط5، 1981، ص70

اذ يمكن القول أن هناك عالمين عالم الوقائع وعالم المعاني، ولكل عالم منهج خاص لدراسته يلائم طبيعة هذا العالم، وهذا يؤدي بالضرورة إلى هدم وحدة المعرفة وهدم وحدة المنهج العلمي. وعلى غرار ذلك فقد أكد الأساتذة المؤطرين أن الامر لا يقف عند هذا المستوى الابستيمولوجي بل يتعداه إلى عجز الباحث عن تطبيق المنهج في دراسته نتيجة ندرة اجراءه بحوث ميدانية في فترات تكوينه الأكاديمي فضعف مستوى التدريب الأكاديمي المنهجي له في مجالات تصميم البحوث واستعمال المنهج وطرق البحث أدى به ألى ضبابية ابجديات تطبيق المنهج المناسبة لدراسته.

-وحدة التحليل الثانية: ضعف التحكم في أدوات جمع البيانات

الجدول رقم 14: يتعلق بضعف التحكم في ادوات جمع البيانات

فئة الاتجاه: المعوقات المنهجية التي تواجه الباحث		
رقم الوحدات	وحدة التحليل: ضعف التحكم في أدوات جمع البيانات	التكرارات
1	الاستعمال الالي لتقنية الاستمارة	10
2	ضعف التكوين الميداني في استخدام تقنية المقابلة	10
3	انعدام استخدام بطاقة القراءة في الملاحظة	10

يتبين من خلال الجدول رقم 14: المتعلق بوحدة تحليل ضعف التحكم في ادوات جمع البيانات أن جل المستجوبين أكدوا على الاستعمال الآلي لتقنية الاستمارة كما هو موضح في وحدة التحليل رقم 1، كما أكدوا أيضا على ضعف التكوين الميداني لاستخدام تقنية المقابلة كما توضح ذلك وحدة

التحليل رقم 2 في حين أكدوا أيضا على انعدام استخدام بطاقة القراءة في الملاحظة وهو ما وضحته وحدة التحليل رقم 3.

من خلال القراءة التحليلية للجدول الموضح أعلاه يتبين أن من بين المعوقات المنهجية التي تقف في وجه الباحث السوسيولوجي وتفقده القدرة على انتاج مؤشرات عن الواقع المعاش هي ضعف التحكم في استخدام أدوات جمع البيانات، فقد اتفق جميعهم على وجود هذه التقنيات الثلاثة في متن الدراسات السوسيولوجية لكن لا تتعدى كصيغ شكلية تزامنا مع نمط التقليد المتعارف عليه في الساحة الاكاديمية حيث يفتقر الباحث الي ادنى ميكانيزمات توظيف هذه الأدوات هذا الضعف في التحكم في توظيف أدوات جمع البيانات يرجع إلى ضعف التحكم في اختيار وتطبيق المنهج المناسب لطبيعة الدراسة، لان مثلث–**طبيعة الدراسة ، المنهج ، أدوات جمع البيانات**–يشغل وفق مقاربة التكامل والتساند وظيفيا لإنتاج النسق المعرفي السوسيولوجي، فالاستخدام الآلي للاستمارة كأداة لجمع البيانات ناتج عن هيمنة الدراسات الكمية واختزال الظاهرة في البعد الرقمي، اما ضعف الباحث في توظيف المقابلة كأداة فيرجع إلى تغييب مقياس المنهجية للدراسات النوعية والتي تعتمد على تقنية المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات حيث يجد الباحث نفسه امام مجموعة من البيانات لا يمكنه تصنيفها وتحليلها، أما بطاقة الملاحظة فلأمر مختلف فالإشكال هنا اصعب بكثير حيث أصبحت هذه التقنية والمفترض بها انها الأولى في الاستعمال تهمش وتقتصر عند الإشارة إلى وصف ميدان الدراسة لا غير وكان نزولنا للميدان لا يخرج عن مرحلة أساسية لا بد من ظهورها في الجانب الميداني، فبالرجوع الي التراث النظري يتضح ان الامر فيه خلل معرفي حيث ان بطاقة الملاحظة تحدد بالموضوع المراد ملاحظته تاريخ نزول الميدان الوقت المحدد لذلك وتكرار استعمالها في نفس الموضوع من اجل تحديد ولو بصورة نسبية بيانات خام يمكن الاعتماد عليها في صياغة فرضيات بحثية ومقاربتها بالتراث النظري الذي يعتمده الباحث .

- وحدة التحليل الثالثة: مشكلة المراجع المستخدمة

الجدول رقم 15: يتعلق بمشكلة المراجع المستخدمة في البحث

فئة الاتجاه: المعوقات المنهجية التي تواجه الباحث		
رقـــــم الوحدات	وحدة التحليل: مشكلة المراجع المستخدمة	التكرارات
1	استخدام المراجع قديمة الإصدار	**10**
2	الاعتماد على المراجع المترجمة دون تمحيص وتدقيق	**10**
3	ضعف التنقيب على المراجع الاصلية والحديثة	**7**
4	غياب استعمال المجلات والدوريات	**6**

يتبين من خلال الجدول رقم 15: المتعلق بوحدة تحليل مشكلة المراجع المستخدمة في البحث أن هناك تباين بين المستجوبين، ففي الوقت الذي ارجع فيه جل المستجوبين هذه المشكلة إلى استخدام مراجع قديمة الاصدار وهو ما وضحته وحدة التحليل رقم 1، ارجعوه أيضا إلى الاعتماد على المراجع المترجمة دون تمحيص وتدقيق وهو ما توضحه وحدة التحليل رقم 2، وفي مقابل ذلك نجد ان 7 مستجوبين ارجعوا هذه المشكلة الي ضعف التنقيب على المراجع الاصلية والحديثة وهو ما توضحـــه وحدة التحليل رقم 3، بينما 6 مستجوبين ارجعوه الي غياب استعمال المجلات والدوريات وهو ما توضحه وحدة التحليل رقم 4 .

من خلال القراءة التحليلية للجدول الموضح أعلاه نجد ان جل المستجوبين اتفقوا على أن الباحث يرتكز في انتاجه للنسق المعرفي السوسيولوجي على المراجع قديمة الإصدار والتي تزخر بها المكتبات

الجامعية حيث لا يسعى الي اقتناء الإصدارات الجديدة من خلال التنقيب على المراجع الاصلية والحديثة، رغم دورية وجود المعارض الدولية للكتاب، ويكتفي بالاعتماد على المراجع المترجمة دون تمحيص وتدقيق لأنها متداولة بكثرة وسهلة الاقتناء والاستعمال، لا يستعمل فيها الباحث حسه النقدي بل يكتفي بنقلها دون وعي، بالإضافة إلى الغياب الشبه الكلي لاستعمال الدوريات والمجلات التي تحمل ما هو جديد، لان الباحث خلال مساره الاكاديمي لم يوجه إلى هذه النوع من المراجع التي تحتوي على مستجدات الحقل العلمي بحكم المدة الزمنية التي تصدر فيها وبحكم القوانين التي تفرض شروط محدد للنشر فيها مما ينعكس على جودة الإنتاج المعرفي للباحث السوسيولوجي وترتبك عندها هويته السوسيولوجية .

ثانيا: تحليل وتفسير مدونة الاطروحات

المحور الأول: المعالجة المعرفية للأطروحات

1-وحدة التحليل الأولى: الإشكالية

بالرجوع إلى الادبيات النظرية لحقل علم الاجتماع، نجد أن الإشكالية هي التصور النظري الذي يقرر الباحث تبنيه، من اجل معالجة المشكل المطروح، من خلال سؤال الانطلاق، وترتبط بالفترة التي يواجه فيها الباحث عقبة أو صعوبة، وتولد لديه حيرة وقلق دائمين.

والمتعارف عليه في الساحة الاكاديمية، أن بناء الإشكالية أو بناء الموضوع كما يصطلح عليه **بيير بورديو** يعني فصل الظاهرة موضع الدراسة عن الظواهر الاخرى المحيطة بها، وتحديد التناول النظري الملائم لدراستها، وهو ما اوضحه **بيير بورديو** في كتابة "**حرفة عالم الاجتماع**" حيث يذهب هذا الأخير إلى أن البحث العلمي ينتظم في الحقيقة حول موضوعات مصاغة، مبنية بصورة تفقدها

أية صلة بالوحدات التي يقسمها التصور الساذج، هذا يعني أنه يعتبر الموضوع السوسيولوجي موضوع مبني منتزع، موضوع فارق صورته الخام ليصير موضوعا علميا قابلا للدراسة.

كما يرى " **بورديو** " أيضا انه لا يمكن توفير شروط بناء الموضوع إلا بالتخلي عن البحث عن الموضوعات المبنية سلفا، لأن هذه الموضوعات لا يتحقق إعداؤها بأنها مسائل علمية، لأن الإكثار من الدمج بين المؤشرات المنتزعة من التجربة السائدة لا يكفي لبناء الموضوع إذ يبقى الموضوع هنا باعتباره نتاج لسلسلة من تقسيمات الواقع، موضوعا شائعا لا يرقى إلى مرتبة الموضوع العلمي حتى و إن كان قابلا للمعالجة باستخدام التقنيات العلمية، ويؤكد هذا الأخير أيضا على ان عملية بناء الموضوع (بناء الإشكالية) في علم الاجتماع لا تتم خارج مجموعة من العوائق التي تعترض عملية البناء أو تعمل على تهديمها، لهذا نجده يدعو إلى استعمال الابستيمولوجيا في تناول القضايا السوسيولوجية ويستلهم في هذا الامر خطاطة باشلار (القطيعة الابستيمولوجية التي تدعوا الى استخدام مجموعة من تقنيات القطع الكفيلة بتأمين عملية بناء الموضوع).

على العموم إن بناء الإشكالية او بناء الموضوع في الدراسات السوسيولوجية تعطي الدراسة البناء النظري الاساسي الذي يشيّد عليه نمط التحليل وتصاغ بمحصلته الفرضيات وهو الامر الذي سنحاول إيضاحه من خلال التحليل النقدي لوحدة التحليل الأولى والمتمثلة في الإشكالية من حيث تموضعها في الدراسة، احترام مؤشرات بناؤها ونوعها.

أ/ تموضع الإشكالية في البحث

الجدول رقم 16: يتعلق بتموضع الإشكالية في البحث

تموضع الإشكالية / الفترة الزمنية	في المقدمة	في فصل تمهيدي	في فصل الأول	في الجانب النظري
2004-2000	2		1	1
2009-2005	2		3	3
2014-2010	3	2	7	9
مجموع	7	2	11	13

يتبين من خلال الجدول رقم 16 المتعلق بتموضع الإشكالية في البحث السوسيولوجي، أن تموضع الإشكالية جاء في اغلب الأحيان في الفصل النظري حيث قدر عدد الاطروحات التي وضعت الإشكالية في الفصل النظري ب(13أطروحة) مقسمة بين الفصل الأول (11 أطروحة) والفصل التمهيدي اطروحتين، وقد تمركز هذا النموذج في جامعات الشرق والشمال والجنوب، مقارنة بذلك نجد ان (7 اطروحات) جاءت بها الاشكالية في مقدمة الدراسة، وقد وجدنا هذا النموذج خاصة في جامعات الغرب (وهران).

ما نلاحظه من خلال الجدول الموضح أعلاه، أن تموضع الإشكالية في البحث السوسيولوجي له مدلوله المعرفي والمنهجي، وهو أن يكون طرح الإشكالية قبل الشروع في عملية التحليل والتفسير، وهو ما استجابت له كل الاطروحات تقريبا، رغم تنوع عروض التكوين (بين دكتورا دولة /دكتوراه علوم /دكتوراه lmd)، ورغم تباين الاطروحات في تموضع الإشكالية بين المقدمة العامة والفصل التمهيدي والفصل الأول النظري، الا أن هذا الاختلاف لم يخل بهدف الاشكالية في الدراسة.

من خلال تحليل معطيات الجدول السالف الذكر ومن وجهة نظرنا، ان الاختلاف في تموضع الإشكالية البحثية في الدراسات السوسيولوجية الاكاديمية ، يرجع إلى الاختلاف بين المدارس المنهجية (المدرسة الفرنكفونية / المدرسة الانجلوسكسونية)، التي تكون الباحث عليها خلال مسار تدرجه العلمي، فتموضع الإشكالية في المقدمة، لا يوجد له مدلول منهجي في الواقع، فحسب النموذج الذي وضعه "**موريس انجلس**"[1] و المعنون ب **العناصر الأساسية لمحتوى تقرير بحث علمي** (انظر الملحق رقم شكل رقم)، نجد أن الإشكالية لا توضع في المقدمة لأن المقدمة تحتوي على تقديم الموضوع، اهميته، عرض محتوى الدراسة.

أما تموضع الإشكالية في فصل خاص يطلق عليه اسم الفصل التمهيدي، من وجهة نظرنا أن هذا الاجراء جاء نتيجة للموروث المنهجي المتداول بين الأجيال السوسيولوجية الاكاديمية، هذا الموروث القائم على الفصل بين الإطار النظري، والإطار الميداني للدراسة، الامر الذي أدى إلى خلق بروتوكولات أكاديمية في إخراج الاطروحة (إطار نظري / إطار ميداني) غير مبررة منهجيا، هذه البروتوكولات شوهة في مراحل متقدمة من البحث وتحولت إلى نموذج قار غير مبرر أيضا.

لكن وبالرجوع الي التراث النظري في هذه المعضلة يتبين لنا ان الترتيب المنطقي لتموضع الإشكالية، لا بد ان يأسس كنقطة انطلاق في أي دراسة على إعتبار أن الإشكالية، هي المكون الأساسي والبوابة الأولى لولوج الدراسة يأخذ الفصل الذي تندرج تحته نفس دلالاتها.

[1] موريس انجلس: مرجع سابق، ص.145

ب/ نوع الإشكالية

الجدول رقم17: يتعلق بنوع الإشكالية

نوع الإشكالية / الفترة الزمنية	وصفية تحليلية	استكشافية	تأسيسية
2004-2000	2	1	0
2009-2005	4	1	0
2014-2010	12		0
مجموع	18	2	0

يتبين من خلال الجدول رقم 17 المتعلق بنوع الإشكالية المتبناة في الدراسات السوسيولوجية ان اغلب الاطروحات اعتمدت على الإشكالية الوصفية التحليلية وقدر عددها ب (18 أطروحة) ، مقارنة بأطروحتين اعتمدتا على الإشكالية الاستكشافية، بينما غابت الإشكالية التأسيسية في الدراسات السوسيولوجية خلال الالفينيات .

ان ما تم قراءته تحليليا يحيلنا ضمنيا إلى التساؤل حول إشكالية المعطى المعرفي الأكاديمي ونوع التكوين، فمن خلال نتائج هذا الجدول نلاحظ ان اغلب الدراسات السوسيولوجية كانت دراسات ذات طبيعة وصفية تحليلية اكتفت بالعرض السطحي البسيط لمشكلة الدراسة، لم تخرج من اطار البحث عن توصيف العلاقات بين المتغيرات الميدانية، ولم ترقى الي مستوى الطرح المعرفي النقدي الجاد، وهذا ما يدل على غياب الدراسات ذات الطبيعة التأسيسية التي ترتكز على مبدأ التنظير الذي لا نجد له دلالة في المعطى المعرفي الاكاديمي مما يشير إلى الضعف النظري المعرفي للباحث الذي يهرب من التفسير التجريدي ويكتفي بالتعامل مع الواقع

كمعطى اجتماعي خاضع للوصف والتحليل دون محاولة لإعادة بناءه، هذا الضعف المعرفي الذي ارجعه بعض الباحثين إلى المعطى المعرفي الأكاديمي الذي يشكل ويعيد تشكيل هوية الباحث السوسيولوجي، فقد عبر اغلب الأساتذة المستجوبين من خلال المقابلة ان الباحث السوسيولوجي في تكوينه المعرفي يعاني العديد من المعوقات المعرفية ولعل اهما ضعف تكوين الباحث خلال مساره العلمي، هذا الضعف الذي مردة غياب توصيف مقررات مقياس النظريات الذي يعد المقياس الأهم، فهو يرافق الباحث خلال جميع اطوار تكوينه الأكاديمي. هذا المقياس خلال التكوين يتم اختزاله في بعد نظري لا يخرج عن عرض لكتاب مدرسي يجعل الامر من الصعوبة في مكان ما ان يبقى هذا البعد يسبح في مخيال الباحث ولا يجد له أي اسقاط على واقع ممارسته البحثية، كما أن الحصص التطبيقية لهذه المادة يتم قولبتها في نمط متوارث على شكل عروض بحوث لا ترتقي بالممارسات البحثية الي مستوى التوظيف الفعلي في بناء الإشكالية، التي يفترض انها نقطة مفصلية في موقعتها في اطار الحقل، ومن وجهة نظرنا ان الإخفاق المعرفي للباحث في عدم قدرته على الغوص في ذاتية المجتمع وإنتاج مؤشرات عنه يتوقف ولو بجزء على هذا المقياس (مقياس النظريات) لأنه من خلال هذا المقياس يستطيع الباحث التعرف على كل المقاربات السوسيولوجية وكيفية توظيفها في الدراسة، وتبني المقاربة الأنسب التي تمكنه من الغوص في ذاتية المجتمع ،بالإضافة الي هذا العائق المعرفي أشار الأساتذة المستجوبون أيضا الى غياب التنقيب على المراجع الاصلية والحديثة واعتماد الباحث على مراجع مترجمة دون تحميص وتدقيق الامر الذي يجز به الي قراءات مختصرة ومطالعات سريعة لمقالات ودراسات انتقائية معربة تجعله غير قادر على الاطلاع والالمام بالنصوص الاصلية للنظريات المطروحة، لذلك يواجه صعوبة حقيقية في الحكم الموضوعي على تلك الآراء والتيارات والاتجاهات. ان ما تعكسه نتائج هذا الجدول من جهة أخرى هو ضعف العلاقة بين الذات الباحثة والموضوع فالأصل

في الدراسات السوسيولوجية هو الغوص في خصوصية المجتمع من اجل انتاج مؤشرات تمس الواقع الاجتماعي المعاش وهذا لن يتم الا إذا تم التعامل مع الموضوع مباشرة وبدون حواجز معرفية إجتماعية.

ج/مؤشرات بناء الإشكالية

الجدول رقم18: يتعلق مؤشرات بناء الإشكالية

مؤشرات بناء الإشكالية / الفترة الزمنية	القطع الابستيمولوجي	القطع النظري	ضبط السؤال المركزي	مفاهيم سوسيولوجية
2004-2000	1	1	2	1
2009-2005	/	2	3	5
2014-2010	3	5	8	12
مجموع	3	8	9	18

يتبن من خلال الجدول رقم 18المتعلق ب مؤشرات بناء الإشكالية في أطروحات الدكتوراه ان اغلب اطروحات العينة (18 أطروحة) تبنت في بناءها للإشكالية المفاهيم السوسيولوجية سواء كان هذا بوعي (من خلال المدخل النظري المتبنى) او بدون وعي (تبني مفاهيم في علم الاجتماع لكن لا علاقة لها بالمدخل النظري)، بينما(9أطروحات) تم فيها ضبط السؤال المركزي للدراسة، و (8 اطروحات) فقط برزت فيها القطيعة النظرية، مقارنة ب(3 اطروحات) لا غير برزت فيها القطيعة الابستيمولوجية .

ما نلاحظه من نتائج الجدول الموضح أعلاه ان اغلب الإشكاليات في اطروحات الدراسة جاء بناءها مبتورا، او ان بناءها المنهجي غير سليم، فقد تباين وتعارض البناء المنهجي لها، فان ضبط

السؤال المركزي وظهرت المفاهيم السوسيولوجية، غابت القطيعة النظرية التي تمثل المخزون المعرفي للباحث في التخصص، وان ظهرت القطيعة النظرية غابت القطيعة الابستيمولوجية التي تحدد الأطر المعرفية للدراسة من خلال إخراجها من الحقول المعرفية الأخرى.

من وجهة نظرنا ان معضلة عدم التحكم في معايير بناء الإشكالية في البحوث السوسيولوجية تعود الى عدة عوائق متداخلة ومشابكة مع بعضها البعض ولعل أهمها، اشكالية الانتقال من القراءات النظرية الى التجسيد الفعلي في بناء الإشكالية، فالباحث السوسيولوجي من خلال اتباعه لنموذج بناء الإشكالية عند **غاستون باشلار** (انظر الفصل الخامس من الدراسة)سيجد نفسه امام معضلة مزدوجة هي تحديد المدخل النظري الذي يتبناه في الدراسة وكيف سيوظف هذا الكم الهائل من المفاهيم في الإشكالية خاصة اذا كان موضوع الدراسة بعيد عن التخصص، وتحديد الأطر المعرفية التي ستحدد له الهدف من الدراسة، ومن وجهة نظرنا ان تجاوز هذه المعضلة سيكون من خلال قدرت الباحث على استثمار نتائج المرحلة الاستكشافية التي أشار اليها **ريمون كيفى** والتي تسمح له بتجاوز المطبات المعرفية والمنهجية، إضافة الي ذلك يبرز لنا عائق تكوين الباحث في المنهجية، فجل الأساتذة الذين اجرين معهم المقابلة أكدوا على ان هناك تباين واختلاف في المنهجية الأكاديمية المقدمة للباحث بالجامعة الجزائرية، حيث أكد اغلبهم ان الإجراءات المنهجية من بناء الموضوع الي تحليل النتائج تقدم في شكل نظري جامدة، حتى أصبحت عبارة عن قوالب نمطية جامدة وصارمة يتوارثها الباحثين جيلا بعد جيل .

من العوائق أيضا التي أدت بالباحث الى عدم التحكم في معايير بناء الإشكالية يبرز لنا عائق التكوين الذاتي للباحث هذا العائق يتمثل في المراجع العلمية المترجمة وأزمة اللغة الأجنبية فالباحث في تكوينه الذاتي يرتكز على مراجع مترجمة، هذه المراجع اثناء عملية ترجمتها قد تفقد المفاهيم سياقها

التاريخي، كما أن دلالات المفهوم في اللغة الام المنتجة واللغة المترجمة المستهلك قد يأخذ دلالات اخري نتيجة عدم تحكم المترجم في معايير الترجمة في حد ذاتها او في اللغة المترجمة الامر الذي أكده أفراد العينة الذين أجرينا معه المقابلة، من ان الباحث في الحقل السوسيولوجي يرتكز على المراجع المترجمة دون تحميص او تدقيق، وبالإضافة الى الترجمة يبرز عائق عدم التمكن من اللغة الأجنبية عند الباحث السوسسيولوجي فقد أكد اغلب الأساتذة الذين أجرينا معهم المقابلة، أن اغلب الباحثين في الحقل السوسسيولوجي يعانون من ضعف اللغة الأجنبية الامر الذي نتج عنه عائق في قراءة المصادر المكتوبة باللغة الفرنسية او الإنجليزية نتيجة للمنشأ علم الاجتماع في الغرب (انظر الفصل الثالث)، ما شكل لهم أيضا عائق في الاطلاع على المنتوج السوسيولوجي الحديث من نظريات ومناهج بحث، الامر الذي جعل الباحث السوسيولوجي الاكاديمي عاجز على تنمية وتطوير معارفه القديمة، ومن ثم عاجز على انتاج السوسيولوجيا متميزة تحمل سيمات الواقع الاجتماعي المعاش .

2-وحدة التحليل الثانية: المقاربة السوسيولوجية المتبناة

الجدول رقم 19: يتعلق بتوظيف المقاربة السوسيولوجية ودرجة التحكم فيها

المقاربة السوسيولوجية / سنوات المناقشة	المقاربة السوسيولوجية الموظفة			موظفة بدون وعي[1]	غير موظفة
	الوظيفية	الماركسية	البدائل النظرية		
2004-2000	**1**			**1**	**1**
2009-2005	**2**			**3**	
2014-2010	**4**	**1**	**1**	**6**	
مجموع	**7**	**1**	**1**	**10**	**1**

[1] بدون وعي: نعني بها ان الباحث تظهر عنده كل المداخل السوسيولوجية من دون ان يحدد تموقع دراسته ضمن هده المداخل

يتبين من خلال الجدول رقم 19 المتعلق بتوظيف المقاربة السوسيولوجية التي ارتكزت اليها الاطروحات، في تحديد توجهها ومسارها ،ونوعها الذي يختلف باختلاف طبيعة الموضوع ،ونوع المنهج والأدوات البحثية المرافقة له، ودرجة التحكم فيها، ان اغلب الاطروحات وقدر عددها ب (10 اطروحات) وظفت المقاربة السوسيولوجية بدون وعي بمعنى سرد تاريخي لاهم النظريات السوسيولوجية حسب وجهة نظر الباحث، مقارنة ب (7 اطروحات) وظفت المقاربة الوظيفية ، واطروحة واحدة وظفت المقاربة الماركسية ، وواحدة وظفت المقاربة التفاعلية ، واطروحة واحدة لم تظهر فيها المقاربة السوسيولوجية أصلا .

يتضح من خلال قراءة فاحصة وناقدة لمعطيات الجدول السابق، انه في كل خطوة من خطوات تحليل الاطروحات تتبلور لدينا في كل مرة معضلات متفاقمة متشابكة معقدة، الامر الذي يستدعي إعادة التفكير في المعطى المعرفي الأكاديمي بالجامعة الجزائرية.

ما يمكن استقراءه من خلال الجدول الموضح اعلاه ان المعضلة هذه المرة يمكن ان نردها الى المعطى المعرفي للباحث وصعوبة إدراك الواقع الاجتماعي، فالباحث اثناء إنجازه للأطروحة يجد نفسه تحت جدل كبير في الاختيار، هل يختار الوضعية الدوركايمية او الذاتية الفيبرية؟ هل يختار الاهداف التفسيرية او الأهداف المفهيمة؟ هل يؤكد على البنية او على الفعل؟ هل يركز على الماكرو او الميكرو؟ هل يستخدم المناهج النظرية او التجريبية؟ كل هذه الإشكالات يتم الجدال الشديد حولها في إطار من الانفصال السببي عن المجال الاساسي لعلم الاجتماع، مما يترك الباحث في دوران يجهل فيه معيار الاختيار لنوع المقاربة التي تتماشي مع موضوع دراسته من خلال مرجعية بحثية متموضعة مع المعطى المعرفي الاكاديمي، فيجد الباحث نفسه ودون وعي يتأرجح بين موضوع معطى ومبنى مسبقا، فيوظف المقاربة النظرية في شكل قولب ونماذج جاهزة، الامر الذي يجعله لا يرتكز الى مخزون معرفي في بناء وعرض تحليل وتفسير اطروحته، كما يتضح أيضا من خلال هذا الجدول

هيمنة المقاربة الوظيفية، والسؤال الذي يفرض نفسه الان: ما هو سبب هيمنة هذه المقاربة رغم ان الزمن تجاوزها في عقر دارها ؟من وجهة نظرنا ان هيمنة هذه المقاربة في الدراسات السوسيولوجية كان نتيجة لتوجه هذه الدراسات الى علم الاجتماع المحافظ الذي تفرضه أيديولوجية الدولة، بحيث أصبحت هذه المقاربة سلطوية تفرض عدتها على الباحث، مما انجر عنه تغييب المنتوج السوسيولوجي والاعتماد عليه (الاعتراف به لدى الهيئات الوصية) وإخضاعه الي تراتبية معرفية في ادنى سلم العلوم (علما لا ينفع وجهل لا يضر).والملاحظ ان هذا التوظيف يكون بصورة ذكر لها لا اكثر عن طريق بعض المفاهيم كالنسق والدور و البنية .....الخ ،كما يمكن ارجاع هذه الهيمنة أيضا الى التكوين الاكاديمي للباحث في مقياس النظريات السوسيولوجية، هذا التكوين الذي اختزل في عرض تاريخي لاهم المقاربات النظرية، الامر الذي جعل الباحث لا يخرج عن إعادة انتاج ما تم تكوينه عليه خلال مساره الدراسي، لكن لا يعني هذا الامر أن نخلي مسؤولية الباحث السوسيولوجي فهو لم يسعى الى تفكيك ونقد ما هو موجود (المعطى الاكاديمي) ومحاولة البناء الذاتي للخروج عن هيمنة وسيطرة هذا العجز، بل ارتكازه الي قوالب جاهزة بناء على النمط السائد للبحوث الاكاديمية، واصبحت هذه الخطوة ما هي الا عرض شكلي استوجب ظهوره في متن البحث، وهو ما يؤكده الأساتذة المشرفين من خلال المقابلة التي أجريت معهم في ما يخص المعوقات المعرفية، حيث اكدوا ان الإشكال لا يقف عند توظيف او عدم توظيف المدخل السوسيولوجي في الدراسات وإخفاق الباحث في ذلك، بل يتعداه الى الصراع الخفي بين هيئة التدريس المعنية بالتكوين التي تخضع الى مبدأ هيمنة نموذج الأساتذة المتكونين على الأجيال الأول والثاني من السوسيولوجيين الذي انطبع عنهم في مخيال الباحث صعوبة الاقتداء بنماذجهم نتيجة تركيزهم على التجديد والخروج من القوالب والنماذج الصلبة، وغياب التنسيق التواصل بين الأساتذة المتكونين على الجيل الأول من السوسيولوجين و الأساتذة المتكونين على الأجيال اللاحقة مما أدى الى غلق كل مسارات تجديد ونقد الخطاب السوسيولوجي الاكاديمي

الممارس، لذا يجد الباحث نفسه امام مفارقة لا تمكنه من اختار ما يتوافق مع تكوينه و مصلحته الشخصية مما يجر به الى ان يلجأ الى النموذج الاسهل في الإنجاز والتطبيق واختصار زمن الاطروحة.

3-وحدة التحليل الثالثة: بناء المفاهيم

ان المتعارف عليه في الحقل الاكاديمي السوسيولوجي، ان لكل موضوع او بحث مجموعة من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها، ويجب على الباحث تحديدها عند الدراسة، هذه المفاهيم هي عبارة عن بناءات وتجريدات منطقية، مشتقة من الانطباعات الحسية، والادراكات والخبرات الواقعية، وتستخدم في نقل وتوصيل الادراكات و المعلومات، فهي تشكل اساس الاتصال بين المتخصصين في الحقل العلمي، وتحويل هذه المفاهيم من مفاهيم مجردة ونظرية إلى مفاهيم إجرائية وعملية، يعنى الانتقال من مفاهيم نظرية مركزية إلى مفاهيم فرعية عبارة عن خصوصيات أو صفات ملموسة اكثر للمفهوم المركزي، فما يتغيّر في الظاهرة هو الذي يسمح للباحث بتحليلها وفهمها، ومفتاح هذه العملية هو "المتغيّر"، حيث يجب أن يحدد الباحث المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. كما عليه تحديد "المؤشرات الدالة"، وهذه خطوة لا بد منها لتحديد المفاهيم الإجرائية المتداولة

الجدول رقم 20: يتعلق نوعية ومصدر المفاهيم

نوعية ومصدر المفاهيم / الفترة الزمنية	نوعية ومصدر المفاهيم سوسيولوجية			
	مفاهيم سوسيولوجية (المدخل النظري)	غير مبررة	تعريف إجرائي	مفاهيم لا تنتمي الي الحقل
2004-2000	1	1	3	1
2009-2005	1	1	5	3
2014-2010	4	1	12	7
مجموع	6	3	20	11

يتبين من خلال الجدول رقم 20 المتعلق بنوعية ومصدر المفاهيم في اطروحات الدكتوراه، ان اغلب مفردات العينة (11 أطروحة) احتوت على مفاهيم لا تنتمي الي الحقل السوسيولوجية، ورغم تباين نوعية ومصدر المفاهيم في اطروحات العينة، الا ان كل اطروحات العينة (20اطروحة) ظهر فيها التعريف الاجرائي للمفهوم، مقارنة بذلك نجد ان(6 اطروحات) ارتكزت في مصدرها للمفهوم على المدخل النظري المتبنى في الدراسة ، بينما(3 اطروحات)كان مصدر المفهوم غير مبرر .

لا يمكن الحديث عن بناء اشكالية وإبراز اطر معرفية دون الحديث عن بناء المفاهيم لان المفاهيم التي يطرحها الباحث للبحث والمناقشة لا يمكن ان تكون بغرض ملا فراغ في بحث علمي ما، ولا يجب ان تختار بشكل عشوائي غير مدروس وغير واعي، بل يجب أن يرتبط بعضها ببعض بأسلوب علمي دقيق، لان هذه المفاهيم في النهاية تتقولب في مجموعة من المتغيرات ذات الابعاد القابلة للقياس ميدانيا.

ما نلاحظه من خلال القراءة التحليلية لمعطيات الجدول الموضح أعلاه أن كل اطروحات العينة ارتكزوا الى التعريف الاجرائي للمفهوم حيث وجدوا انفسهم مجبرين على مسايرة النموذج

المهيمن على الممارسات البحثية الاكاديمية في الحقل السوسيولوجي، الامر الذي أدى الى تجريد المفهوم من دلالاته العامة وقزمه في بعد تكميمي رقمي قياسي، كما يوضح الجدول أيضا أن اغلب الدراسات لم تعتمد في مقاربتها للموضوع على مفاهيم تنتمي الى الحقل السوسيولوجي، بل جاءت خارج هذا الحقل، مفاهيم اقتصادية، مفاهيم سياسية، مفاهيم تربوية مفاهيم في علم النفس ....الخ رغم ان اشكاليتها ذات طابع سوسيولوجي وهنا نتساءل عن طابع التكوين الاكاديمي؟ عند هذا المستوى يؤكد الأساتذة من خلال المقابلة ان طبيعة مقررات مناهج البحث العلمي لم تخرج من سيطرة النمط التقليدي في تدريس هذه المادة وغياب التجديد المعاصر لها (الانتماء الي الزمرة والانصياع لها)، و رغم بروز المدخل النظري الذي ارتكز عليه الباحث في تحديد مفاهيم الدراسة الا انه لم يعتمد عليه في تفكيك هذا الأخير، الامر الذي أدى الى تشتت المفهوم مرة الي خارج الحقل السوسيولوجي ومرة أخرى الي مصدر غير مبرر واصبح اشتغال الباحث الا عند مستوى القياس فقط (معطى معرفي نظري الذي يأسس للدراسة لم يسمح للباحث بالانتقال من مدخل نظري الى مفاهيم) كما اكد الأساتذة من خلال المقابل أيضا، أن هناك هوة بين البناء النظري والمعالجة المنهجية للمواضيع المدروسة، فالباحث عند مستوى الإجراءات المنهجية للدراسة يقوم بعرض وسرد جملة من المفاهيم اعتمادا على علماء مختلفين في الطرح بدا من التعريف اللغوي، الى التعريف الاصطلاحي واخيرا التعريف الاجرائي مما شكل في مخيال الباحث انغلاق هذا المستوى المعرفي وظهور تصلب مفاهيمي مهيمن على الممارسات البحثية عندهم، مما شكل شرعية لهذا النموذج بغض النظر عن تموجاته المعرفية و الابستيمولوجية التي لم تخضع للمراجعة والنقد من قبل الباحثين ونتج عنها ديالكتيكية بين التصور النظري والواقع الاجتماعي اثر على الممارسة السوسيولوجي الاكاديمي .

4-وحدة التحليل الرابعة: وجود الدراسات السابقة وكيفية توظيف

ان توظيف الدراسات السابقة في الاطروحات العلمية الاكاديمية له أهمية كبيرة فهو ليس مجرد حشو فقط بل تكمن أهميته في عدة نقاط لعل أهمها: ان الباحث يبحث عن استحقاق وشرعية علمية لدراسته، والدراسات السابقة ستوضح له تموقع موضوعه ضمن المواضيع ذات نفس السياق والدلالة كما ستمكنه من التعرف على الإضافات العلمية الجديدة التي ستضيفها دراسته، إضافة الي ذلك يستطيع الباحث من خلال عرضه للدراسات السابقة أن يبرز قدراته العلمية في العرض، والتحليل و الموازنة.

فكتابتها وعرضها بصورة علمية متبصرة، وناقدة فيها دلالة واضحة على النضج العلمي والإدراك المعرفي، فالمطلوب من الباحث مناقشة اشكاليات الباحثين الآخرين الذين تناولوا الموضوع نفسه بالبحث واظهار التميز في أطروحته، ومن المهم الإشارة أنه ليس المطلوب لائحة بكل ما كتب حول الموضوع بل أن يتم تقديم ما كتب وفق سياق فائدته للموضوع المتناول وهو ما سنتناوله من خلال الجدول الموضح اسفله من اجل تحديد تموقع الدراسات السابقة في الاطروحات وكيفية تطبيقها.

الجدول رقم 21: يتعلق بموقع الدراسات السابقة وكيفية توظيفها

الدراسات السابقة وكيفية توظيفها / الفترة الزمنية	موقع دراسات سابقة وكيفية توظيفها				لا توجد دراسات سابقة
	موقع الدراسات		توظيف الدراسات		
	في فصل خاص	في فصل الأول	وظفت في كامل أطروحة	وظفت في تفسير النتائج	لم توظف
2004-2000	1	2		1	2	1
2009-2005		4	1	1	3	
2014-2010		12	1	1	9	
مجموع	1	18	2	3	14	1

يتبين من خلال الجدول رقم 21 المتعلق بموقع الدراسات السابقة وكيفية توظيفها، ان جل اطروحات العينة اشتملت على الدراسات السابقة (19 أطروحة)، حيث نلاحظ ان هناك اتفاق شبه تام بين اطروحات العينة في موقعة الدراسات السابقة في الفصل الأول الذي يضم إشكالية الدراسة وقدرت ب(18 أطروحة)،بينما اطروحة واحدة تموقعت فيها الدراسات السابقة في فصل خاص ومقارنة بذلك نجد ان هناك اطروحة واحدة لم تستعن الدراسات السابقة أصلا نظرا لطبيعة الدراسة (دراسة استكشافية)، اما في ما يخص توظيف الدراسات السابقة في الاطروحات، فقد بين الجدول ان اغلب الاطروحات لم توظف الدراسات السابقة بل اكتفت بوضعها في متن الدراسات وفق معيار كرونولوجي بناء على ترتيب متغيرات الدراسة فقط وقدر عددها ب(14اطروحة)،في حين نجد ان (3اطروحات)وظفتها في تفسير النتائج، واطروحتين وظفتها في جميع مراحل بناء و تحليل و تفسير موضوع الاطروحة.

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول اعلاه، أن جل الاطروحات احتوت على الدراسات السابقة وجاء موقعها في الفصل الأول باعتبار أن لديها علاقة اتصال مع بناء الإشكالية، لكن المفارقة عند هذا المستوى تمكن في أن هذه الدراسات السابقة ذات العلاقة بأحد متغيرات الدراسة يتم عرضها في المتن دون توظيفها في أي مرحلة من مراحل البحث، ويمكن ان نفسر ذلك بان الباحث قلص من أهمية الانطلاق في بناء وتحديد موضوعه البحثي، انطلاقا من الفجوات العلمية الموجودة بالدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، لذا اصبحت الاستعانة بهذه الدراسات لا تتعدى مجرد ببروتوكولات شكلية، او نماذج لا توجد لها شرعية علمية معترف بها في الدراسات الاكاديمية، وما يؤكد هذا التفسير أجوبة الأساتذة الذين أجرينا معهم المقابلة في محور المعوقات المعرفية التي تواجه الباحث، حيث اكد اغلبهم أن الباحث ينصاع الى ميـــدان الدراســـة متناسيا

اهم خطوة لتأسيس موضوعه وهو الانطلاق من النقد والبحث عن الفجوة العلمية في الدراسات السابقة مما ترتب عنها انسياق الباحث الى المعطيات الكمية لموضوع الدراسة، بالمقابل اختلفت وضعية توظيف الدراسات السابقة بين الاستعانة بها في مقارنة نتائج الدراسة، او تواجدها في كامل مراحل بناء الاطروحة، هذا التباين مرده الى وجهات النظر المختلفة في أهمية الاستعانة بهذه الدراسات السابقة، فالأول يأخذ بعد المقارنة، والثاني يأخذ بعد البناء، اما تفسيرنا للأطروحة التي لم تتبنى الدراسات السابقة فيرجح الامر في ذلك إلى أن هذه الأخيرة انطلقت من الميدان لأنها كانت دراسة ذات طبيعة كيفية استكشافية أسست لموضوعها من ميدان البحث، لهذا لم تستعن باي دراسة سابقة.

5-وحدة التحليل الخامسة: وحدة التحليل المعتمد في الدراسات السوسيولوجية

من الأسس المنطقية المتبعة في دراسة الواقع الاجتماعي أن نبدأ بملاحظة واكتشاف عناصره الأساسية ثم ما بينها من علاقات، لنتوصل الي ما يمكن ان يتشكل ككل نتيجة هذه العلاقات، فقد ظهرت اختلافات بين علماء الاجتماع في اختيار وحدة التحليل التي يرونها كمنطلق في الدراسات الاجتماعية ففي الوقت الذي اختار فيه كونت وماركس ومن قبلهما ابن خلدون المجتمع الإنساني كوحدة تحليل للدراسة، نجد ان دوركايم رأى ان الوقائع الاجتماعية ممثلة في البناءات والنظم الاجتماعية هي وحدات تحليل أساسية لدراسة ما هو اجتماعي، وفي مقابل ذلك يرى كل من فيبر و زيمل و بارسونز ان الفعل الاجتماعي وعملية التفاعل هي وحدة التحليل الأساسية التي يجب ان تنطلق منها البحوث

الاجتماعية وتجدر الإشارة الي ان اختيار وحدة التحليل تتعلق عادة بمدى النظرية ودرجة شموليتها لذلك نجد ان هناك مستويين من التحليل هما التحليل على مستوى الماكرو، والتحليل على مستوى

الميكروا وهو ما سنتطرق اليه من خلال تحليل الجدول رقم 22 المتعلق بوحدة التحليل المعتمدة من طرف الباحثين في الاطروحات.

الجدول رقم 22: يتعلق بوحدة التحليل المعتمدة في الدراسات السوسيولوجية

وحدة التحليل / الفترة الزمنية	التحليل على مستوى الماكرو (المجتمع)						الميكرو (الفرد)	
	الاسرة	الوسط الجامعي	المؤسسة	الجمعيات	المدرسة	الفعل	السلوك
2004-2000	1		1		1		
2009-2005	3	1	1				
2014-2010	1	1	6	1	2	1	
مجموع	5	2	8	1	3	1	

يتبن من خلال الجدول رقم 22 المتعلق بوحدة التحليل المستخدمة في اطروحات الدكتوراه بناء على الاتجاهات النظرية الكبرى في حقل علم الاجتماع (الاتجاه الكلي holisme و الاتجاه الفرداني individualismeان وحدات التحليل الماكرو طغت على وحدات التحليل الميكرو حيث يبين الجدول ان وحدات التحليل الماكرو كانت موزعة كالتالي: 8 اطروحات تناولت المؤسسة ، 5 اطروحات تناولت الاسرة ، 3اطروحات تناولت المدرسة واطروحتين تناولت الوسط الجامعي ،واطروحة واحدة تناولت الجمعيات ، مقارنة بذلك نجد ان وحدات التحليل في الميكرو تمثلت في الفعل وظهرت في أطروحة واحدة .

يتضح من خلال معطيات الجدول السابق ان الارتكاز العام لجل الاطروحات كان للاتجاه الكلي في علم الاجتماع الامر الذي يعد منطقيا من خلال ربط هذا الجدول بالجدول المتعلق بنوع الإشكالية

الذي توصلنا فيه الان جل الدراسات انطلقت من بناء إشكالية وصفية الامر الذي يبرر اعتمادهم على المقاربة البنائية الوظيفية، لكن هذا النوع من الدراسات التي هيمنت على الإنتاج السوسيولوجي في الجامعات الجزائرية يؤول الى المنحى الذي اتسمت به السوسيولوجيا المحافظة داخل هذا الحقل وأصبحت الاتجاه الماكرو هو النموذج المستقر والقالب الجاهز الذي يرتكز اليه جل البحثين في مقاربتهم للواقع الاجتماعي ومحاولة فهمه، وكان الواقع الاجتماعي الجزائري بكل مشكلاته واستشكالاته لا يفهم الا من خلال المقاربة الوظيفية، بالمقابل فخروج أطروحة خارج هذه المنظومة وتبنيها اتجاه الميكرو عند وحدة التحليل الفعل يعود الي طبيعة الموضوع والطبيعة الكيفية لهذه الدراسة، اذا تكاملت هذه الدراسة في انساقها الكبرى واشتغلت المقاربة الكلية في كل خطوات البحث ان التحليل النقدي لهذا الجدول يوضح لنا أيضا ان هناك خلط عند الباحث في تبنيه للمقاربة النظرية حيث لاحظنا غياب الربط بين النظرية والمنهج ووحدة التحليل والاداة المختارة لجمع البيانات.

المحور الثاني: المعالجة المنهجية للأطروحات

1-وحدة التحليل الأولى: المنهج

إن الحديث عن المنهج يدفعنا الى الحديث عن الجدل القائم بين المدافعين عن المناهج الكمية من جهة والمناهج الكيفية من جهة أخرى، حيث يرى اصحاب الاتجاه الأول أن افضل طريقة لفهم الواقع فهما يفصل بين الاعتبارات الذاتية التي قد تعيق الفهم الموضوعي للواقع الاجتماعي هو استعمال القياس و اللجوء الي التكميم عن طريق الإحصاء كضمانات لأكثر علمية، في حين يعترض الاتجاه الثاني على هذا الطرح ويرفض فكرة اعتبار الافراد كوحدات إحصائية يمكن استبدالها كما اردنا بل ترى أن الواقع الاجتماعي واقع معقد لا يمكن فهمه الا اذا وضعنا في اعتبارنا المستويات القيمية والرمزية التي تؤسسه، وهذا الجدل حول أي المناهج التي يجب ان نستعمل من اجل احسن تفسير وفهم للواقع

الاجتماعي يقود الى نقاش اخر مرتبط به وينجر عنه منطقيا متمثل في معرفة الهدف من استعمال المناهج في العلوم الاجتماعية والذي يختصر عموما في البعدين التفسير والفهم أي ان هدف علم الاجتماع هو البحث عن تفسير الواقع الاجتماعي واستنباط قوانين او ترجمة العلاقات الاجتماعية الى علاقات إحصائية ثابتة أي ان اتجاه التفكير يهدف الى اكتشاف القوانين لكن هناك من يعترض على هذا التصور باعتبار أن الواقع الاجتماعي لا يمكن اختزاله في علاقات كمية اذ رغم ما تتسم به القوانين الإحصائية من دقة فهي غير كافية في حد ذاتها لفهم الحياة الاجتماعية لذ يجب محاولة فهم وتفسير وتأويل هذه الحياة الاجتماعية، وهو ما سنحاول إظهاره من خلال وحدة التحليل الأولى المتعلقة بالمعطى المنهجي في الاطروحات .

أ/نوع المنهج المستخدم

جدول رقم 23: يتعلق بنوع المنهج المستخدم

نوع المنهج / الفترة الزمنية	مناهج كمية	مناهج كيفية
2004-2000	**2**	**1**
2009-2005	**5**	**/**
2014-2010	**7**	**5**
مجموع	**14**	**6**

يتبين من خلال الجدول رقم 23 المتعلق بنوع المنهج المستخدم في الاطروحات، ان هناك تباين كبير بين الدراسات التي اعتمد على المناهج الكمية، والدراسات التي اعتمد على المناهج الكيفية، حيث نجد ان اغلب الاطروحات (14 أطروحة) اعتمدت على مناهج كمية، مقارنة ب (6اطروحات) اعتمدت على مناهج كيفية.

من خلال تحليل معطيات الجدول الموضح أعلاه يتبين أن اغلب الاطروحات اعتمدت على المنهج الكمي ويمكن أن نرجع ذلك الى طبيعة هذا المنهج الذي يعتمد على الفرضيات من أجل دراسة العلاقة بين المتغيرات (المستقلة ، التابعة)، واعتماده على أسلوب المعاينة وسهولة بناء الاستبيان، والاحصاء وتعميم النتائج، مما يعكس سيطرة الروح الامبريقية لدى الباحث السوسيولوجي، كما أن هذا المنهج قد يغني الباحث عن التعمق الكبير في تحليل مقاربته وشرحها، وتفسير نتائج بحثة على ضوء بعض المدارس السوسيولوجية، اما تراجع اطروحات العينة في استخدام المنهج الكيفي الذي يعتمد على المعايشة للظاهرة المدروسة والمقابلة كتقنية بحثية لاكتشاف الذات الفاعلة، فيمكن ارجاعه الى عدم تمرن الباحث خلال مساره العلمي على الممارسة الميدانية لبناء وتحليل تقنية المقابلة التي يعتمد عليها المنهج الكيفي كأداة للغوص في ذاتية المبحوث، وأيضا كيفية اختيار العينة المرتبطة بهذا المنهج وهذه الأداة. فنجد الباحثين في ميدان بحثهم يأخذون طابع الاسقاط، وتستند مقاربتهم الي متغيرات منعزلة عن سياقاتها ترتبط بعضها بعلاقات حتمية العلاقة بين متغيرات الدراسة وبين الزامية وحتمية الاختيار وبين المنهج الكمي والكيفي.

ويمكن ان نبرهن على هذا التفسير بما توصلنا اليه من خلال المقابلة التي اجريناها مع الأساتذة في محور المعوقات المنهجية التي تواجه الباحث، حيث أكدوا ان هناك معضلـــــة منهجية في نوع المنهج المستخدم في الدراسات السوسيولوجية، وكأن هذا المنهج لا علاقة له بطبيعة الموضوع المدروس والمقاربة المتبناة، اذ نجد أن الباحث يوظف المنهج الكمي او الكيفي من خلال قناعات شخصية، فهناك من يتبنى المنهج الكمي ويتمسك به ويحاول الدفاع عنه بشتى الطرق، لأنه يعتقد انه المنهج الوحيد الذي يصل الى قوانين علمية وتعميمات صادقة، ولا يعترف باي دراسة سوسيولوجية الا اذا كانت كمية، وهناك من يتمسك بالمنهج الكيفي ويعتبره المنهج الوحيد الذي يراعي اختلاف المواضيع الاجتماعية غير القابلة للقياس والتكميم، على خلاف الموضوعات الطبيعية التي يمكن

تطبيق الإحصاء على ظواهرها، هذه المعضلة التي أشار اليها الأساتذة المستجوبون تحيلنا الي ما أشار اليه "**رأيت ميلز**" في كتابه الخيال السوسيولوجي عندما بين أهمية هذا الإشكال المنهجي الذي تعرفه السوسيولوجيا، حيث أكد على ضرورة التفاعل الجدلي بين خطوات المنهج السوسيولوجي، فمن يفكرون ينظرون بلا ملاحظة، بحث ومنهج، ومن يلاحظون بلا فكر، كل منهما لا يصل إلى حقائق دقيقة ذات معنى، لذلك يتحول البحث في الكثير من الأحيان إلى تجريدات غير مبرهنة أو إلى مجموعة من البيانات فاقدة للروح والمعنى[1].و ينتهي الامر بالباحث السوسيولوجي الى التوجه الى البحوث الميدانية (يتبادل فيها المتغير المستقل موقعه فقط)و لكنها في الواقع تمثل نوعية واحدة من البحوث اختزلت السوسويولوجيا عن مقاربة الواقع الاجتماعي و ابعدتها عن المشاركة في حل مشكلات الواقع المعاش .

ب-توظيف المنهج

جدول رقم 24: يتعلق بتوظيف المنهج

توظيف المنهج / الفترة الزمنية	المنهج موظف		المنهج غير موظف
	تعريف المنهج	خطوات تطبيق المنهج	
2004-2000	3	1	2
2009-2005	5	2	3
2014-2010	12	5	7
مجموع	20	8	12

1 عبد الباسط عبد المعطى: **إنتاج المعلومات السوسيولوجية، المهام والتحديات**، مؤتمر الأدوار المستقبلية لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا فى مصر،13- 14 مايو، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة، 1998 ،ص. ص 45- 46 .

يتبن من خلال الجدول رقم 24 المتعلق بظهور وتوظيف المنهج في الدراسات البحثية ان كل اطروحات العينة (20اطروحة) ظهر بها المنهج في الفصل المنهجي (الإطار الميداني) وتم تعريفة اصطلاحا، مقارنة ب 8اطروحات تعرضت الي خطوات تطبيق او توظيف المنهج في الدراسة، في حي ان 12 أطروحة غاب فيها توظيف المنهج.

من خلال القراءة التحليلية لمعطيات الجدول الموضح أعلاه نجد ان هناك تأرجح بين توظيف للمنهج من خلال تعاريف اصطلاحية عند البعض، وبين اختفاء الية تطبيقه عند البعض الاخر، هذا التباين من وجهة نظرنا يعود هو الاخر الي إشكالية تدريس مقياس المنهجية في المقررات الجامعية، فمن خلال المقابلة التي أجريت مع الأساتذة المشرفين اكدوا ان خصوصية هذا المقياس ومرافقته للطالب طيلة فترة تكوينه، جعلت من المنهج مجموعة مفاهيم مجردة لا يستطيع الباحث تطبيق خطواتها عند مستوى انجاز بحوثه الانتقالية (ليسانس_ ماستر –دكتوراه) .بالإضافة الى ان الباحث لا يسعى الى التنقيب عن حل لهذه الإشكالية بل يرتكز الي قوالب جاهزة متداولة في الساحة البحثية على اعتبارها تأخذ شرعية ولم تفند تلك الشرعية .

وحدة التحليل الثانية: صياغة ومضمون الفرضيات

تحتل الفرضيات في البحث السوسيولوجي دورا كبيرا، فهي الجسر الذي يتم بفضله الانتقال من الجانب التجريدي الي الجانب الملموس، وتجدر الإشارة الي ان الفرضيات لا تأتي من فراغ، بل يتم بناءها نتيجة لعمل نظري وميداني في ان واحد، أي نتيجة وجود معطيات تؤكد احتمالات قوية لصدقها، لذلك فان الباحث عندما يصيغ فرضيات معينة يقع تحت طائلة الالتزام بها لدرجة كبير، لان هذه الأخيرة بمجرد ان تصاغ تحل محل السؤال المركزي في الوظيفة.

جدول رقم 25: يتعلق ببناء وصياغة الفرضيات

الفرضيات / الفترة الزمنية	الفرضيات من حيث البناء والصياغة		
	واضحة تحتوي على ابعاد الدراسة	غير دقيقة (غياب ابعاد الدراسة	تحمل احكام مسبقة
2004-2000	1	1	1
2009-2005	2	3	
2014-2010	4	6	2
مجموع	7	10	3

يتبين من خلال الجدول رقم 25 المتعلق بصياغة الفرضيات ان 10اطروحات كانت صياغتها غير دقيقة(غياب ابعاد الدراسة)، مقارنة ب 7 اطروحات صاغت الفرضيات بناء على ابعاد الدراسة، بالمقابل نجد 3 اطروحات جاءت فرضياتها تحمل احكاما مسبقة.

من خلال القراءة التحليلية للجدول الموضح أعلاه يتضح ان هناك تباين في توافق التصور النظري والافتراضي، بين وجود الفرضية واختفاءها، وبين الصياغات غير الدقيقة والاحكام المسبقة فجل الاطروحات لم تتمكن من ضبط وصياغة الفرضيات بناء على ابعاد الدراسة ويمكن ان نرجع ذلك الى معضلة ضعف المخزون المعرفي الاجتماعي المعتمد لدى الباحث الامر الذي يجعله غير قادر على تبني مقاربة نظرية يرتكز اليها في تحديد مفاهيمه، فيجد نفسه يشتغل في اطار فرضيات لا تمت الى المقاربة النظرية للدارسة باي صلة، بالمقابل نجد أن الفئة الثانية استطاعت أن تصوغ الفرضيات انطلاقا من ابعاد الدراسة، وهذا دليل على تحكم الباحث في المقاربة النظرية للدراسة

واستجلاءه لمفاهيم دراسته، لكن ما يشد الانتباه تلك الاطروحات التي صاغة فرضيات تحمل في طياتها احكام قيمية ومسبقة، ويرجع ذلك من وجهة نظرنا الى ان الباحث خلال المرحلة الاستكشافية التي تهدف الى تحديد ابعاد الدراسة لم يستطيع ان يلغي ذاتيته، بالإضافة الى تصلب بنيته المفاهمية من خلال تبني قراءات نظرية في سياق الموضوع قولبة أفكاره، فاستدعى الامر لا شعوريا بناء فرضيات تحكمها احكام قيمية، وما يؤكد ذلك المقابلة التي اجريت مع الأساتذة الذين يفسرون هذه المعضلة بضعف ارتباط الباحث بالأطر النظرية الموجهة في العديد من الدراسات الميدانية، بدعوا الانطلاق من دراسة الواقع، فيتم الاستسلام لإغراءات البيانات الجاهزة للواقع الاجتماعي القائم بما يتضمنه ذلك من تسجيل ما يفرزه الواقع الاجتماعي مؤشرات فورية بالمقابل يرتبط ذلك بمشكلة البيانات حيث تتعامل الدراسات الميدانية مع البيانات الإحصائية الجاهزة ويتم تحليلها دون الاهتمام بالجوانب الاجتماعية المتعلقة بالبيانات الإحصائية وتصبح عملية البحث عن المعلومات الميدانية غاية في حد ذاتها وغزو وغرق الدراسات الميدانية في مجموعة من الجداول والأرقام دون اطار تحليلي يضع الباحث امام إشكالية التراكم الرقمي والاستدلال من خلاله على قراءة الواقع الاجتماعي الذي يفضي الى فصول نظرية لا علاقة لها بالفصل الميداني المزعم كدراسة ميدانية تقارب الواقع الاجتماعي.

-وحدة التحليل الثالثة: أساليب جمع البيانات ونوع العينة المختارة

تتطلب مرحلة جمع البيانات تحديد الأسلوب المناسب لجمع البيانات، الذي يعتبر من اصعب المشكلات التي يوجهها الباحث، و من خلال الاطلاع على التراث النظري تبين ان هناك اسلوبين لجمع البيانات هما : **أسلوب الحصر الشامل** و يقصد به اخد البيانات بدراسة جميع افراد المجتمع ويستخدم هذا الأسلوب في التعدادات العامة مثل التعدادات السكانية، **وأسلوب المعاينة** الذي يعتبر

نقطة ارتكاز اساسية ومحورية في عملية التحقق من الفرضيات، وهو الاجراء العملي الذي يسمح باستخراج تلك المجموعة الفرعية من المجموع الكلي أي استخراج العينة من مجتمع البحث، **وعلى اعتبار ان العينة** هي تلك المجموعة من العناصر، او الوحدات التي يتم استخراجها من مجتمع البحث ويجرى عليها الاختبار او التحقق، يتوقف نجاح استخدام أسلوب المعاينة على عدة عوامل لعل أهمها كيفية تحديد حجم العينة، طريقة اختيار مفردات العينة، ونوع العينة المختارة

جدول رقم 26 يتعلق بالمعاينة وانوع العينات

نوع العينة / الفترة الزمنية	المعاينة			
	عينة احتمالية			عينة غير احتمالية
	عشوائية بسيطة	عشوائية منتظمة	طبقية	قصدية
2004-2000	1	1		
2009-2005	3	1		1
2014-2010	6	4	2	
مجموع	10	7	2	1

يتبين من خلال الجدول رقم 26 المتعلق بالمعاينة أن هناك تباين كبير بين انوع العينات المستخدمة فاغلب الاطروحات (19اطروحة) اعتمدت على المعاينة الاحتمالية وكانت موزعة كالتالي 10 اطروحات اعتمدت على العينة العشوائية البسيطة، 7 اطروحات اعتمدت على العينة العشوائية المنتظمة، اطروحتين عينة طبقية، مقارنة بذلك اعتمدت أطروحة واحدة على عينة غير احتمالية وهي عينة قصدية.

من خلال القراءة النقدية للجدول الموضح أعلاه يتبين أن اغلب الاطروحات اعتمدت على العينة العشوائية الاحتمالية وهذا لاعتقادهم بسهولة استخدام العينة العشوائية البسيطة والمنتظمة، ولكن الملاحظ من خلال الاطروحات ان الامر خرج عن سيطرة الباحثين وانساقوا الى التحديد العشوائي والاستخدام الغير عقلاني للعينة العشوائية، حيث أن هذه الأخيرة تخضع الى ضوابط منهجية منها الحصول على قاعدة بيانات مجتمع الدراسة، وتطبيق المعادلة الإحصائية التي تحدد حجم العين لكن ما هو موجود في الاطروحات ان تحديد نسبة او حجم العينة اختلف من دراسة الى أخرى ولم يعتمد على المعادلة الإحصائية بل كان تحديدا عشوائيا، واطلق عليه العينة العشوائية هذا الخطأ في المعاينة ينقلنا الي معضلة أخرى، هي إشكالية اختبار الفرضيات، فبناء على ما سبق تصبح إشكالية اختبار الفرضيات وفق الإحصاء الاستدلالي خاطئة، لان هذه الأخيرة تسبقه خطوة منهجية تتمثل في توزيع بيانات الدراسة والتي لا بد ان تكون طبيعية (توزيع طبيعي) حتى يتمكن الباحث من اخضاع فرضياته للاختبار، وأيضا غياب تحويل الفرضيات البحثية الى فرضيات إحصائية ليتمكن الباحث من خلالها اختبر فرضياته الامر الذي انتهى بالباحث الى قراءات وهمية حاول من خلالها ربط العلاقة بين المتغيرات، في حقيقة الامر إن الهوة بين ما يفترض أن يتحكم فيه الباحث في المعاينة الإحصائية لبياناته تعود الى ضعف التحكم في المنهجية من جهة، وغزو وهيمنة الحزمة الإحصائية spssمن جهة أخرى، هذه الأخيرة جز بها في تحليل الدراسات السوسيولوجية باعتبار انه اصبح يشع لها بانها الاجدر والاصدق في جمع وربط البيانات، متناسيا الباحث انه اذا كانت الانطلاقة من افتراضات خاطئة لا تتضمن ابعاد الدراسة والمعاينة خاطئة لا تخضع للشروط العلمية تصبح التقنية هنا عبارة عن الة حاسبة ترتاب فيها المعطيات بارتياب البناء الأولى للفرضيات الامر الذي يحيل الى قراءات إحصائية فقط للجداول لا علاقة لها بأبعاد الدراسة، ولا علاقة لها بالمعاينة، اما بالنسبة الى حجم العينة فالملاحظ ان تضيق مفردات العينة يؤدي الى تضييق مساحة البحث، هذا التضيق سيخلق

بالضرورة إشكالية التعميم التي ينتـــج عنـــها خلـــل في نتائج البحث رغم هذا الاختلال في اختيار نوع المعاينة يتضح ان هناك أطروحة واحدة اعتمدت على العينة الغير احتمالية وذلك لطبيعة موضوع الدراسة وتموقعها ضمن الدراسات الكيفية.

4-وحدة التحليل الرابعة: تقنيات او ادوات جمع البيانات

تعتبر التقنية او الأداة، الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات او تصنيفها وجدولتها، ويمكن استخدام عدد من هذه التقنيات معا في البحث الواحد لتجنب عيوب احداها ولدراسة الظاهرة من كل جوانبها ويتوفق اختيار الباحث لتقنيات او أدوات جمع البيانات على عدة عوامل متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض منها ما يتعلق بالمقاربة النظرية المتبناة، ومنها ما يتعلق بالمنهج المستخدم، ومنها ما يتعلق بأهداف موضوع الدراسة، ومنها ما يتعلق بمجتمع الدراسة وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 27: يتعلق بأدوات جمع البيانات

أدوات جمع البيانات / الفترة الزمنية	الملاحظة	المقابلة	الاستمارة
2004-2000	3		3
2009-2005	5		5
2014-2010	12	1	11
مجموع	20	1	19

يتبين من خلال الجدول رقم:27 المتعلق بـ**أدوات جمع البيانات** ان هناك تباين كبير في استخدام ادوات جمع البيانات (الملاحظة، المقابلة، استمارة) في كل اطروحات العينة، اذ نجد ان كل الاطروحات جمعت بين التقنيات الثلاثة لجمع البيانات.

من خلال القراءة التحليلية للمعطيات الموضحة أعلاه يتبين ان تردد التقنيات المنهجية المستعملة بين استعمال تقنية واحدة والجمع بين كل التقنيات يمكن مرده إلى مايلي :

عند الانتقال الى تفكيك المعطيات المتحصل عليا من اجل التوصل الى الوقوف على ثنائية توظيف وعدم توظيف ادوات جمع البيانات، تبين انه تم توظيف كل التقنيات بغض النظر عن مواءمتها لطبيعة الموضوع ونوع المنهج، لكن عند الرجوع الى الاطروحات فاستخدام هذه التقنيات كان آليا بحيث نجد أن التقنية المستخدمة فعليا هي الاستمارة فقط، فهي التقنية الأساسية والرئيسية في الدراسة وتم بناؤها وفق المعايير المنهجية الشكلية، اما فيما يخص تقنية الملاحظة والمقابلة فقد كانتا شكليا فقط، حيث غابت بطاقة الملاحظة ودليل المقابلة في كل الاطروحات وهذا ما يعني ان الباحث في تصريحه باستخدام المقابلة كان يعني المقابلة الاستكشافية وليس مقابلة جمع البيانات فالأولى هدفها التعرف على الميدان من اجل بناء الإشكالية والفرضيات، أما الثانية فهدفها جمع البيانات والتحقق من الفرضيات، ويجدر الإشارة الى ان استخدام هذه الادوات مرتبط بالموائمة مع طبيعة الدراسة (الكمية و النوعية) لكن الملاحظ ان هذه الأدوات اختزلت في أداة واحدة ومنفردة وذات شرعية متعارف عليها في الوسط البحثي الاكاديمي هي الاستمارة، ومرد ذلك الى اقتصار وقصور الاهتمامات البحثية عند الباحثين السوسيولوجيين عند مستوى ابراز حجم الظاهرة المدروسة وتوجهاتها الكبرى دون التعمق في فهم خصوصياتها، وهذا **التثليث** أي الجمع بين هذه التقنيات الثلاثة يعود شكليا الى العرض المتواتر لنمط سائد للدراسات السوسيولوجية الاكاديمية، إضافة الي ذلك نجد ان هذا

الاستعمال الالي ارتبط كذلك بمشكلة البيانات حيث تتعامل معظم الدراسات التي تستخدم الاستمارة مع البيانات الإحصائية الجاهزة ويتم تحليلها في غياب تحويل الفرضيات البحثية الى فرضيات إحصائية ليتمكن الباحث من خلالها من اختبار فرضياته الامر الذي ينتهي به الى قراءات وهمية يحاول من خلالها ربط العلاقة بين المتغيرات باستقراء نسب مئوية تؤدي الى غرق الدراسات في مجموعة من الجداول والأرقام دون اطار تحليلي، هذه المعضلة الكمية ستضع الباحث امام إشكالية التراكم الرقمي الذي يفضي الى فصول نظرية لا علاقة لها بالفصل الميداني المزعم كدراسة ميدانية تقارن الواقع الاجتماعي المعاش .

ثالثا: نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات

من خلال تناولنا للتراث النظري للنموذج المعرفي السوسيولوجي، وفي ضوء التساؤل الرئيسي الذي يتمحور حول مدى احترام المنتوج السوسيولوجي الأكاديمي في الجزائر في دراساته للواقع الاجتماعي المعاش بكل مشكلاته واستشكالاته للنموذج المعرفي السوسيولوجية من حيث التطابق في وحدات التحليل والمنهج والأداة المستعملة وبالتالي انتاج سوسيولوجيا خاصة بالواقع الاجتماعي المعاش، تمت الإجابة عن هذا التساؤل في ثلاثة فرضيات جزئية لكل فرضية جملة من المؤشرات التي توضحها محاولين من خلال العمل الميداني اختبارها قصد اثباتها أو دحضها، وفي اطار ما تم عرضه وتحليله من معطيات ميدانية لمختلف الجداول، وفي ظل الاطار النظري ونتائج الدراسات السابقة واشكالية الدراسة وفروضها سنعرض النتائج المتعلقة بالبيانات في ضوء الفرضيات على النحو التالي:

أولا: المعوقات المعرفية وإنتاج المعرفة السوسيولوجية

استنادا إلى الشواهد الكيفية الواردة في الدراسة الميدانية المتحصل عليها من تحليلنا للمقابلة التي اجريناها مع الأساتذة، وفي سياق البحث عن المعوقات المعرفية التي تقف في وجه الباحث

السوسيولوجي وتفقده القدرة على انتاج مؤشرات عن الواقع الاجتماعي المعاش وبالتالي تفقده الهوية العلمية في علم الاجتماع (الهوية السوسيولوجية) توصلت الدراسة الحالية في حدود البعد الزمني والمكاني الانف الذكر الي جملة من المعوقات المعرفية يمكن اجمالها فيما يلي :

1-عدم تمكن الباحث من المخزون المعرفي: توصلت الدراسة من خلال الجدول رقم 9 إلى أن عدم تمكن الباحث السوسيولوجي من المخزون المعرفي يعتبر من أهم المعوقات المعرفية التي تجعله غير قادر على انتاج معرفة سوسيولوجية مقاربة للواقع الاجتماعي المعاش، وقد يكون سبب هذا المعوق ضعف التكوين الذاتي للباحث خلال مراحل تكوينه الأكاديمي بالدرجة الأولى، الامر الذي يسبب له عدم وضوح الرؤية في وظيفة النظرية في البحث، إضافة إلى ضعف توظيف مقياس النظريات والنزعة الفردية للمواضيع.

2-المناخ العلمي غير المشجع على البحث: لقد توصلت الدراسة من خلال تحليل المقابلة في الجدول رقم 10 إلى أن المناخ العلمي للباحث السوسيولوجي غير ملائم وغير مشجع على البحث خاصة إذا كان هذا المناخ يعاني من ضعف التنسيق والتواصل بين المشتغلين في نفس الحقل من جهة، وبين الأستاذ المحاضر والأستاذ المطبق من جهة أخرى، إضافة الي الالتزام والتقيد بالتخصص الدقيق.

3- نمط البحوث المنجزة في الدراسات: اعتبر نمط البحوث المنجزة في الحقل السوسيولوجي عائق في انتاج مؤشرات عن الواقع الاجتماعي المعاش ،وهذا ما وضحته الدراسة من خلال المقابلة في الجدول رقم 11 فقد توصلت الدراسة إلى أن البحوث الوصفية غزة وهيمنة على الساحة السوسيولوجية، وهذا لاعتقاد الباحث سهولة هذا النوع من الدراسات لأنها تقف عند مستوى الوصف الذي لا يتطلب توفر الخيال العلمي والقدرة على الخلق والابداع، في حين غابت البحوث الاستكشافية

لأن الباحـــث لا يحمل ذلك الخيـــال السوسيولوجـــي الذي تحـــدث عليه رأيت ميلز بل يخضع إلى الارتكاز على ما هو موجود في حقل الأكاديمي والعمل على اعادت انتاجه، كما توصلت أيضا إلى انعدام البحوث التأسيسية وذلك بسبب الفوبيا التي يعاني منها الباحث إزاء الدراسات النظرية ما يؤكد ضعف التكوين الذاتي للباحث في المناهج الكيفية للدراسات النوعية.

4-التقليد والتكرار في الموضوعات المتناولة في الدراسة توصلت الدراسة في الجدول رقم 12 إلى أن كل الموضوعات التي تناولتها الدراسات السوسيولوجية الاكاديمية كانت موضوعات سطحية تخضع للتقليد والتكرار على مستوي الموضوع ، وقد ارجعت ذلك الي اعتماد الباحث السوسيولوجي على أسلوب الحفظ والتلقين لا البحث والتطوير، وأيضا انعدام الخطط البحثية في الأقسام والكليات الامر الذي جعل المنتوج السوسسيولوجي يتسم بالطابع العشوائي بل وانعدام الهدف المجتمعي له، بالإضافة الي انعدام التواصل بين المؤسسات الجامعية الوطنية الامر الذي جعل الموضوعات المدروسة تكون مكررة وعبارة عن نسخ ولصق في كثير من الأحيان، كما توصلت الدراسة أيضا الي غياب البحوث الجديدة والمبتكرة الامر الذي أدى الي زيادة النمو الكمي مقابل انكماش النمو الكيفي .

5-**غياب خريطة بحثية:** من المعوقات المعرفية التي توصلت اليها الدراسة أيضا والتي جعلت الباحث السوسيولوجي يكون عاجز عن انتاج مؤشرات تقيس الواقع الاجتماعي المعاش وبالتالي تقفده الهوية السوسيولوجية غياب خريطة بحثية اذ يمكن القول ان غياب هذه الخريطة يعنى الافتقار إلى سياسة عامة للبحث العلمي على مستوى الوزارة الوصية مما انعكس على مشاريع المراكز البحثية و مخابر البحث بصفة خاص.

ثانيا: المعوقات المنهجية وإنتاج المعرفة السوسيولوجيا

في سياق البحث أيضا عن المعوقات المنهجية التي تقف في وجه الباحث السوسيولوجي وتفقده القدرة على انتاج مؤشرات عن الواقع الاجتماعي المعاش انتهت الدراسة الحالية الى جملة من المعوقات المنهجية يمكن اجمالها فيما يلي:

1-صعوبة توظيف المنهج :توصلت الدراسة الحالية من خلال الجدول رقم 13 إلى أن معظم الدراسات في الحقل السوسيولوجي ما زالت تتشبث بالمنهج الكمي، الامر الذي ادى الى نشوء جيلا من الباحثين يستدلون في مقاربتهم الدراسية على أن البحث الميداني ينحصر اجرائيا عند مستوى تصميم الاستمارات أو استبيانات، وتفريغ لنتائج هذه الاستبيانات من خلال القياس والإحصاء، في حين أن هذه النتائج يمكن أن تأتي متضاربة في كل مرة يعاد فيها البحث الميداني الامر الذي ادى الي تغييب المنهج الكيفي في الوقت الذي تبدوا فيه الحاجة ملحة لهذا المنهج بسبب المشكلات الاجتماعية المعقدة التي تتصف بسرعة التغيير والتي تتطلب الغوص في ذاتية المبحوثين **لفهمها وتأويلها**، كما توصلت الدراسة أيضا الى أن ندرة اجراء بحوث ميدانية للباحث في فترات تكوينه الاكاديمي أدت الضعف مستوى التدريب الاكاديمي المنهجي له في مجالات تصميم البحوث واختيار المنهج وطرق البحث، الامر الذي دفع بالباحث الى ضبابية ابجديات تطبيق المنهج المناسبة لدراسته.

2-ضعف التحكم في أدوات جمع البيانات: توصلت الدراسة من خلال الجدول رقم 14 ان من بين المعوقات المنهجية التي تقف في وجه الباحث السوسيولوجي وتفقده القدرة على انتاج مؤشرات عن الواقع المعاش هي ضعف التحكم في استخدام أدوات جمع البيانات، فرغم وجود هذه التقنيات الثلاثة(الملاحظة، الاستمارة ،المقابلة) في متن الدراسات السوسيولوجية الاكاديمية، لكن لا تتعدى

كصيغ شكلية تزامنا مع نمط التقليد المتعارف عليه في الممارسات البحثية الاكاديمية، حيث يفتقر الباحث الي ادنى وميكانزمات بناء وتوظيف هذه الأدوات، هذا الضعف في التحكم في توظيف أدوات جمع البيانات يرجع الى ضعف التحكم في اختيار وتطبيق المنهج المناسب لطبيعة الدراسة، لان مثلث–**طبيعة الدراسة، المنهج أدوات جمع البيانات**– تشغل وفق مقاربة التكامل والتساند وظيفيا لإنتاج النسق المعرفي السوسيولوجي، كما توصلت الدراسة أيضا الى ان هناك استعمال آلي لتقنية الاستمارة في الدراسات السوسيولوجية ناتج عن هيمنة الدراسات الكمية واختزال الظاهرة في البعد الرقمي وتغييب كلي لتقنية المقابلة نتيجة ضعف التكوين الميداني في استخدامها بسبب تغييب مقياس المنهجية للدراسات النوعية وأدوات جمع البيانات فيها، اضافة الى انعدام استخدام بطاقة الملاحظة وفق الضوابط المنهجية .

3–مشكلة المراجع المستخدمة: من النتائج التي توصلت اليها الدراسة أيضا والتي تعتبر من المعوقات المنهجية التي تقف في وجه الباحث السوسيولوجي، ضعف التنقيب على المراجع الاصلية والحديثة و أيضا الاعتماد على المراجع المترجمة دون تمحيص وتدقيق(الجدول رقم 15)، هذا الضعف شكل للباحث عائق في الاطلاع على المنتوج السوسيولوجي الحديث من نظريات ومناهج بحث، الامر الذي جعل الباحث السوسيولوجي الاكاديمي عاجز على تنمية وتطوير وتجديد معارفه القديمة، ومن ثم عاجز على انتاج سوسيولوجيا متميزة تحمل سيمات الواقع الاجتماعي المعاش .

ثالثا: وحدة التحليل والمنهج والاداة بين النموذج المعرفي والواقع التطبيقي

ان البحث في علم الاجتماع ممارسة شاملة وتفاعلية، بداية من الوعي في اختيار وبناء مشكلة البحث، وحتى مرحلة عرض وتفسير النتائج، والمفترض أن تكون هذه الممارسة السوسيولوجية هي القاعدة وغيرها استثناء، غير أن نتائج تحليل الاطروحات أثبت عكس ذلك، اذ بينت النتائج ان الممارسة

السوسيولوجية الاكاديمية جاءت قاصرة في تطبيق النموذج المعرفي السوسيولوجي(المقاربات النظرية) وبالتالي لم تستطع انتاج أدواتها ونماذجها الخاصة بالواقع الاجتماعي المعاش ، فهذه الممارسة لم تولد الهابتوس العلمي الذي أشار اليه بير بورديو بل على العكس من ذلك، لقد أدت هذه الممارسة الي تدهور رأسمال العلمي للباحث نتيجة عوائق معرفية ومنهجية خاصة بالفاعلين داخل الحقل .ففي سياق تحليلينا لمعطيات الدراسة المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي فحواها إن عدم تطابق وحدة التحليل والمنهج والأداة التي تضمنتها المقاربات المعاصرة مع وحدة التحليل والمنهج والأداة في البحوث الأكاديمية التي أنتجت حول الواقع الاجتماعي الجزائر المعاش أدت إلي إنتاج معرفة لا يمكن توصيفها بالسوسيولوجيا توصلت الدراسة الي النتائج التالي:

1-ان جل الطروحات احترمت الترتيب المنطقي لتموضع الاشكالية في فصل خاص لا بد أن يأسس كنقطة انطلاق في أي دراسة(الجدول رقم 16)، على اعتبار أن الإشكالية هي المكون الأساسي والبوابة الأولى لولوج الدراسة يأخذ الفصل الذي تندرج تحته نفس دلالاتها، إضافة الى ذلك كانت كل الدراسات تقريبا ذات طبيعة وصفية تحليلية(الجدول رقم 17) اكتفت بالعرض السطحي البسيط لمشكلة الدراسة ولم ترقى الى مستوى الطرح المعرفي النقدي الجاد، وهذا ما يدل على غياب الدراسات ذات الطبيعة التأسيسية التي ترتكز على مبدأ التنظير الذي لا نجد له دلالة في المعطى المعرفي الاكاديمي مما يشير الى الضعف النظري المعرفي للباحث الذي يهرب من التفسير التجريدي ويكتفي بالتعامل مع الواقع كمعطى اجتماعي خاضع للوصف والتحليل دون محاولة لإعادة بناءه، وهو ما يعكس أيضا ضعف العلاقة بين الذات الباحثة والموضوع فالأصل في الدراسات السوسيولوجية هو الغوص في خصوصية المجتمع من اجل انتاج مؤشرات تمس الواقع الاجتماعي المعاش وهذا لن يتم الا إذا تم التعامل مع الموضوع مباشرة وبدون حواجز معرفية اجتماعية.

2-بالرغم من هيمنة المقاربة الوظيفية على كل الاطروحات المعالجة (الجدول رقم 19) إلا أن توظيف هذه المقاربة كان بصورة ذكر لها لا أكثر عن طريق بعض المفاهيم كالنسق والدور والبنية. فوجد الباحث نفسه ودون وعي يتأرجح بين موضوع معطى ومبنى مسبقا، فوظف المقاربة النظرية في شكل قولب ونماذج جاهزة الامر الذي جعله لا يرتكز الى مخزون معرفي في بناء وعرض تحليل وتفسير اطروحته.

3-رغم بروز المدخل النظري الذي ارتكز عليه الباحث في الدراسة إلا انه لم يعتمد عليه في تفكيك المفاهيم، فاغلب الأطروحات لم تعتمد في مقاربتها للموضوع على مفاهيم تنتمي إلى المقاربة السوسيولوجية التي تبنتها (الجدول رقم 20) بل جاءت خارجة عنها، الامر الذي أدى إلى تشتت المفهوم مرة إلى خارج المقاربة السوسيولوجية ومرة إلى حقل معرفي اخر، فالباحث عند هذا المستوى قام بعرض وسرد جملة من المفاهيم اعتمادا على علماء مختلفين في الطرح بدأ من التعريف اللغوي إلى التعريف الاصطلاحي واخيرا التعريف الاجرائي مما شكل في مخياله انغلاق هذا المستوى المعرفي وظهور تصلب مفاهيمي مهيمن على الممارسات البحثية، مما شكل شرعية لهذا النموذج بغض النظر عن تموجاته المعرفية و الابستيمولوجية.

4-احتوت جل الاطروحات على الدراسات السابقة، وجاء موقعها في الفصل الأول باعتبار أن لديها علاقة اتصال مع بناء الإشكالية، إلا ان هذه الدراسات كان يتم عرضها في المتن دون توظيفها في أي مرحلة من مراحل البحث، الامر الذي جعل الاستعانة بهذه الدراسات لا تتعدى مجرد ببروتوكولات شكلية، أو نماذج لا توجد لها شرعية علمية معترف بها في الدراسات الاكاديمية.

5-توصلت الدراسة إلى أن مستوى التحليل الماكرو(الجدول رقم 22) هو النموذج المستقر والقالب الجاهز الذي ارتكزت اليه جل الاطروحات في مقاربتها للواقع الاجتماعي ومحاولة فهمه، اما فيما يخص وحدة التحليل فتوصلت الدراسة إلى أن الباحث مازال لم يحدد بعد ماذا يريد من المقاربة النظرية

التي يتبناها فجاءت وحدة التحليل في كل الاطروحات متباينة بين المدرسة والاسرة والمؤسسة والنظم والفرد والفعل وليست لها علاقة بالمقاربة المتبناة.

6-اغلب الاطروحات اعتمدت على المنهج الكمي وغاب عنها المنهج الكيفي(الجدول رقم 23)الا ان هذا الاعتماد من جهة أخرى تأرجح بين توظيف للمنهج من خلال تعاريف اصطلاحية فقط، وبين اختفاء آلية تطبيقه عند البعض الاخر.

7-انضعف المخزون المعرفي الاجتماعي المعتمد لدى الباحث جعله غير قادر على تبني مقاربة نظرية يرتكز اليها في تحديد مفاهيمه، فوجد نفسه يشتغل في إطار فرضيات لا تمت الى المقاربة النظرية للدارسة باي صلة، كما ان هذه الفرضيات جاءت تحمل في طياتها احكام قيمية ومسبقة.

8-اغلب الاطروحات اعتمدت على العينة العشوائية الاحتمالية وهذا لاعتقادهم بسهولة استخدام العينة العشوائية البسيطة والمنتظمة.

9-تبينمن خلال الدراسة انه تم توظيف كل التقنيات جمع البيانات (الجدول رقم 26) بغض النظر عن مواءمتها لطبيعة الموضوع ونوع المنهج، لكن عند الرجوع الفعلي للاستخدام نجد ان هذا الاستخدام كان آليا بحيث نجد أن التقنية المستخدمة فعليا هي الاستمارة فقط.

النتائج العامة

على ضوء ما سبق ومن خلال نتائج التحليل الكيفي لفرضيات الدراسة، بالاعتماد على الجدول المتعلق بأنواع النماذج المعرفية في التراث السوسيولوجي (انظر الملحق رقم 3) ومقاربة هذه النماذج من حيث وحدة التحليل، المنهج، الأداة بالإنتاج السوسيولوجي الأكاديمي (اطروحات الدكتوراه المختارة) توصلت الدراسة الي جملة من النتائج العامة نوجزها فيما يلي:

1-ان القراءة النقدية التفكيكية لنتائج الدراسة كشفت أن الآليات التي استخدمها الباحث السوسيولوجي الجزائري في توليد معرفة سوسيولوجية خاصة ونوعية بالمجتمع هي المسؤولة عن المفارقة الكبيرة في هذا التخصص، فاستعارة الوحدات التحليلية والمنهج والادوات البحثية من المقاربات السوسيولوجية المعاصرة واعتبارها جملة من المعارف الاجرائية الجاهزة يستطيع الباحث إذا وظفها أن يولد سوسيولوجيا نوعية وخاصة حول الواقع المعاش، أدت إلى اصابته بحالة انفصام معرفي لم يتمكن إلى الأن من تجاوزه، أي أن العجز الذي تعاني منه الممارسة السوسيولوجية في مطابقة الواقع الاجتماعي المعاش لا يكمن في نقص علمية النسق المعرفي الأكاديمي وإنما في اختيار مقاربة منهجية قاصرة واستعمال أساليب بحث وأدوات جمع بيانات بطريقة غير سليمة وارتكاب أخطاء كثيرة في ممارسة البحث والتفريط في الوظيفة التنظيرية للعلم بالإضافة الي سوء **الفهم والتأويل والتفسير**.

2-ضعف الطرق التي تنفذ بها الممارسة السوسيولوجية في دراساتنا الاكاديمية، والتي تعتمد على منهج التقليد لا منهج التجديد، فبالرغم من تنوع المداخل النظرية والأساليب المنهجية والأدوات البحثية إلا أن المتتبع للإنتاج المعرفي السوسيولوجي يلاحظأن اغلب البحوث المنجزة بحوث

وصفية لا تتطلب توفر الخيال والقدرة على الخلق والابداع ، كما تعتمد اغلبها علىالمناهج والأساليب الكمية واهمال أو اغفال المناهج والأدوات الكيفية، بالرغم من أن المشكلات الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري تتطلب أدوات الغوص في ذاتية المبحوثين، فالمناهج والأدوات ليست كما يعتقد

الكثير من الباحثين هي قضايا علمية بحته خالية من أي تحي، بل على العكس من ذلك فهي نسبية وترتبط بخصوصية تاريخية محددة، لذلك يمكن تصور خطورة التشوه الذي تحدثه هذه المناهج والأدوات من خلال النتائج التي تصل اليها في دراسة الواقع الاجتماعي المعاش.

3-ان الممارسة السوسيولوجية في الجزائر بمختلف اطرها تعاني ازمة تشير الي حالة من غياب الحل فهذه الازمة كما يكشف التحليل الابستيمولوجي لها مستويين، خارجي يتعلق أساسا بالظروف التاريخية الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تنتج من خلالها المعرفة السوسيولوجية والتي دفعت ووجهة بشكل أو بآخر الممارسة السوسيولوجية إلى مآلات واهداف مسبقة. ومستوى داخلي بتعلق بالباحث السوسيولوجي (الذات الباحثة) وتأثره بالعوامل المعرفية بوعي او بدون وعي، هذه العوامل التي تشكل نسق تفكيره وخبراته.

4-ان السوسيولوجيا الجزائرية سوسيولوجيا أيديولوجية، لم تحدث القطيعة مع الممارسات التقليدية فهي تعاني عجزا ذاتيا، لافتقادها للموضوع (الواقع الاجتماعي المعاش) من جهة، واستخدام منهجية مشتتة بين وحدة التحليل والتقنيات من جهة أخرى، انها ازمة فكرية لذات سوسيولوجية تبحث باستمرار عن ذاتها، فإشكالية الممارسة السوسيولوجية في الجزائر تتمثل في غياب الوعي بوجود المشكلة أصلا لدى الباحثين السوسيولوجين، فرغم البرهان الذي تقدمه الابستيمولوجيا حول عملية وميكانيزم انتاج المعرفة العلمية، والمقاربة التاريخية التي تبين أن السوسيولوجية الجزائرية سوسيولوجيا الخطاب السياسي والأيديولوجي، رغم هذا كله فأن الذات الباحثة تبقى على العموم مغيبة على هذه الحقيقة وحتى مع وجود بعض المحاولات النقدية التي تتبنى المدخل الابستيمولوجي الا انها محاولات سرعان ما تنخرط في مقاربات أخرى قومية أو ايديولوجية (انظر تقييم الدراسات السابقة).

5-إن الممارسة السوسيولوجية في الجزائر تعيش ازمة، وتجاوز هذه الازمة على المستوى الواقعي تتطلب طرح إشكاليات ذاتية لها خصوصية واقعية، لا تستغني عن التراث السوسيولوجي ولكنها تأخذ منه من باب الاستدلال والاستنتاج لا من باب الاسقاط.

6-أنتطوير الممارسة السوسيولوجية الاكاديمية لن يكون الا بتبني مقاربات متعددة الابعاد تجعل الممارسة السوسيولوجية مرنة وقابلة للتكيف مع متغيرات الواقع الاجتماعي المعاش. هذه المقاربات المتعددة تستوجب خيالا سوسيولوجيا واعيا بتعدد واختلاف المنظورات والمناهج، فكل مقاربة تتطلب استخدام وحدة تحليل معينة ومنهج وتقنيات خاصة بها ولا يمكن خلط الوحدات والتقنيات الا إذا كان اعتماد مقاربة مختلطة وهذا له علاقة بطبيعة البحث أولا وما يريده الباحث ثانيا.

الخـــاتمـــــة

الخاتمة

إن وضع الممارسة السوسيولوجية في الجزائر والمعوقات المعرفية والمنهجية التي تقف في طريق الباحث السوسيولوجي من اجل انتاج مؤشرات عن الواقع المعاش ليست هي الهدف في حد ذاته من هذه الدراسة، ولكن الهدف الحقيقي هو التعرف على الكيفية التي تمكننا من تجاوز هذه العوائق وإنتاج مؤشرات قادرة على الغوص في ذاتية المجتمع ودراسته دراسة واقعية، لان محاولة تجاوز الازمة على أسس علمية تمثل البداية الحقيقية لأحداث ثورة علمية كما يقول **توماس كوهان**، لذا يجب ان نخرج من إشكالية التقصير من النظرية والمنهج ،لأن الإشكال المطروح فعلا والذي يقف مرصود أمام تطور الممارسة السوسيولوجية بالجزائر هو إشكال مركب يتراوح بين ما هو بنيوي سوسيولوجي من جهة و منهجي إبيستمولوجي من جهة أخرى ، لذلك وجب العمل على تطوير وتدريس المناهج الكيفية، التي نطمح من خلالها بالعمل على تطوير الممارسة السوسيولوجية التي ستعمل هي بدورها على فهم وتأويل وتفسير القضايا الراهنة للمجتمع الجزائري .

في ختام هذه الدراسة التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتنقيب قصد التعمق أكثر في فهم المعوقات الحقيقة التي جعلت المنتوج السوسيولوجي الجزائري يعيش ازمة هوية، يمكننا القول إن واقع الهوية السوسيولوجية للباحث في الجزائر تحتاج منا الكثير من الدراسة والبحث بغرض الكشف عن المعوقات التي تحول دون انتاج وإعادة انتاج هذه الهوية التي تحقق اهداف الممارسة السوسيولوجية

من خلال مقاربتها للواقع الاجتماعي المعاش، خاصة ان الباحث السوسيولوجي ما زال عاجز عن الغوص في ذاتية المجمع من اجل نشر الوعي العلمي والتغيير في السلوكات والافعال ووضع المفاهيم والمؤشرات المستمدة من الواقع ،خاصة بعدما ثبت عجز المقولات الفكرية الثابتة والمطلقة لان هذه المقولات اثبتت عجزها على تفسير الواقع المعاش، بسبب انتاجها مؤشرات خارج المجال الاجتماعي الجزائري واسقاط هذه المؤشرات على المشكلات الاجتماعية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

المعاجم

1-الحمزاوي محمد رشاد: **المعجم العربي قديما وحديثا، سلسلة الدراسات اللغوية**، تونس، المعهد القومي لعلوم التربية، 1983

2-محمد رشاد الحمزاوي: **المعجم العربي قديما وحديثا، سلسلة الدراسات اللغوية**، تونس، المعهد القومي لعلوم التربية، 1983

الكتب

1-الشنيطي محمد فتحي: **أسس المنهج العلمي**، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، 1970

2-القصاص محمد مهدي: **تصميم البحث الاجتماعي**، العراق، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع ،2014

3-الغريب عبد العزيز بن على: **نظريات علم الاجتماع –تصنيفاتها،اتجاهاتها، وبعض نماذجها التطبيقية من النظرية الوضعية الي ما بعد الحداثة**،الرياض، دار الزهراء، 2012

4-الحسن احسان محمد: **المدخل الي علم الاجتماع**،بيروت، دار الطليعة ،1988

5-العياشي عنصر: **نحو علم اجتماع نقدي دراسات نظرية وتطبيقية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،1999

6-اللحلحاحمد عبد الله، مصطفى محمود ابو بكر: **البحث العلمي تعريفه –خطواته –مناهجه– المفاهيم الاحصائية**، الاسكندرية، الدار الجامعية ،2002

7-الديالمي عبد الصمد : **إشكالية الكتابة السوسيولوجية في المغرب محاولة تركيبية** ، بيروت كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1986

8-الساعاتي حسن:**علم الاجتماع الخلدونيقواعد المنهج**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،1972

9-الوردي علي: **منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته**، تونس، الدار التونسية للنشر، ط1، 1977

10-الذوادي محمود: **الفكر الاجتماعي الخلدوني المنهج والمفاهيم والأزمة المعرفية**، بيروت،لبنان، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة، ط1، 2004

11-الخطيب عبد الكبير :**النقد المزدوج**، بيروت، دارالعودة، دون سنة نشر

12-**السعيديفتحية:مؤشرات الإنتاج السوسيولوجي في تونس، المواضيع والإشكاليات، الجزائر، مجلة انسانيات المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ،2005**

13-إبراهيم عبد الله:**علم الاجتماع**، الدار البيضاء المغرب، المركز الثقافي العربي، 2001

14-اركون محمد: **الفكر الإسلامي قراءة علمية**، ترجمة هشام صالح، بيروت، المركز الثقافي العربي ،1996

15-احمد سمير نعيم: **النظرية في علم الاجتماع، القاهرة**، دار المعارف، ط5، 1985

16-ايوب امال وعباس احمد: **الانثربولوجيا والسوسيولوجيا ،ببليوغرافيا الدراسات عن السودان** ، الخرطوم ، المجلس القومي للبحوث ،1974

17-احمد محمد عبد الغفار: **دراسات في قضايا التنمية في السودان**،الخرطوم، مجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية، المجلس القومي للبحوث ،1988

18-أعراب محمد: **البحث السوسيولوجي في المغرب مقاربة تاريخية موضوعاتية**، الرباط، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،2002

19-آرمات ميشال،وامي دهان دالمايكو: **النماذج والنمذجات 1950-2000ممارسات جديدة ورهانات جديدة**، ترجمة هدى الكافي، محمود بن جماعة، في كتاب مقالات في النمذجة وفلسفة العلوم، المركز الوطني للترجمة،تونس، ج 1، 2010

20- بوتول غاستون : **تاريخ السوسيولوجيا** ، ترجمة ممدوح حقي ، باريس ، منشورات عويدات ، ط2، 1984

21-بدوي عبد الرحمن: **مؤلفات ابن خلدون**، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2006

22-بوتومور، **تمهيد في علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة، دار المعارف، ط5، 1981

23-بيومي محمد احمد:**تاريخ الفكر الاجتماعي**،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995

24-باتشيرجي انول: **بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات**، ترجمة خالد بن ناصر الحيان، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 2، 2015

25-بورديو بيير : **إعادة النظر للفلسفة** ،ترجمة أنور مغيث ،القاهرة ، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلام ،2000

26-بوطالب محمد نجيب:**صورة العربي الاخر ناظرا ومنظورا اليه**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،1990

27-جان بيار دوران، روبيرفايل: علم **الاجتماع المعاصر**، ترجمة ميلود طواهري، بيروت، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2012

28-جسوس محمد: **رهانات الفكر السوسيولوجي بالمغرب**، الدار البيضاء،2000

29-حسن عبد الحميد: **دراسات في الابستيمولوجيا**،مصر، المطبعة الفنية الحديثة، ط1، 1992

30-حجازي محمد:**النظرية الاجتماعية**،القاهرة، مكتبة وهبة ،1988

31-حسن محمد عبد الباسط،**أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة وهبة، 1990

32-خالد حامد: **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والانسانية**،الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، ط 1، 2008

33-خالد حامد: **علم الاجتماع**، الجزائر، جسور للتوزيع والنشر ،2008

34-خواجة عبد العزيز: **اساسيات في علم الاجتماع**،الجزائر، دار نزهة الالباب للنشر والتوزيع، 2012

35-خضر احمد: **اعترافات علماء الاجتماع (عقم النظرية وقصور المنهج في علم الاجتماع)**،الرياض، دار النشر الدولي ،ط1، 1993

36-خفاجي حسن عي:**دراسات في علم الاجتماع**، شركة المدينة المنورة،ط 4، 1887

37-راتب نجلاء عبد الحميد: **مدخل الي علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1998

38-رشوان حسين عبد الحميد احمد: **نظرية المعرفة والمجتمع "دراسة في علم اجتماع المعرفة "**، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعية ،2008

39-رايت.ف.ج: **مبادئ علم الاجتماع**، ترجمة محمد شيا،القاهرة، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1996

40-زايد احمد:**علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**،القاهرة،ط2، دار المعارف، 1984

41-سبعون سعيد، جرادي حفصة: **الدليل المنهجي في اعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، الجزائر**، دار القصبة للنشر، 2012

42-طلعت لطفي، الزيات كمال: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**،القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 1999

43-عبد الرحمان عبد الله محمد: **علم اجتماع التربية**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998

44-عبد الرحمان عبد الله محمد: **علم الاجتماع النشأة والتطور**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999

45-عبد المعطي محمد عساف واخرون: **التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي**، عمان، دار وائل للنشر ،2002

46-عبد الله إبراهيم: **علم الاجتماع (السوسيولوجيا)**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 2001

47-عثمان ابراهيم عيسى:**النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**،عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع ،2007

48-عبد المعطي عبد الباسط: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والثقافة، 1981

49-عبد المعطى عبد الباسط: **إنتاج المعلومات السوسيولوجية، المهام والتحديات**، مؤتمر الأدوار المستقبلية لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا في مصر،13- 14 مايو،ا لقاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة، 1998

50-على سالم:**منهجيات علم الاجتماع المعاصر**،بيروت، دار الحمراء ،1993

51-عبد الجواد مصطفى:**قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**،القاهرة، مركز البحوث والدراسات الجامعة جامعة القاهرة، 2002

52-عبد الرحمن عبد الله محمد: **النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003

53-عبد الغاني عماد: **البحث الاجتماعي منهجيته مراحله تقنياته**، مكتبة نرجس،ط 1، 2002

54-غربيعلي:**علم الاجتماع والثنائيات النظرية، التقليدية –الحديثة**،قسنطينة،الجزائر، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة جامعة منتوري ،2007

55-غيدنز انطوني: **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2002

56-غيدنز انتوني: **علم الاجتماع**،ترجمةفايز الصباغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،2005

57-غيث محمد عاطف: **علم الاجتماع**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988

58-غريب محمد سيد احمد: تصميم **وتنفيذ البحث الاجتماعي**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية ،1998

59-غريب محمد سيد احمد: **علم الاجتماع ودراسة المجتمع**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،2003

60-غرفتش جورج: **الأطر المرجعية للمعرفة**، ترجمة خليل احمد خليل، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 3، 2008

61-غازي عناية: **اعداد البحث العلمي (ليسانس –ماجستير –دكتوراه)**، بيروت، دار الجيل ،1991

62-غريب عبد الكريم واخرون: **في طرق تقنيات التعليم**،المغرب، سلسلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، 1992

63-غريب عبد الكريم: **بيداغوجيا الكفايات**،المغرب، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء ،2004

64-غريب عبد الكريم:**المعجم في اعلام التربية والعلوم الإنسانية**، المغرب، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء .ط1، 2007

65-غريب عبد الكريم: **منهج البحث العلمي في علوم التربية والعلوم الإنسانية**، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء ،2012

66-فينيك دومينيك:**علم اجتماع العلوم**، ترجمة ماجدة اباظة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة ،2000

67 -فاخر عاقل:**أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية**، المغرب، دار العلم للملايين، 1979

68-قباري محمد اسماعيل: **مناهج البحث في علم الاجتماع**، الإسكندرية، منشأةالمعارف، دون سنة

69-قنديلجي إبراهيم عامر: **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، عمان، دار اليازوري، 1999

70-كريب ايان:**النظرية الاجتماعية من بارسونز الي هابرماس**، ترجمة محمد حسين،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999

71-لوكان فليب وجون كلود فاتان: **جزائر الانثربولوجين -نقد السوسيولوجيا الكولونيالية** ، ترجمة محمد يحيا تين واخرون ، الجزائر ، منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال ،2002

72-لقجع عبد القادر: **علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر**، اعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر ماي 2002، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2002

73-معمر على عبد المؤمن: **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب** ، ليبيا ،جامعة 7 أكتوبر إدارة المطبوعات والنشر،ط1 ،2008

74-ملحم حسين: **التفكير العلمي والمنهجية**، الجزائر، مطبعة حلب حسين داي ،1993

75-محمد على محمد:**علم الاجتماع والمنهج العلمي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط 2، 1981

76-مغيثانور: **بيير بورديو وكتاب جديد حول نظرية العقل**،القاهرة، مجلة ابداع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ع 12 ،1995

77-موريس انجلس:**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي واخرون الجزائر، دار القصبة للنشر، ط 2، 2004

78-نعيم سمير: **النظرية في علم الاجتماع**، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، 1981

المجلات والدوريات

01-السيد(رضوان): **مشكلات البحث الاجتماعي العربي**، مجلة الفكر العربي، السنة 6، العددان 38/37، 1985

02-عنصر(العياشي):**ازمة ام غياب علم الاجتماع**،بيروت، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 191، جانفي 1995

03-ايمانويل (فالرشتاين): **تراث علم الاجتماع ووعد العلوم الاجتماعية**، مجلة اضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت، العدد 3، سنة

04-ابراهيم(الطاهر): **نحو علم الاجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر** ،جامعة بسكرة ، مجلة العلوم الانسانية ، نوفمبر 2006

05-ابراهيمعلى(حيدر): **علم الاجتماع والصراع الايديولوجي في الوطن العربي**،بيروت، مجلة المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية، ع78، اوت 1985

06-تركي (رابح):**اضواء على سياسة تعريب التعليم العام والجامعي في الجزائر** (1962-1982) ،سياسة تعريب التعليم والادارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر ، بيروت / مجلة المستقبل العربي ، مركز الوحدة العربية ، العدد 60 ،فيفري 1984

07-جنات (زهير) : **الفردانية في سوسيولوجيا ريمون بودون : العمق النظري والمرتكزات المنهجية** ، مجلة العلوم الإنسانية ،2002

08-حيدر خليل(علي): **اراء متباينة حولابنخلدون**"،جريدةالاتحاد،2009/03/29

09-حمداش (عمار): **وضعية البحث السوسيولوجي في الوطن العربي** ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد134، 1990

10- خزار (وسيلة)حرم يعش: **المقاربة السوسيولوجية في الجزائر –مقاربة سوسيومعرفية** –،جامعة قسنطينة ، مجلة الباحث الاجتماعي ، عدد10،سبتمبر 2010

11-دياب محمد (حافظ): **علم الاجتماع في الجزائر (الهوية والسؤال)**، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 134 ، 1990

12-زايد (احمد):**آفاق جديدة في نظرية علم الاجتماع: نظرية تشكل البنية**، القاهرة ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، العدد 33 ،1996

13- سالم الاحمر (احمد):**وضعية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي بين ازمتي الواقع والفكر**، الرباط، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، ع 50، نوفمبر1988

14-عروس (الزوبير): **مدخل الي تاريخ واقع الممارسة السوسيولوجية –المدرسة المغاربية نموذجا**–، بيروت، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية ،2012

15-علوش (نور الدين):**حوار خاص مع الباحثة أسماء بن عدادة حول وضعية السوسيولوجيا في المغرب، بيروت** ،مجلة إضافات ،مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد35 ، صيف 2016

16-قيرة(إسماعيل):**الميكيافلية وطقوس المرور**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة سكيكدة، العدد 2، 2010

17-لبيب (الطاهر): **علم الاجتماع في تونس التدريس نصا وروحا**، بيروت، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، 1986

18 –معتوق (فريدريك): **علومنا الاجتماعية والمسالة المفقودة** ، بيروت ، معهد الانتماء العربي ، العدد 37–38 ، ماي 1985

19-معتوق (جمال): **لمحة تاريخية عن الممارسة في الجزائر حالة معهد علم الاجتماع بالعاصمة** ،مجلة الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع ،الجزائر ، دار الحكمة ، العدد 1، 2000

الرسائل والاطروحات

01-حنطابلي (يوسف): **إشكالية السؤال السوسيولوجي في الفكر العربي المعاصر الواقع العربي بين ماضي الأنا وحاضر الأخر –دراسة تحليلية نقدية** ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي ،جامعة الجزائر ، إشراف الهاشمي مقراني ،2008/2007

02-خواني احمد (عماد الدين): **ازمة الممارسة السوسيولوجية مقاربة سوسيولوجيا العائلة** ، اشراف فصيل دليو ، جامعة باتنة ، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، قسم علم الاجتماع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005/2004

03-عباسي (نعمان):**مقاربة علم الاجتماع بين التكامل والتعدد دراسة تحليلية في طبيعة المعرفة السوسيولوجية بين وحدة العلم وخصوصية الواقع** ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة ، قسم علم الاجتماع ،اشراف احمد زردومي ،2011/2010

04-بن عيسى (محمد المهدي): ثقافة المؤسسة –دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2005

05-مهور باشا (عبد الحليم):**التأصيل الاسلامي لعلم الاجتماع، مقاربة في اسلام المعرفة**، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سطيف، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، اشراف ميلود سفاري، 2014/2013

06-معتوق (جمال): **واقع وافاق علم الاجتماع في المغرب العربي**، الجزائر، اطروحة دكتوراه دولة(عمل غير منشور) ، قسم علم الاجتماع،2000

منشورات

1-منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اصلاح التعليم العالي، جوان 2007

المراجع باللغة الأجنبية

1-Alain Touraine:**Lutte étudiante**,Seuil,Paris,1978

2-Aron Raymon: **Les étape de la pensée sociologique**,paris,Ed.Galtimard,1967

3-Bernard Berelson:**Content Analysis In Communication Research**, New York ,Hafner Publishing Company,2003

4-BoutefnouchetMustapha :**Apercu Historique de Lenseignement de La Sociologie a L'Universitéd'Algérie**, revue sociologie,Algerie, N°4 , 1992

5-Brayman .A ,**social research Méthodes**, Oxford University Press ,2001

6- Boudon Raymond,**Les méthodes en sociologie 5éme édition** ,Paris,PUF,Collection, Que Sais-Je ,n133,1980

7-Boudon. R. et P .Lazarsfeld :**Le vocabulaire des sciences sociales Mouton** ,paris, 1965

8-C. Sellitz, **les méthodes de recherche en sciences sociales**, traduit par d. belanger Ouébec

9-De Bon ville Jean, **L'analyse de contenu des médias .de la problématique au traitement statistique** ,paris-Bruxelles ,De Boeck université,2000

10-Foucault Michelle:**les motset les choses,paris**,ED.Gallimard,1966

[1]1-François Dépelteou, **La démarche d'une recherche en sciences humaines ,da la question de départ a la communication des résultats** ,Ed .De boeck,bruxelles,2010

12-Franco Ferrotti:El Pensamiento sociologigo de Auguste Comte a Max Horkheimer ,Homo Sociologicus, ediciones Peninsula , Barcelona ,1975

13-Jeans Piaget: **Psychologie Et épistémologie**, Paris, édition Denoël Gonltier,1980

14-Quivy Raymond ;Van Campenhoudt Luc :**Manuel de recherches en s ciences sociale**s ,Paris ,Dunod –Bordas,1980

15-Gouldner, A. **The Sociologist as Partisan.Socilogy and welfare state , In Douglas,Jack D ,The relevance of Sociology**,New York, Appleton-century crofts Mevedith Corporation, 1970

16-Gherid Djamel, L'université aujourd hui L'Université d hier a oujourd hui oran ,ED Crasc Mai 1998

17-Horkheimer.M:**Notes on Science and the Crisis, In, Critical Theory**, New York ,Selected Essay, Sudbury Press,1972

18-Heppner.P:**Research design in counseling 2nded**,New York,brook cole,1999

19-Khatibi .A, **Décolonisation de La Sociologie** ,Essais de Sociologie Textes Réunis et Revus Par Nejjar .S ,Rabat, Editions Okad,2000

20-Karl maex ,F.Engels:**Oeuvres choisis en trois volumes** ,termes,Moscou,Ed.du pragrés 1978

21-Maurice Debesse et G. Mialaret :**Traité des sciences pédagogiques** ,PUF ,Paris, 1971

22-Maurice Angers:**Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines**, Anjou, 1992

23-Marie-Fabienne Fortin:**Un Processur DeRecherchede la conception ala réalisation**,1992

24-Mayer .R et F. Quellet :**Méthodologie de recherche pour les intervenants sociaux** , Bour cheville ,Gaétan Morin , 1991

25-Mills c .R ,**The Professional Ideology Of Social Pathology (in larry t :Sociology of Sociology**),1970

26-Peretz Henri :**Les méthodes en sociologie.Lobservation**, Paris, Editions laDécouverte,Collecton repéres ,n 234,1998

27- Remaoun Hassen, L'Algérie ,Histoire ,Société et culture ,Algérie : Ed ,Casbah 2000

28- Tayab Chentouf :**La Sociologie au Maghreb** ;Cinguante ans àpre ,Revue African de Sociologie,10,2006

29-T.B.Bottomore:**La sociologia como critica social**,Homos Sociologicus,ediciones peninsula,Barcelona ;1976

30-Thomas Kuhn :**La Structure Des Révolutions Scientifiques** ,France.1983

31-Wilkins .E .**An Introduction to sociology** ; London; Mckponold; 1970

الملاحق

الملحق رقم 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج الاخضرباتنة 1

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

دليل مقابلة مع الأساتذة حول

المعوقات المعرفية والمنهجية التي تواجه الباحث السوسيولوجي وتفقده القدرة على انتاج مؤشرات عن الواقع الاجتماعي المعاش

اعداد الطالبة
ايناس بوسحلة

اشراف الأستاذ /الدكتور
بن عيسى محمد المهدي

2016/2015

المحور الأول: البيانات عامة

1. المؤهل العلمي
2. التخصص الدقيق
3. الانتماء الى مخابر بحثية
4. سنوات الخبرة للأشراف على رسائل الدكتوراه

المحور الثاني: المعوقات المعرفية التي تواجه الباحث وتفقده القدرة على الإنتاج المعرفي

تعرضنا في هذا المحور الي المعوقات المعرفية التي تواجه الباحث السوسيولوجي وتفقده القدرة على انتاج مؤشرات مرتبطة بالواقع الاجتماعي المعاش، الامر الذي جعل الدراسات السوسيولوجية تفقد هويتها ضمن الحقل ومن بين المعوقات المعرفية التي تعرضنا لها مع الأساتذة ما يلي:

1-عدم تمكن الباحثين من المخزون المعرفي

2-المناخ العلمي الأكاديمي للباحث

3-الموضوعات المتناولة في الساحة الاكاديمية وعلاقتها بالواقع المعاش

4-نمط الدراسات السوسيولوجية المنجزة في الساحة الاكاديمية

المحور الثالث: المعوقات المنهجية التي تواجه الباحث وتفقده القدرة على الإنتاج المعرفي

تعرضنا في هذا المحور الي اهم المعوقات المنهجية التي تواجه الباحث في الحقل السوسيولوجي ومن اهم هذه المعوقات نجد

1-التكوين المنهجي للباحث (بين الاتجاه الكمي والكيفي)

2-المرجعية البحثية والمنهجية للباحث وموضعتها مع المعطى المعرفي الأكاديمي.

3-عدم التحكم في أدوات جمع البيانات

4-الاعتماد على المراجع المترجمة وغياب المراجع الاصلية.

الملحق رقم:02

مدونة الاطروحات المعتمدة في الدراسة

الجامعة	العنوان	السنة	نوع الشهادة	تخصص
الجزائر	التنظيم الرسمي للعمل بالمنشأة الصناعية الجزائرية دراسة حالة شركة الوطنية للسيارات الصناعية الرويبة	2004/2003	دكتوراه دولة	تنظيم وعمل
	التيارات الإسلامية واتجاهاتها في الجزائر دراسة في الخطاب واشكال التنظيمات الجمعوية ذات التوجهات الدينية	2006/2005	دولة	علم الاجتماع
	إشكالية السؤال السوسيولوجي في الفكر العربي المعاصر (الواقع العربي بين ماضي الانا وحاضر الاخر)	2008/2007	دكتوراه	الثقافي
	العنف اللفظي الاسري من المنظور السوسيولوجي	2011/2010	دولة	تربوي
	مكانة علم الاجتماع في الجزائر ازمة الهوية عند السوسيولوجيين المهنيين	2013/2012	علوم	تربوي
قسنطينة وباتنة	الفعالية التنظيمية داخل المؤسسة الصناعية من وجهة نظر المديرين والمشرفين	2005/2004	دولة	تنمية
	الجريمة والمسالة السوسيولوجية دراسة بابعادها السوسيوثقافية والقانونية	2008/2007	دولة	تنمية
	التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية	2011/2010	دولة	علم اجتماع
	التغير الاسري في المجتمع الحضري الجزائري	2008/2007	علوم	تنظيم وعمل
	التنظيم الاستراتيجي وتطوير ممارسات الموارد	2014/2013	علوم	تنظيم وعمل

	البشرية بالمؤسسة الادارية			
بسكرة	تاثير البرامج التلفزيونية الموجهة للاطفال على التنشئة الاسرية في المجتمع الجزائري	2013/2012	علوم	تنمية
	اسهام الابستيمولوجيا في تعليمية علم الاجتماع	2014/2013		تنمية
	السلوك التنظيمي للمؤسسة التعليمية وعلاقته بالمردود التربوي	2015/2014		تربية
	اليات تفعيل نشر الثقافة البيئية في الوسط المدرسي	2015/2014	علوم	بيئة
	توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة	2016/2015	علوم	حضري
وهران	الفضاء المنزلي والعمل الأساتذة الجامعيين والعلاقات الجنوسية	2010/2009	علوم	علم الادجتماع
	التعليم العالي في الجزائر ومتطلبات الحداثة	2011/2010	علوم	علم الاجتماع
	العادات الاجتماعية والتقاليد في الوسط الحضري بين التقليد والحداثة	2012/2011	علوم	علم الاجتماع
	الانحراف الاجتماعي اسباب الانحراف لدى الطلبة الجامعين الداخليين	2013/2012	علوم	علم اجتماع الهوية والتحول الاجتماعي
	الاتصال الاسرى ومتغيرات المجتمع المعلوماتي	2014/2013	علوم	علم الاجتماع

الملحق رقم 03:

جدول بوضح طبيعة النماذج المعرفية في علم الاجتماع من حيث البناء المفاهيمي– طبيعة الاسئلة –أسلوب التحليل

النموذج المعرفي	البناء المفاهيمي	الأسئلة التي ينطلق منها	أسلوب التحليل	طبيعة السوسيولوجيا
البنائية الوظيفية	1 –المجتمع نظام مركب. 2 –الانساق المكونة للمجتمع تعزز التماسك والاستقرار. 3–تشدد الاهتمام على البنية الاجتماعية (النمط مستقر نسبيا بالنسبة السلوك الاجتماعي) . 4 –وظائف البنية الحفاظ على سيرورة المجتمع في شكله الحالي. مقاربة تحافظ على الوضع القائم كما هو	1–كيف يبقى المجتمع متماسكا؟ 2–ماهي البنى الاجتماعية الاساسية؟ 3–كيف ترتبط هذه البنى مع بعضها؟ 4–ماهي وظيفة هذه البنى للمحافظة على تماسك المجتمع واستقراره؟	تعتمد على التحليل الكلي (ماكرو) من روادها كونت دوركايم هربرتسبنسير	**طبيعة السوسيولوجيا وضعية:** –تعتمد في دراسة المجتمع على الملاحظة المنظمة للسلوك الاجتماعي. – تفترض وجود واقعا موضوعيا موجودا في الخارج. –مهمة عالم الاجتماع استكشاف و كشف هذا الواقع عبر جمع شواهد تجريبية (حقائق تمكن رهاناتها و التحقق منها من خلال الحواس) –تعتمد في دراستها على جمع المعطيات الكمية لتأكيد الفروض المبنية على الملاحظة المنظمة
الماركسية	1–المجتمع ميدان من اللا مساواة يولد الصراع والتغير –ترفض فرضية ان البنية الاجتماعية تعزز عمل	–كيف يقسم المجتمع سكانه؟ –كيف يحمي المستفيدونامتيازاتهم ؟	التحليل الكلي (ماكرو) من روادها	**طبيعة السوسيولوجيا نقدية :** –تركز دراستها على ضرورة وحاجة المجتمع للتغيير

	المجتمع ككل وتركز بدل منها على كيف ان الانماط الاجتماعية تنفع البعض على حساب البعض.	-كيف يتحدى المحرومون النظام سعيا الى التغيير.	كارل ماركس	-يعتمد الصراعيون النقديون اسئلة اخلاقية و سياسية هل على المجتمع ان يكون هكذا؟ولماذا لا يكون المجتمع أكثر مساواة؟ والجواب على هذه الاسئلة هو الانخراط في التغيير. -رفض النقديون الوظيفية باعتبارها تساعد على المحافظة على الوضع القائم. -الباحث يتحول الى ناشط اجتماعي سعيا الى التغيير والى تحقيق المساواة الاجتماعية. -استخدام بحوث كاستراتيجيات لأحداث التغيير الاجتماعي المطلوب
البدائل النظرية	1-المجتمع نتاج التفاعل اليومي 2-المجتمع ليس الا الواقع المشترك الذي يبنيه الناس بأنفسهم عندما يتفاعلون مع بعضهم البعض. 3-البشر يعيشون ضمن عالم من الرموز ويعطون معنى لكل شيء. 4-الافراد من يخلقون الواقع الحقيقي بشكل يومي من خلال التعرف الى محيطهم. 5-الافراد يقررون كيفية رؤيتهم للأخرين عندما تتشكل وتعيد تشكيل هويتهم	-كيف يختبر الناس المجتمع؟ -كيف يشكل الناس الواقع الذي يختبرونه؟ -كيف يتبدل السلوك والمعنى من فرد الى فرد ومن مجال الى اخر ؟	التحليل البؤري المصغر /ميكرو الرواد ماكس فيبر ،جورجهربرت ، ميد ،تشارلز كولي ،غوفمان .....الخ	**طبيعة السوسيولوجيا تأويلية:** -تركز في دراسة المجتمع على المعاني التي يعطيها الناس لعالمهم الاجتماعي. -هدف السوسيولوجيا هو تأويل هذه المعاني (اليومية) - تعتمد على المعطيات النوعية (تصورات الباحث الذاتية حول كيفية فهم الناس لعالمهم) -الحقيقة ذاتية يتم بنائها بواسطة الناس في سياق حياتهم اليومية -تركز على فهم الناس لأفعالهم ومحيطهم - تعتمد على جمع معطيات نوعية من خلال المقابلة و الملاحظة بالمشاركة

الملخصات

ملخص الدراسة باللغة العربية

هدفت الدراسة الحالية المعنونة ب:" الهوية السوسيولوجية للباحث في علم الاجتماع "اليمحاولة تشخيص الممارسة السوسيولوجية الأكاديمية في الجزائر، من خلال الكشف عن المعوقات المعرفية والمنهجية التي تقف في وجه الباحث وتفقده القدرة على انتاج معرفة سوسيولوجية خاص ونوعية بالواقع الاجتماعي المعاش، كما هدفت هذه الدراسة أيضا الي استطلاع البحث السوسيولوجي الأكاديمي في الجزائر لتحديد النموذج المعرفي المستخدم (المدخل النظرية الموظفة، المنهجية المتبعة، ووحدات التحليل، وأدوات جمع البيانات)، ومدى مقاربته للواقع الاجتماعي المعاش، لذلك تمت صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل المركزي التالي:

هل المنتوج السوسيولوجي الأكاديمي في الجزائر في دراساته للواقع الاجتماعي المعاش بكل مشكلاته واستشكالاته احترم النموذج المعرفي الغربي من حيث التطابق في وحدات التحليل والمنهج والأداة المستعملة وبالتالي استطاع أن ينتج سوسيولوجيا خاصة بالواقع الاجتماعي المعاش؟

إذا لم يستطع هذه المنتوج احترام النموذج المعرفي الغربي، فهل استطاعت أن ينتج مؤشرات عن الواقع المدروس؟ آم انه أعاد إنتاج قوالب ومفاهيم نظرية نمطية يعتقد المستعمل لها بأنها أداة لتحليل وتفسير الواقع الاجتماعي ولكنها في اعتقادنا لم ترقى إلي مستوى تشكيل نسق معرفي يعتمد كسوسيولوجيا خاصة ونوعية عن الواقع الاجتماعي المدروس؟

وإذا لم يعتبر هذا المنتوج الأكاديمي في الجزائر كسوسيولوجيا خاصة ونوعية عن الواقع الاجتماعي المعاش، كيف يصنف هذا المنتوج المعرفي؟

والاجابة عن هذه الإشكالية تم صياغة جملة من الفرضيات هي:

1-هناك عوائق معرفية أفقدت الباحث السوسيولوجي القدرة على إنتاج معرفة سوسيولوجية حول الواقع الاجتماعي الجزائر المعاش

2-هناك عوائق منهجية أفقدت الباحث السوسيولوجي القدرة على إنتاج معرفة سوسيولوجية حول الواقع الاجتماعي الجزائر المعاش

3-إن عدم تطابق وحدة التحليل والمنهج والأداة التي تضمنتها المقاربات المعاصرة مع وحدة التحليل والمنهج والأداة في البحوث الأكاديمية التي أنتجت حول الواقع الاجتماعي الجزائر المعاش أدت إلى إنتاج معرفة لا يمكن توصيفها بالمعرفة السوسيولوجيا.

لإجراء هذه الدراسة، وكوننا أما موضوع يتطلب التعدد المنهجي فقد تم في هذه الدراسة الاستعانة بمجموعة من المناهج، تمثلت في منهج سوسيولوجيا المعرفة ومنهج تحليل المحتوى والذي تم استخدامه في تحليل المقابلات التي أجريت مع الأساتذة الذين قدر عددهم ب10 أساتذة واطروحات الدكتوراه التي قدر عددها ب20 أطروحة التي تم الاعتماد عليها في الدراسة، اما العينة فقد كانت عينة قصدية.

وقد توصلت الدراسة الي النتائج التالية:

1-ان العجز الذي تعاني منه الممارسة السوسيولوجية في مطابقة الواقع الاجتماعي المعاش لا يكمن في نقص علمية النسق المعرفي الأكاديمي وانما في اختيار مقاربة منهجية قاصرة، واستعمال أساليب بحث وأدوات جمع بيانات بطريقة غير سليمة، إضافة الي التفريط في الوظيفة التنظيرية للعلم وسوء الفهم والتأويل والتفسير.

2-ضعف الطرق التي تنفذ بها الممارسة السوسيولوجية في دراساتنا الاكاديمية، فهي تعتمد على منهج التقليد لا منهج التجديد.

3-ان المتتبع للإنتاج الأكاديمي السوسيولوجي يلاحظ**ان** اغلب البحوث المنجزة بحوث وصفية لا تتطلب توفر الخيال والقدرة على الخلق والابداع، كما تعتمد اغلبها علىالمناهج والأساليب الكمية واهمال او اغفال المناهج والأدوات الكيفية.

4-ان السوسيولوجيا الجزائرية سوسيولوجيا أيديولوجية، لم تحدث القطيعة مع الممارسات التقليدية الفوقية فهي تعاني عجزا ذاتيا، لافتقادها للموضوع (الواقع الاجتماعي المعاش) من جهة، واستخدام منهجية مشتتة بين وحدة التحليل والتقنيات من جهة أخرى.

5-ان تطوير الممارسة السوسيولوجية الاكاديمية لن يكون الا بتبني مقاربات متعددة الابعاد تجعل الممارسة السوسيولوجية مرنة وقابلة للتكيف مع متغيرات الواقع الاجتماعي المعاش.

summary:

The presented study entitled under the name of"the sociological identity of the Sociologist" aimed at trying to analyze the sociological academic practice in Algeria by identifying the cognitive and methodological obstacles that stand in front of theSociologist that causes him (the sociologist) to lose the capability to produce a special and unique sociological knowledge in the social reality, The study also aimed to research the social and academic research in the field to determine the cognitive model used (employee theory approach, methodology used, analysis units, data collection tools) and their orientation to social reality, therefore, the main question to the study has been posed as follows:

Did the academic sociological product in Algeria in its study of the social reality of all its problems, respects the Western cognitive prototype in terms of conformity in the units of analysis, methodology and tool used, and thus be able to produce a specialized sociology that is directed to the social reality?

If this product cannot respect the Western cognitive prototype, can it produce indicators of the studied reality?

Or did it reproduce templates and concepts of theoretical theory that the user believes it as a tool for the analysis and interpretation of social reality, but in our belief did not transcend to the formation of a cognitive pattern that could be taken as aunique and a specific on the social reality studied.

If this academic product in Algeria does not change as a special and qualitative sociology about the social reality, how is this knowledge product classified?

To answer this problem we have formulated a number of hypotheses which are:

- There are some cognitive obstacles that have deprived the sociologist of the ability to produce a sociological knowledge about the Algerian social reality.

- The mismatch of the analytical unite, methodology, and the tool included in the contemporary approaches with the analytical unite, methodology and tool in the academic research produced on the Algerian social reality led to the production of knowledge that cannot be characterized by sociological knowledge.

In order to conduct this study, and as we are dealing with a subject that requires systematic pluralism. In this study, we used a combination of the following methods: the Sociology of knowledge and the content analysis method, which was used in the analysis of interviews with 10 professors and doctoral theses. There were 20 studies that were approved in the study, as for the sample, it was a purposive sample.

The study found the following final results:

- The disability of the sociological practice in matching the social reality does not lie in the lack of scientific academic knowledge pattern, but in the selection of an Insufficient systematic method, and the use of research methods and tools to collect data in an improper manner, add to that the neglecting ofthe scientific theoretical functioning and misunderstanding and misinterpretation.

- The inadequacy of the ways in which the practice of neurological practice is carried out in our academic studies is based on tradition rather than innovation.

- The follower of the academic sociological production notes that most of the research carried out isdescriptive researches that do not require the availability of imagination and the ability of creativity, and it relies mostly on the methods and quantitative methods and neglect or omitthe curricula and qualitative tools.

- The Algerian sociology is an ideological sociology, there was no boycott with the traditional practices, it suffers from self-inability, cause of the lack of the topic (social reality) on the one hand, and the use of a distributed methodology between analytical unit and the techniques on the other.

- The development of academic sociological practice will only be through the adoption of multidimensional approaches that will make sociological practice flexible and adaptable to the variables of social reality.